

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد / كلية الآداب
الدراسات العليا

التأويل النحوي في الحديث الشريف

أطروحة مقدمة من الطالب
فلاح إبراهيم نصيف الفهدي

إلى مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد
وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة
في اللغة العربية وآدابها

بإشراف
الأستاذ الدكتور طه محسن العاني



الأهداء

- إلى والديّ الكريمين فقد طال انتظارهما لهذا اليوم
- إلى أخي الصغير (عمر) سائلاً الرّحمن الرّحيم أن يتقبله ومن معه في الشهداء.
- إلى الذين تشققت أيديهم لكي لا يشقى صغيرهم ، إخوتي وأخواتي .
- إلى أم سعد حباً ووفاءً .

أهدي هذا البحث

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥-١	المقدمة
٢٧-٦	تمهيد: في التأويل النحوي والحديث الشريف
١٨٠-٢٨	الفصل الأول: التأويل بالحذف
٧١-٣١	المبحث الأول: الحذف في باب المبتدأ والخبر ونواسخهما
٤٧-٣١	القسم الأول: الحذف في المبتدأ والخبر
٣٧-٣١	أولاً: تقدير حذف المبتدأ
٤٥-٣٧	ثانياً: تقدير حذف الخبر
٤٧-٤٥	ثالثاً: ما يحتمل الحذف في المبتدأ والخبر
٧١-٤٨	القسم الثاني: تقدير الحذف في تراكيب نواسخ الابتداء
٦٢-٤٨	أولاً: تقدير الحذف في باب (كان)
٦٨-٦٢	ثانياً: تقدير الحذف في باب (إن)
٧١-٦٨	ثالثاً: تقدير الحذف في باب (لا) النافية للجنس
٧٧-٧٢	المبحث الثاني: تقدير الحذف في باب الفاعل
٧٦-٧٢	أولاً: تقدير حذف الفاعل
٧٧-٧٦	ثانياً: حذف عامل الرفع
١٠٨-٧٨	المبحث الثالث: تقدير الحذف في المنصوبات الاسمية
٨٧-٨٠	أولاً: تقدير الحذف في باب المفعول به
٩٦-٨٧	ثانياً: تقدير الحذف في باب المفعول المطلق .
٩٧- ٩٦	ثالثاً: تقدير الحذف في باب المفعول فيه .
١٠٢-٩٧	رابعاً: تقدير الحذف في باب النداء
١٠٦-١٠٢	خامساً: تقدير الحذف في باب الحال
١٠٨-١٠٦	سادساً: تقدير الحذف في باب التمييز
١٣٨-١٠٩	المبحث الرابع: تقدير الحذف في باب الإضافة وحروف الجر
١٢٠-١٠٩	القسم الأول: تقدير الحذف في باب الإضافة
١١٨-١٠٩	أولاً : تقدير حذف المضاف

الصفحة	الموضوع
١٢٠-١١٨	ثانياً: تقدير حذف المضاف إليه
١٣٨-١٢١	القسم الثاني: تقدير حذف حرف الجر
١٢٤-١٢٢	أولاً: حذف الجار مع (أنّ) و (أنّ)
١٢٨-١٢٤	ثانياً: حذف الجار مع غير (أنّ) و (أنّ)
١٣٧-١٢٨	ثالثاً: ما يسمى بنزع الخافض
١٣٨-١٣٧	رابعاً: حذف متعلّق الجار والمجرور
١٥٠-١٣٩	المبحث الخامس: تقدير الحذف في التوابع
١٤٤-١٣٩	أولاً: تقدير الحذف في باب النعت
١٤٧-١٤٤	ثانياً: تقدير الحذف في العطف
١٤٩-١٤٧	ثالثاً: حذف حرف العطف
١٦٤-١٥٠	المبحث السادس: تقدير الحذف في مباحث الشرط
١٥٣-١٥١	أولاً: حذف فعل الشرط المفسّر
١٥٥-١٥٣	ثانياً: تقدير حذف جملة الشرط
١٦٠-١٥٥	ثالثاً: حذف جملة الشرط والأداة
١٦٤-١٦٠	رابعاً: تقدير حذف جملة الجواب
١٧٣-١٦٥	المبحث السابع: تقدير الحذف في مسائل الفعل المعرب
١٧٣-١٦٧	أولاً: تقدير حذف (أنّ) الناصبة
١٧٣	ثانياً: حذف الفعل المجزوم وبقاء الجازم
١٨٠-١٧٤	المبحث الثامن: تقدير الحذف في الأساليب النحوية
١٧٥-١٧٤	أولاً: الاستفهام
١٧٨-١٧٥	ثانياً: القسم
١٨٠-١٧٨	ثالثاً: النفي
٢٢٠-١٨١	الفصل الثاني: التأويل بالزيادة
٢٠١-١٨٤	المبحث الأول: زيادة حروف الجر
١٩٠-١٨٤	أولاً: الباء
١٩٦-١٩١	ثانياً: من

الصفحة	الموضوع
١٩٨ - ١٩٦	ثالثاً: على
٢٠٠-١٩٨	رابعاً: الكاف
٢١٠-٢٠١	المبحث الثاني: زيادة (لا) و(ما)
٢٠٦-٢٠١	أولاً: زيادة (لا)
٢١٠-٢٠٦	ثانياً: زيادة (ما)
٢١٥-٢١١	المبحث الثالث: تقدير زيادة الفاء
٢١٣-٢١١	أولاً: تقدير زيادتها بعد الأمر
٢١٣	ثانياً: تقدير زيادتها مع (إذا) الفجائية
٢١٥	ثالثاً: تقدير زيادتها بعد القول
٢١٨-٢١٦	المبحث الرابع: تقدير زيادة (أن)
٢٢٠-٢١٨	المبحث الخامس: زيادة (كان)
٢٤٣-٢٢١	الفصل الثالث: تأويل الحديث بين التضمين ونيابة الحروف
٢٣٨-٢٢٥	المبحث الأول: نيابة حروف الجر بعضها عن بعض
٢٢٩-٢٢٧	أولاً: الباء
٢٣١-٢٢٩	ثانياً: على
٢٣٥- ٢٣٢	ثالثاً: في
٢٣٦-٢٣٥	رابعاً: اللام
٢٣٨-٢٣٦	خامساً: من
٢٤٤-٢٣٩	المبحث الثاني: التضمين في الفعل
٢٥٨-٢٤٥	الفصل الرابع: حمل بعض الأدوات على بعض
٢٤٥	أولاً: إذ
٢٤٦	ثانياً: إذا
٢٤٩-٢٤٧	ثالثاً: إلا
٢٤٩	رابعاً: أن
٢٥٠-٢٤٩	خامساً: أنى
٢٥١	سادساً: أو

الصفحة	الموضوع
٢٥٢	سابعاً: الفاء
٢٥٣	ثامناً: لا
٢٥٤	تاسعاً: لعلّ
٢٥٥	عاشراً: لم
٢٥٦	الحادي عشر: لن
٢٥٧	الثاني عشر: لو
٢٥٨	الثالث عشر: الواو
٢٦١-٢٥٩	الخاتمة في نتائج البحث
٢٧٣-٢٦٢	المصادر والمراجع
	ترجمة الملخص

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ المقدمة

الحمد لله الذي أتبع الكتاب بالسنة، وشفع القرآن بالحديث رحمة بالمؤمنين .
والصلاة والسلام على سيد الأنام وأفصح من نطق بالضاد سيدنا محمد بن عبد الله،
وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
أمّا بعد :

فعلم الحديث الشريف بعد القرآن الكريم هو أفضل العلوم، وأعلىها منزلة ؛ لأنه
وحي من الله عزّ وجلّ مكملّ لدينه متمّم لشريعته ولا غنى لمسلم عن فهمه واتباعه، فهو
الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وهو إمّا مؤكّد لحكم جاء
فيه، أو مبين ومفصلّ له، أو مشرّع لحكم جديد لم يرد فيه . وإنّ أعلى العلماء قدرًا
وأعظمهم منزلة هم علماء الحديث، ولا يجوز العدول عنهم في النقل إلى غيرهم .
وألفت في الحديث الشريف كتبًا كثيرة فلا يكاد كاتب يكتب أو يؤلف مؤلف في
التشريع الإسلامي إلا اعتمد على الحديث الشريف، بل إن جزءًا كبيرًا مما كتب في
القرآن الكريم هو مشترك بينه وبين الحديث الشريف لكن أصحاب هذه المؤلفات وجّهوا
عنايتهم إلى جانب التشريع الإسلامي أكثر منها إلى الجانب اللغوي والنحوي .
والمنتبغ لمؤلفات علم النحو يجدها فقيرة في الاعتماد عليه إذا ما قيس بالاعتماد
على القرآن الكريم والشعر . ولا شكّ أنّهم فوتوا فرصة الإفادة من هذه النصوص النثرية
التي لم يبالغ الرافعي عندما وصف فصاحة صاحبها ﷺ بقوله: (ولا نعلم أنّ هذه
الفصاحة قد كانت له ﷺ إلا توفيقًا من الله وتوقيفًا إذ ابتعثه للعرب وهم قوم يقادون من
ألسنتهم)^(١) .

ولو اعتمد النحويون على الحديث الشريف في رصد التراكيب والأساليب بقدر
اعتمادهم على الشعر لحصلوا على وافر منها ولسدوا جانبًا من ثغرات استقراءهم غير
التام، مع أنّ لغة النثر أولى من لغة الشعر في تعديد القواعد ؛ إذ النثر لغة العموم
والشعر لغة الخصوص .

(١) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: ٢٨٣ .

وجذب هذا الجانب من موضوعات اللغة العربية- أعني: لغة الحديث الشريف والاحتجاج بها- نظر الباحثين المعاصرين، وأثار عنايتهم، فكتبوا عنه دراسات وبحوثاً مستقلة^(١).

وفضلاً عن هذا دأب الباحثون على دراسة تراكيبه وأساليبه، وقدموا مؤلفات مثل: (بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف)، للدكتور عودة خليل أبي عودة، و(الجملة الفعلية في صحيح البخاري) للأستاذ محمد هادي محمد، و(القضايا النحوية في كتب الحديث وإعرابه)، للدكتور سليمان القضاء .

وكان قد لفت انتباهي عند دراسة النحو العربي وتدرسه لجوء النحويين المفرط إلى التأويل في غير ما ضرورة تدعوهم إليه، في حين يقول النحويون: إن التأويل لا يُلجأ إليه إلا عند الضرورة .

ومن أجل هذا آثرت أن يكون موضوع أطروحتي دراسة قضية (التأويل النحوي) متخذاً من الحديث الشريف ميداناً تطبيقياً لذلك ؛ إذ يدخل ذلك في مجال دراسة أساليب الحديث الشريف وتراكيبه فصار عنوان الأطروحة: (التأويل النحوي في الحديث الشريف)، ويشفع لي في اختيار هذا الموضوع حبِّي الكبير لهذين العلمين، وهما الحديث الشريف واللغة العربية، سائلاً المولى عزّ وجلّ إخلاص النيّة في خدمة دينه ولغة كتابه. وشمل البحث أربعة فصول من مظاهر التأويل هي: (التأويل بالحذف)، و(التأويل بالزيادة)، و(التأويل بالتضمنين)، و(حمل بعض الأدوات على بعض).

وكانت فكرة البحث تدور حول دراسة قضية التأويل النحوي في (شروح صحيح البخاري)؛ لإجماع أئمة هذا العلم على أنه أصحّ كتاب بعد كتاب الله عزّ وجلّ، يزداد

(١) منها على سبيل التمثيل : (الاستشهاد بالحديث في اللغة)، محمد الخضر حسين مجلة اللغة العربية، القاهرة ج٣ سنة ١٩٣٦م، و(الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية)، الدكتور محمد ضاري حمادي، بغداد سنة ١٩٨٢م، و(موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف)، الدكتورة خديجة الحديثي، بغداد ١٩٨١م، و(الحديث النبوي في النحو العربي) الدكتور محمود فجّال، وله أيضاً (السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث) الرياض، ١٩٩٧م.

على ذلك أن العلماء اعتنوا به عناية كبيرة فشرحوه وضبطوه وأعربوه^(١)، واعتمدت في نقل النصوص منه على النسخة اليونانية . وهي النسخة التي عرضت على ابن مالك وقرئت أمام جمع من العلماء.

وعندما قرأت كتاب (إعراب الحديث النبوي الشريف) لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ)، وكتاب (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، وكتاب (عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد) للسيوطي (ت: ٩١١هـ) آثرت أن أدخل هذه الكتب مع الشروح ؛ إذ إن فكرة تأليفها قائمة على توجيه الحديث، ولفظ (التوجيه) يطلق ويراد منه ما يراد من لفظ (التأويل)، وإن قضية التأويل واضحة في هذه الكتب، واستعنت بكتاب (مشارك الأنوار على صحاح الآثار) للقاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ)، وكتاب (مبارق الأزهار على مشارق الأنوار) لابن الملك (ت: ٧٩٧هـ) .

وبناءً على ما تقدم اتخذت الأطروحة ثلاثة جوانب:

الأول : الأحاديث الشريفة التي تمثل الجانب التطبيقي .

الثاني : قواعد النحويين، وآراءهم التي تمثل الجانب النظري .

الثالث : محاولة الربط بين الجانبين التطبيقي، والنظري، ونتائج هذا الربط، فهو إما أن يكون موافقاً للقاعدة النحوية فيعززها ويقويها، وإما أن يكون مخالفاً لها فيحتاج الأمر إلى تأويل وتوجيه .

واقضى منهج الأطروحة تقسيمها على تمهيد، وأربعة فصول .

تحدثت في التمهيد عن التعريف بمصطلح (التأويل النحوي)، وعناية النحويين بـ(التأويل)، ثم تحدثت عن ألفاظه وأسبابه مع التمثيل لذلك من الحديث الشريف، ثم عرّجت على بيان عناية النحويين بالتأويل ابتداءً بسببويه، ثم الفراء، ثم المبرد، ثم السهيلي، ثم ابن مضاء القرطبي، واستطردت في الكلام عليه لما له من رأي مخالف

(١) اعتمدت في هذه الدراسة على ثلاثة من شروح (صحيح البخاري) وهي (الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري) لشمس الدين الكرمانلي (ت: ٧٨٧هـ)، و(عمدة القارئ شرح صحيح البخاري) لبدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، و(فتح الباري شرح صحيح البخاري) لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ).

للجمهور، ثم أردفت الحديث عن أبي البقاء العكبري، وابن مالك، والسيوطي لما لكتبهم من أهمية في إعراب الحديث الشريف وتأويله .

وخصّصت الفصل الأول للحديث عن المظهر الأول من مظاهر التأويل وهو: (التأويل بالحذف)، وهو موضوع واسع اضطررت بسبب سعة إلى تقسيمه على ثمانية مباحث :

ففي المبحث الأول تكلمت على الحذف في باب المبتدأ والخبر، ونواسخهما .
وفي المبحث الثاني تكلمت على الحذف في باب الفاعل .
وأما المبحث الثالث فتكلمت فيه على الحذف في باب المنصوبات الاسمية .
وفي المبحث الرابع تحدثت عن الحذف في باب الإضافة، والجرّ بالحرف .
وذكرت في المبحث الخامس الحذف في باب التوابع .
وأما المبحث السادس فخصّصته للحديث عن الحذف في مباحث الشرط .
وأما المبحث السابع فتكلمت فيه على الحذف في مسائل الفعل المعرب .
وخصّصت المبحث الثامن للحديث عن الحذف في الأساليب النحوية، وهي: الاستفهام، والقسم، والنفي .

وأما الفصل الثاني فخصّصته للكلام على المظهر الثاني من مظاهر التأويل، وهو: (التأويل بالزيادة)، وقسمته على خمسة مباحث :

فالمبحث الأول ذكرت فيه زيادة حروف الجرّ .
والمبحث الثاني تكلمت فيه على زيادة (ما) و (لا) النافيتين .
والمبحث الثالث تحدثت فيه عن زيادة (الفاء) .
والمبحث الرابع ذكرت فيه زيادة (أن) .
والمبحث الخامس تكلمت فيه على زيادة (كان) .
وأما الفصل الثالث فتحدثت فيه عن المظهر الثالث من مظاهر التأويل وهو: (التضمين) في الحديث، فقسمت الفصل على مبحثين:

تكلمت في المبحث الأول على نيابة حروف الجرّ بعضها عن بعض في الحديث الشريف .

وفي المبحث الآخر تكلمت على تضمين فعل معنى فعل آخر في الحديث الشريف.
وأما الفصل الرابع فقد خصّصته للكلام على حمل بعض الأدوات على بعض .

وفي الخاتمة استخلصت نتائج هذا البحث المتواضع، ولا أدعي أنني قد أدركت ما قصدت إليه ولكن هذا ما وصل إليه علمي ووقف عنده جهدي، وإنّي إن قصرتُ في شيء فضعف ساقه العجز إليّ وإن قاربت فمن فضل الله تعالى عليّ، والله ولي التوفيق. ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل، والامتنان الكبير لأستاذي الدكتور طه محسن الذي ما فتىّ ينفصل عليّ بتوجيهاته السديدة، وإرشاداته القيّمة لمُدّة عشر سنوات، إذ كان مشرفاً عليّ في إعداد رسالة الماجستير أيضاً، وكان وقافاً عند كل فقرة من فقر البحث مدقّقاً فيها، ومتابعاً لي في المصادر والمراجع التي أفدت منها، فجزاه الله تعالى عني خير ما يجازي أستاذاً عن تلميذه، كما أتقدم بالشكر إلى كل من مدّ يدّ العون لي في إتمام هذه الأطروحة، وأخصّ منهم شياخي وأخي وصديقي الشيخ عمر مكي وأخي الدكتور محمّد خضير الزّوبعي فجزاهما الله عني بالخيرات .

وأ تقدّم بخالص الشكر والتقدير للسّادة أعضاء لجنة المناقشة الذين تجشّموا عناء الحضور لمناقشة هذه الأطروحة في مثل هذا الطرف العصيب ، وأمتن سلفاً بمنهم عليّ في إعطاء الملاحظات والتصويبات النّافعة من أجل تقويم الأطروحة فجزاهم الله عني كلّ خير ، وصلّ اللهمّ على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم .

تمهيد في التأويل النحوي والحديث الشريف

لم أفق عند النحويين المتقدمين على تعريف دقيق لمصطلح : (التأويل النحوي)، وإنما الذي كان شائعاً عندهم هو لفظة (تأويل) وحدها، وهي كلمة يستعملها اللغويون كما يستعملها النحويون على حد سواء، مع الفارق الذي يرمي إليه كل فريق .

ويبدو أنّ المفسرين والأصوليين من أوائل الذين استعملوا هذه الكلمة، فهم اتكؤوا عليها لتأويل نصوص القرآن الكريم وقراءاته ليحملوا آياته على المعنى الصحيح المراد أو على المذهب الذي يريدون تأييده من خلال تأويلها على وفق اعتقادهم .

واستعملها كذلك النحويون واللغويون ولم تبتعد عن معناها عند هؤلاء عمّا يريد منها أولئك، فهي عندهم تدور في فلك (المعنى) أيضاً ثم تطورت لتكون وسيلة للمحافظة على الأصل النحوي الذي وضعه النحويون فجاءت أكثر تأويلاتهم للنصوص دائرة في فلك المحافظة على هذا الأصل من الشواهد التي قد تزعره وتبعده فيسود الاضطراب على ما أصّلوا وقعدوا فكان التأويل المهرع الذي يهرعون ويلجؤون إليه عندما تتصادم النصوص والشواهد .

والتأويل في اللغة : مصدر من أول يؤول، وثلاثيه : آل - يؤول^(١). وفي اشتقاقه قولان : الأول : أن يكون من (الأول)، أي : الرجوع، فيقال : آل الشيء، يؤول أولاً ومآلاً : رجع، وأول الشيء : رجعه، ألت عن الشيء : ارتددت^(٢)

الثاني : أن يكون مشتقاً من (الإيالة) وهي السياسة . قال ابن منظور (ت : ٧١١هـ) : (وألت الشيء أولاً وإيالاً : أصلحته وسسته ٠٠٠٠٠ وإيالاة السياسة : وآل عليهم أولاً وإيالاً وإيالاة : ولي)^(٣)

ويتلخص من هذين القولين أنّ المؤول على القول الأول كمن يُفسر الكلام ويشرحه، ويُقدر حتى يرجع به إلى أصله الذي كان عليه، وعلى القول الآخر يكون المؤول كمن يسوس الكلام سياسة حتى يحمله على معانيه المقصودة .

وأشار ابن منظور إلى معنى التأويل بقوله : (التأويل : نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل، لولاه ما ترك ظاهر اللفظ)^(٤).

(١) ينظر تهذيب اللغة (أول) ١٥ / ٤٥٩، معجم مقاييس اللغة (أول) ١ / ١٥٨، والعين (أول) ٨ / ٣٦٨ .

(٢) ينظر لسان العرب: (أول) ١ / ٢٧٣، البرهان في علوم القرآن: ٢ / ١٤٩ أو ١٥٠ .

(٣) لسان العرب: (أول) ١ / ٢٧٤، وينظر تاج العروس (أول) ٧ / ٢١٥ .

(٤) لسان العرب: (أول) ١ / ٢٧٤، وينظر البرهان في علوم القرآن: ٢ / ١٥٠ .

وعرّفه الشريف الجرجاني (ت : ٨١٦هـ) بقوله : (صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله)^(١).

أمّا (التأويل) النحوي فمع كثرة اعتماد النحويين عليه تكاد كتبهم تخلو من كلام يضع حدًّا لهذا المصطلح والمراد منه أو يوضّح معناه إلاّ من بعض الإشارات التي يأتون بها عندما يريدون توجيه بعض النصوص لتتساق في طريق القواعد والأصول التي أصّلوها .

وفي القرن الماضي استعمل المصطلح استعمالاً واضحاً، فقد عقد الدكتور محمد عيد في كتابه (أصول النحو العربي) فصلاً أسماه (التأويل النحوي)، ووضّحه بقوله : (صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر)^(٢)، بعد ذلك ظهر كتاب (التأويل النحوي في القرآن الكريم)^(٣)، للدكتور عبد الفتاح أحمد الحمّوز، اقتصر فيه على الوقوف على كلمة (التأويل) فقط ولم يبيّن المراد من المصطلح في النحو، لكن الذي يفهم من كلامه أنّ المراد به دراسة تراكيب العربية من جهة الحذف والزيادة والتقديم والتأخير، والتضمين والحمل على المعنى وتقدير الإعراب أي تخريج كل ما جاء على غير قواعد النحويين وبأيّ طريقة من طرائق التخريج .

وعرّفه الدكتور غازي مختار طليمات في بحثه (أثر التأويل النحوي في فهم النص) بقوله: (التأويل النحوي : يعني النظر فيما نقل من فصيح الكلام مخالفاً للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها، وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة والقواعد، على ألاّ يؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطّرادها)^(٤).

وتعرّض جمهرة من النحويين المعاصرين إلى قضية التأويل النحوي على نحو غير مباشر ولاسيّما أولئك الذين دعوا إلى تيسير النحو العربي منهم الأساتذة إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) الذي صدر سنة (١٩٣٧م)، وعبد المتعال الصعيدي في كتابه (النحو الجديد) الذي صدر سنة (١٩٤٧م)، والدكتور شوقي ضيف في كتابه (تجديد النحو) الصادر سنة (١٩٨٤م)، والدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري في كتابه (نحو التيسير) سنة (١٩٦٢م)،

(١) التعريفات: ٥٠، وينظر الإتقان في علوم القرآن: ١٥٥/٤ .

(٢) أصول النحو العربي: ١٨٥ .

(٣) طبع هذا الكتاب في الرياض سنة (١٩٨٤م) في مجلدين .

(٤) مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية العدد ١٥ ص ٢٤٩/١٩٨٨م، وينظر في هذا المعنى أصول التفكير النحوي: ٢٦١، وظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم: ١٧ .

و(نحو الفعل) سنة (١٩٧٤م)، و(نحو القرآن) سنة (١٩٧٤م)، و(نحو المعاني) سنة (١٩٨٧م)، والدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) سنة (١٩٦٤م)، والدكتور محمد صلاح الدين مصطفى في كتابه (النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم)، إذ وجّه هؤلاء الأساتذة نقدهم لمنهج القدماء في استنباط القواعد ومعالجة النصوص التي جاءت مخالفة لقواعدهم وما ذلك إلا نوعاً من أنواع التأويل النحوي.

فقضية العامل التي دعا طائفة من المعاصرين إلى إلغائها تشغل حيزاً واسعاً من التأويل النحوي وكذلك تقدير الإعراب والتقديم والتأخير والتضمين وإدخال بعض أبواب النحو في بعض كل ذلك عبارة عن شكل من أشكال التأويل النحوي .

لقد سلك النحويون منهجاً قيماً في استنباط القواعد باعتمادهم على القرآن الكريم وعلى كلام العرب الفصيح المسموع، وما كان لهم من بُدٍ لسلوك هذا المنهج، وإلا فمن أين يستنبطون قواعدهم إن لم يعتمدوا على المسموع . وهم باعتمادهم عليه كان يفترض أن يكونوا في غنى عن التأويل؛ لأنهم لم يأتوا بشيء من عند أنفسهم وإنما كان ممّا وجدوه في كلام العرب أنفسهم لكنّ الذي ألجأهم إلى التأويل هو استقرارهم الناقص الذي ترتّب عليه ظهور نصوص تراكيبيها تخالف ما قعدوه ووضعوه من ضوابط ؛ وذلك لأنهم لم يدرسوا النصوص دراسة كاملة قبل أن يضعوا قواعدهم ؛ لهذا يكاد التأويل يكون قسيماً لقواعدهم، فصرنا نقسم الكلام على فصيح موافق للأقيسة، وفصيح مخالف للأقيسة يحتاج إلى تأويل، ومن هنا جاء نقد المحدثين للقدماء .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه ليس التأويل النحوي هو الذي تعرّض لهذا النقد حسب وإنما تعرّض له التأويل عموماً، فألفت في ذلك الكتب وكتبت البحوث ^(١) .

وأخلص ممّا تقدم الى أن القرن الماضي شهد ظاهرة من النقود الموجّهة إلى التأويل سواء أكان في النصوص الشرعية أم في النصوص النحوية، لكنّ النحويين المعاصرين كانوا أسبق من غيرهم في هذا النقد بخلاف ما كان عليه ابتداء الأمر فقد لجأ المفسرون والأصوليون إلى التأويل قبل غيرهم في القرون الأولى .

^(١) منها: (جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية)، للدكتور محمد أحمد لَوْح، القاهرة، ٢٠٠٣م، و(قضية التأويل في الفكر الإسلامي)، عبد الرحمن الراكبي، القاهرة، و(ظاهرة التأويل وصلتها باللغة العربية)، للدكتور أحمد السيد عبد الغفار، و(التأويل وأثره في أصول الفقه)، للدكتور سليمان بن سليم الله الرُّحيلي، الرياض، و(الامام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل)، محمد السيد الجانيد، القاهرة .

عناية النحويين بالتأويل:

يلجأ النحويون عادة إلى التأويل حينما لا تُسغفهم القواعد في توجيه الكلام أو النصوص، وهم لا يُريدون بذلك توجيه الشاذّ من الكلام، وفي هذا يقول المبرد (ت: ٢٨٥هـ) في ما نقل عنه ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) (وليس البيت الشاذّ، والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجةً على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه. وإنما يركن الى هذا ضعفة أهل النحو، ومن لا حجة معه، وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضعفة أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه)^(١).

فالمبرد أشار إلى أنّ الشاذّ ونحوه يُطرح ولا يعتنى بتأويله^(٢).

والنحويون لم يكونوا يتأولون ما كان لغة قومٍ تكلموا بها واشتهروا، وفي هذا يقول أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) فيما نقل السيوطي عن (شرح التسهيل) له : (التأويل إنّما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أمّا إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلاّ بها فلا تأويل)^(٣).

فالكلام المؤول قد يكون كثيرًا لكنه لا يكون أكثر من الكلام الذي يُحمل على ظاهره.

ولا يتكلف التأويل في النصوص الشاذة، ولا اللغات فإنّها لا تحتل تأويلًا ؛ لأنّها لغة قوم بأعيانهم فهي الأصل عندهم وإن كان غيرهم يتكلم بخلافها ولكل قوم لغتهم ولسانهم، وليس من الصواب أن نتأول لغة قوم لحساب لغة قوم آخرين .

ومع تأصيل النحويين هذه القواعد وجدنا بعض النحويين يتكفون تأويل النصوص الشاذة .

وأما موضوع الأطروحة وهو (التأويل النحوي في الحديث الشريف) فقد كان استشهاد النحويين بالحديث لا يرقى إلى درجة استشهادهم بالقرآن الكريم وقراءاته، وأقوال العرب وأشعارهم، فضلاً عن تأويل الأحاديث التي استشهدوا بها .

ومع ذلك كانت ظاهرة تأويل ما استشهدوا به من الحديث واضحة، واستعملوا للتعبير عن (التأويل) عبارات مختلفة أكثرها عند شراح الحديث ولاسيما من عُرف منهم بتضلعه في علم العربية. ومن الألفاظ الدالة عليه :

(١) الأصول في النحو: ١٠٥/١ .

(٢) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي: ٨٥ .

(٣) الاقتراح: ٥٨ .

١-التقدير :

وهو من أكثر الألفاظ دوراناً في كلامهم ولا يكاد موضع إعراب تعددت فيه الوجوه الإعرابية يخلو من هذه الكلمة .

فمما قاله الكرمانى عند شرحه لحديث : (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه)^(١)، (وقوله (يغتسل) قال ابن مالك في الشواهد^(٢) : يجوز في (ثم يغتسل) الجزم عطفاً على (يبولن) لأنه مجزوم الموضع بـ (لا) التي للنهي، ولكنه بُني على الفتح للتوكيد بالنون، ويجوز فيه الرفع على تقدير : ثم هو يغتسل، والنصب على إضمار (أن) وإعطاء (ثم) حكم (واو) الجمع)^(٣)

ومن ذلك أيضاً ما قاله العيني عند شرحه حديث أبي سفيان عند لقائه هرقل عظيم الروم : (فأتوه وهم بإيلياء فدعاهم في مجلسه وحوله عظماء الروم)^(٤)، إذ يقول : ((الواو فيه للحال و (حوله) نصب ولكنه في تقدير الرفع لأنه خبر المبتدأ، أعني قوله (عظماء الروم))^(٥).

٢-التوجيه:

حاول بعض المعاصرين منهم الدكتور أحمد مكي الأنصاري والدكتور محمد عبد القادر هنادي التفريق بين كلمتي (التأويل) و (التوجيه)، وصرحاً أن هناك فرقاً دقيقاً بينهما، فـ (التأويل) عندهم أعم من (التوجيه)^(٦).

والذي يفهم من كلام النحويين أنهم يطلقون (التأويل) ويريدون به توجيه النص، ويطلقون (التوجيه) ويريدون به تأويل النص دون التفريق بينهما لكنهم يستعملون كلمة (توجيه) عندما يكون الإشكال أقرب إلى الصناعة النحوية منه إلى المعنى ويستعملون كلمة (تأويل) عندما يكون الإشكال أقرب إلى المعنى منه إلى الصناعة النحوية، يزداد على ذلك أنهم يعالجون النصوص بطريقة واحدة سواءً تأويلاً سمّوه أم توجيهاً.

(١) صحيح البخاري: ٦٩/١ .

(٢) يعني (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) . ينظر: ٢٢٠ .

(٣) الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري: ٩٢/٣، وينظر ١٠٧/٣، ١٤٣/٣، ١١٠/١١، وينظر:

إعراب الحديث النبوي: ٥٣ و ٥٤ .

(٤) صحيح البخاري: ٥/١ .

(٥) عمدة القارئ شرح صحيح البخاري: ٩١/١ .

(٦) ينظر: ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، للدكتور هنادي: ١٧، وهو الذي نقل رأي الأستاذ

أحمد مكي الأنصاري من محاضراته (محاضرات في النحو العربي).

ومن ذلك ما قاله بدر الدين العيني عند شرحه لحديث أم عطية رضي الله عنها : (كنا ننهي أن نحدّ على ميّت فوق ثلاثٍ إلا على زوجٍ أربعة أشهرٍ وعشرًا ولا نكتحلّ ولا نطيّبُ ولا نلبسُ ثوبًا مصبوغًا)^(١) : (وقولها (ولا نكتحلّ) بالرفع ويروى بالنصب، وتوجيهه أن تـكـون (لا) زائدة وتأكيدًا)^(٢).

٣-الوجه:

وهو من الألفاظ التي يكثر دورانها عند تعدد الوجوه الإعرابية فمن ذلك ما ذكره العيني عند توجيهه حديث النبي ﷺ : (إنّ الله وكلّ في الرحم ملكًا فيقول يا ربّ نطفةً يا ربّ علقةً)^(٣)، إذ يقول (قوله) (نطفةً) يجوز فيه الرفع والنصب، أمّا رواية النصب فوجهه أن يكون منصوبًا بفعل مقدر تقديره: جعلت المنى نطفةً في الرحم، أو خلقت نطفةً، وأمّا وجه الرفع فعلى أنه خبر لمبتدأ محذوف أي : يا ربّ هذه نطفة)^(٤).

ومن ذلك ما ذكره العكبري عند إعرابه لقوله ﷺ : (إذا جاء أحدكم إلى الصلاة فليمش على هيئته فليصل ما أدرك وليقض ما سبقه)^(٥). إذ يقول : (هكذا ضبطوه على ما لم يُسمّ فاعله، والوجه أنه أراد سبق به فحذف حرف الجرّ وعُدّي الفعل بنفسه وهو كثير في اللغة)^(٦).

٤-الحمل:

ومن ذلك ما ذكره العيني عند شرحه حديث البراء بن عازب ؓ : (فخرج رجلٌ فيمن صلى معه فمرّ على أهل مسجد وهم راكعون فقال : أشهد بالله لقد صلّيتُ مع رسول الله ﷺ قبل مكة فداروا كما هم قبل البيت)^(٧). إذ يقول : ((كما) يحتمل وجهين : الأول : أن تكون للاستعلاء كما في قولك (كن كما أنت) أي : (على ما أنت عليه) . الثاني : أن تكون الكاف كالفعل والمعنى فداروا متبادرين في حالهم التي هم فيها)^(٨).

(١) صحيح البخاري: ٧٧/٧ .

(٢) عمدة القارئ: ٢٨٣/٣ .

(٣) صحيح البخاري: ١٦٢/٤ .

(٤) عمدة القارئ: ٢٩٤/٣ و ٣١٣/٣ و ١٠٢/٦ .

(٥) مسند الإمام أحمد: ١٠٦/٣ و ١٨٨ و ٢٢٩ و ٢٤٣ .

(٦) إعراب الحديث النبوي / ٨٨ و ٧٧ و ١٢٤، وينظر: عقود الزبرجد: ٤٥/١ .

(٧) صحيح البخاري: ١٦/١ و ١٧ .

(٨) عمدة القارئ: ٢٤٣/١، وينظر شواهد التوضيح: ٧٢ و ٣٠٤ و ٢٣٥، والكواكب الدراري: ٢٠١/١ و

٧٦/٣ و ١٦٢/١١ .

٥-الأصل:

قال العيني عند تعليقه على قول جرير بن عبد الله رضي الله عنه : (أما بعدُ فإني أتيتُ النبي ﷺ)^(١)، (قوله (بعدُ) من الظروف الزمانية، وكثيراً ما يحذف منه المضاف إليه ويُبنى على الضم، ويُسمى غاية وههنا قد حذف، فلذلك يُبنى على الضم، والأصل : أما بعدَ الحمد لله والثناء عليه، أو التقدير : أما بعد كلامي في هذا فإني أتيت النبي ﷺ)^(٢)، فاستعمل لفظ (الأصل) أولاً، ثم لفظ (التقدير) بمعنى واحد وأراد به التأويل .

ومن ذلك ما قاله العكبري في إعراب حديث حبان بن بَح الصّدائي رضي الله عنه : (فجعل النبي ﷺ أصابعه في الإناء فانفجر عيوناً)^(٣)، إذ يقول : ((عيوناً) تمييز وأصله : فانفجرت عيون الإناء، وهو مثل قولهم : تصبّب زيدٌ عرقاً، ويجوز أن يكون المعنى : فصار الإناء عيوناً مثل قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾^(٤)(٥) .

٦-جعل:

تطلق هذه الكلمة ويراد منها ما يراد من كلمة (التأويل) و (التقدير) و (الحمل)، فمن ذلك ما أورده العيني عند كلامه على قوله ﷺ : (وإنما لكل امرئ ما نوى)^(٦)، إذ يقول : (قوله (ما نوى) أي : الذي نواه فكلمة (ما) موصولة و(نوى) صلته، والعائد محذوف، أي : (نواه)، فإن جعلت (ما) مصدرية لا تحتاج إلى حذف إذ (ما) المصدرية عند سيبويه حرف والحروف لا تعود عليها الضمائر، والتقدير لكل امرئ نيته)^(٧) .

ومنه قول ابن مالك عند تعليقه على قول أبي بكر رضي الله عنه : (وما عسيتهُم أن يفعلوا بي)^(٨)، إذ يقول : (يجوز جعل تاء (عسيتهُم) حرف خطاب والهاء والميم اسم (عسى)، والتقدير : عساهم أن يفعلوا بي وهذا وجه حسن)^(٩) .

ويزاد على هذه الألفاظ ألفاظٌ أخرى يطلقها النحويون ويريدون منها ما يريدون من لفظة التأويل، ومنها : (أجري مجرى)^(١)، و (شبه بكذا)^(٢)، و (اعتبر)^(٣)، و(عومل معاملة)^(٤)، و(نزل

(١) صحيح البخاري: ٢٢/١ .

(٢) عمدة القارئ: ٣٢٥/١، ينظر شواهد التوضيح /٩٨ و٢٣٣ و٢٥٠ و٣٦٧، وعقود الزبرجد ١٥٤/١

(٣) مسند الإمام أحمد: ١٦٨/٤، ومجمع الزوائد: ١٩٩/٥ .

(٤) القمر / ١٢ .

(٥) إعراب الحديث النبوي / ١٥٩ .

(٦) صحيح البخاري: ٢ / ١ .

(٧) عمدة القارئ: ٢٥ / ١ .

(٨) صحيح البخاري: ١٧٨ / ٥ .

(٩) شواهد التوضيح: ٢٠٤ / .

و(نزل منزلة أو تنزيل)^(٥)، و (التضمين)^(٦) . واكتفيت بالإشارة إلى مواضع هذه الألفاظ تجنباً للإطالة .

أسباب التأويل :

اجتمعت أسباب كثيرة لحمل ألفاظ الحديث الشريف على غير ظاهرها، ولعل ظهور هذه الأسباب كان مقترناً بتعدد الاتجاهات العقائدية والفكرية بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية ومن أهمها :

١- العامل :

تعدّ قضية العامل من أكثر الأسباب التي دعت إلى التأويل ؛ لأنّ النحو العربي قائم على أساسها . فافتراض وجود عامل مؤثر في الجملة العربية حمل النحويين على النظر والبحث عنه، أموجود هو أم محذوف؟ وما الذي أثر في اللفظ؟ وهل أثر مباشرة أو كان ذلك بتقدير وتأويل وتضمين وما إلى ذلك من مسالك التأويل عندهم، وذلك لتستقيم عندهم نظرية العامل .

فمن ذلك ما قاله الكرمانى عند شرحه لحديث عبد الله ﷺ (بينما رسول الله ﷺ ، قائم يصلي عند الكعبة وجمع من قريش في مجالسهم إذ قال قائل منهم : ألا تنتظرون إلى هذا المرأى)^(٧)، (فإن قلت : ما العامل في (بينما) ؟ قلت معنى المفاجأة التي في (إذ) فإن قلت : جاز أن يعمل فيه (يصلي)، قلت : هو حال من رسول الله ﷺ المضاف إليه فلا يعمل)^(٨) .

٢- التأصيل النحوي :

وهي مجموعة القواعد والأصول التي استنبطها النحويون من كلام العرب وجعلوها الأساس الذي أُقيمت عليه دعائم النحو العربي، ويعد من الأسباب التي دعت النحويين إلى كثير من التأويلات ؛ لأنّ ما وضعوه من أصول نحوية لم يكن يمثل جميع ما سمعوه من العرب بل لم يكن موافقاً لعدد من نصوص القرآن الكريم المتواترة في روايتها، والحديث الشريف، وأقوال العرب شعرهم ونثرهم ؛ من أجل ذلك لجؤوا إلى تأويل ما جاء على خلاف الأصل من نصوص فصيحة للمحافظة على ما أصلوه من قواعد نحوية .

(١) شواهد التوضيح / ٧٣ و٢٥ و١٣٩ .

(٢) شواهد التوضيح / ٧١ .

(٣) عمدة القارئ: ٣ / ١١١، يستعمل النحويون (اعتبر) بمعنى (عدّ، وحسب...)، وهي لا تعطي معناهما.

(٤) شواهد التوضيح: ١٣٩ .

(٥) الكواكب الدراري: ١٢٨/٢٠ .

(٦) الكواكب الدراري: ١٩/٤، و٨٠ .

(٧) صحيح البخاري: ١ / ١٣٨ .

(٨) الكواكب الدراري: ٤ / ١٧٢ .

ومن أمثلة ذلك قول الكرمانى عند شرحه لقوله ﷺ : (أرايتم لو أن نهرًا بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمسًا ما تقول ذلك يُبقي من دَرَنِهِ قالوا : لا يُبقي من دَرَنِهِ شيئًا)^(١) ، (فالأصل في لفظ (لو) أن يدخل على الفعل وأن يجاب به ، فتقديره : لو ثبت وجود نهر كذلك لما بقي الدرن)^(٢) .

ومنه ما قاله عند شرحه لحديث : (فالناس لنا فيه تَبَعُ اليهودُ غدًا والنصارى بعد غد)^(٣) ، (قوله (اليهود) أي عيد اليهود أو مجتمعهم غدًا؛ لأن ظروف الزمان لا تكون أخبارًا عن الجثث فيقدر فيه معنى يمكن تقديره خبرًا)^(٤) .

ومنه أيضًا ما ذكره العيني عند تعليقه على حديث أبي شريح : (فإن أحدًا ترخص لقتال رسول الله ﷺ فيها فقولوا : إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم)^(٥) ، فيقول (قوله (فإن أحد)) ، (إن) للشرط و(أحد) مرفوع بفعل محذوف تقديره : فإن ترخص أحد ، ويفسره قوله : (ترخص) وإنما حذف لئلا يجتمع (المفسر) و (المفسر)^(٦) .

٣- الميل إلى الإكثار من الأوجه الإعرابية:

كانت هذه القضية ميدانًا يتنافس فيه المتنافسون لإظهار قدراتهم العلمية على نحو ما كان يحدث بين نحويي البصرة والكوفة . فتتعدد الأوجه الإعرابية للكلمة ويكون أحدها أو اثنان منها قائمًا على ظاهر النص ، أمَّا البقية فتكون قائمة على التأويل والتقدير ، وخير ما يُمثَّل ذلك ما جاء في كتب إعراب القرآن الكريم ، إذ تضمنت الشيء الكثير من التأويل والتقدير . ومثل ذلك الحديث الشريف ، إلا أن العناية به من جهة الإعراب لم تكن على نحو ما نجده في كتب إعراب القرآن الكريم ، فالذين أفردوا كتبًا في إعراب الحديث قليلون ، ومع ذلك حاولوا استقصاء الوجوه الإعرابية الممكنة للأحاديث في مصنفاتهم وفي كتب شروح الحديث .

ومن ذلك ما ذكره العيني في شرحه لقوله ﷺ : (إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء)^(٧) ، إذ يقول : (قوله (انتزاعًا) يجوز في نصبه أوجه :

(١) صحيح البخاري: ١ / ١٤١ .

(٢) الكواكب الدراري: ٤ / ١٨٢ ، وينظر: ٤ / ١٤٦ ، ٤ / ١٦٨ ، ٨ / ٤٤ ، ١٣ / ١٧ .

(٣) صحيح البخاري: ٢ / ٢ .

(٤) الكواكب الدراري: ٣ / ٦ ، وينظر ٤١ / ١ ، وشواهد التوضيح: ١٥٥ .

(٥) صحيح البخاري: ١ / ٣٧ .

(٦) عمدة القارئ ١٤١ / ٢ ، وينظر: ١ / ٢٦٣ ، وإعراب الحديث النبوي: ٢٤٥ .

(٧) صحيح البخاري: ١ / ٣٦ .

الأول : أن يكون مفعولاً مطلقاً عن معنى (يقبض) نحو : (رجع القهقري).
 الثاني : أن يكون مفعولاً مطلقاً مقدماً على فعله، وهو ينتزعه، ويكون ينتزعه حالاً من الضمير في يقبض تقديره : إن الله لا يقبض العلم حال كونه ينتزعه انتزاعاً من العباد .
 الثالث : أن يكون حالاً من العلم بمعنى منتزعاً، تقديره : إن الله لا يقبض العلم حال كونه منتزعاً^(١) .

ومنه ما ذكره العيني في شرحه لقول النبي ﷺ في بيان كيفية نزول الوحي : (أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس وهو أشده علي^(٢))، إذ يقول : (قوله (مثل) بالنصب . قال الكرمانى : وهو حال أي : يأتيني مشابهاً صوته صلصلة الجرس^(٣) .
 قلت : يجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف أي : يأتيني إتياناً مثل صلصلة الجرس .
 ويجوز فيه الرفع من حيث العربية لا من حيث الرواية، والتقدير هو مثل صلصلة الجرس^(٤) .

٤ - تعدد الروايات :

كان لتعدد روايات الحديث أثر في تعدد وجوه التأويل فعندما تتعدد طرق رواية الحديث بوجوه مختلفة يجد شراحه أنفسهم مضطرين إلى تقديم تفسير يتلاءم مع الأصول والقواعد النحوية، وهو ما نجده في توجيه القراءات القرآنية المتواترة وغيرها، فعندما تتعدد رواياتها يتكفون أوجهاً من التأويل تبدو أحياناً متعسفة وذلك عندهم خير من أن يردوا النصوص أو يخطئوها ؛ لذلك نرى النحويين الذين تصدروا لإعراب الحديث وشرحه يحاولون أن يجدوا النظائر من القرآن الكريم لتراكيب وردت في الحديث الشريف على نحو ما نجده عند ابن مالك في (شواهد التوضيح) وعند السيوطي في (عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد).

فمن ذلك ما ذكره الكرمانى عند شرحه حديث : (قوموا فلأصلي بكم)^(٥)، إذ يقول : (قال المالكي^(٦) في (الشواهد) روي (فلأصل) بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة، ووجهه أن اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام (كي) والفعل بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة و (أن) والفعل في تأويل

(١) عمدة القارئ: ١٣١/٢، وينظر: إعراب (ماذا ترى) من قول ورقة بن نوفل: ٥٨ / ١ .

(٢) صحيح البخاري: ٢ / ١ .

(٣) ينظر: الكواكب الدراري: ١ / ٥٢، وينظر: ١٢/٥ في إعراب (لا حول ولا قوة إلا بالله)، وينظر:

عمدة القارئ: ١٨٩/٣ في إعراب (لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك) وينظر: ٩٩/٤ .

(٤) عمدة القارئ: ٤٢ / ١، ينظر: ١٩٦ / ٤ .

(٥) صحيح البخاري: ٢١٨ / ١ .

(٦) هو جمال الدين بن مالك، ينظر: شواهد التوضيح: ٢٤٣ .

مصدر مجرور ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: قوموا فقيامكم لأصلي بكم، ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون الفاء زائدة واللام متعلقة بـ (قوموا). واللام عند حذف الياء، لام الأمر، ويجوز فتحها على لغة سليم، وتسكينها بعد (الفاء) و (الواو) و (ثُمَّ) على لغة قريش، وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتُحْمَلُ حَطِيكُكُمْ﴾^(١).
 وأما رواية من أثبت الياء ساكنة فيحتمل أن تكون لام (كي) وسكنت الياء تخفيفاً وهي لغة مشهورة أعني تسكين الياء المفتوحة، وأن تكون لام الأمر وثبتت الياء في الجزم إجراء للمعتل مجرى الصحيح كقراءة: ﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾^(٢) (٣).

ومن ذلك ما قاله العيني عند شرحه لقوله ﷺ في تعبير رؤية اللبن في المنام (قالوا: فما أولته، قال: العلم)^(٤): (قوله (العلم) بالنصب والرفع روايتان، أما وجه النصب فعلى المفعولية والتقدير: أولته العلم، وأما وجه الرفع فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف، أي المؤول به العلم)^(٥).
 ومن ذلك ما ذكره ابن مالك في توجيه قوله ﷺ: (وإن بين عينيه مكتوب كافر)^(٦)، إذ يقول: (إذا رفع في حديث الدجال (مكتوب) جعل اسم (إن) محذوفاً، وما بعد ذلك جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع خبراً لـ (إن)، والاسم المحذوف إمّا ضمير الشأن وإمّا ضمير عائد على الدجال، ونظيره إن كان المحذوف ضمير الشأن، قول النبي ﷺ في بعض الروايات (وإن لنفسك حق)^(٧)، وقوله ﷺ بنقل من يوثق بنقله (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)^(٨).....

(١) العنكبوت: ١٢: تتمة الآية: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ﴾.

(٢) يوسف: ٩٠، تتمة الآية ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾. وقرأ (يتقي) بالياء، ابن كثير، والباقون من السبعة قرؤوا بغير ياء، ينظر: السبعة في القراءات: ٣٥١، وينظر: البحر المحيط: ٣٤٢/٥.

(٣) الكواكب الدراري: ٤/٤٥، وينظر: ٤/٧٤ و ٢٣٢ و ٩٢٣، وعقود الزبرجد: ١٠٠/١.

(٤) صحيح البخاري: ٤٥/٩.

(٥) عمدة القارئ: ٨٧/٢، وينظر: ٥٧/٢ و ٩٥، ٢٣٠/٣.

(٦) صحيح البخاري: ٧٦/٩.

(٧) صحيح البخاري: ٦٥/٢، وفي نسخة ورد بلفظ (حقاً).

(٨) سنن النسائي: ١٩١/٨، وينظر: صحيح مسلم: ١٦٧٠/٣.

ومن روى (مكتوبًا) فيحتمل أن يكون اسم (إن) محذوفًا على ما تقرر في رواية الرفع و (كافر) مبتدأ، وخبره (بين عينيه) و (مكتوبًا) حال، أو يجعل (مكتوبًا) اسم (إن) و (بين عينيه) خبر، و (كافر) خبر مبتدأ والتقدير هو كافر^(١).

٥ - المعنى:

وردت عن النبي ﷺ أحاديث لا يمكن حملها على ظاهرها بأي حال من الأحوال، فلا بد من تأويلها وتفسيرها وتقديرها، ولعل هذا ما حمل ابن قتيبة على تأليف كتاب في هذا الجانب هو (تأويل مختلف الحديث الشريف). وكتابه هذا - وإن كان قائمًا على أساس إيضاح المعنى المراد من الأحاديث - اشتمل ضمناً على طائفة من التأويلات النحوية التي لا بد منها والتي يتوقف صحة المعنى عليها.

فمن ذلك ما علق به الكرمانى عند شرحه حديث: (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة)^(٢)، فيقول: (أجمعوا أنه ليس على ظاهره، وأنه لا يكون بالركعة مدركاً لكل الصلاة حيث تحصل براءته من الصلاة بهذه الركعة، بل فيه إضمار تقديره: فقد أدرك حكم الصلاة ونحوه)^(٣).

ومن ذلك ما أورده العيني عند شرحه حديث عائشة رضي الله عنها إذ قالت: (كنت أغسل الجنابة من ثوب النبي ﷺ)^(٤)، إذ يقول: (قولها: (أغسل الجنابة) قال الكرمانى: الجنابة معنى لا عين فكيف يغسل؟ قلت: المضاف محذوف أي: أثر الجنابة أو موجه أو هي مجاز عنه. قلت: يجوز أن تكون عائشة (رضي الله عنها) أطلقت على المنى اسم الجنابة فحينئذ لا حاجة إلى تقديره بالحذف أو بالمجاز)^(٥).

ومنه ما ذكره السيوطي عند إعرابه لقوله ﷺ: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)^(٦)، إذ يقول: (قال الحافظ ابن حجر: (يحب) بالنصب؛ لأن (حتى) جارة، و (أن))

(١) شواهد التوضيح: ٢٠٥ و ٢٠٦، وينظر: عقود الزبرجد: ٥٩/١ و ٦٣/١ و ١٣٥/١ و ١٨٤/١ و ٢٠٣/٢.

(٢) صحيح البخاري: ١٥١/١.

(٣) الكواكب الدراري: ٢٢٠/٤ و ٢٢٣/٤.

(٤) صحيح البخاري: ٦٧/١.

(٥) عمدة القارئ: ١٤٧/٣، وينظر: ٢٨٦/١ و ٢١٩/٢ و ٢٥٩ و ١٣٧/٣.

(٦) صحيح البخاري: ١٠/١.

بعدها مضمره، ولا يجوز الرفع على أن (حتى) عاطفة ؛ لأنّ المعنى غير صحيح، إذ عدم الإيمان ليس سبباً للمحبة^(١).

٦- الخلف النحوي:

كان للخلف النحوي أثر في تفسير التراكيب التي وردت في القرآن الكريم، والحديث الشريف، والنصوص الفصيحة الأخرى .

فمن ذلك ما قاله العيني عند تفسيره لقول ملك الموت : (قد علمنا إن كنت لموقناً)^(٢)، إذ يقول (كلمة (إن) هذه مخففة من الثقيلة أي : إن الشأن كنت، وهي مكسورة ودخلت اللام في قولــــه : (لموقناً) لتفرّق بين (إن) هذه وبين (إن) النافية، هذا قول البصريين، وقال الكوفيون: (إن) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَوْصِيَاءَ اللَّهِ حَتَّى يُخْرِجَكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَيُؤْتِيَ لَكُمْ دِينًا يَرْضَاهُ﴾^(٣)، أي : ما كل نفس إلا عليها حافظ، ويكون التقدير وهنا : ما كنت إلا موقناً^(٤) .

ومن ذلك ما ذكره العكبري في إعرابه حديث (إذا كان أحدكم في صلاة فلا يرفع بصره إلى السماء أن يلتمع بصره)^(٥)، إذ يقول : (التقدير : مخافة أن يلتمع بصره فهو مفعول كقوله تعالى : ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ الْكُوفِيَّةَ﴾^(٦)، أي مخافة أن تضلوا أو كراهية، والكوفيون يقدرونه : لئلا يلتمع بصره والمعنى واحد)^(٧).

النحويون والتأويل في الحديث :

(١) عقود الزبرجد على مسند الأمام أحمد: ١١٢/١ .

(٢) صحيح البخاري: ٣٣/١ .

(٣) الطارق: ٤، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي بتخفيف (لما)، وقرأ الباقر من السبعة بتشديدها، ينظر: السبعة في القراءات: ٦٧٨، والكشاف: ٢٠٢/٤، والبحر المحيط: ٤٥٤/٨ .

(٤) عمدة القارئ: ٩٦/٢، وينظر: ١١١/٤، وشواهد التوضيح: ٩٤ و٩٧ و١٠٧ و٨٠، وإعراب الحديث النبوي / ١٧٣، وعقود الزبرجد: ٤٩/١ .

(٥) مسند الأمام أحمد : ٢٩٥/٥ .

(٦) النساء / ١٧٦ .

(٧) إعراب الحديث النبوي: ٣٥٨، وينظر: شواهد التوضيح: ٩٤ و١٨٠. عقود الزبرجد: ٢٥٢/٢، و٢٢٩١ .

لم يتخذ النحويون الأوائل الحديث الشريف دليلاً معتمداً عليه في الاحتجاج لإثبات القواعد النحوية كما فعلوا مع أدلة السماع الأخرى كالقرآن الكريم وقرآته وكلام العرب نثره وشعره. وما ورد من أحاديث في كتب المتقدمين على قلتها في كل كتاب لم يكن بعضهم يوردها على أنها من كلام النبي ﷺ، بل على أنها من كلام العرب، أو مما يتمثل به النحوي، كالذي نجده في كتاب سيبويه (ت: ١٨٠هـ) مثلاً من عبارات يسوقها مصدرة بقوله: (كقولهم) أو (من ذلك) وما يشبه هذا^(١).

ولكن النحويين المتأخرين ولأسيماً الذين جاؤوا بعد القرنين الخامس والسادس كثر ذكر الحديث في مصنفاتهم النحوية حتى فتح ابن مالك الأندلسي: (ت: ٦٧٢هـ) باب الاحتجاج والاستعانة به في وضع القواعد، وتصحيح مذاهب طائفة من النحويين في المنع أو الإجازة. ولعل ذلك من البديهي فكل علم من العلوم يبدأ شيئاً يسيراً، ثم ينمو ويتوسع حتى يصل إلى الذروة، إذ تصل بنا الحاجة إلى تقنيته وضبطه وإفراده بالتأليف، وهذا ما نجده أيضاً في قضية التأويل في الحديث عند النحويين، فالتأويل الذي نجده عند أبي البقاء العكبري، وابن مالك، وابن هشام (ت: ٧٦١هـ) أكثر وأوسع من الذي نجده عند سيبويه، والفراء (ت: ٢٠٧هـ) والمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، وهذه سنة التطور والاكتمال.

وستتابع هذه الظاهرة عند النحويين مبتدئين بشيخ النحاة سيبويه مروراً بأعلامهم لتكون أمثلة لما سأدرسه من الموضوع في الكتب التي اعتنت بشرح الحديث الشريف ودراسة لغته. ولعلنا نستطيع أن نجزم أن سيبويه لم يكن بدعاً من النحويين الذين تأولوا في الحديث الشريف لكن عدم وصول كتب النحويين الأوائل حال بيننا وبين معرفة آرائهم في الحديث الشريف، ولو المشكل منها في أقل تقدير.

سيبويه (ت: ١٨٠هـ):

قال في (باب ما يكون فيه (هو) و(أنت) و(أنا) و(نحن) وأخواتهن فصلاً): (وأمّا قولهم: كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه ويُنصرّانه)^(٢)، ففيه ثلاثة أوجه: فالرفع من وجهين والنصب من وجه واحد.

فأحد وجهي الرفع أن يكون (المولود) مضمراً في (يكون)، و (الوالدان) مبتدآن، وما بعدهما مبنيٌّ عليهما، كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه ويُنصرّانه. ومن ذلك قول الشاعر، رجل من عبس:

(١) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٥ و ٦.

(٢) الحديث بهذا اللفظ غير موجود في كتب الصحاح والسنن ولعله من تصرف النحويين فيه، ويظهر أن جميع من أتى بعد سيبويه قد أخذوه عنه، أمّا رواية الحديث في كتب الصحاح والسنن فهي بلفظ: (فأبواه يهودانه ويُنصرّانه ويمجّسانه)، وينظر في ذلك صحيح البخاري: ١٢٥/٢، ومسند أحمد: ٢٣٣/٢ و ٢٧٥ و ٣٩٣، وسنن أبي داود: ٢٢٩/٤، وسنن الترمذي: ٤٤٧/٤، وصحيح ابن حبان: ٣٣٦/١.

إِذَا مَا الْمَرْءُ كَانَ أَبُوهُ عَبَسٌ فَحَسْبُكَ مَا تُرِيدُ إِلَى الْكَلَامِ

وقال آخر :

متى ما يُفدُ كسبًا يَكُنْ كلُّ كسبه له مطعمٌ من صدرِ يومٍ ومأكَلٌ
والوجه الآخر : أَنْ تُعْمَلَ (يكون) في (الأبوين) ويكون (هما) مبتدأ وما بعده خبرًا له
والنصب على أن تجعل (هما) فصلًا^(١) .

ومن ذلك ما ذكره في (باب الأمر والنهي) عندما استشهد بقطعة من قوله ﷺ : (شاهدك أو
يمينه)^(٢)، إذ قال : (ويجوز هذا أيضًا على قولك : (شاهدك)، أي : شاهدك ما يثبت لك، أو ما
يثبت لك شاهدك، قال الله تعالى : ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾^(٣) . فهو مثله . فإما أن يكون أضر الاسم
وجعل هذا خبره كأنه قال : أمري طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أو أضر الخبر، فقال : طاعةٌ وقولٌ
معروفٌ أمثل^(٤) .

الفراء (ت: ٢٠٧هـ):

لم يصل إلينا من نتاجه الكوفي كتب مستقلة ذات منهج واضح في مادة النحو، ولكن
مصنفاته المطبوعة ولاسيما (معاني القرآن) تضمنت آراءه النحوية.
وهذا الكتاب كما يظهر من عنوانه هو في بيان معاني القرآن الكريم إلا أنه يورد الأحاديث
الشريفة للمسائل التي يفسرها بموضوعاتها المختلفة، ومنها التوجيهات النحوية التي استعان في
أثنائها بطائفة من الأحاديث التي شملها تأويله إياها .

فمن ذلك ما قاله عند تفسير قوله تعالى : ﴿قَلْبُ بَفْضِلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا
يَجْمَعُونَ﴾^(٥)، إذ قال : (كان الكسائي يعيب قولهم (فلتفرحوا)^(٦) ؛ لأنه وجده قليلًا فجعله عيبًا وهو
الأصل .

ولقد سمعت عن النبي ﷺ : أنه قال في بعض المشاهد : (لتأخذوا مصافكم)^(١)، يريد به :
خذوا مصافكم^(٢) .

(١) الكتاب: ٤١٤/٢ و ٤١٥، وينظر: ٣١٦/١ و ٣٩١ و ٢٩/٢ .

(٢) صحيح البخاري: ٢٣٢/٣ .

(٣) محمد: ٢١ .

(٤) الكتاب: ١٩٥/١ .

(٥) يونس: ٥٨ .

(٦) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٣١٦/١، والكشاف: ١٩٤/٢ .

ومنه أيضاً ما ذكره عند تفسير قوله تعالى : ﴿ خَصْمَانِ بَغِي بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاخْتُمُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تَشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ ﴾ (٣) إذ يقول : (والعرب تُضمر للمتكلم والمكلم المخاطب ما يرفع فعله ٠٠٠ وقد جاء في الآثار للراجع من سفر (تائبون آتبون لربنا حامدون) (٤)، وجاء في الآثار : (من أعان على قتل مؤمنٍ بشرط كلمة جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه يائس من رحمة الله) (٥)، وكل هذا بضمير ما أنبأتك به) (٦).

المبرد (ت: ٢٨٥هـ):

اعتمد المبرد على ما اعتمد عليه سيبويه وما استشهد به من نصوص وزاد عليها مصرحاً أنها أحاديث للنبي ﷺ ، و آثار للصحابة .

ومما استشهد به حاملاً إياه على التأويل حديث : (رأى النبي ﷺ عبد الرحمن بن عوف ردع خلق، فقال : مهيم ؟ فقال : تزوجت يا رسول الله، فقال : (أولم ولو بشاة) (٧) ، إذ قال : (قوله (مهيم) حرف استفهام معناه : (ما الخبر) ؟ و (ما لأمر) ؟، فهو دال على ذلك محذوف الخبر) (٨) .

السهيلى (ت: ٥٨١هـ):

(١) الحديث بهذا اللفظ لم يرد في كتب الصحاح والسنن: رواه الإمام أحمد بلفظ (كما أنتم على مصافكم)، ينظر مسند الأمام أحمد: ٢٤٣/٥، وكذلك رواه الترمذي في سننه: ٣٦٨/٥، وفي مجمع الزوائد: ١٧٨/٧، وتحفة الأحوذى: ٧٧/٩ .

(٢) معاني القرآن: ٣١٦/١، ينظر تفصيل ذلك في السير الحديث: ٤١٣/٢ .

(٣) سورة ص: ٢٢ .

(٤) صحيح البخاري: ٩/٣ .

(٥) سنن ابن ماجة: ٤٣٩/٢ .

(٦) معاني القرآن: ٢٨٤/٢ .

(٧) من كلام أنس رضي الله عنه، ينظر: صحيح البخاري: ٦٩/٣ و ٣٩/٥، بلفظ: (وعليه وضراً من صفرة)، ومسند الأمام أحمد: ١٦٥/٣ و ١٩٠، وسنن أبي داود: ٢٣٥/٢، وصحيح ابن حبان: ٤٠٦/٩، ومعنى (ردع خلق): اللطخ من الزعفران وغيره .

(٨) الكامل: ١١١٠/٣، ينظر مما أوله المبرد من الأحاديث المقتضب: ٢٠٥/٣ و ٢٥٠ و ٣٢/٤ .

وهو من الذين وسَّعوا دائرة الاحتجاج بالحديث الشريف في رسالته (الأمالي)، وفي كتاب (الروض الأنف في شرح السيرة النبوية)، إذ وجدت فيهما الأحاديث الشريفة التي تضمنت تأويلات حاول أن يرجع فيها النصوص إلى قواعدها .

من ذلك ما قاله عند تعليقه على قول بعض اليهود عندما رأوا النبي ﷺ : (لا تسألوه لا يجئُ فيه بشيء تكرهونه) ^(١)، إذ قال: (وفي جزم قوله : (لا يجئُ بأمر) وجه آخر عندي، وهو: أن تكون (لا) نفيًا، فيكون الجزم على جواب النهي من قوله (لا تسألوه) كما ينجزم على جواب الأمر في الحديث : (خللوا بين أصابعكم لا يُخللها الله بالنار) ^(٢)، تقديره: إن تخللوا لا يُخللها الله، فهذا جزم في جواب الأمر) ^(٣).

وقال في المسألة نفسها (وقد يجوز عندي ما منعه من قولك : (لا تدنُ من الأسد يأكلك) ؛ لأنني وجدت في حديث (أُحد) قول طلحة ؓ : (يا رسول الله : لا تطاول يُصَبِّك سهامهم) ^(٤)، فلو قدرت هذا (إن لا تطاول يُصَبِّك) كان محالًا، وهو الذي منعه النحويون إلا على استقباح . وقد ذكره سيبويه واعترف بقبحه ولكنه يُخرج على أن تُضمّر فعلًا يدلّ عليه النهي كأنه قال: (إن تطاولت يُصَبِّك سهم من سهامهم)، أو يكون منجزًا على نهى آخر كأنه قال : (لا يصَبِّك) واستغنى بالنهي عن الأول. ولهذا نظائر وشواهد يطول ذكرها. فالثلاثة الأوجه جائزة في الحديث المذكور على أصول النحويين أجمعين) ^(٥).

ومما أوَّلَه حديث : (التمسْ ولو خاتمًا من حديد) ^(٦)، فقال : (ففي الكلام حذف وإضمار، وهو كقوله : (لأتوهما ولو حبواً) ^(٧)، فالحذف لجواب (لو) كأنه قال : (ولو أتوهما لكانوا أحمقاء) ولكنه حذف لدلالة (الواو) عليه ؛ لأنها تردُّ الكلام على أوله كقوله ~~الواو~~ : (من قال لا إله إلا الله دخل الجنة، وإن زنى وإن سرق) ^(٨)، ولو لم يكن في الكلام الواو لكان الزنى شرطًا في دخول

(١) صحيح البخاري: ٤٣/١، وروي لفظ (يجيء) بالرفع والجزم .

(٢) سنن الدار القطني: ٩٥/١، تحفة الأحوذني: ١٢٣/١، وفيض القدير: ٤٥١/٣ .

(٣) الأمالي: ٨٥ .

(٤) الحديث رواه البخاري في: ٤٦/٥ بلفظ: (يا نبي الله لا تُشرفُ يُصَبِّك سهم) برفع (يُصَبِّك) وجزمه، ورواه مسلم في صحيحه: ١٤٤٣/٣، بلفظ: (لا تُشرفُ لا يُصَبِّك سهم)، وينظر: فتح الباري: ٣٦٢/٧ .

(٥) الأمالي: ٨٥ و ٨٦ .

(٦) صحيح البخاري: ٢٢/٧، ومسنَد أحمد: ١٩٩/٥ و ٣٣٦، وفتح الباري: ١١٦/٩ و ٢١١ و ٢٢٦/١٣ .

(٧) صحيح البخاري: ١٦٠/١، والحديث في فضل صلاتي العشاء والفجر .

(٨) رواية البخاري هي عن أبي ذر رضي الله عنه: (ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق ٠٠٠) صحيح البخاري: ١٩٢/٧ .

الجنة، ولكن الواو حصّنت المعنى، أي : وإن زنى وإن سرق لم يمنع ذلك من الدخول، كما تقول : (لأكرمَنَّكَ وإن شتممتي) إنّما هو عطف الجملة المتقدمة كأنه قال : (لأكرمَنَّكَ على كل حال وإن شتممتي أيضاً) لئلا يتوهم أنّ الكلام ليس على العموم وأنّ حالة الشتم مخصوصة، وحالة الزنى كذلك والسرق فجاءوا بـ (واو) التشريك والنسق ليدخلوا هذه الحالة نصّاً في العموم المتقدم حتى لا يتوهم استثناءه ٠٠٠

وكذلك قوله : (التمس ولو خاتماً) فإنه أمره بالالتماس أمراً مطلقاً، فلما خشى أن يتوهم خروج خاتم الحديد لحقارته عن الملتزمات، أكد دخوله فيها بالواو المدخلة ما بعدها فيما قبلها بنصبه بإضمار فعل دلّ عليه ما تقدم^(١).

ابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢هـ):

لعلّ من الأهمية بمكان أن نتعرض لرأيه في قضية التأويل، ويكاد يكون في كتابه (الردّ على النحاة) مخالفاً لما اتفق عليه النحويون .

بدأ ابن مضاء كتابه مبيناً سبب تأليفه قائلاً : (قصدي في هذا المكتوب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه)^(٢).

ثم انتقل إلى إنكار نظرية العامل، ونحن نعلم أن شطر التأويل مبني عليها، فإذا قلنا بإلغائها فقد ألغينا شطر ما كان النحويون يكلفون أنفسهم عناء تأويله .

ثم اعترض على تقدير العوامل المحذوفة فيقول : (وإدعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل عليها خطأ بيّن، وأمّا طرد ذلك في كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وإدعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل ما ينصب إنّما يُنصب بناصب، والناصب لا يكون إلا لفظاً يدلّ على معنى إمّا منطوقاً به وإمّا محذوقاً مراداً، ومعناه قائم بالنفس، فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك، وقد قال رسول الله ﷺ : (مَنْ قَال فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ)^(٣)(٤) .

يُفهم من هذا الكلام أنّ تقدير لفظ في توجيه نصّ من كتاب الله عز وجل حرام وفاعله آثم، ومثل ذلك يُقال في حديث رسول الله ﷺ .

(١) الأملاني: ٩٧ و٩٨ .

(٢) الردّ على النحاة: ٧٦ .

(٣) سنن الترمذي: ٢٠٠/٥، والمعجم الكبير: ١٦٣/٢ .

(٤) الردّ على النحاة: ٧٨ و٨١ .

ويبدو أنّ ابن مضاء في حكمه هذا فاتته أنّ المقصود من التقدير في عمومه هو ضبط اللغة ليس إلّا، وكثير من النصوص لا تتغير عند ذلك على أساس قواعد النحو، صحيح أنّ هناك بعض النصوص يقود الخوض فيها إلى غير مقصودها، ولاسيما فيما يتعلق بالأمر الغيبية، لكنّ هذه النصوص يمكن التوقّف عندها والتحفّظ إزاءها .

وأما ما استدلّ به ممّا نسبه إلى رسول الله ﷺ ، فإنّما يكون هذا في الذين يتكلمون في كتاب الله بغير علم، وإلّا فباب الاجتهاد مفتوح، والناس ليسوا سواء في فهم آيات الله عز وجل، ولولا ذلك ما تعددت التفاسير، ولم تعد لنا حاجة إلّا إلى تفسير ثابت، فابن مضاء في تشدده هذا قد حجّر واسعاً، وضيّق ما تتسع له اللغة .

صحيح أنّ النحويين تكلفوا تكلفات بعيدة في تفسير بعض النصوص أو تأويلها، لكنّ هذا لا يعني إلغاء ما استنبطوه من قواعد مأخوذة من كلامهم، وليس بالضرورة تأويل كل ما ورد عن العرب .

واستمرّ ابن مضاء في إنكار تقدير الضمائر المستترة في المشتقات والأفعال، وأنكر باب التنازع والاشتغال بل وصل به الأمر إلى إلغاء القياس في اللغة .

ويظهر أنّه كان متأثراً في آرائه هذه بعلماء عصره، فالعصر الذي ألف فيه كتابه كان عصر ثورة على المشرق في الفقه وفروعه، وكانت دولة الموحدين تدعو إلى هذه الثورة حتى إذا جاء يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن أمير دولة الموحدين رأيناه يأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة^(١)، وتبعه ابن مضاء قاضي القضاة في دولته فألف كتابه (الرد على النحاة)، ويُرِيدُ بذلك أن يردّ بعض أصول هذا النحو، وأن يُخلّصه من كثرة الفروع فيه، وكثرة التأويل مستنّاً بسنّه أميره، إذ كان مُعجِباً مثله بمذهب الظاهرية.

أبو البقاء العكبري (ت : ٦١٦هـ):

(١) ينظر: المُعجِب في تلخيص أخبار الغرب: ٢٧٨ .

ألف كتاباً في إعراب القرآن هو : (التبيان في إعراب القرآن) تعرّض فيه إلى وجوه إعراب الآيات، وألف كتاباً آخر هو (إعراب الحديث النبوي) . تلبية لطلب طلبة علم الحديث ليقوم بإعراب كتاب (جامع المسانيد)^(١) لابن الجوزي (ت : ٥٩٧هـ) حتى يأمنوا اللحن في حديث رسول الله ﷺ ، وذلك إن دلّ على شيء فإنه يدلُّ على حرص أصحاب الحديث على ضبط ألفاظ كلام النبوة، فاللحن عندهم معيب في كلامهم الدارج فكيف بحديث رسول الله ﷺ.

ويعنينا من هذا الكتاب أنّ أبا البقاء في إعرابه الأحاديث كان يستعرض الوجوه الممكنة والمحتملة فيها، وقام جزء كبير من هذه الوجوه على التأويل فكل تقدير بحذف أو زيادة أو تضمين فعل معنى فعل آخر، أو نيابة حرف عن آخر داخل في التأويل .

وتجدر الإشارة إلى أنّ أبا البقاء العكبري كان ضريراً وكان يعتمد على ذاكرته، وهذا يفسّر لنا تداخل ألفاظ الحديث الواحد برواياته المختلفة في ذهنه فيوردها كأنها من رواية واحدة، ولا نريد أن نسهب في ضرب الأمثلة من الكتاب فهو بين أيدينا وهو في أكثر مسائله قائم على التأويل، وسنورد له أمثلة في دراستنا - إن شاء الله تعالى .

ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) :

حينما نصل إلى ابن مالك فإننا نصل إلى العناية المتميزة بالحديث في مجال النحو، فقد غطت عنايته بالحديث عناية الأولين ؛ ولهذا يقول عنه أبو حيان (ت : ٧٤٥هـ) فيما نقل عنه السيوطي : (قد أكثر هذا المصنّف من الاستدلال في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره)^(٢).

وما أرى أبا حيان إلاّ مصيباً فيما ذكره؛ فابن مالك اعتمد في استدلاله على الأحاديث المنفق عليها، وعلى الأحاديث التي هي مشكلة عند غيره، واستخلص منها قواعد نحوية ذهب فيها مذهباً خالف فيه أحياناً من سبقه، وصار أسوة لمن أتى بعده في هذا المنحى الذي توسّع فيه توسعاً لم يسبق إلى مثله .

وممن سار على نهجه الرضي الاسترأبادي (ت: ٦٨٦هـ) في شرح (الكافية) لابن الحاجب (ت : ٦٤٦هـ)، فقد توسّع في اعتماده على الحديث حتى وصل استشهاده إلى ستة

(١) الكتاب لأبي الفرج ابن الجوزي، جمع فيه الصحيحين وسنن الترمذي ومسنن الأمام أحمد، ورتبه على المسانيد، وأسماه (جامع المسانيد بالخص الأسانيد) .

(٢) الاقتراح : ١٧، وينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٣٠٩ وما بعدها، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٣٧٩ وما بعدها .

وسبعين حديثاً، يتأول في كثير منها كما ذكر ذلك الدكتور محمد فجّال^(١)، ومثله ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) .

وما يعيننا من ذلك هو مسألة التأويل في الحديث الشريف، وإنما استطردت في ذكر من تبع ابن مالك ؛ لأنّ الكلام عليهم واحد فما يقال عن ابن مالك يقال عن الرضي وابن هشام، فهؤلاء جميعاً أكثروا من التأويل في الحديث الشريف، ويكفينا دليلاً على ذلك ما أورده ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح) فقد أورد مئتين وستين حديثاً احتج باثنين وثمانين منها، ووجه إعراب الباقي^(٢)، وهو يتأول في قسم غير قليل منها ويؤكد في أحيان كثيرة على السماع ويردّ على النحويين الذين يتأولونها ويعدها أسلوباً من الأساليب العربية التي ينبغي أن يقاس عليها. ولا حاجة إلى تأويلها، بل كان يعضدها بأساليب وردت في القرآن الكريم لتأكيد ثبوتها في كلام العرب، ومن قواعده (لا عدول عن الاتباع عند صحة السماع)^(٣) .

وسار على هذا النهج في كتبه النحوية ذات المنهج الواضح وهي (شرح تسهيل الفوائد) و(شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ) و(شرح الكافية الشافية)، وسار على طريقته كل من شرح كتبه.

جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ):

ألف كتابه (عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد)، وجعله على مسند الإمام أحمد وزاد عليه بعض الأحاديث التي لم ترد فيه، ورتبه على حروف المعجم في مسانيد الصحابة، واستعان استعانة كبيرة بمن ألف قبله في هذا الميدان وأفردوا كتباً في إعراب الحديث ممن ذكرتهم، ونقل عن كثير من النحويين واللغويين وشرّاح الحديث، إذ يقول في ذلك : (قد أوردت جميع كلام أبي البقاء معزواً إليه لتعرف قدر ما رددته عليه وتتبع ما ذكره أئمة النحو في كتبهم المبسوطه من الأعراب للأحاديث فأوردتها بنصها معزوة إلى قائلها ؛ لأنّ ذلك من أداء الأمانة وتجنب الخيانة)^(٤). وكتابه يكاد يكون قائماً على التأويل، فلا يمرُّ بإعراب حديث إلا ورأينا فيه من العبارات ما يشير إليه من أمثال قوله (تقديره كذا)، أو (فيه حذف) أو (زيادة)، أو (تضمنين)، وما إلى ذلك من الألفاظ التي تستعمل بدل كلمة (التأويل) في تخريج النصوص .

(١) ينظر: السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث: ١٤/١ .

(٢) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٦ و٢٧ (من مقدمة المحقق الدكتور طه محسن) .

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٩ .

(٤) عقود الزبرجد: ١٢/١ و١١/١ .

ومن المهم أن أنبّه على أنّ السيوطي وغيره لم يوردوا في كتبهم إعراب ما كان مَورده على الأصل أو متفقاً عليه، فليس هناك ما يستوجب إفراده بالتأليف أو إكثار التعليق عليه وإنما أوردوا ما له حاجة إلى التخريج والتأويل، ويصحُّ هذا الكلام على شراح الحديث الشريف فهم لا يتوقفون في شرحهم الأحاديث غالباً على ما هو آتٍ على الأصل وإنما يتوقفون على ما يحتاج إلى بيان وإزالة لبسٍ وإشكال.

الفصل الأول التأويل في الحذف

تنوّعت طرائق النحويين في تقدير المحذوفات، فقدّروا الحذف فيما كان عمدة من الكلام وفضلة، وقدّروه في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات، وتوسّعوا في ذلك حتى أوشكوا أن يجعلوه أصلًا من أصولهم، وقاعدة من قواعدهم، فكثرت التقدير عندهم، وقد يتعدّد في الجملة الواحدة بل جعل بعضهم الحذف أبلغ وأفصح من الذكر، يقول عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) في كلامه على الحذف وأهميته: (هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجديك أنطق ما تكون إذا لم تتطّق، وأتمّ ما تكون بيانًا إن لم تُبَيّن)^(١)

ومن النحويين من وضع للحذف قواعد تحتذى، كجمال الدين بن مالك، إذ يقول: (ولأنّ الشيء إنّما يجوز حذفه مع صحّة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادّعي فيه حذفه مستعملًا فيه ثبوته)^(٢).

وقال في موضع آخر (إنّ المدّعي حذف شيء يصحّ المعنى بدونه لا تصحّ دعواه حتى يكون موضع إدعاء الحذف صالحًا للثبوت، ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف)^(٣).

وما يعنيه ابن مالك من صحّة المعنى هو المعنى النحوي الصناعي والتركيب، أي: تقدير العوامل النحوية من جهة الصناعة القائمة على نظرية العامل، ولا يعني صحّة المعنى من جهة الإفادة البلاغية؛ ولهذا التمس للمحذوف نظائر من الذكر الحكيم ليبدّل على صحّة التقدير، علماً أنّ الأصل عند اللغويين والنحويين هو مطابقة المعنى للفظ^(٤).

ويتوسّع ابن هشام الأنصاري في كلامه على الحذف ويضع له شروطاً منها:^(٥)
الأول: وجود دليل حالي، كقولك لمن رفع سوطاً (زيداً) بإضمار (أضرب)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ جَاءَتْ رَبُّنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلْمًا﴾^(٦)، أي: سلّمنا سلاماً، أو مقالي كقولك لمن قال: (من أضرب)؟ (زيداً)، ومنه ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾^(٧).

(١) دلائل الإعجاز: ١١٢.

(٢) شواهد التوضيح: ٥٩.

(٣) شواهد التوضيح: ٦٤.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٧٢/١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٧٨٦-٧٩٥، ومعتك الأقران في إعجاز القرآن: ٣١١/١، إذ ذكر هذه الشروط أيضاً.

(٦) هود: ٦٩.

الثاني: ألا يكون ما يحذف كالجاء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه.

الثالث: ألا يكون مؤكداً.

الرابع: ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه

اختصار للفعل.

الخامس: ألا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجارّ، والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع

قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

السادس: ألا يكون عوضاً عن شيء فلا تحذف (ما) في (أما أنت منطلقاً انطلقت)؛ لأنها

عوض عن (كان). ولا كلمة (لا) من قولهم: (افعل هذا إما لا) أي: إفعل هذا إن كنت لا تفعل

غيره.

ويقرر ابن هشام في موضع آخر قاعدة عامة في الحذف فيقول: (الحذف الذي يلزم النحويّ

النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون

جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل)^(٢).

ويفهم من هذه الشروط تنبيهان:^(٣)

أ- أن دليل الحذف نوعان، أحدهما غير صناعي، ويقسم على ما دلّ عليه الحال وما دلّ

عليه المقال، والثاني صناعي، وهذا يختصّ بمعرفته النحويون؛ لأنه إنّما عرف من جهة الصناعة.

ب- شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف، فلا يجوز: (زيدٌ ضاربٌ وعمروٌ)،

أي: وعمرو ضارب، وتريد بـ (ضارب) المحذوف معنى يخالف المذكور: بأن يُقدّر أحدهما

بمعنى (السفر)، أي: الضرب في الأرض، والآخر بمعنى (الإيلام) المعروف.

وعند التأمل في هذه الشروط نجد أنها قائمة في الأصل على تحليل النحويين للتركيب النحوية

وليست قائمة على الذي سمعوه من العرب أنفسهم.

فاحتجاج ابن هشام بقوله تعالى: ﴿قالوا سلماً﴾ في الشرط الأول قائم على نظرية العامل، إذ

يقولون إنه لا بدّ لكلّ منصوب من ناصب و (سلاماً) ناصبه فعل من لفظه محذوف تقديره:

(سلمنا) فالحذف قائم على افتراض عامل محذوف حتى تتم الجملة النحوية بأركانها المتعارف عليها

عندهم.

وكذلك في الشرط الثاني، افتترضوا أنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد؛ لأنه لا بدّ لكل فعل من

فاعل، فالفاعل لا يحذف وإذا حدث ما ظاهره أنه حذف منه الفاعل أو نائبه استعاروا لكلمة

(١) النحل: ٣٠.

(٢) مغني اللبيب: ٨٥٣.

(٣) ينظر مغني اللبيب: ٧٨٩ و٧٨٠.

الحذف (الإضمار) وفرّقوا بينهما بأنّ الحذف ذهاب الكلمة والإضمار بقاء شيء منها مستتراً في الفعل^(١).

وما جاء في الشرط السادس في قولهم: (أمّا أنت منطلقاً انطلقت)، افترض النحويون أنّ الأصل: (لأنّ كنت) ثم حذفت (كان) الناقصة وعوّض عنها (ما) الزائدة وحذفت (اللام) وأدغمت (النون) في (الميم) وانفصل الضمير المتصل في (كنت) فصارت: أمّا أنت، هذا ما يفترضه النحويون، ثم جاء ابن هشام ووضع هذا الشرط الذي يقضي بعدم جواز حذف (ما)؛ لأنّها عوض عن (كان) المفترضة عندهم، فالشرط موضوع على المفترض لا على ما سُمِعَ وقُرئ.

وممنّ توسّع في كلامه على الحذف بدر الدين الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) إذ عقد فصلاً في كتابه: (البرهان في علوم القرآن) بدأه بقوله: (والحذف خلاف الأصل، وعليه يُبنى فرعان: أحدهما: إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى؛ لأنّ الأصل عدم التغيير.

الثاني: إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى)^(٢). واستنورد إلى ذكر فوائد الحذف، وأسبابه، وأدلته، ثم شروطه، ثم أقسامه. والذي يتلخص من ذلك عند أهل اللغة أنّ الحذف خلاف الأصل ويُلجأ إليه لأسباب ذكرها الزركشي في (البرهان)^(٣)، لكن النحويين أكثروا منه حتى أوصلوه إلى منزلة التأصيل. وسأحاول أن أضع تصوراً عما يؤوّل بالحذف في مصنفات إعراب الحديث الشريف وشروحه مرتباً إياه على أبواب النحو ومتأسياً في إيرادها بمنهج ابن مالك في ألفيته وشروحه. ومما تجدر الإشارة إليه أنّ لفظ الحديث الواحد قد تتعدد فيه الأوجه، فينتسب إلى أكثر من موضوع نحوي، فيقدّر المحذوف مبتدأً أو خبراً، ومفعولاً أو مفعولاً مطلقاً وغيرها على حسب ما يراه المُعرب، أو يحتمله اللفظ، وليس من الصواب إدراج الحديث في كل موضوع من تلك، لذا رأيت وضعه في أقرب موضوع يحتمله اللفظ، أو في ما تطمئن إليه النفس. ويقال هذا في غير الحذف من الموضوعات اللاحقة.

(١) ينظر البرهان في علوم القرآن: ١٠٢/٣-١٠٣.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ١٠٤/٣.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ١٠٥/١.

المبحث الأول الحذف في باب المبتدأ والخبر ونواسخهما

يُعدّ حذف المبتدأ والخبر ركنين أساسيين في تركيب الجملة العربية. وحكمهما الرفع، وقد تدخل عليهما أدوات هي النواسخ فتُغيّر إعراب أحدهما أو إعرابهما، وقدّر الحذف في كل واحد من هذه الموضوعات في لفظ الحديث الشريف على وفق الآتي:

القسم الأول الحذف في باب المبتدأ والخبر

ومسائله تتلخص في الآتي:

أولاً- تقدير حذف المبتدأ:

يذهب النحويون إلى أنّ المبتدأ يحذف جوازاً أو وجوباً، وفي ذلك يقول أبو عمرو بن الحاجب: (وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً، كقول المستهلّ: (الهِلالُ والله)، والخبر جوازاً مثل: (خرجت فإذا السَّبْعُ)، ووجوباً فيما التزم في موضعه غيره مثل: (لولا زيدٌ لكان كذا) و (ضربي زيداً قائماً) و (كلُّ رجلٍ وضيعته) و (لعمرك لأفعلنّ كذا)^(١)

وقال رضي الدين الاسترأبادي شارحاً (المُسْتَهْلُ: المبصر للهِلال، وقد ذكرنا أنّه لا يُحذف شيء لا وجوباً ولا جوازاً إلاّ مع قرينة دالة على تعيينه)^(٢).

وحَدّد ابن مالك مواضع حذف المبتدأ وجوباً بأربعة هي: ^(٣)

أحدها: النعت المقطوع عن موافقة المنعوت في إعرابه؛ لكونه لا يحتمل غير المراد نحو: (الحمدُ لله الحميدُ).

الثاني: أن يكون الخبر مخصوص (نعم) أو (بئس) نحو (نعم الرجلُ زيدٌ) و (بئس الرجل عمرو) فـ (زيد) و(عمرو) خبران لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير (هو زيد)، أي: الممدوح زيدٌ، و(هو عمرو) أي: المذموم عمرو.

الثالث: ما حكى الفارسي من كلامهم: (في ذمتي لأفعلنّ) الجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف، والتقدير: (في ذمتي يمينٌ).

(١) الكافية لأبي عمرو بن الحاجب في (ضمن مجموع مهمات المتون): ٣٨٤، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٢٤١/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٥١/١، وشرح ابن عقيل: ٢٤٤/١ والنحو الوافي: ٤٦٠/١.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب: ٢٤١/١.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١٥٤/١، وينظر: شرح التسهيل: ٢٨٦/١، وشرح ابن عقيل: ٢٥٤/١.

الرابع: أن يكون الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل، نحو: (صبرٌ جميلٌ) التقدير: (صبري صبر جميل)، ثم حذف المبتدأ الذي هو (صبري) وجوبًا.
 نستنتج من كلام ابن الحاجب وابن مالك وابن هشام أن الحذف يُقدَّر إذا دلَّ عليه دليل، إلا أننا عندما نتابع النحويين في تقديراتهم نجد أكثرها جاء للمحافظة على أصولهم وقواعدهم النحوية لا لقيام الدليل أو القرينة على الحذف.
 ويذكر النحويون مواضع لحذف المبتدأ جوازًا منها ما هو متفق عليه ومنها ما فيه خلاف بينهم. من ذلك:

في الجمل المستأنفة المبدوءة بفعل مضارع مرفوع:

وهو ممّا درج النحويون على تقدير حذف المبتدأ فيه، وحصروه في كل مضارع مسبوق بعاطف واو أو غيرها بعد مضارع مجزوم أو منصوب أو بعد فعل أمر، ويقدرّون في مثل ذلك مبتدأ تكون الجملة الفعلية في موضع الخبر له، ويقصدون إيضاح الاستئناف، أو تصحيح الأصل النحوي؛ لأنه من دون المبتدأ يلزم العطف حملاً على ظاهر النص.
 وأشار إلى ذلك أبو حيان الأندلسي^(١)، وابن هشام^(٢)، وغيرهما^(٣).
 ومن الأحاديث التي جاءت محمولة على هذا التأويل قول النبي ﷺ: (إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصق أمامه فإنما ينجي الله ما دام في مصلاه ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكاً وليبصق عن يساره أو تحت قدمه فيدفعها)^(٤).
 قال الكرمانى (قوله (فيدفعها) بنصب النون؛ لأنه جواب الأمر، وبرفعها أي: فهو يدفعها، وجاء الجزم عطفًا على الأمر)^(٥).

وفي مثل هذا التركيب يذكر النحويون الأوجه الإعرابية ويوجهونها ضاربين صفحاً عمّا يترتب على تأويلاتهم من معانٍ مختلفة قد تُخرج الكلام عن مقصوده، وممّا لا شك فيه أن المعنى الذي يدلّ عليه الرفع غير المعنى الذي يدلّ عليه النصب، وكذلك الجزم له معنى آخر مغاير للرفع والنصب؛ ولهذا سمّي الإعراب إعرابًا؛ لأنه يُعرب عن المعاني المترتبة على الحركات.
 ولو أقام النحويون تأويلاتهم على أساس المعاني لانهسروا باب التأويل بالحذف إلى حد كبير بل لم يُعدّ ذلك من التأويل أصلاً فلكل حركة دلالتها الخاصة ولتخففوا من كثير من التوجيهات التي

(١) ارتشاف الضرب: ٤١٢/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٤٧٠، وشرح شذور الذهب: ٣١٢.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤١٥/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٧٩/٢.

(٤) صحيح البخاري: ١١٣/١، يروى الحديث برفع (يدفعها) ونصبه.

(٥) الكواكب الدراري: ٧٤/٤.

سَمَنَتْ بها كتبهم، ومن المعلوم أنَّ العربي لم يعاقب الحركات على الكلمة الواحدة ويريد منها معنى واحداً فضلاً عن أن يكون ذلك في كلام نبيٍّ يوحى إليه وأوتي جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصاراً ﷺ.

ولو رجعنا إلى نصِّ الحديث لرأينا اختلاف المعاني باختلاف الحركات ففي حالة النصب يكون الفعل نصاً في السببية أي: إنَّ الدفن جاء بسبب البصق، وفي حالة الرفع تُبنى الجملة على الاستئناف أي يكون كلاماً جديداً ويكون التقدير: (فهو يدفنها)، وفي حالة الجزم يكون المعنى على العطف فيكون مأموراً كما أمر بالفعل الأول، علماً أنَّ وجه الجزم لم يرد في النسخة اليونانية المعتمدة ولعل الكرمانى اطلَّع على نسخة فيها الجزم، أو أنه جرى على عادة النحويين في ذكر الأوجه الإعرابية الجائزة لأمثال هذا التركيب.^(١)

ويظهر أثر هذه التوجيهات في بقية العلوم من تفسير وفقه وغيرهما، إذ كانت أحد أسباب اختلاف الفقهاء والمفسرين في بيان المعنى المراد تحديداً؛ لهذا ألفت كتب مستقلة في تفسير مشكل إعراب القرآن والحديث واللغة.

ومن ذلك قول سعد بن عبادة ؓ لرسول الله ﷺ في شأن عبد الله بن أبي بن سلول المنافق (لقد اصطلح أهل هذه البُحيرة على أن يتوجَّوه فيعصَّبونه بالعصابة فلما أبى الله ذلك بالحق الذي أعطاك الله شَرَقَ بذلك)^(٢).

قال أبو البقاء العكبري: (الوجه في رفع (فَيُعصَّبونه) أن يكون في الكلام مبتدأ محذوف تقديره: (فهم يعصَّبونه)، أو (فإذا هم يُعصَّبونه)، ولو روي (فَيُعصَّبوه) بحذف (النون) لكان معطوفاً على (يتوجَّوه)، وهو صحيح المعنى)^(٣).

وأجاب ابن مالك عن هذا الحديث وأمثاله بجوابين^(٤):

أحدهما: أن يكون تقدير الحديث: (فهم يعصَّبونه).

الثاني: أن يكون (يعصَّبونه) معطوفاً على (أن يتوجَّوه) وترك نصبه على لغة من يترك إعمال (أن) مضمرة كما يترك إعمالها ظاهرة، واستدلَّ على ترك إعمالها بقول الشاعر:^(٥)

^(١) ينظر في توجيه مثل هذا التركيب: الكتاب: ٢٧/٣ و٤٢، والمقتضب: ١٦/٢، ومغني اللبيب: ٤٧٠ و٦٢٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٤٩/٢.

^(٢) في صحيح البخاري: ٥٠/٦ برواية (فَيُعصَّبونه) بالرفع و (فَيُعصَّبوه) بحذف النون، وورد في ١٥٤/٧، وفي: ٧٠/٨ بحذف النون.

^(٣) إعراب الحديث النبوي: ٥٨.

^(٤) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٣٤ بتصرف.

^(٥) القائل مجهول، ينظر: مجالس ثعلب: ٣٢٣/١، ومعجم شواهد العربية: ٩٥/١.

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا
وقول الآخر: (١)

أبِي عِلْمَاءِ النَّاسِ أَنْ يَخْبِرُونَنِي بِنَاطِقَةِ خِرْسَاءٍ مَسْوَاكَهَا حَجْرٌ (٢)

وما ذهب إليه ابن مالك في الجواب الثاني أولى بالقبول والله أعلم؛ لأنَّ تقدير (أَنْ) جارٍ على قواعد النحويين وضوابطهم في الحذف. فإضمارها جاء بعد ذكرها في كلام سابق. وبهذا لم يخرج الكلام عن سياقه وقصد معنى السببية. وأمَّا عدم إعمالها فقد جاء على لغة من لغات العرب التي قريء بها القرآن الكريم، على نحو ما جاء في قراءة مجاهد لقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَمَا لَمَلَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتَمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ (٣) برفع (يُتَمُّ)، وإذا كان إهمالها قد ورد في قراءة قرآنية وفي كلام العرب فما المانع من حمل نصوص الحديث على ذلك وهي ليست بالقليلة؟ وقد أشرت في التمهيد إلى أنَّ ابن مالك كان يأخذ بالسماع من الحديث ويُقرُّه وإنَّ كان مخالفًا لقواعد النحويين ولا يتأوَّلُه.

وأمَّا تقدير: (فهم يُعصَّبونه) على أنه جملة استثنائية فهو مُخرج لها عن سياق الكلام السابق لها وقصد معنى السببية.

وأولُّ على ذلك قول عمر بن الخطاب لابنته حفصة ؓ: (أَتَغَاضِبُ إِحْدَاكُنَّ النَّبِيَّ ﷺ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ؟) قالت: نعم. فقلت قد خبت وخسرت، أفأتمنين أن يغضب الله لغضب رسوله ﷺ فَتَهْلِكِينَ (٤).

قال الكرمانى: (قوله (فتهلكين) القياس فيه حذف النون، فتأويله: فأنت تهلكين) (٥).

ويقال عن هذا الحديث مثل ما قيل عن سابقه، وورود رواية النصب دليل على أنَّ الاستئناف غير مراد، وربما كانت رواية النصب هي الأصل. وانتقل إلى نمط آخر من تقدير حذف المبتدأ غير الذي تقدم، أعني الفعل المضارع في الجمل المستأنفة.

حذف المبتدأ بعد القول:

(١) لم أف على اسم القائل.

(٢) في (ربيع الأبرار) للزمخشري: ٤٦٥/٣ (لا يخبروني) ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٣) البقرة: ٢٣٣، والقراءة في البحر المحيط: ٢١٣/٢ والقراءة شاذة.

(٤) صحيح البخاري: ٣٧/٧، وفي رواية (فتهلكي) بحذف النون.

(٥) الكواكب الدراري: ٣٥/١١ و ١٣٥/٤.

من ذلك ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه من قول اليهود في غزوة خيبر إذ يقول: (فلماً رأوا النبي ﷺ قالوا: محمّدٌ والله محمّدٌ والخميسُ) ^(١).

قال القاضي عياض في إعراب (الخميس): (وفي سينه ضبطان الرفع على العطف وهو أكثر رواياتنا والنصب على المفعول معه أي: مع الخميس) ^(٢).

وقال ابن الأثير: ((محمد) خبر مبتدأ محذوف أي: هذا محمد). ^(٣)

وقال الكرمانى: (أي: جاء محمد). ^(٤)

وتقدير الكرمانى (جاء) يكون قد راعى فيه السياق، فقدوم النبي ﷺ والجيش متضمن للمجيء في حين أوّل الكرمانى نفسه حديث: (شاهدك أو يمينه) ^(٥)، الذي سيأتي بيانه لاحقاً على تقدير: (المثبت أو الحجة شاهدك أو يمينه)؛ لأنّ السياق سياق إثبات وإقامة حجة لكن هذا التأويل لا يتماشى مع رواية نصب (الخميس)؛ لأنّ النحويين لا يُجيزون حذف عامل المفعول معه إلا في نحو: (ما أنت وزيداً) و(كيف أنت وقصعة من ثريد) فيخرّجونه على أنه منصوب بفعل مضمّر مشتق من الكون والتقدير: (ما تكون وزيداً) و(كيف تكون وقصعة من ثريد) فـ (زيداً) و(قصعة) منصوبان بـ (تكون) المضمرة. ^(٦)

وأما على تأويل الحديث بـ (هذا محمد) فهو الأقرب والله أعلم؛ لأنّه تقدير حالي بالحضور؛ لأنهم عندما رأوا النبي ﷺ وجيشه يكون قد صار مشاراً إليه، ولا يبعد أنهم أشاروا إليه بأيديهم فحذف المبتدأ لوجود المشار إليه على حدّ قولهم: (الهلال والله) الذي تقدم ذكره ^(٧).

ومن ذلك ما وقع في جواب النبي ﷺ عن سؤال جبريل عليه السلام له: (قال: متى الساعة؟ قال: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل، وسأخبرك عن أشراطها، إذا ولدت الأمة ربّها، وإذا تطاول رعاة الإبل البهّم في البنيان في خمسٍ لا يعلمهن إلا الله) ^(١).

^(١) صحيح البخاري: ١٥٩/١، وينظر: ١٩/٢، ومعنى الخميس: الجيش وقد جاء مفسراً برواية أخرى في:

١٥٩/١ من صحيح البخاري، وينظر: مشارق الأنوار: ٣٧٨/١.

^(٢) مشارق الأنوار: على صحاح الآثار: ٣٧٨/١، والوارد في النسخة اليونانية برفع (الخميس) فقط. وينظر: عقود الزبرجد: ٤٣/١.

^(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث: ٧٩/٢.

^(٤) الكواكب الدراري: ٥٩/٨.

^(٥) في صحيح البخاري: ١٨٧/٣ و١٨٨ عن الأشعث بن قيس رضي الله عنه قال: (كانت بيني وبين رجل خصومة في بئر فاختمنا إلى رسول الله ﷺ فقال رسول الله: شاهدك أو يمينه) وفي لفظ (شاهدك).

^(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٠٥/٢.

^(٧) ينظر: ص: ٣١ من الأطروحة.

قال الكرمانى: (قوله (في خمس) هو خبر مبتدأ محذوف أى: علم وقت الساعة في جملة خمس، أو متعلق بـ(أعلم))^(٢)

وواضح هنا تتابع المحذوفات في إظهار معنى النصّ، فقد قدر أربع كلمات هي (علم) و (وقت) و (الساعة) و (جملة) لبيان المعنى، والقاعدة عند النحويين أنّ الحذف يكون من الجواب للاستغناء عنه بما ورد في السؤال ولو أنّه اكتفى بما ورد في السؤال فقدّره (الساعة في خمس) لكفاه ذلك. وإقامة المضاف إليه مقام المضاف أسلوب من الأساليب العربية الكثيرة الاستعمال ولا تحتاج إلى تأويل وتقدير، لذا كان تقليل المقدّر ما أمكن أولى؛ لتقلّ مخالفة الأصل في هذا التأويل الطويل^(٣).

إذا كان ضميراً منفصلاً:

حمل على ذلك حديث النبي ﷺ: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)^(٤).
قال بدر الدين العيني: (قوله (المسلم) مبتدأ خبره قوله: (من سلم المسلمون)، ويجوز أن يكون (من سلم) خبر مبتدأ محذوف فالجملة خبر المبتدأ الأول، والتقدير: المسلم هو من سلم)^(٥).
ولم يبيّن العيني سبب العدول عن الإعراب الظاهر الخالي من التقدير، ولعله أراد بذلك مراعاة رتبة تعريف المبتدأ فلجأ إلى تقدير الضمير حتى يكون خبر المبتدأ جملة اسمية وترك العيني للأولى ظاهر على هذا التأويل، فما دام اللفظ وارداً على أصل القاعدة النحوية فما الداعي لتأويله على هذا النحو الذي يُلجئنا إلى افتراض كلمات زائدة على النص، وإذا كان العيني يعني بهذا المقدّر ضمير الفصل فإن ضمير الفصل لا يحذف والخلاف فيه طويل بين نحاة المذهب الواحد فضلاً عن الخلاف بين المذهبين^(٦).
ومثل ذلك حديث رسول الله ﷺ لأبي ذرٍّ رضي الله عنه (إنّ إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم)^(٧).

(١) صحيح البخاري: ٢٠/١.

(٢) الكواكب الدراري: ١٩٩/١، ينظر: مثل هذا الإعراب: ٦٧/٢ و ٣٥/٤ و ١٠١/٦ و ١٠٥/٧.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ١٤٦/١.

(٤) صحيح البخاري: ٩/١.

(٥) عمدة القارئ شرح صحيح البخاري: ١٣٢/١.

(٦) ينظر: تفصيل المسألة في (الإنصاف): ٧٠٦/٢، والنحو الوافي: ٢٢٤/١.

(٧) صحيح البخاري: ١٩٥/٣، والخول: الخدم.

قال بدر الدين العيني: (قوله (جعلهم الله) جملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع على أنها خبر مبتدأ محذوف تقديره: هم جعلهم الله تحت أيديكم)^(١) ويُقال عن هذا مثل ما قيل عن سابقه، ولا أجد مانعاً من تقدير جملة: (جعلهم الله) حالاً، إذ لا يخفى ما في تقدير الضمير من الاختصاص والتوكيد، وهو معنًى زائد ربّما يكون غير مراد من السياق.

وحمل على ذلك قوله ﷺ: (بُني الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله ٠٠٠)^(٢).

فجاءت روايات الحديث بجرّ (شهادة)، وقال أبو البقاء العكبري: (يجوز في (شهادة) الجرّ وكذلك ما بعده على البدل من (خمس) وبالرفع على تقدير (هي)، وبالنصب على إضمار (أعني))^(٣).

وقال الكرمانى: (البحث فيه من جهة الإعراب أن (شهادة) وما عطف عليه بأنه بدل من (خمس) بدل كلّ من كلّ، أو هو مرفوع بأنه خبر مبتدأ وهو (هي))^(٤) ونفهم من كلامهما أنّ المعريين يحاولون بيان ما يحتمله اللفظ من أوجه إعرابية ثم يقومون بتوجيهها تزيّداً منهم في الشرح، وإظهاراً لتمكنهم من قواعد النحو واللغة وإذا كانت روايات الحديث واردة بجرّ (شهادة) على أصل القواعد النحوية وظاهرها، فما الداعي لتعدد الأوجه الإعرابية التي تحتاج إلى تأويل وتزيّد في الكلام!؟

ثانياً: تقدير حذف الخبر:

مرّ بنا في حذف المبتدأ^(٥) أن النحويين ذهبوا إلى تقدير حذف الخبر وجوباً وجوازاً، وذكروا لذلك مواطن. بل أشار ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إلى أن ما يحذف الخبر فيه للدلالة أكثر من أن يحصى^(٦).

وجاء في حديث النبي ﷺ: (إنما الأعمال بالنيّات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه)^(٧)

(١) عمدة القارئ: ٢٠٦/١.

(٢) صحيح البخاري: ٩/١.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ١٢٨، ينظر: ٤٦، عقود الزبرجد: ٢٠/١.

(٤) الكواكب الدراري: ٧٨/١، وينظر: ١٠١/٦ و ١٠٥/٧ و ٨٥/٢٣.

(٥) ينظر ص ٣١ من الأطروحة.

(٦) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١٤٢/٢.

(٧) صحيح البخاري: ٢/١.

قال الكرمانى: (قوله (إلى ما هاجر إليه) إمّا أن يكون متعلّقاً بالهجرة، والخبر محذوف أي: هجرته إلى ما هاجر إليه غير صحيحة أو غير مقبولة، وإمّا أنه خبر (فهجرته) والجملة خبر المبتدأ الذي هو (من كانت) وأدخل (الفاء) في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط ٠٠٠ فإن قلت: المبتدأ والخبر بحسب المفهوم متحدان فما الفائدة في الإخبار؟ قلت: لا اتحاد؛ إذ الخبر محذوف وهو (فلا ثواب له عند الله) والمذكور مستلزم له دالٌّ عليه، أو فهي هجرة قبيحة خسيصة؛ لأنّ (الخبر) وكذا (الشرط) و(الجزاء) إذا اتحدا صورة يعلم منه التعظيم نحو قول الشاعر: (١)

أنا أبو النجم وشعري شعري (٢).

ولعلّ الذي دفع الكرمانى إلى هذا التأويل مراعاة المعنى إذ لا بدّ من تقدير ما يستقيم به المعنى المراد الذي تتمّ به الفائدة من الحديث . وفي ذلك يقول ابن جنى معقّباً على قول أبي النجم: (وهذا وغيره ممّا هو جارٍ مجراه محمول عندنا على معناه دون لفظه؛ ألا ترى أنّ المعنى: وشعري متناه في الجودة، على ما تعرفه وكما بلغك. فلولا هذه الأغراض وأنها مرادة معتزلة، لم يجر شيء من ذلك؛ لتعرّي الجزء الآخر من زيادة الفائدة على الجزء الأول، وكأنّه إنّما أعيد لفظ الأول لضرب من الإدلال والثقة بمحصول الحال. أي: أنا أبو النجم الذي يكتفى باسمه من صفته ونعته) (٣).

وذكر ابن جنى شواهد جاء الخبر فيها مطابقاً للمبتدأ، لذا أقول: لمّا كان هذا الأسلوب من أساليب العرب التي اعتادتها وقصدتها فمن الأولى عدم التقدير والتأويل. وجعل: (إلى ما هاجر إليه) على إطلاقه هو الخبر أولى من تقدير: (غير صحيحة أو غير مقبولة) فضلاً عمّا في سياق الكلام فإنّه لا يدلّ على ذلك، فالنبي ﷺ أراد أنّ كلّ إنسان له أجر ما ينويه إن كان العمل مطابقاً وموافقاً للنبيّة إنّ كانت في سبيل الله تعالى، وإن كانت نيته من أجل دنيا أو غير ذلك فله ذلك أيضاً.

وممّا حمل على حذف الخبر ما جاء في حديث البراء بن عازب ؓ في قصة تحوّل القبلة من بيت المقدس إلى بيت الله الحرام أنّ النبي ﷺ: (صلّى أول صلاةٍ صلاها صلاة العصر وصلّى

(١) هو أبو النجم العجلي من أرجوزة له، ينظر: الخصائص: ٣/٣٣٧، وشرح كافية ابن الحاجب: ١/٢٢٦.

(٢) الكواكب الدراري: ١/١٩، وينظر: ١/١٢٦.

(٣) الخصائص: ٣/٣٣٦، وينظر: مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار: ٢/٩٣ و ٩٤.

معهم قوم فخرج رجلٌ ممن صلّى معه فمرّ على أهل مسجد وهم راكعون فقال أشهد بالله لقد صليت مع رسول الله ﷺ قبل مكة فداروا كما هم قبل البيت^(١).

قال الكرمانى: (قوله) (كما هم) (ما) موصولة و(هم) مبتدأ، وخبره محذوف أي: داروا على الحال الذي هم كانوا عليه^(٢).

وهذا إيضاح وتفسير للتقدير الذي خلاصته: داروا كالذي هم عليه وللنحويين في مثل هذا التركيب توجيهات قائمة على تقدير المحذوف من ذلك قول عبد القاهر الجرجاني شارحاً كلام أبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ): (وأما قولهم: (كن كما أنت) فقد ذكر فيه وجهين: أحدهما: أن تكون (ما) بمعنى (الذي). والثاني: أن تكون كافة.

فإذا جعلت (ما) بمعنى (الذي)، جاز أن يكون (الكاف) حرفاً كأنه قال: كالذي هو أنت. فحذف المبتدأ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(٣).

وتكون (ما) في موضع جرّ. وان جعلت (ما) كافة كان للظاهر^(٤) أن يكون اسماً كُفّ بـ(ما) كـ(بعد) في قولك (بعد ما أفنان رأسك)^(٥). فيكون الخبر محذوفاً كأنه قيل: كن كما أنت كائن. ولو كان حرفاً لم يمتنع؛ لأنّ الحروف تُكفّ بـ(ما)، ألا ترى إلى (ربّما).

ولم يكن أن تجعل (ما) مزيدة كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾^(٦)، إذ لو كان كذلك لوجب أن يقال: (كماك)، فلمّا رأينا بعدها (أنت) الذي هو ضمير المرفوع علمنا أن الكاف قد كفت عن الجرّ^(٧).

ويبدو أنّ الذي اضطرّ النحويين إلى التأويل هو اقتضاء الصناعة النحوية، إذ لا بدّ لكل مبتدأ من خبر ولا بد لكل مسند إليه من مسند، فالمهم هو تحليل الكلام ورجعه إلى قواعد اللغة، وإن اختلفت اجتهاداتهم في توجيه النص كما نجده عند الجرجاني والكرمانى، فالجرجاني عدّ المبتدأ هو

(١) صحيح البخاري: ١٦/١.

(٢) الكواكب الدراري: ١٦٥/١.

(٣) الأنعام: ١٥٤ قرأ برفع (أحسن) يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. ينظر: البحر المحيط: ٢٥٥/٤. وهو موطن الاحتجاج، وقراءة المصحف (أحسن) على صيغة الماضي.

(٤) كذا في الأصل المطبوع. وصوابه: للكاف.

(٥) هذا جزء من بيت للمرار الأسدي وهو بتمامه: (أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالثغام المخلص) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٨٥١/٢.

(٦) آل عمران: ١٥٩.

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح: ٨٥١/٢.

المحذوف في القول الأول، في حين عدّ الكرمانى الخبر هو المحذوف، والخلاف في التأويل ينسحب على (ما) فهي تؤول مرة باسم موصول في محل جرٍّ ومرة تؤول بأنها حرف كافٍ.

واستأنس لذلك بقول الأستاذ فاضل السامرائي: (قد تخرج بعض التعبيرات على طريقة التأليف، ولكن النحاة يتأولون ذلك كالنداء (يا رجل) فإنهم أولوه بـ(أدعو رجلاً) على ما بين التعبيرين من تباين بين الخبر والإنشاء، وكالتعجب نحو (ما أعذب الماء) فإنهم أولوه بـ(شيء جعل الماء عذباً) ولا داعي لأن تخرج كل التعبيرات الواردة في اللغة على هذا النمط من التأليف، وإن كان الأصل في تأليف الجملة العربية أن يكون على النمط الذي ذكره)^(١).

ومثل ذلك حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه إذ قال: (فجاء أبو بكر يستأذن عليه)^(٢) ليدخل فقلت: كما أنت حتى أستأذن لك)^(٣)

ومن ذلك حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: (إنَّ حِرَاءَ رَجَفَ وَعَلِيهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَأَبُو بَكْرٍ وَعَمْرُ وَعَثْمَانُ، فَقَالَ اسْكُنْ نَبِيَّ وَصَدِيقَ وَشَهِيدَانِ)^(٤).

قال أبو البقاء العكبري: (تقديره: (عليك نبِيٌّ) وقد جاء مفسراً في حديث آخر)^(٥). وفي سياق الحديث ما يدلّ على الخبر المحذوف، ويؤيد ذلك ما جاء في رواية البخاري (عن أنس بن مالك رضي الله عنه صعد النبي صلى الله عليه وسلم إلى أحدٍ ومعه أبو بكر وعمر وعثمان فرجف بهم فضربه برجله وقال: اثبت أحدٌ فما عليك إلاّ نبِيٌّ أو صَدِيقٌ أو شَهِيدَانِ)^(٦).

وأول على حذف الخبر قول الرسول صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: (إنك لن تنفق نفقةً تبتغي بها وجه الله إلاّ أجرت عليها حتى ما تجعل في في امرأتك)^(٧)

قال الكرمانى: (قوله (حتى) هي العاطفة لا الجارة، وما بعدها منصوب المحلّ، و(ما) موصولة والعائد إليه محذوف.

(١) معاني النحو: ١٥/١.

(٢) أي: على النبي صلى الله عليه وسلم.

(٣) صحيح البخاري: ٩٦/٩.

(٤) صحيح ابن حبان: ٣٣٦/١٥.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ٩١، وينظر: عقود الزبرجد: ١٠٤/١.

(٦) صحيح البخاري: ١٤/٥ وينظر: ١٩/٥، وصحيح مسلم: ١٢٨/٧، وسنن الترمذي: ٢٨٩/٩.

(٧) صحيح البخاري: ٢٢/١.

فإن قلت: من أين يستفاد أنّ (ما تجعل في في امرأتك) مأجورٌ فيه؟ قلت: من حيث إنّ قيد المعطوف عليه قيد في المعطوف.

أو نقول (حتى) ابتدائية و (ما تجعل) مبتدأ وخبره محذوف أي: (ما تجعل فيه فأنت مأجور فيها) (١)

أشار الكرمانى إلى نوعين من أنواع (حتى):

الأول: أن تكون حرف عطف عطفت (ما تجعل) على (نفقة) فيكون محل المعطوف النصب؛ لأنه معطوف على مفعول به، وسياق الحديث يوحي بذلك، ولا ينبغي أن يقال إنها عطفت على مجرور ومحل (ما تجعل) الجرُّ فيكون التقدير: (أجرت عليها وعلى ما تجعل)؛ لأنّ النحويين يشترطون للعطف بها على مجرور إعادة الخافض فرقاً بينها وبين الجارة (٢).

وأحسب هذا تأويلاً بالحذف فقد جاء على شروط أكثر النحويين، وهو أنّ الحذف إنّما يجوز إن دلّ عليه دليل من أجل الاختصار، ولو حصر التقدير بالحذف في أمثال هذا عند النحويين في تطبيقاتهم لكان خيراً من أن يفتحوا الباب على مصراعيه.

الثاني: أن تكون حرف ابتداء و (ما) اسم موصول في محل رفع مبتدأ و (تجعل) صلته والعائد محذوف، والخبر أيضاً محذوف وليس مفرداً وإنّما جملة على ما قدره الكرمانى إذ قدره: (فأنت مأجورٌ فيها) ولما كان عدم التقدير أولى يُصار إلى الوجه الأول لقصد الخفة في التقدير (٣)، علماً أنّ ابن هشام يقول: (العطف بـ) (حتى) قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتة، ويحملون نحو (جاء القوم حتى أبوك) و (رأيتهم حتى أباك) و (مررت بهم حتى أبيك) على أنّ (حتى) فيه ابتدائية وأنّ ما بعدها على إضمار عامل (٤).

وقال محمد عبد الخالق عضيمة: (لم تقع (حتى) العاطفة في القرآن وقد منع الكوفيون العطف بـ) (حتى) (٥). وقال عن (حتى) الابتدائية: (تقع بعدها الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ولكن في القرآن لم تقع بعدها الجملة الاسمية، وإنّما وقع بعدها الجملة الفعلية والشرطية. والجملة الفعلية التي وقعت بعد (حتى) في القرآن كان فعلها ماضياً في خمسة عشر موضعاً) (٦).

(١) الكواكب الدراري: ٢١٦/١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ١٧٢.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر: ١٤٦/١.

(٤) مغني اللبيب: ١٧٣.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١١٥/٢.

(٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١١٥/٢.

وحمل الكلام على القليل المستعمل في كلام العرب خير من تأويله على وجه يوصف بأنه قليل أيضاً.

وقدّر حذف الخبر في حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد سؤاله عن اللقطة وضالة الغنم: (قال: فضالة الإبل؟ فغضب حتى احمرت وجنتاه)^(١). قال الكرمانى: (قوله: (فضالة الإبل) مبتدأ خبره محذوف، أي: ما حكمها أذكلك أم لا؟)^(٢). ولا يخفى أن تقدير الكرمانى جاء من دليل مقالى وحالى على ما اشترطه النحويون في باب الحذف.

ومما قدّر فيه حذف الخبر مواضع جاء فيها الاسم مرفوعاً بعد (إلا) في كلام تامّ ظاهره موجب. ذهب إلى هذا ابن مالك وخرّج عليه طائفة من الأحاديث والشواهد فقَالَ: (حق المستثنى بـ(إلا) من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكماً معناه بما بعده. ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه.

فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة رضي الله عنه: (أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم)^(٣). فـ(إلا) بمعنى (لكن) و (أبو قتادة) مبتدأ و (لم يحرم) خبره ٠٠٠ .

ومن الابتداء بعد (إلا) المحذوف الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم: (ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله)^(٤). أي: لكن الله يعلم بأي أرض تموت كل نفس. ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: (كل أمتي معافى إلا المجاهرون)^(٥)، أي: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون وبمثل هذا تأول الفراء قراءة بعضهم: ﴿فَشَرُّوا مِنْهُ أَلَا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^(٦)، أي: إلا قليل منهم لم يشربوا. ومثله قول الشاعر^(٧):

لِدِمِّ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهَ إِلَّا الصَّبَا وَالدَّبُورُ

(١) صحيح البخاري: ١٦٥/٣.

(٢) الكواكب الدراري: ٨١/٢، وينظر: ٦٤/٢، ٦٠/٦.

(٣) صحيح البخاري: ١٦/٣ وفي رواية (أبا قتادة). ولا شاهد فيه.

(٤) صحيح البخاري: ١٤٢/٩.

(٥) صحيح البخاري: بلفظ (المجاهرين) وقال ابن حجر: (في رواية النسفي: إلا المجاهرون بالرفع)، فتح الباري: ٩٧/١٣.

(٦) البقرة: ٢٤٩ تمام الآية ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾، وهي قراءة أبي والأعمش، ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٢٠/١، والبحر المحيظ: ٢٦٦/٢، وقراءة المصحف (إلا قليلاً) بالنصب.

(٧) كذا ورد البيت في شواهد التوضيح: ٩٦. وروايته في شعر أبي زبيد الطائي: ٣٤.

من دم ضائع تغيب عنه أقربوه ألا الصدى والجيوب

الصدى: ذكر البوم، والجيوب: الحجارة، ينظر: معجم شواهد العربية: ١٧٢/١.

أي: لكن الصبا والدبور لم يتغيبا عنه، ومثله قول الآخر^(١):

عرفتُ الديار كرقمِ الوحيِّ يزيرها الكاتب الحميريُّ
على (أطرقا) بالياتُ الخيا مِ إلا الثَّمَامُ وإلا العِصِيَّ^(٢)

أي: إلا الثَّمَامُ والعِصِيُّ لم تُبَلَّ.

وللكوفيين في هذا الذي يفتقر إلى تقدير مذهب آخر؛ وهو أن يجعلوا (إلا) حرف عطف، وما بعدها معطوف على ما قبلها^(٣).

وقال أبو البقاء عند إعرابه لحديث: (ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون أولئك المطهرون المبرؤون من الخنا)^(٤)، (وأما قوله (إلا المتزوجون) فإنه وقع في هذه الرواية بالرفع والأشبه أن يكون منصوباً؛ لأنه استثناء من غير نفي؛ ووجه الرفع أن يكون على الاستئناف والاستثناء المنقطع أي: لكن المتزوجون مطهرون)^(٥).

ونخلص إلى أن ابن مالك والعكبري يؤولان (إلا) بـ(لكن) وتبعهما الزركشي^(٦)، ثم أعرب ابن مالك الاسم بعدها مبتدأ وقدر للمبتدأ خبراً محذوفاً. وهذا الخبر المقدّر في أكثره جملة. وعند الرجوع إلى ما استدللّ به من نصوص نجد حملها على ما عليه جمهور النحويين ممكناً ولا حاجة إلى ما تكلفه ابن مالك.

فأما الآية التي استدللّ بها فقد وجهها الزمخشري بقوله: (وقرأ أبيُّ والأعمش (إلا قليلٌ) بالرفع. وهذا من ميلهم مع المعنى وإعراض عن اللفظ جانباً وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى (فشربوا منه) في معنى: فلم يطيعوه حمل عليه كأنه قيل فلم يطيعوه إلا قليل منهم)^(٧).

وقال السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ): ((إلا قليل)) وتأويله أن هذا الكلام وإن كان موجبا لفظاً فهو منفي معنى فإنه في تقدير (لم يطيعوه)^(٨).

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي وينظر: ديوان الهذليين: ٦٤/١ و ٦٥.

(٢) (أطرقا): موضع، و(الثَّمَام) شجر تعمل منه الخيام، و(العِصِيَّ): خشب بيوت الخيام.

(٣) شواهد التوضيح: ٩٥ و ٩٧.

(٤) مجمع الزوائد: ٢٥٠/٤، ومصنّف عبد الرزاق: ١٧١/٦.

(٥) إعراب الحديث: ١٥١، وينظر: عقود الزبرجد: ١٤١/٢ و ١٤٣.

(٦) البرهان في علوم القرآن: ٢٣٧/٤ و ٢٣٨.

(٧) الكشف: ١٥٠/١.

(٨) الدرّ المصون: ٥٢٨/٢. وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٧/١ و ٤٨ في إعراب قوله تعالى:

﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتَهُ أَقْلِيلٌ مُكْرٌ﴾ (البقرة: ٨٣)، إذ قرئ شاذاً برفع (قليل)، وينظر: البحر المحيط: ٢٦٦/٢.

وأما قوله ﷺ: (ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله) فهو جارٍ على قواعد النحو إذ الكلام منفي وفي هذه الحالة يجيز النحويون الرفع على البدلية والنصب على الاستثناء، ولا حاجة إلى تقدير (لكن الله يعلم بأي أرض تموت كل نفس).

وأما حديث: (كل أمتي معافى إلا المجاهرون) فتعبير: (كل أمتي معافى) وان كان ظاهره الإثبات إلا أن معناه النفي وتقديره: (كل أمتي لا يصيبها العذاب إلا المجاهرون)، قال ابن الملك (ت: ٧٩٧هـ): (وروي (إلا المجاهرون) ووجهه أن يقال: (معافى) في معنى النفي فيكون استثناء من كلام غير موجب)^(١).

وقد ورد النفي المعنوي مقررًا في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ أَن يُطْفِئَهُ وَكَوُكُرُهُ الْكَافِرُونَ﴾^(٢)، مع تصريح جمهور النحويين بعدم جواز مجيء الاستثناء المفرغ في سياق الإثبات. قال العكبري: (يأبى) بمعنى (يكره)، و(يكره) بمعنى (يمنع) فلذلك استثنى لما فيه من معنى النفي. والتقدير: يأبى كل شيء إلا إتمام نوره)^(٣). وحمل على ذلك قول الأخطل التغلبي:^(٤)

وبالصريمة منهم منزلٌ خلقٌ عافٌ تغبّرُ إلا النويُّ والوتدُ

قال ابن هشام: (حمل (تغبّر) على (لم يبق على حاله)؛ لأنهما بمعنى واحد)^(٥).

وبمثل تخريج العكبري المتقدم وابن هشام وأبي حيان وابن الملك يمكننا تخريج بقية النصوص، ففي البيت الأول يضمن (تغيب) معنى (لم يحضر) وبهذا يكون الكلام غير موجب، ورفع (الصبا) و (الدبور) جارٍ على قواعد النحويين. وكذلك قول الشاعر في البيت الثاني: (باليات الخيام) هو في المعنى (لم تسلم الخيام) وهذه المعاني التي ذكرت في الأحاديث والأبيات مفهومة من الكلام السابق لها، أي: إن ما سبقها من كلام متضمن لها، ولا حاجة إلى زيادة كلام بعد (إلا).

وفي قوله ﷺ: (إن من أمن الناس على في صحبتته وماله أبا بكر ولو كنت متخذًا خليلاً غير ربي لاتخذت أبا بكر، ولكن أخوة الإسلام ومودته)^(٦)، قال الكرمانى: (فإن قلت: (أخوة) مبتدأ

(١) مبارك الأزهار في شرح مشارق الأنوار: ٨١/٢.

(٢) التوبة: ٣٢.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١٤/٢، وقد فصل القول في ذلك أبو حيان، ينظر: البحر المحيط: ٣٣/٥.

(٤) ديوانه: ١٦٨.

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٥٥/٢.

(٦) صحيح البخاري: ٥/٥ الرواية عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

فما خبره ؟ قلت: محذوف وهو نحو: (أفضل) وجاء في رواية أخرى: (١) (ولكن أخوة الإسلام أفضل) (٢).

ويظهر أنّ لفظ (أفضل) هنا ليس مراداً منه التفضيل بل هو بمعنى: (فاعـل)، أي: (فاضلة)، إذ لا تكون الأخوة والمودة في الإسلام أفضل من الخلّة مع الله عز وجل.

ثالثاً: ما يحتمل الحذف في المبتدأ أو الخبر.

وردت أحاديث حملها النحويون والشرّاح على احتمال تقدير حذف المبتدأ أو تقدير حذف الخبر.

من ذلك قول الأشعث بن قيس رضي الله عنه: (كانت بيني وبين رجل خصومةً في بئر فاخصمنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: شاهدك أو يمينه، قلت: إنه إذن يحلف ولا يبالي) (٣).

وقال القاضي عياض: (كذا الرواية وارتفع (شاهدك) بفعل مضمر، قال سيبويه: معناه: ما قال شاهدك) (٤).

وقال الكرمانى: (أي: المثبت أو الحجة شاهدك، أو شاهدك هو المطلوب) (٥).

وهذا يعني تقدير مبتدأ محذوف، أو خبر للمبتدأ المذكور.

وقال السيوطي: (التقدير: لك إقامة شاهدك أو طلب يمينه، فحذف (الإقامة) و(الطلب) وأقيم المضافان مقامها فارتفعاً وحذف الخبر للعلم به) (٦).

ولا يخفى التكلّف في توجيه الحديث إذ جعل المحذوف من الكلام أكثر من المذكور وما تبعه من تغيير في الصناعة الإعرابية من دون حاجة ملجئة الى ذلك، إذ قدر جاراً ومجروراً ومضافاً وجعل المرفوع مجروراً.

وأما تقدير القاضي عياض فإنّ الكلام تبقى له حاجة إلى تقدير وتأويل فـ(ما قال شاهدك) يحتاج إلى ما يتمّ معناه نحو قولنا: (ما قال شاهدك هو الحجة أو المثبت). ومن هنا يتبين أن ما تأوّل الكرمانى هو الأقرب والأخفّ في التقدير.

(١) صحيح البخاري: ٥/٥ الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) الكواكب الدراري: ١٢٨/٤.

(٣) صحيح البخاري: ١٨٨/٣، وفي لفظ (شاهدك) وجاء في ٢٣٤/٣ و ١٠/٩ بلفظ (شاهدك) فقط.

(٤) مشارق الأنوار على صحاح الآثار: ٤٤٠/٢. وورد (شاهدك) في الكتاب: ١٩٥/١ وحده من دون إشارة من حديث. قال سيبويه: (ويجوز على قولهم (شاهدك)، أي: (شاهدك ما يثبت لك، أو ما يثبت لك شاهدك)، قال الله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ (محمد: ٢١)، فهو مثله فإمّا أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره كأنه قال: (أمري طاعة وقول معروف)، أو يكون أضمر الخبر فقال: (طاعة وقول معروف أمثل).

(٥) الكواكب الدراري: ١٨٩/١٦.

(٦) عقود الزبرجد: ١٥٠/١.

وفي حديث دُكَيْن بن سعيد الخثعمي: (قال رسول الله ﷺ لعمر: قم فأعطهم، قال عمر: يا رسول الله سمع وطاعة^(١)).

قال العكبري: (الرواية بالرفع، والوجه فيه أنه حذف الخبر، والتقدير: عندي سمع وطاعة^(٢)) وقال سيبويه: (وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: (حمد الله وثناءً عليه) كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر، كأنه يقول: أمري وشأني حمد الله وثناءً عليه. ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل، ولم يكن مبتدأً ليبنى عليه، ولا يكون مبنياً على شيء هو ما أظهر. وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به: ^(٣)

فقال: حنانٌ ما أتى بك ههنا أذو نسبٍ أم أنت بالحيِّ عارفٌ.

لم تُرد: تحنن، ولكنها قالت: (أمرنا حنان)، أو: ما يصيبنا حنان وفي هذا المعنى كله معنى النصب ٠٠٠ ومثله قول الشاعر: ^(٤)

يشكو إليّ جملي طول السرى صبرٌ جميلٌ فكلانا مُبتلى

والنصب أكثر وأجود؛ لأنه يأمره، ومثل الرفع: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعْنُ عَلَى مَا

تَصْنُونَ^(٥)، كأنه يقول: الأمر صبرٌ جميلٌ.

والذي يرفع عليه (حنان) و (صبر) وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه^(٦)

وجعل ابن مالك المحذوف هو المبتدأ وقدره: أمري سمع وطاعة، ثم قال: (والأصل في هذا النوع النصب؛ لأنه مصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه لئلا يجتمع بدل ومبدل منه في غير إبتاع، ثم حمل المرفوع على المنصوب في التزام إضمار الرافع الذي هو المبتدأ^(٧)).

(١) جاءت رواية الحديث عن عمر ﷺ في مجمع الزوائد: ٥٣٦/٨، وينظر: كتاب (السنة) للخلال: ٢٠٤/١.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ١٧٧.

(٣) هو لمنذر بن درهم الكلبي، ينظر: خزنة الأدب: ١١٢/٢.

(٤) هو للملبد بن حرملة، ينظر: شرح أبيات سيبويه: ٣١٧/١.

(٥) يوسف: ١٨.

(٦) الكتاب: ٣٨٣/١ و ٣٨٥.

(٧) شرح التسهيل: ٢٨٧/١، ومثله في ارتشاف الضرب: ٢٩/٢، وشرح التصريح على التوضيح:

٢٢٢/١، وتحصيل عين الذهب: ٢٠٧.

إنَّ ابن مالك ومن تبعه جعلوا الأصل النصب بفعل محذوف من لفظه. وهذا الحذف واجب لئلا يجتمع بدل ومبدل منه في غير إتباع^(١). وبعد ذلك قاسوا هذا المرفوع الجديد على المنصوب المفترض في التزام إضمار الرفع الذي هو المبتدأ، كما التزم حذف ناصب المصدر المنصوب المفترض.

والنتيجة أنَّ تأويلات النحويين في أمثال هذه التراكيب جاءت مركبة تأويلاً على تأويل على تأويل، فتأويل بحذف خبر أو مبتدأ على اختلاف التوجيهات، ثم تأويل بنصب الخبر أو المبتدأ المذكورين على اختلاف التوجيهات أيضاً، ثم تأويل لحذف عامل النصب. ويعلل النحويون تحول المصدر من منصوب إلى مرفوع بإرادة معنى الثبوت، لأنَّ الجملة الاسمية تدلُّ على الثبوت والفعلية تدلُّ على الحدوث والتجدد^(٢).

القسم الثاني

^(١) ينظر: الأشباه والنظائر: ١٣٠/١.

^(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٧/١، و٢٨٨، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٢٢/١.

تقدير الحذف في تراكيب نواسخ الابتداء

وأوضح مسائله وفقاً للآتي :

أولاً- تقدير الحذف في باب (كان) الناقصة:

يذكر النحويون أنّ لـ (كان) أموراً تختصُّ بها من دون أخواتها منها حذفها، فيقولون إنّ

لحذفها أربع حالات: (١)

إحداها: وهو الأكثر أن تحذف مع اسمها ضميراً كان أم ظاهراً ويبقى الخبر دالاً عليها، ويكثر ذلك بعد (إن) و(لو) الشرطيتين؛ لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين، فيطول الكلام، فيخفف بالحذف، وخص ذلك بهما دون بقية أخواتهما؛ لأنّ (إن) أم أدوات الشرط الجازمة و(لو) أم أدوات الشرط غير الجازمة، كما أنّ (كان) أم الأفعال الناقصة، وهم يتوسعون في الأمات ما لا يتوسعون في غيرها.

الثانية: أن تحذف (كان) مع خبرها، ويبقى الاسم. وهو ضعيف، ولهذا ضعف: (ولو تمرّ،

وإن خير) يرفعهما، أي: ولو يكون عندنا تمرّ. (٢)

الثالثة: أن تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها، وكثر ذلك بعد (أن) المصدرية الواقعة في

موضع المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل، في مثل قولهم: (أما أنت منطلقاً انطلقت).

الرابعة: أن تحذف (كان) مع معموليها، وذلك بعد (إن) الشرطية في قولهم: (افعل هذا إمّا

لا) أي: إن كنت لا تفعل غيره. تقول: (اخرج) فإذا امتنع، تقول: إمّا لا فتكلم، أي: إن كنت لا تفعل الخروج فتكلم.

فمما أول فيه على حذف (كان) مع اسمها قول ورقة ابن نوفل للنبي ﷺ: (هذا الناموس الذي

أنزل على موسى يا ليتني فيها جذعاً أكون حياً حين يخرجك قومك) (٣).

قال القاضي عياض: (قوله: (يا ليتني فيها جذع) هي رواية الأصيلي وابن ماهان (٤) على

أنّه خبر (ليت). ورواه أكثر الرواة (جذعاً) نصباً على الحال والخبر مضمّر. أي: (فأنصره وأعينه) (١).

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٢/١، وارتشاف الضرب: ٩٢/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٥٤/١

ومنه أخذت التقسيم، وينظر: همع الهوامع: ٤٤٠/١.

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٥٤/١.

(٣) صحيح البخاري: ٣٨/٩، وجاء في: ٤/١ بلفظ: (ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك)، ولا شاهد فيه.

(٤) الأصيلي وابن ماهان من رواة صحيح البخاري.

وقال الكرمانى: (قوله: (جذعاً) بالنصب والرفع، وجهه أن يكون خبر (كان) المقدّرة، وتقديره: ليتّى أكون جذعاً، وإليه مال الكسائي، وقال القاضي عياض: هو منصوب على الحال. وهو منقول عن النحاة البصرية^(٢)، وخبر (ليت) حينئذٍ قوله (فيها) والتقدير: ليتّى كائن فيها حال شبيهة وصحة وقوة لنصرتك.

وقال الكوفيون (ليت) عملت عمل (عسيت) فنصب الجزعين كما في قول الشاعر:^(٣)

يا ليت أيام الصبا رواجعا

••••• ووجه الرفع ظاهر وهو كونه خبر (ليت)^(٤).

ويتلخص من هذه الأقوال في نصب (جذعاً) ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن يكون منصوباً على أنه خبر (كان) المقدّرة، وتقديره: ليتّى أكون جذعاً، وإليه ذهب الكرمانى^(٥) والعيني^(٦)، اتفاقاً مع مذهب الكسائي الذي يميل إلى هذا التقدير في النصوص التي ورد فيها نصب الجزعين بـ (ليت) وأخواتها.^(٧)

الثاني: أن يكون منصوباً بـ (ليت) على أنها عملت النصب في الجزعين، ذكر سيبويه هذه اللغة^(٨)، ونسبها ابن مالك^(٩) وأبو حيان^(١٠) وابن هشام^(١١) للكوفيين واستدلوا بالرجز المتقدم، وبقول الآخر:^(١٢)

والشيب كان هو البديء الأول

ليت الشباب هو الرجيع على الفتى

وبقول الآخر:^(١٣)

خُطاك خِفاً إن حُرَّاسنا أسدا

إذا اسودَّ جنح الليل فلتات ولتكن

(١) مشارق الأنوار: ٢٢٣/١.

(٢) الإشارة إلى الكسائي والبصرية والكوفيون لا يعني أنهم احتجوا بحديث ورقة، وإنما هو إحياء إلى الخلاف في النصوص التي ورد فيها نصب الجزعين بـ (ليت) وأخواتها.

(٣) ينسب البيت لرؤبة وليس في ديوانه، ينظر: الكتاب: ١٤٢/٢، ومغني اللبيب: ٣٧٦، والأشباه والنظائر: ٣٣/٣.

(٤) الكواكب الدراري: ٣٩/١، وينظر: إعراب الحديث: ١٠٧، و عقود الزبرجد: ١٨٢/١.

(٥) الكواكب الدراري: ٣٩/١.

(٦) عمدة القارئ: ٥٨/١.

(٧) شرح التسهيل: ٩/٢ و ١٠، قال ابن مالك: (وقد روي عن الكسائي أنه كان يوجه هذا التوجيه في كل موضع فيه بعد شيء من هذه الأحرف، ويقوي ما ذهب إليه إظهار (كان) بعد (ليت) و (إن) كثيراً).

(٨) الكتاب: ١٤٢/٢.

(٩) شرح التسهيل: ٩/٢.

(١٠) ارتشاف الضرب: ١٣١/٢.

(١١) مغني اللبيب: ٣٧٦.

(١٢) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٢٧٦/١ و ٢٤١/٢، و شرح التسهيل: ٩/٢. بلا نسبة.

(١٣) ينسب لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه، ينظر مغني اللبيب: ٥٥.

والمانعون لإعمال (ليت) النصب في الجزئين يتأولون ذلك.^(١)
 الثالث: أن يكون منصوبًا على أنه حال من الضمير في (ليتني) وهو مذهب القاضي عياض
 كما سبق ذكره.

وعند الموازنة بين الأقوال الثلاثة يبدو أن القول بنصب (جذعًا) على الحالية هو الأولى؛
 لأن سياق الكلام يدلّ عليه، فورقة بن نوفل تمنى أن تكون حاله حالة شبيبة إذ يبعث النبي ﷺ.
 أمّا النصب على أنه خبر (كان) المقدّرة مع اسمها فالنحويون يقولون: إنَّ عدم التأويل أولى،
 وما دام الكلام يمكن حمله على ظاهره فلا يؤول.

وأمّا القول بإعمال (ليت) النصب في الجزئين فهو حمل كلام على القليل في الاستعمال ولا
 حاجة إليه ما دام حمله على الكثير المسموع ممكنًا، وحمله على القليل أولى من تأويله.

وبمثل ذلك أول حديث سهل بن سعد ؓ: (كان الناس يُصلّون مع النبي ﷺ وهم عاقدي
 أزْرهم من الصّغر على رقابهم)^(٢).

ذكر ابن مالك أن (عاقدي) منصوب على الحال. وهو حال سدّت مسدّ الخبر المسند
 إلى (هم) والتقدير: وهم مؤتزون عاقدي أزْرهم. ونظره بنصب (عصبة) في قراءة للآية:
 ﴿قَالُوا لَنْ نَأْكُلَهُ الذِّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَسِرُونَ﴾^(٣)، وهي قراءة تعزى إلى علي بن أبي طالب
 ؓ وتقديرها: ونحن معه عصبة، أو: ونحن نحفظه عصبة^(٤).

وقال: (وهذا النوع من سدّ الحال مسدّ الخبر مع صلاحيتها لأن تجعل خبرًا شاذًا لا يكاد
 يُستعمل، ومنه قول الزّباء:)^(٥)

ما للجمال سيرها وثيدا أجندلاً يحملن أم حديدا

فالوجه الجيد فيما كان من هذا القبيل الرفع بمقتضى الخبريّة، والاستغناء عن تقدير خبر.

(١) شرح التسهيل: ٩/٢.

(٢) صحيح البخاري: ٨٢/٢ وفي لفظ (عاقدو) ولا شاهد فيه، وينظر: صحيح مسلم: ٣٢٣/١، وصحيح ابن
 حبان: ٧٧/٦.

(٣) يوسف: ١٤.

(٤) ينظر: مختصر في شواذّ قراءات القرآن لابن خالويه: ٦٢، والبحر المحيط: ٢٨٣/٥.

(٥) ينظر: شواهد التوضيح: ١٧٠.

(٦) معاني القرآن للفراء: ٨/٢، ومعجم شواهد العربية: ٢٦٤/٢.

وإنما يحسن سدّ الحال مسدّ الخبر إذا لم يصلح جعل الحال خبراً، نحو: ضربي زيداً قائماً، وأكثر شربي السويق ملتوتاً، فلو جعل (قائم) خبراً لـ (ضربي) و (ملتوتاً) خبراً لـ (أكثر شربي) لم يصحّ فلذلك نصباً على الحال^(١)

لقد حمل ابن مالك الحديث على وجه حكم عليه بالشذوذ وأنه لا يكاد يستعمل واستدل بالنظير على النظير لما تأوله بقراءة قرآنية وبيت من الشعر. فأما قراءة (ونحن عصبه) بالنصب فالتقدير عنده: (ونحن معه عصبه)، أو (ونحن نحفظه عصبه) ويؤيده ما في سياق الآية السابقة لها: ﴿أَمْرُسَلُهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٢).

وأما البيت فقد أعربه الفراء على غير ما وجهه به ابن مالك بقوله: (أراد ما للجمال ما لميشها ونيداً)^(٣).

وقال الكرمانى: (قوله (عاقدي) خبر (كان) محذوفة، أي: هم كانوا عاقدي الأزر)^(٤). ويبدو أنّ ما ذهب إليه الكرمانى يترجّح على غيره؛ لأنّ (كان) ذكرت في بداية الحديث بقوله: (كان الناس يصلّون) والحذف بعد الذكر هو الأصل في جواز الحذف عند ابن مالك وغيره، يزداد على ذلك أنّ توجيه الكرمانى لا يترتب عليه حمل الكلام على الشاذّ أو قليل الاستعمال، والنحويون يقولون: إنّ تقدير الحذف مع قليل الاستعمال ضعيف، وإنّما يكثر مع كثير الاستعمال للتخفيف^(٥).

وروى عبد الله بن عمر قول النبي ﷺ في الحسن والحسين ﷺ: (هما ريحانتي من الدنيا). وفي لفظ (ريحانتي)^(٦). ونسب الكرمانى^(٧) وابن حجر^(٨) إلى جرير بن حازم أنّه روى (هما ريحانتي).

قال الكرمانى: (قوله (ريحانتي) تقديره: (هما كانا ريحانتي))^(٩).

(١) شواهد التوضيح: ١٧٠ /، بتصرف

(٢) يوسف: ١٢.

(٣) معاني القرآن: ٨/٢.

(٤) الكواكب الدراري: ١٧١/٥.

(٥) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ١٧٧/٢.

(٦) صحيح البخاري: ٣٣/٥.

(٧) الكواكب الدراري: ٢٣/١٥.

(٨) فتح الباري: ٩٩/٧.

وبمثل ذلك أول قول أنس بن مالك رضي الله عنه: (فتوضأ القوم كلهم ، قلنا كم كنتم ؟ قال: ثمانين وزيادة)^(٢).

قال الكرمانى: (قوله (ثمانين) تقديره: كنا ثمانين نفساً وزيادة)^(٣)، والحذف من الجواب مطردٌ لدلالة السؤال عليه.

ومما يكثر النحويون فيه تقدير المحذوف في هذا الباب بعد (إن) و(لو) الشرطيتين فمن ذلك مع (إن) قوله رضي الله عنه: (من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه أوجب الله له النار، وحرّم عليه الجنة، فقال له رجل: وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله ؟ قال: وإن قضيباً من أراك)^(٤).

قال شرف الدين النووي (ت: ٦٧٦هـ): (قوله (وإن قضيباً) نصب على أنه خبر (كان) المحذوفة أو أنه مفعول لفعل محذوف تقديره: وإن اقتطع قضيباً)^(٥).

ولا شك أنّ تقدير المحذوف (اقتطع) أو (كان) جارٍ على قواعد النحويين؛ إذ كل منهما سبق ذكره، ويبدو أنّ تقدير (اقتطع) راجح؛ لأنه فعل خاص و(كان) فعل عام، وفي مثل هذه الحالة يقدم الفعل الخاص على الفعل العام فضلاً عن أنّ تقدير (كان) يستلزم تقدير اسم لها مشتق من لفظ (اقتطع)، فيكون التقدير: وإن كان المقتطع قضيباً، فيكون فيه تقدير الفعل والاسم، والخفة في التقدير مقدمة.

وعلى ذلك حُملَ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما أسرَّ عبدٌ سريرة إلا ألبسه الله رداءها إن خيراً فخير وإن شراً فشر)^(٦).

قال سيبويه في (باب ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف). (وذلك قولك: (الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشر)^(٧). والمرء مقتول بما قتل به، إن خنجراً

(١) الكواكب الدراري: ٢٣/١٥.

(٢) صحيح البخاري: ٦٠/١، والذي سأل أنساً حميد.

(٣) الكواكب الدراري: ٤٣/٣.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي: ٣٢١/٢، وينظر: سنن النسائي: ٢٤٦/٨.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي: ٣٢١/٢، وينظر: عقود الزبرجد: ٨٠/٢.

(٦) المعجم الكبير: ١٧١/٢، والمعجم الأوسط: ٤٤/٨.

(٧) نسب ابن مالك هذا القول إلى النبي صلى الله عليه وسلم في (شواهد التوضيح: ١٢٨) وتبعه ابن هشام، ولم نقف عليه في كتب الحديث. ويبدو أنّ في نسبه وهماً، إذ هو كلام ينسب لابن عباس رضي الله عنه، وقالت الدكتورة خديجة: (وقد ثبت عندي أنّ الجزء الأول منه حديث)، ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٧١ و٧٢.

فخنجرٌ وإنَّ سيفاً فسيْفٌ) وإنَّ شئتَ أظهرتَ الفعلَ فقالت: (إنَّ كانَ خنجرًا فخنجرٌ وإنَّ كانَ شرًا فخنجرٌ)^(١).

ونقل السيوطي عن (شرح التسهيل) لأبي حيان قوله في الأمثلة المتقدمة: (انتصاب (خيرًا) و(شرًا) و(سيفًا) و(خنجرًا) على تقدير: إن كان العمل خيرًا أو شرًا، وإن كان المقتول به سيفًا أو خنجرًا، ويجوز رفعها على أنها اسم (كان) أي: إن كان في أعمالهم شرًا، وإن كان معه سيف، أو إن كان معه خنجر، ويجوز الرفع على أنه فاعل لـ (كان) التامة)^(٢).

ويكاد النحويون يجمعون في تخريج هذا الحديث وأمثاله من التراكيب على حذف (كان) واسمها، ويذكرون ثلاثة احتمالات أخرى في توجيهها وذلك بعد تغيير الحركات على أواخر الكلم.^(٣)

ويبدو أن الوجه الأول من هذه الأعراب هو الراجح؛ لأنه أقل الأقوال تقديرًا؛ ولأنَّ فيه إضمار (كان) واسمها بعد (إن) وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد^(٤). لكننا نميل إلى أن يكون التقدير في الحديث: (وإن كانت سريرته خيرًا فجزاؤه خيرٌ)، (وإن كانت سريرته شرًا فجزاؤه شرٌ)؛ وذلك لورود لفظ (السريرة) في السياق المتقدم، هذا هو المراد في الحديث وليس (العمل) والله اعلم.

ومن ذلك الحديث الذي روته زينب بنت أبي سعيد الخدري رضي الله عنها بقولها: (قال رجل لرسول الله ﷺ: رأيت هذه الأمراض التي تصيبنا ما لنا بها؟ قال: كفارات، قال أبي وإن قلت؟ قال: وإن شوكة فما فوقها)^(٥)، وفي رواية: (ولو شوكة)^(٦).

قال العكبري: (قوله (وإن شوكة) تقديره: وإن كان شوكةً، كقولهم: (إن خيرًا فخيرٌ)^(٧). أي: وإن كان المصاب شوكةً، ولم يؤنث العكبري لفظ (كان) في تقديره من أجل تأنيث لفظ

(١) الكتاب: ٣١٦/١.

(٢) عقود الزبرجد: ٢٥٩/١، وينظر: ارتشاف الضرب: ٩٨/٢.

(٣) ينظر: إعراب هذا القول: الكتاب: ٣١٦/١-٣١٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٣/١، وشرح الكافية

للرضي: ١٧٦/٢، وشرح التصريح: ٢٥٤/١.

(٤) ينظر: المصادر السابقة.

(٥) مجمع الزوائد: ٣٠٢/٢، والسنن الكبرى: ٣٥٣/٤.

(٦) السنن الكبرى: ٣٥٣/٤.

(٧) إعراب الحديث: ١٩٦.

(شوكة)؛ لأنَّ اسم (كان) على ما يقوله النحويون ضمير مقدّر يعود على المصدر المفهوم من لفظ الفعل فيكون التقدير: وإن كان المصَّابُ شوكةً .

وأما حذف (كان) واسمها بعد (لو) الشرطية فقد حمل النحويون عليه جملة من النصوص؛ لأنَّ (لو) عندهم خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده، أو اسم منصوب كذلك، أو خبر لـ (كان) محذوفة^(١).

وأكثر المتأخرين يحتجّون بقوله ﷺ الوارد في حديث أنس بن مالك ﷺ: (إنَّ امرأةً عرضت نفسها على النبي ﷺ فقال له رجل: يا رسول الله زوجنيها، فقال: ما عندك؟ قال: ما عندي شيء، قال: اذهب فالتمس ولو خاتماً من حديد)^(٢). والنحويون يذهبون إلى أنَّ تقدير الكلام: التمس ولو كان الملتمس خاتماً من حديد.^(٣)

وبمثل ذلك وجّه قوله ﷺ في صلاتي الفجر والعشاء: (لو يعلمون ما في الصبح والعتمّة لأتوهما ولو حبواً)^(٤).

قال ابن الملك: (أي: ولو كان الإتيان حبواً، أو التقدير: ولو أتيتموهما حبواً، أي: حابين)^(٥) وبمثل ذلك أول السيوطي الحديث الشريف^(٦).

وأحسب التوجيه الثاني الذي ذكره ابن الملك أليق بالسياق؛ لأنَّ النبي ﷺ أراد بيان هيئة الإتيان وهو المجيء حبواً على اليدين والرجلين، ولأنَّ ذلك أخفّ في التقدير. والمحذوف (أتيتموهما) سبق ذكره بخلاف (كان) واسمها، ومجيء الحال مصدراً ورد بكثرة في اللغة كما أشار إلى ذلك ابن مالك في قوله:^(٧)

ومصدرٌ منكرٌ حالاً يقع بكثرة كـ: (جاء ركضاً يسع).

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٣٥٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٤٢/١.

(٢) صحيح البخاري: ١٧/٧.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٣٥٣، ٨٢٧، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٥٥/١، وشرح الأشموني: ٢٤٢/١.

(٤) صحيح البخاري: ١٥٩/١ و ١٦٠، وصحيح مسلم (بشرح النووي): ١٧٣/١.

(٥) مبارك الأزهري في شرح مشارق الأنوار: ٦٦/٢، وينظر: مشارق الأنوار: ٢٧٥/١، و(الحبو) بسكون الباء، قيل المشي على اليدين والرجلين.

(٦) ينظر: عقود الزبرجد: ١٢٦/١.

(٧) شرح الكافية الشافية: ٣٣٠/١.

ومن الحديث ما أوّل على حذف (كان) واسمها قبل الفعل المضارع إذا وقع جواباً بـ(لو)؛ لأنّ النحويين يقولون: أكثر استعمال (لو) الشرطية مع الماضي سواء فعل الشرط أم جوابه وفي ذلك يقول ابن مالك^(١):

وقد يلي مضارعٌ (لو) فيجب مضئيه معنى كـ (لو يجفو ضرب).
وقال في موضع آخر^(٢):

وفي الماضي استعملت، وربما أصحابها الآتي من تكلموا
وقال في موضع آخر: (وقد انفردت (لو) بأنّ جوابها لا يكون إلاّ فعلاً ماضياً، أو مضارعاً مجزوماً بـ (لم))^(٣)

وجاء في حديث النبي ﷺ: (لو كان لي مثل أحد ذهباً ما يسرتني إلاّ يمرّ عليّ ثلاث وعندي منه شيء)^(٤).

قال ابن مالك: (وقع جواب (لو) مضارعاً منفيّاً بـ (ما) وحق جوابها أن يكون ماضياً مثبتاً، نحو: لو قام لقمّت، أو منفيّاً بـ (لم) نحو: لو قام لم أقم.
ولنا في وقوع المضارع في هذا الحديث جوابان:

أحدهما: أن يكون وضع المضارع موضع الماضي الواقع جواباً، كما وضع في موضعه وهو شرطه، كقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَن فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأُمْرِ لَعَسْتَ﴾^(٥).
والأصل: لو أطاعكم. فكما وقع (يطيع) موقع (أطاع) وهو شرط، وقع (يسرتني) موقع (سرتني) وهو جواب.

الثاني: أن يكون الأصل: ما كان يسرتني، فحذف (كان) وهو جواب (لو)، وفيه ضمير هو الاسم، و(يسرتني) خبر. وحذف (كان) مع اسمها وبقاء خبرها كثير في نثر الكلام ونظمه. ومن النظم قول الشاعر:^(٦)

حَدَبْتُ عَلِيَّ بَطُونُ ضَبَّةَ كُلِّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا
أَي: إن كنت ظالماً فيهم، وإن كنت مظلوماً.

(١) شرح الكافية الشافية: ١٧٣/٢، وينظر: شرح الكافية للرضي: ٤٨٨/٤ و ٤٩١.

(٢) شرح الكافية لابن مالك: ١٧٤/٢.

(٣) شرح الكافية لابن مالك: ١٧٤/٢، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٤٩١/٢، ومغني اللبيب: ٣٣٧.

(٤) صحيح البخاري: ١٥٢/٣، وفي: ١١٨/٨، (لسرتني ألاّ تمرّ عليّ ثلاث ليال)، وينظر: مسند أحمد:

٢٥٦/٢، ومبارق الأزهار: ٦٤/٢.

(٥) الحجرات: ٧.

(٦) هو النابغة الذبياني، ديوانه: ١٠٣، والكتاب: ٣٢٠/١.

فلَمَّا وقع المضارع في موضع الماضي دعت الحاجة إلى أحد الأمرين:
 إمَّا تأوّل المضارع بماضٍ، وأمَّا تقدير ماضٍ قبل المضارع، وهو أولى الوجهين. والله
 تعالى أعلم^(١).

وقياس ابن مالك حذف (كان) من جواب (لو) في الحديث على (إن ظالمًا) قياس مع
 الفارق، وهو اختلاف التركيبين، إلا أنّ الظاهر من قياسه الإشارة إلى كثرة تقدير حذف (كان)
 واسمها في أساليب الشرط.

ويبدو أنّ ما ذهب إليه في التوجيه الثاني هو الراجح، والله تعالى أعلم، لأنّ ورود (كان) في
 السياق المتقدم مشعر بها ومستغنى بها عن التلفظ بالثانية وهو الكثير في الاستعمال، وتأوّل النص
 على هذا الوجه خير من تقدير الفعل المضارع بفعل ماضٍ، أو يبقى الكلام على ما هو عليه من
 مجيء جواب (لو) مضارعًا لكنه محمول على القليل في الاستعمال، أو يقال: إن (لو) صرفت
 دلالة زمن الفعل المضارع من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي، كما أنّ (لم) تقلب دلالة الفعل
 المضارع إلى الزمن الماضي.

وممّا أوّل على حذف (كان)، قول النبي ﷺ: (ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي
 النّار)^(٢).

قال الكرمانى: (قوله (ما أسفل) (ما) موصولة وبعض صلته محذوف وهو (كان)، (أسفل)
 خبره. ويجوز أن يرفع (أسفل) أي ما هو أسفل وهو (أفعل). ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً، وهذا
 مطلق يجب حمله على المقيد)^(٣).

وقال ابن الملك: (ما أسفل) بالنصب، خبر لـ (كان) المقدّرة، و (من الكعبين من الإزار)
 أي: من محلّ الإزار ففي النّار، وهذا في حقّ من أسبل إزاره للتكبر.
 وقيل: معناه: أنّ فعله ذلك في النار ذكرًا للفعل وإرادةً لفاعله. فعلى هذا تكون (ما)
 مصدرية، و (من الإزار) بياناً لمحذوف يعني: إسباله من الكعبين شيئاً من الإزار ففي النّار، لكن
 هذا التوجيه لا يناسب النوع المأخوذ هو فيه ولإدخال الفاء في خبره)^(٤).

(١) شواهد التوضيح: ١٢٧ و ١٢٨.

(٢) صحيح البخاري: ١٨٣/٧. وفي لفظ: (في النّار) من دون فاء.

(٣) الكواكب الدراري: ٥٥/٢، ومعنى قوله (هذا مطلق يجب حمله) إشارة إلى حديث آخر جاء في جر
 الإزار من أجل الخيلاء أي التكبر، وليس كل من جرّ إزاره ففي النار. ولم ترد رواية بالرفع. وهو
 افتراض من الكرمانى.

(٤) مبارك الأزهار: ٦/٢.

ويتلخص من توجيهات النصب في (أسفل) الأقوال الآتية:

أحدها: (أسفل): اسم تفضيل خبر (كان) المقدّرة مع اسمها، والجملة صلة (ما) الموصولة.
الثاني: أن يكون (ما) موصولة و (أسفل) فعلاً ماضياً وفاعل محذوف والضمير العائد
على (ما) هو المفعول، والتقدير: ما أسفله من الكعبين من الإزار ففي النار.
الثالث: أن يكون (أسفل) فعلاً ماضياً و (ما) مصدرية وهي مع صلتها مبتدأ، والتقدير:
إسفاله من الكعبين.

ويضعفه عند ابن الملك دخول الفاء في الخبر من دون مسوغ.

ويمكن أن يكون (أسفل) منصوباً على الظرفية وهو تام يصلح أن يقع صلة للموصول كما
صلح أن يقع خبراً في قوله تعالى: ﴿إِذِ اتَّسُمُّ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهَمَّ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ
مِنكُمْ﴾^(١). قال الزمخشري: (و (أسفل) نصب على الظرف معناه: مكاناً أسفل من مكانكم)^(٢)،
وهنا لا نحتاج إلى التزيّد في التقدير؛ لأنّ وقوع الظرف صلة كثير مطّرد في كلام العرب.^(٣)
وأما على القول الثاني من قولي ابن الملك ففيه من الإطالة ومخالفة النحو ما يضعفه.

وجاء تقدير (يكون) مضارعاً في حديث النبي ﷺ: (لا يتمنين أحدكم الموت إِمّا محسناً فلعله
يزداد وإِمّا مسيئاً فلعله يستعقب)^(٤).

قال ابن مالك: (قوله: (إِمّا محسناً) و (إِمّا مسيئاً) أصله: إِمّا يكون محسناً وإِمّا يكون مسيئاً، فحذف
(يكون) مع اسمها مرتين، وأبقى الخبر، وأكثر ما يكون ذلك بعد (إن) و (لو) كقول الشاعر:^(٥)
انطق بحق وإن مستخرجاً إحناً فإنّ ذا الحق غلابٌ وإن غلباً
وكقوله:^(٦)

علمتكَ مناناً فلست بأملٍ نذاك ولو غرثانَ ظمآنَ عارياً)^(٧)

(١) الأنفال: ٤٢.

(٢) الكشاف: ١٦٠/٢، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧/٢.

(٣) وهو قول الأستاذ المشرف الدكتور طه محسن.

(٤) صحيح البخاري: ١٠٤/٩.

(٥) لم يعرف قائله، ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٣/١، وهمع الهوامع: ٤٤٠/١، ومعجم الشواهد العربية: ٣/١.

(٦) لم يعرف قائله، ينظر: معجم شواهد العربية: ٤٢٥/١.

(٧) شواهد التوضيح: ١٩٨، وينظر: عمدة القارئ: ٦/٢٥، وفتح الباري: ٢٢١/١٣.

وأول حذف (يكون) مضارعاً في قول سعد بن معاذ رضي الله عنه لأمية بن خلف: (لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنهم قاتلوك)^(١).

قال الكرمانى: (جاء في بعض الروايات (قاتليك)، والقياس أن يقول: (قاتلوك) فتأويله: إنهم يكونون قاتليك)^(٢).

ورواية الرفع أثبتها بدر الدين اليونيني (ت: ٧٠١هـ) في نسخته التي راجعها على جمال الدين بن مالك، وأما رواية النصب فذكرها الكرمانى، ويمكن توجيهها على أن الخبر (يكونون) أو على رأي من يعمل (إنّ) النصب في الجزئين.

قال أبو حيان: (المشهور رفع أخبار هذه الحروف، وذهب ابن سلام في طبقات الشعراء وجماعة من المتأخرين إلى جواز نصبه، والكسائي إلى جوازه في (ليت) وكذا نقل عن الفراء وعنه أيضاً في (ليت) و(كأنّ) و(لعل) وزعم ابن سلام أنها لغة (رؤية) وقومه. وحكي عن تميم أنهم ينصبون بـ (لعل) وسمع ذلك في خبر (إنّ) و(كأنّ) وكثر ذلك في خبر (ليت) حتى عمل عليه المولدون ولم يحفظ في خبر (أنّ) ولا خبر (لكنّ))^(٣).

وأما حذف اسم (كان) فقد حمل عليه حديث عائشة رضي الله عنها إذ قالت: (فلما كان ليلة الحَصْبَةِ أرسل معي عبد الرحمن إلى التتعيم)^(٤)، فأهللت بعمرة مكان عمرتي)^(٥).

قال الكرمانى: (قولها (كان) تامّة، وبالنصب (كان) ناقصة واسمها الوقت)^(٦). والمنقول عن النحويين أنه لا يجوز حذف اسم (كان)؛ لأنه مشبّه بالفاعل، ويدلّ على ذلك أنّ (كان) تأتي تامّة مكتفية بالفاعل^(٧). ومع هذا نرى منهم من يؤوّل بعض النصوص على حذف الاسم.

(١) صحيح البخاري: ٩١/٥.

(٢) الكواكب الدراري: ١٥٣/١٥، وينظر: عقود الزبرجد: ٢٤٧/١، ومثل ذلك يقال في إعراب قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (فقال: أنت أبا جهل) تقديره: أنت تكون أبا جهل. ينظر: صحيح البخاري: ٩٥/٥ ويروى (أبو جهل) وينظر: الكواكب الدراري: ١٦٥/٥.

(٣) ارتشاف الضرب: ١٣١/٢، وينظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام: ٦٥، وينظر: شرح التسهيل: ٩/٢.

(٤) هو اسم موضع قريب من مكة. وعبد الرحمن أخوها.

(٥) صحيح البخاري: ٤/٣ و ٥ برفع (ليلة) ونصبها، وروي في: ٥/٣ بالرفع فقط.

(٦) الكواكب الدراري: ١٩٦/٣، وينظر: إعراب الحديث: ١٤٤.

(٧) ينظر: همع الهوامع: ٤٢٥/١.

ومما جاء محمولاً على حذف (كان) واسمها وخبرها ما ذكره ابن مالك في حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه: (كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبايعون الثمار فإذا جدّ الناس وحضر تقاضيتهم، قال المبتاع إنه أصاب الثمر الدّمان، أصابه مرض، أصابه قشام^(١)، عاهات يحتجون بها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كثرت عنده الخصومة في ذلك (فإمّا لا فلا تبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر) كالمشورة يُشير بها لكثرة خصومهم)^(٢).

قال ابن مالك: (وفي (فإمّا لا فلا تبايعوا) شاهد على أنّ حرف الشرط قد يحذف بعده مقروناً بـ (ما) (كان) واسمها وخبرها المنفي بـ (لا) باقية فإنّ الأصل: فإن كنتم لا تفعلون فلا تبايعوا.

ومثله قوله صلى الله عليه وسلم للقائل: حاجتي أن تشفع لي يوم القيامة: (إمّا لا فأعني بكثرة السجود)^(٣)، أي: إن كنت لا بدّ لك من ذلك فأعني. ومن ذلك قول الراجز:^(٤)

أَمْرَعَتِ الْأَرْضَ لَوْ أَنَّ مَا لَا
لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا
أَوْ ثُلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا

أي: إن كنت لا تملكين إيلاً)^(٥)

وما ذكره ابن مالك وتبعه عليه ابن هشام^(٦) مندرج تحت قضية عامّة لا تختص بـ (كان) بل تشمل غيرها من الأفعال وهي حذف الشرط للاستغناء عنه بذكر الجواب، قال ابن مالك: (والاستغناء عن جواب الشرط للعلم به كثير، والاستغناء عن الشرط وحده أقل من الاستغناء عن الجواب.

ومنه قول الشاعر:^(٧)

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ
وَالْإِ يَعْ مَفْرَقَكِ الْحَسَامِ
أراد: إلا تطلقها يعل مفركك الحسام)^(٨).

(١) الدّمان والقشام من عاهات النخيل.

(٢) صحيح البخاري: ١٠٠/٣.

(٣) مسند أحمد: ٥٠٠/٣، ومجمع الزوائد: ٢٤٩/٢، والقائل هو وحشي.

(٤) لم يعرف اسمه، وينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٨٢/١، ومعجم شواهد العربية: ٥٢/٢.

(٥) شواهد التوضيح: ٢٣٣، وينظر: شرح الكافية الشافية: ١٨٢/١.

(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٦٨/١.

(٧) هو الأحوص، ديوانه: ١٩٠.

(٨) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٦٤/٢، وشرح الأشموني على الألفية: ٢٥/٤.

يتبيّن أنّ الذي جرّ ابن مالك إلى تقدير حذف (كان) واسمها وخبرها هو القول بجواز حذف الشرط على وجه العموم وليس ذلك خاصاً بـ (كان) ومعمولها؛ إذ ليس في سياق الكلام ما يدلّ على (كان) المحذوفة ومعمولها حتى يُصار إلى تقديرها.
وإذا كان حذف الشرط يوصف بالقلّة فالأقلّ منه أن يكون (كان) واسمها وخبرها.

وقدّر حذف (كان) ومعمولها في حديث أبيّ بن كعب لزرّ بن حُبَيْش رضي الله عنه: (كأين تقرأ سورة الأحزاب؟ أو: كأين تعدّ سورة الأحزاب؟ فقال: ثلاثاً وسبعين، فقال: قطّ) ^(١).

قال أبو البقاء العكبري: (أمّا (كأين) فاسم بمعنى (كم)، وموضعها نصبٌ بـ (تقرأ) أو (تعدّ)، وقوله (ثلاثاً وسبعين) منصوب بتقدير: أعدّها ثلاثاً وسبعين، فهو مفعولٌ ثانٍ. وأمّا (قطّ) فاسم مبنيٌّ على الضم ٠٠٠ والتقدير: ما كانت كذا قطّ) ^(٢).

وهذا التقدير الذي ذكره أيّده أيضاً عليه ابن مالك ^(٣)، ويمكن تقدير غيره ممّا يفهم من السياق، نحو: (قرئت) أو (تليت) أو (رويت) أو (سمعت) أو (عدت).

وأمّا حذف خبر (كان) فقد منعه أكثر النحويين، وقال أبو حيّان: (وخبر (كان) وأخواتها لا يجوز حذفه، لا اقتصاراً، ولا اختصاراً) ^(٤). وقال السيوطي: (قال أبو حيّان: نصّ أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم (كان) وأخواتها، ولا حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً. أمّا الاسم فلأنّه مشبّه بالفاعل، وأمّا الخبر فكان قياسه جواز الحذف، لأنّه إن روعي أصله، وهو خبر مبتدأ، فإنّه يجوز حذفه. أو آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك) ^(٥).

وقال السيوطي أيضاً: (قال ابن جنّي: حذف خبر (كان) ضعيف في القياس وقلمًا يوجد في الاستعمال) ^(٦).

مع هذا ذهب بعض شراح الحديث إلى تقدير حذفه في نصوص منها حديث ابن عباس رضي الله عنه (كان رسول الله صلى الله عليه وآله أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل) ^(٧).

(١) المعجم الكبير: ٥٧/٥، والسنن الكبرى للبيهقي: ٢١١/٨، والمقصود ثلاثاً وسبعين آية .

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٥٢، وينظر: مشارق الأنوار: ٣٠٦/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٠٦/٣، وعقود الزبرجد: ١١٥/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢٢/٢.

(٤) البحر المحيط: ٤٩٨/٨.

(٥) همع الهوامع: ٤٢٦/١.

(٦) الأشباه والنظائر: ٣١٠/١.

(٧) صحيح البخاري: ٥/١. روي برفع (أجود) الثانية ونصبه.

قال الكرمانى: (لفظ (أجود) بالرفع؛ لأنّه اسم (كان) وخبره محذوف حذفاً واجباً إذ هو نحو: (أخطبُ ما يكون الأمير قائماً)، ولفظ (ما) مصدرية أي: أجود أكوان الرسول^(١).
ويبدو والله أعلم أنّ الكلام جار على أصله ولا حاجة لما قدره فـ (أجود) اسم (كان)، و (في رمضان حين يلقاه جبريل) خبرها، وليس هنا خبر محذوف وجوباً، ولا صلة لهذا الكلام بقولهم (أخطب ما يكون الأمير قائماً)، فشرط هذا الذي يقصده الكرمانى هو أنّ يكون المبتدأ مصدرًا عاملاً في اسم مفسرٍ لضمير ذي حال لا يصحّ كونها خبراً عن المبتدأ المذكور، وفي الحديث لا يوجد ما يمكن عدّه حالاً فضلاً عن أنّ تسدّ مسدّ الخبر وجوباً^(٢).

وأما حذف (كان) وحدها وبقاء اسمها وخبرها فلم أجد في الحديث الشريف ما وجه به أو خرّج عليه، وكثيراً ما يضرب النحويون لهذا الحذف أمثلة صناعية نحو (أما أنت منطلقاً انطلقت)^(٣). ويكثر من القول في شرح هذا التركيب وما جرى عليه من تغيير. وأما قول العباس بن مرداس^(٤):

أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإنّ قومي لم تأكلهم الضبُع

فقد شكك الدكتور رمضان عبد التواب في رواية (أما أنت) متمسكاً برواية (أما كنت)؛ لأنها في كتب المعجمات بدءاً من معجم (العين) وكتب الأدب^(٥). وطعن برواية البيت الآخر المجهول النسبة وهو:

أما أقمت وأما أنت مرتحلاً فالله يكلاً ما تأتي وما تذر^(٦)

وبهذا الذي مرّ ذكره عن الحذف في باب (كان) يمكننا تقدير الجهد الذي بذله النحويون في وضع قواعده، إلا أنّهم بعد أن فرغوا منها في هذا الباب أحسّوا أنّ لهم حاجة لوضع استثناءات لهذه القواعد فهم قد حدّدوا أركان هذا الباب فقالوا: إنه يتكون من (كان) واسمها وخبرها والمتعلقات بهذه الأركان الثلاثة، ولما وقعوا على نصوص تخرج عمّا رسموه من تأصيل لجؤوا

(١) الكواكب الدراري: ٥١/١، وينظر: فتح الباري: ١٣٠/١.

(٢) يكون المبتدأ إمّا مصدرًا أو مضافاً للمصدر أو إلى مؤوّل بالمصدر. ينظر: أوضح المسالك: ٢٢٦/١

(٣) يروي سيبويه هذا التركيب على أنه روي عن العرب، الكتاب: ٣٥٣/١، ٥/٣.

(٤) ديوانه: ١٢٨ برواية (أما كنت)، وينظر: الكتاب: ٣١٥/١. إذ رواه بلفظ (أما أنت ذا نفر).

(٥) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: ١٥٥ و١٥٦.

(٦) البيت غير منسوب لقائل، وينظر: شرح التسهيل: ٣٦٦/١.

إلى وضع أشبه ما يكون بالتنفيس لهذه القواعد وهو التقدير بالحذف، فقدّروا حذف (كان) واسمها في نصوص، وقدّروا حذف اسمها وحده في نصوص أخرى، وقدّروا حذفها مع اسمها وخبرها في نصوص أخرى، وفي نصوص أخرى قدّروا حذفها وحدها، وقدّروا حذف خبرها مع منع أكثر النحويين لذلك.

والنتيجة أنّهم أتوا على تقدير حذف أركان هذا الباب جميعاً فصارت قواعد التقدير بالحذف مقاربة وموازية لقواعد التأصيل، وصار تقدير غير المنطوق قريباً من المنطوق، ونحن نعلم أنّ اللغة إنّما وضعت لأجل التخاطب والتفاهم، فإن حصل المقصود من ذلك اكتفى المتكلم باللفظ اليسير، وأحياناً تغنيه الإشارة عن العبارة، صحيح أنّنا نجد بعض التقديرات منطوية، ونجد تقديرات تحتمل أكثر من وجه، وأخرى بعيدة عن المقصود والمراد، لكننا نقول: لو درست اللغة وقواعدها على أنّها أساليب مستعملة وغير مستعملة، ومستعملة بكثرة ومستعملة بقلة لأغنانا ذلك عن كثير من هذه التقديرات التي تبدو أحياناً متعسفة ومركبة، بل نجد من النحويين من يذهب إلى إنكار تراكيب ويتمحلّ في تخريجها ويستفرغ فيها وسعه إمّا بتقدير محذوفات أو بتقدير زيادات، وكان يكفيه أن يقول ورد هذا التركيب عن العرب لكنه قليل الاستعمال وينتهي الأمر ولا حاجة لإخراج النصوص عن تراكيبها، ولو أنّهم داروا مع النصوص حيث دارت واقتصدوا في التقدير بالحذف لكان خيراً لهم وأشدّ تثبيتاً لقواعدهم، ولسدّوا على أنفسهم كثيراً من الثغرات.

ثانياً- تقدير الحذف في باب (إنّ):

يذهب النحويون إلى القول: إنه لا يجوز حذف (إنّ)؛ لأنها حرف والحروف العاملة لا يجوز حذفها. أمّا اسمها فأكثرهم على جواز حذفه منهم سيبويه^(١)، وابن مالك^(٢)، والرضي الاسترلابادي^(٣)، وابن هشام^(٤)، وذلك على تفاوت بينهم في التعميم والتخصيص ويمكننا أن نرجعها إلى أربعة مذاهب: (٥)

أحدها: الجواز مطلقاً، وعليه الأكثرون. حكى سيبويه عن الخليل (إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ) أي: (إنّه) بتقدير ضمير الشأن^(٦)، وحكى الأخفش (إنّ بك مأخوذٌ أخواك).

الثاني: إنه حسن في الشعر وغيره ما لم يؤد حذفه إلى أن يلي (إنّ) وأخواتها فعل فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام^(٧).

(١) الكتاب: ١٣٣/٢.

(٢) شرح التسهيل: ١٣/٢.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب: ٣٩٦/٤.

(٤) مغني اللبيب: ٥٦.

(٥) ينظر: همع الهوامع: ٤٩٦/١.

(٦) الكتاب: ١٣٣/٢.

(٧) الأصول في النحو: ٢٥٨/١، شرح كافية ابن الحاجب: ٣٩٧/٤، وارتشاف الضرب: ١٣٤/٢.

الثالث: إنه حسن فيهما إن لم يؤد الحذف إلى أن يلي (إن) وأخواتها اسم يصح عملها فيه نحو: (إن في الدار قام زيد)^(١).

الرابع: إن الحذف خاص بـ (إن) دون سائر أخواتها، نقله أبو حيان عن الكوفيين، وأكثر ما يكون الاسم إذا حذف ضمير الشأن^(٢).

واقضى البحث أن تنقسم مسائل الحذف فيه وفقاً للآتي:

١ - تقدير حذف اسم (إن):

جاء محمولاً على ذلك حديث النبي ﷺ: (إن بين يدي الساعة ثلاثون دجالاً كذاباً)^(٣).

قال العكبري: (كذا وقع في الرواية (ثلاثون) بالرفع؛ والوجه (ثلاثين) بالنصب؛ لأن (إن) قد وليها الظرف، فيكون الظرف خبرها و (ثلاثين) اسمها كقولـه تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَارًا وَجَحِيمًا﴾^(٤)، ووجه الرفع أن يكون اسم (إن) محذوفاً^(٥)، وهو ضمير الشأن، أي: (إنه) وتكون الجملة في موضع رفع خبر (إن)، ونظير ذلك ما جاء في الحديث من قوله ﷺ: (إن لكل نبي حواري)^(٦).

ومن ذلك أيضاً في صفة الدجال قول النبي ﷺ: (ما بُعث نبي إلا أُنذر أمته الأعور الكذاب ألا إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور، وإن بين عينيه مكتوب كافر)^(٧).

قال ابن مالك: (إذا رفع في حديث الدجال (مكتوب) جعل اسم (إن) محذوفاً، وما بعد ذلك جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع خبراً لـ (إن) والاسم المحذوف إمّا ضمير الشأن وإمّا ضمير عائد على (الدجال)^(٨).

(١) ارتشاف الضرب: ١٣٤/٢، وهمع الهوامع: ٤٩٦/١.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٣٥/٢.

(٣) مسند أحمد: ١١٨/٢، وفتح الباري: ٨٧/١٣.

(٤) المزمّل: ١٢.

(٥) نرى كيف أنّ العكبري يستعمل لفظة (الحذف) ولا يقول (مضمر) وكذلك ابن مالك بعده.

(٦) الذي ورد في صحيح البخاري: ٢٧/٥، (إن لكل نبي حواريًا وإن حواريّ الزبير بن العوام) بنصب (حواريّ) في الموضعين، وجاء في مسند أحمد: ١٠٢/١ و٨٩/١ (إن لكل نبي حواريّ)، وينظر: الأحاديث المختارة: ٣٢٨/٩.

(٧) إعراب الحديث: ٢٢٩.

(٨) صحيح البخاري: ٧٦/٩، وفي لفظ (مكتوباً) بالنصب.

(٩) المقصود بضمير عائد على (الدجال) أي: ليس ضمير شأن وإنما كضمير الخطاب في (إنك).

ونظيره إن كان المحذوف ضمير الشأن قول النبي ﷺ في بعض الروايات: (وانّ لنفسك حق^(١))، وقوله ﷺ بنقل من يوثق بنقله: (إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون)^(٢). وقول بعض العرب: (إنّ بك زيداً مأخوذاً). رواه سيبويه عن الخليل^(٣). ومنه قول رجل للنبي ﷺ: (لعلّ نزعها عرق^(٤))، أي: لعلها. ونظائره في الشعر كثيرة. وإنّ كان الضمير ضمير (الدجال) فنظيره رواية الأخفش: (إنّ بك مأخوذ أخواك)، والتقدير: إنّك بك مأخوذ أخواك، ونظيره من الشعر قوله: ^(٥)

فليت دفعت لهمّ عني ساعةً فبتنا على ما خيّلت ناعمي بال
أراد: فليتك، ومثله قول الآخر: ^(٦)

فلو كنت ضيِّباً عرفت قرابتي ولكنّ زنجي عظيم المشافر.

أراد: ولكنك زنجي، ويروى: ولكن زنجياً، على حذف الخبر^(٧).

وأوجز ابن مالك خلاصة رأيه في هذه المسألة بقوله: (ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه، ولا يختص ذلك بالشعر، بل وقوعه فيه أكثر، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره)^(٨).

وقال عند كلامه على ضمير الشأن^(٩):

في باب (إنّ) اسماً كثيراً يحذف كـ (إنّ من يجهل يسئل من يعرف).

وهذا الذي ذهب إليه هو ومن قبله سيبويه وأكثر النحويين، هو الراجح والله أعلم إذ كان الاحتكام فيه إلى السماع، ولا حاجة إلى تعدد الآراء والتقديرات التي تحصر ذلك في (إنّ) وحدها أو في ضمير الشأن وحده، أو في الشعر خاصة دون النثر، إذ السماع يخالف ذلك.

(١) صحيح البخاري: ٦٥/٢، وفي لفظ (حقاً).

(٢) صحيح مسلم: ١٦٧٠/٣، وسنن النسائي: ١٩١/٨، وجاء في صحيح البخاري: ٢١٥/٧ بلفظ (إنّ أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون)، وفي رواية أخرى (أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون).

(٣) الكتاب: ١٣٣/٢.

(٤) صحيح البخاري: ٦٩/٧ بلفظ (لعلّ نزع عرق) وفي رواية (لعله نزع عرق)، والحديث قيل عندما ولد لصحابي غلام أسود فشك في ذلك.

(٥) هو عدي بن زيد العبادي، ديوانه: ١٦٢، والإنصاف: ١٨٣/١، ومعجم شواهد العربية: ٣١١/١.

(٦) هو الفرزدق، ديوانه: ٤٨١/٢، والكتاب: ١٣٥/٢، ومعجم شواهد العربية: ١٧٧/١.

(٧) شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٠٥، والشواهد التي ذكرها ابن مالك هي عند سيبويه: ١٣٣/٢ و ١٣٥، وينظر: مغني اللبيب: ٥٦ و ٣٧٨ و ٤٢٨.

(٨) شرح التسهيل: ١٣/٢ و ١٤، ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٣٩٧/٤.

(٩) شرح الكافية الشافية: ٩٥/١.

٢ - تقدير حذف خبر (إن):

أجاز سيبويه حذف خبر (إن) فقال: (هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة)، ومثل لذلك بقوله: (ويقول الرجل للرجل: (هل لكم أحدٌ إنَّ الناس ألبُّ عليكم؟، فيقول: إنَّ زيِّداً، وإنَّ عمراً، أي: إنَّ لنا)^(١)).

ويُفهم من كلام سيبويه أنه يجوز حذف الخبر سواءً أكان الاسم معرفة أم نكرة تكررت (إن) أم لم تكرر وتبعه ابن مالك^(٢)، وغيره^(٣).

ونسب ابن جنِّي إلى الكوفيين المنع إلا إذا كان اسمها نكرة.^(٤)

ونسب ابن السراج إلى الفراء المنع إلا إذا تكررت (إن)، إذ قال (وقد أجاز الفراء حذف الخبر في (إنَّ الرجل)، و (إنَّ المرأة، وإنَّ الفأرة، وإنَّ الذبابة، ولا يجيزه إلا بتكرير (إن))^(٥).

قال الرضي الاسترأبادي: (والرد على المذهبيين ما روي أنَّ المهاجرين قالوا: يا رسول الله إنَّ الأنصار نصرونا ووصلونا، قد فضلونا، وأوونا، وفعلوا بنا، فقال عليه السلام: أستم تعرفون ذلك؟ قالوا بلى يا رسول الله، فقال عليه السلام: إنَّ ذلك)^(٦)، أي: إنَّ ذلك كذلك)^(٧).

وجاء في حديث عائشة رضي الله عنها: (لما جاء يوم قتل ابن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة رضي الله عنهم: جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف فيه الحزن ٠٠٠ فأتاه رجل فقال: أي رسول الله إنَّ نساء جعفر. قالت وذكر بكاءهن. فأمره أن ينهأهن)^(٨).

قال الكرمانى: (قوله: (إنَّ نساء) خبر (إنَّ) محذوف، أي: يبكين برفع الصوت)^(٩).

وواضح أنَّ تقدير الخبر بـ (يبكين) معلوم من سياق الكلام، أي هناك دليل مقالي وحالي على هذا المحذوف والمقدّر، وفي الحديث شاهد على ضعف ما ذهب إليه الكوفيون باشتراط تكبير اسم (إنَّ) المحذوفة الخبر، وإذا جاء اسمها معرفة، وفيه شاهد على الفراء إذ لم تتكرر (إنَّ) حتى يصحَّ حذف خبرها.

(١) الكتاب: ١٤١/٢، وينظر: المقتضب: ١٣٠/٤ و١٣١.

(٢) شرح التسهيل: ١٤/٢.

(٣) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٣٩٨/٤، وهمع الهوامع: ٤٩٤/١.

(٤) الخصائص: ٣٧٤/٢، والظاهر من كلام ابن جنِّي أنه يميل إلى هذا القول، وينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٥/٢.

(٥) الأصول في النحو: ٢٥٨/١ وينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٣٩٩/٤ وارتشاف الضرب: ١٣٥/٢.

(٦) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٧٧/١.

(٧) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٣٩٩/٤.

(٨) صحيح البخاري: ١٨٢/٥.

(٩) الكواكب الدراري: ٩٣/٧.

٣- تقدير حذف (أَنَّ):

وممّا جاء محمولاً على حذف (أَنَّ) المفتوحة الهمزة قول رسول الله ﷺ: (نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم فهذا اليوم الذي اختلفوا فغداً لليهود وبعد غد للنصارى)^(١).

قال ابن مالك: ((بيد) بمعنى (غير) والمشهور استعمالها متلوّة بأَنَّ) كقوله ﷺ: (نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم)^(٢)....
والأصل في رواية من روى (بيد كل أمة): بيد أن كل أمة، فحذفت (أَنَّ) وبطل عملها، وأضيف (بيد) إلى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولي (أَنَّ).
وهذا الحذف في (أَنَّ) نادر، لكنه غير مستبعد في القياس على حذف (أَنَّ) فإنهما أختان في المصدرية وشبيهان في اللفظ.

وقد حمل بعض النحويين على حذف (أَنَّ) نحو قول الزبير ﷺ:^(٣)
فلولا بنوها حولها لخبطتها
.....

والمختار عندي أن تجعل حرف استثناء، ويكون التقدير: إلا كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا، على معنى (لكن)؛ لأنّ معنى (إلا) مفهوم منها، ولا دليل على اسميتها)^(٤).
ولم أرَ مَنْ قال من النحويين بحذف (أَنَّ) فيما اطّلت عليه إلا ابن مالك في تخريج هذا الحديث، وفي الاستئناس برأي من حمل قول الزبير على حذفها، ويبدو أنّ الذي أثارها في ذهنه هو هذا الحديث مع أنه رجح كون (بيد) بمعنى (إلا) أو (لكن) ممّا يدلّ على انصرافه عن القول بحذف (أَنَّ) وإن كان قاس حذفها على حذف (أَنَّ) الناصبة للمضارع.

٤- تقدير حذف اللام الفارقة:

وهي الداخلة في خبر (إنّ) إذا خفّفت وتلزم إذا بطل عملها. وقد ورد حذفها في نصوص الحديث الشريف، ونبه على ذلك المعربون، فمن ذلك قول رسول الله ﷺ في إمارة زيد بن حارثة

(١) صحيح البخاري: ٢١٥/٤ وضبط لفظ (كل) بالضم والكسر.

(٢) نص الحديث في صحيح البخاري: ٢/٢ (نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله فالناس لنا فيه تبع اليهود غداً والنصارى بعد غد)، وينظر: صحيح مسلم: ٥٨٦/٢، وسنن النسائي: ٧١/٣.

(٣) تمام البيت (كخبطة عصفور ولم أتلعثم)، ينظر: معجم شواهد العربية: ٣٦/١.

(٤) شواهد التوضيح: ٢١١ و٢١٢.

وابنه أسامة بن زيد رضي الله عنه: (وايُّمُ اللهُ لَقَدْ كَانَ خَلِيفًا لِلإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنْ هَذَا لَمَنْ أَحَبَّ النَّاسَ إِلَيَّ بَعْدَهُ) ^(١).

وجاء في قول عبد الله بن بسر رضي الله عنه: (إِنْ كُنَّا فَرَعْنَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ) ^(٢).

وجاء في قول معاوية في حق كعب الأحبار رضي الله عنه: (إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يَحْدِثُونَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَإِنْ كُنَّا مَعَهُ ذَلِكَ لَنَبْلُوَا عَلَيْهِ الْكُذْبَ) ^(٣).

قال ابن مالك: (تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ اسْتِعْمَالَ (إِنْ) الْمَخْفِةِ الْمَتْرُوكَةِ الْعَمَلِ عَارِيًّا مَا بَعْدَهَا مِنَ اللَّامِ الْفَارِقَةِ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا.

وذلك لأنه إذا خَفَّتْ (إِنْ) صَارَ لَفْظُهَا كَلْفَظِ (إِنْ) النَّافِيَةِ، فَيَخَافُ التَّبَاسُ الْإِثْبَاتِ بِالنَّفْيِ عِنْدَ تَرْكِ الْعَمَلِ، فَالْزَمُوا تَالِيَهُ مَا بَعْدَ الْمَخْفِةِ اللَّامِ الْمُؤَكِّدَةِ مُمِيزَةً لَهَا.

ولا يُحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ صَالِحٍ لِلنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، نَحْوُ: (إِنْ عَلِمْتَكُ لِفَاضِلًا) فَالْلامُ هُنَا لَازِمٌ، إِذْ لَوْ حُذِفَتْ مَعَ كَوْنِ الْعَمَلِ مَتْرُوكًا وَصِلَاحِيَةِ الْمَوْضِعِ لِلنَّفْيِ لَمْ يَتَيَقَّنِ الْإِثْبَاتُ، فَلَوْ لَمْ يَصْلُحِ الْمَوْضِعُ لِلنَّفْيِ جَازَ ثُبُوتُ اللَّامِ وَحُذْفُهَا.

فمن الحذف: (إِنْ كُنَّا فَرَعْنَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ) و(إِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ) و(إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ)....

ومنه قراءة أبي رجاء: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ ^(٤)، أي: وَإِنْ كُلُّ الَّذِي هُوَ مَتَاعُ

الحياة الدنيا، فحذف من الصلة المبتدأ وأبقى الخبر.

ومنه قول الطرمّاح بن حكيم ^(٥):

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك
وإن مالك كانت كرام المعادن
ومثله قول الآخر ^(٦):

إن كنت قاضي نحبي يوم بينكم
لو لم تمنوا بوعد بعد توديع

وقد أغفل النحويون التثنية على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بكون الموضع غير صالح للنفي، وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق، ليجري الباب على سنن واحد. وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع، فبيّنت إغفالهم، وثبت الاحتجاج عليهم لا لهم.

(١) صحيح البخاري: ١٧٩/٥.

(٢) صحيح البخاري: ٢٤/٢ (باب التذكير إلى العيد).

(٣) صحيح البخاري: ١٣٦/٩.

(٤) الزخرف: ٣٥، وينظر: المحتسب: ٢٥٥/٢، والبحر المحيط: ١٥/٨ وقراءة المصحف: (لَمَّا) بالتشديد.

(٥) ديوانه: ٥١٢، ومعجم شواهد العربية: ٣٩٥/١.

(٦) قائله مجهول، وينظر: مغني اللبيب: ٣٠٦، ومعجم شواهد العربية: ٢٣١/١.

وأزيد على ذلك أنّ اللام الفارقة إذا كان بعدما ولي (إنّ) نفي واللبس مأمون فحذفها واجب^(١).

ويعود ابن مالك هنا فيؤكد أنّ السماع هو الأصل الأصيل الذي لا ينبغي إغفاله، وإن كان مخالفاً لقواعد النحويين، فذهب إلى القول: بجواز حذف اللام الفارقة^(٢)، ووضع للحذف ضابطاً معنوياً، وهو أن يكون الموضع صالحاً للنفي والإثبات حيث يوقع في اللبس، وعزا ابن مالك تمسك النحويين بوجوب ذكرها، إلى قصور اطلاعهم على الشواهد، فأقام الحجة عليهم بما وقف هو عليه من الحديث الشريف وشعر العرب، وعسى أن يكون هذا ممّا فتح الله به عليه ووفقه إليه لعنايته رحمه الله تعالى بحديث النبي ﷺ، كما عهدت عنايته بالقران الكريم وقراءاته، فجزاه الله خيراً عن أهل الإسلام عامة وعن أهل اللغة خاصة.

ثالثاً- تقدير الحذف في باب (لا) النافية للجنس:

يذهب النحويون إلى أنه لا يجوز حذف اسمها إلا في مثل قولهم (لا عليك)، أي: لا بأس عليك، ولا يقال: (لا بك) و (لا إليك) و (لا فيك)^(٣).

وجاء في حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه: (إنّ رسول الله ﷺ قرأ على مجلس فيه أخلط من الناس القرآن، فقال عبد الله بن أبيّ: يا أيّها المرء لا أحسن ممّا تقول إن كان حقاً فلا تؤذنا به في مجلسنا، وارجع إلى رحلك فمن جاءك فاقصص عليه)^(٤).

قال القاضي عياض: (قوله (لا أحسن) في الصحيحين بحرف النفي والتبرئة ونصب ما بعده، وعند القاضي^(٥) (لأحسن) بغير مد ولام الابتداء والتحقيق والتأكيد ورفع النون. وكثير ممّن يرجح النفي ويجعله الصواب.

والأحسن عندي والأشبه بمقصد هذا المناقق القصر، أي: (لأحسن ممّا تقول إن كان حقاً أن تفعل كذا)، لما جاء في بقية الحديث من أن يجلس في منزله، ولا يغشاه ولا يؤذيه، ويكون هذا خبراً لمبتدأ^(٦).

وقال أبو البقاء العكبري: (في قوله (لا أحسن) وجهان:

(١) شواهد التوضيح: ١٠٤ و ١٠٦.

(٢) في هذه اللام خلاف مبسوط في كتب النحو إذ لم يتفق النحويون على نوع هذه اللام وينظر: مغني اللبيب: ٣٠٦، وارتشاف الضرب: ١٤٩/٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٨٩/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٥٧/٢، وارتشاف الضرب: ١٦٧/٢، وشرح الأشموني على الألفية: ١٨/٢.

(٤) صحيح البخاري: ١٥٠/٧، وفي لفظ (لا أحسن ما تقول).

(٥) هو أبو الوليد بن رشد، وهو أحد شيوخه.

(٦) مشارق الأنوار: ٥٧٢/١. ويعني بخبر المبتدأ (أن تفعل كذا).

أحدهما: الرفع^(١) على أنه خبر (لا) والاسم محذوف تقديره: لا شيء أحسن من هذا.
الثاني: النصب وفيه وجهان:

أحدهما: أنه صفة لاسم (لا) المحذوف، (من هذا) خبر (لا) ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً،
وتكون (من) متعلقة بـ (أحسن) أي: لا شيء أحسن من كلام هذا، في الكلام أو في الدنيا.
الثاني: أن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره: ألا فعلت أحسن من هذا، وحذف همزة
الاستفهام لظهور معناها^(٢).

والظاهر على تخريج القاضي عياض أنه مرتّب على رواية (القاضي) وهي الرواية التي
وقع فيها الاختلاف، وليس على ما ثبتت به الرواية، فهو لم يوجه الرواية الثابتة في صحيح
البخاري في نسخة الإمام اليونيني التي قرئت على ابن مالك.
وأما توجيه العكبري فلا يخفى التكلّف في الثاني من وجهي النصب اللذين ذكرهما، فسياق
الكلام يأباه ويتنافى مع (إن كان ما تقول حقاً) فإن كان ما يقوله النبي ﷺ حقاً - وهو حق - فلا
حاجة لأن يأتي بأحسن منه. يزداد على ذلك ما فيه من تقدير فعل وأداة استفهام.
وأما وجه الرفع والوجه الأول من وجهي النصب فإنهما محمولان على حذف اسم (لا)
والنحويون لا يجوزون حذفه.

وما المانع أن يقدر اسم (لا) محذوفاً، وليس بالضرورة أن يقدر بـ (شيء) بل نرى من
الأولى أن يقدر بـ (قرآن) إذ سبق له ذكره، فيكون التقدير: لا قرآن أحسن من هذا، أو يقدر
بـ (قراءة) فيكون التقدير: لا قراءة أحسن من هذا، ليتناسب مع وجود لفظ (قرأ) في السياق المتقدم
وهذا كله مبنيّ على ما افترضه العكبري من رواية الرفع، إذ يحتمل أنه قد اطّلع عليها، وقد تكون
من افتراضاته النحوية.

والنحويون يتأولون نصوصاً على أن اسم (لا) محذوف فيها، وذلك عندما تدخل (لا) على
اسم معرفة فيقدرون محذوفاً قبله وهذا المحذوف المقدر يشترط فيه ألا يكون ممّا يتعرّف بالإضافة
نحو كلمة (مثل).

فمما وقع فيه اسم (لا) معرفة قول عبد الله بن الزبير الأسدي: (٣)
أرى الحاجات عند أبي خبيب
نكدن ولا أمية في البلاد
وقول الآخر: (٤):

(١) لم ترد رواية رفع (أحسن) ولعله من افتراضات أبي البقاء.

(٢) إعراب الحديث: ٥٧، وينظر: عقود الزبرجد: ١٣١/١.

(٣) وينسب لفضالة بن شريك، ينظر: شعر عبد الله بن الزبير الأسدي الملحق: ١٤٧، والكتاب: ٣٠٩/٢.

(٤) الكتاب: ٣٠٨/٢، والبيت بلا نسبة.

لا هيثمَ الليلة للمطويّ ولا فتى مثل ابن خبيريّ

وقوله ﷺ: (إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده)^(١)، وقول أبي سفيان يوم فتح مكة: (لا قريشَ بعد اليوم)، وقولهم: (لا بصرة لكم)، و (قضية ولا أبا حسن لها).

قال ابن مالك: (وللنحويين في تأويل العلم المستعمل هذا الاستعمال قولان: أحدهما: أنه على تقدير إضافة (مثل) إلى العلم، ثم حذف (مثل) فخلفه المضاف إليه في الإعراب والتكثير.

الثاني: أنه على تقدير: لا واحد من المسميات هذا الاسم.

وكلا القولين غير مرض ٠٠٠ وأما الوجه في هذا الاستعمال أن يكون على قصد: لا شيء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به، فضمن العلم هذا المعنى، وجرد لفظه مما ينافي ذلك)^(٢). ولا يخلو رأي ابن مالك من تقدير لاسم (لا) أيضاً.

وأما حذف خبر (لا) النافية للجنس فيرى النحويون أنه يحذف إذا دلّ عليه دليل حذفاً واجباً عند التميميين والطائيين، وكثر حذفه عند الحجازيين، فإن لم يدلّ على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع.^(٣) نحو قوله ﷺ: (لا أحدَ أُغِيرُ من الله)^(٤).

قال ابن مالك: (وحذف الخبر على ثلاثة أقسام: ممتنع وجائز وواجب، فالممتنع حذفه في موضع لا دليل فيه لفظاً ولا معنئياً، وأما الجائز والواجب فحذف ما دلّ عليه دليل)^(٥). ولعلّه لا يعني بالخبر المحذوف وجوباً وجهاً نحوياً، وإنما هو لغة قبيلة من العرب. فمن ذلك قول النبي ﷺ: (لا عدوى ولا طيرة)^(٦).

(١) مسند أحمد: ٢/٢٤٠، وينظر: صحيح مسلم: ٤/٢٢٣٧.

(٢) شرح الكافية الشافية: ١/٢٣٥، وقد أشار سيبويه إلى الوجهين من التأويل مملحاً بالأول ومصرحاً بالآخر، ينظر: الكتاب: ٢/٣٠٨.

(٣) ينظر شرح التسهيل: ٢/٥٦، وشرح الكافية الشافية ابن مالك: ١/٢٥٧، وارتشاف الضرب: ٢/١٦٦، وشرح ابن عقيل: ٢/٢٥.

(٤) صحيح البخاري: ٦/٧٤.

(٥) شرح التسهيل: ١/٥٦.

(٦) صحيح البخاري: ٧/١٧٤ و١٧٩.

قال ابن مالك: (وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو: (لا إله إلا الله)، ومن حذفه دون (إلا) قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُتَقَلِّبُونَ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّوْتَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾^(٢)، ومنه قول النبي ﷺ: (لا ضررَ ولا ضِرارَ)^(٣) و (لا عدوى ولا طيرة)^(٤)(٥)

ومن ذلك قول النبي ﷺ: (اللهم اشفِ أنت الشافي ولا شفاءَ إلا شفاؤك، شفاءً لا يغادر سقماً)^(٦).

قال العكبري: (قوله (شفاءً) مبني مع (لا) على الفتح والخبر محذوف أي: لا شفاء لنا، و (شفاؤك) مرفوع بدلاً من موضع (لا شفاءً)، ومثله (لا إله إلا الله)، و (شفاءً) بالنصب مصدر (اشفِ) بالرفع: هو شفاءً)^(٧).

(١) الشعراء: ٥٠.

(٢) سبأ: ٥١.

(٣) مسند أحمد: ٣٢٦/٥ و ٣٢٧، و سنن الدار قطني: ٢٢٧/٤، ومعنى (لا ضرر) ألا يضر الرجل أخاه مبتدئاً في شيء، و (لا ضرار) لا يجازيه على ضرره به، بل يعفو أو يسمح له، فالضرار من اثنين، والضرر من واحد، ينظر: مشارق الأنوار: ١٠٠/٢.

(٤) مسند أحمد: ١٧٤/١ و ١٣٠/٣.

(٥) شرح التسهيل: ٥٦/٢ و ٥٧، ينظر: عقود الزبرجد: ١٠٥/١.

(٦) صحيح البخاري: ١٥٧/٧.

(٧) إعراب الحديث النبوي: ٢٨٩.

المبحث الثاني تقدير الحذف في باب الفاعل

أولاً- تقدير حذف الفاعل:

يرى النحويون أنه يجب ذكر الفاعل، ولا يجوز حذفه، قال ابن برهان العكبري (ت: ٤٥٦هـ): (واعلم أن الفاعل معتمد البيان، فلذلك امتنع حذفه مع الفعل كما يكون ذلك في المبتدأ وخبره، وإنما يكون الفاعل ظاهراً ومضمراً، فالضمير لا يكون إلا بعد العرفان، والظاهر قد أغنى في البيان.

والفرق بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، أن المبتدأ والخبر اسمان والاسم مقدر فيه الاستقلال بالوجود، والفعل لا يستقل بالوجود دون الاسم، وإنما يتبع وجوده وجود الاسم، فاستحال وجود التابع دون المتبوع^(١).

وقال عبد القاهر الجرجاني: (ومن قال إن الفاعل محذوف فقد ترك الظاهر، لأجل أن الفعل لابد له من فاعل. فأن يقال: إنه مضمّر على شريطة التفسير أولى من أن يقال: إنه محذوف... ومن حق الفاعل أن يحافظ عليه ما لا يحافظ على المفعول فيضمّر ولا يحذف^(٢).

وهذا يعني أن ما جاء من النصوص مما ظاهره حذف فيه الفاعل فالنحويون يقولون: إن الفاعل ضمير مقدر راجع إلى ما دل عليه الفعل من المصدر أو اسم الفاعل^(٣).

ونسب ابن مالك إلى الكسائي والسّهيلي وابن مضاء جواز حذفه لدليل كالمبتدأ والخبر^(٤). ولما كان الفاعل لا ينفك عن عامله، ولاسيما الفعل يكون من الأولى درس حالات الحذف في كلا الركنين في هذا المبحث حفاظاً على وحدة الموضوع ودفعاً لتكرار المسألة الواحدة، وهو

(١) شرح اللمع: ٤١/١، وينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢٦٨/١، وشرح التسهيل: ١١٨/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٩٩/١، وهمع الهوامع: ٥٧٦/١.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ٣٣٧/١. ويرى النحويون أن الفاعل يطرد حذفه في أربعة مواضع: أحدها: في باب النائب عن الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ (يوسف: ٤١). والثاني: في الاستثناء المفرغ نحو: ما قام إلا هندٌ. والثالث: في (أفعل) بكسر العين في التعجب إذا دل عليه متقدم مثله نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (مريم: ٣٨). والرابع: في المصدر نحو قوله تعالى: ﴿أَوْاطِعْهُ﴾ في يومٍ ذي مسغبةٍ * تيمناً ذامقربةٍ (البلد: ١٤ و ١٥). وينظر: شرح التصريح: ٣٩٩/١، والبرهان في علوم القرآن: ١٤٣/٣. وهمع الهوامع: ٥٧٧/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١١٨/٢، وهمع الهوامع: ٥٧٧/١.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٢٦٨/١، وينظر: الرد على النحاة: ٥٦، وشرح التصريح: ٣٩٩/١، وهمع الهوامع: ٥٧٦/١.

منهج سأتبعه في الموضوعات اللاحقة التي تشتمل على عوامل ومعمولاتها قد قدر الحذف في كل واحد منها.

أولاً - تقدير حذف الفاعل:

جاء في حديث عائشة رضي الله عنها: (أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي جالساً فيقرأ وهو جالس فإذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم ثم يركع)^(١).

قال ابن مالك: (من روى (نحو) بالرفع فلا إشكال في روايته، وإنما الإشكال في رواية من روى (نحواً) بالنصب، وفيه وجهان:

أحدهما: أن تكون (من) زائدة، ويكون التقدير: فإذا بقي قراءته نحواً. فـ (قراءته) فاعل (بقي). وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ناصب (نحواً) بمقتضى المفعولية، وزيادة (من) على هذا الوجه لا يراها سيبويه؛ لأنه يشترط في زيادتها شرطين:

أحدهما: تقدّم نهي أو نفي أو استفهام. والثاني: كون المجرور بها نكرة.

والأخفش لا يشترط ذلك، ويقول أقول لثبوت زيادتها دون الشرطين نثراً ونظماً ٠٠٠

الوجه الثاني: أن تجعل (من قراءته) صفة لفاعل (بقي) قامت مقامه لفظاً ونوي ثبوته،

وتجعل (نحواً) منصوباً على الحال والتقدير: فإذا بقي باقٍ من قراءته نحواً من كذا.

وهذا الحذف يكثر قبل (من) لدلالاتها على التبويض. ومنه على أجود الوجهين قولـه

تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٢). أي: ولقد جاءك جاء من نبأ المرسلين، واشترت بقولي: (على

أجود الوجهين) إلى جعل الأخفش (من) زائدة.

وتقدير الفاعل المحذوف باسم فاعل الفعل كـ (باقٍ) بعد (بقي) و (جاء) بعد (جاء) أولى

من تقدير غيره لدلالة الفعل عليه معنى ولفظاً.

ولا يفعل هذا الحذف غالباً دون صفة مقرونة بـ (من) إلا بعد نفي أو نهي.

ومن حذف الفاعل بعد النفي قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا

يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن)^(٣)(٤).

(١) صحيح البخاري: ٦٠/٢، وروي بلفظ (نحواً) بالنصب.

(٢) الأنعام: ٣٤.

(٣) صحيح البخاري: ١٣٦/٧ و ١٩٥/٨ و ١٩٦.

(٤) شواهد التوضيح: ١٨٨، وينظر: شرح التصريح: ٣٩٩/١، وهمع الهوامع: ٥٧٧/١.

وقال ابن مالك أيضاً: (وقول النبي ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) فاعل (يشربها) غير مذكور ولكنه مفهوم، كأنه قيل: ولا يشرب الخمر شاربها. وقد يغني عن الفاعل استحضاره في الذهن بذكر فعل ناصب لما لا يصح إلا له^(١).
 إن كلام ابن مالك صريح بأن الفاعل في هذه الأحاديث محذوف وليس مضمراً وأيده الكرمانى^(٢)، وتقدير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ بَنِي الْمُرْسَلِينَ﴾ بـ (لقد جاءك من نبأ المرسلين بعض أنبائهم وقصصهم)^(٣)، يؤيد ما ذهب إليه ابن مالك أيضاً.

وأول ابن مالك إخبار النبي ﷺ عن الرؤيا التي رأى فيها رجلين قد أخذوا بيده ﷺ: (قالا انطلق فانطلقنا إلى ثقب مثل التتور أعلاه ضيق وأسفله واسع يتوقد تحته ناراً)^(٤).

إذ قال: (يجوز أن يكون فاعل (يتوقد) موصولاً بـ (تحته) فحذف وبقيت صلته دالة عليه لوضوح المعنى والتقدير: يتوقد الذي تحته ناراً، أو يتوقد ما تحته ناراً. و (ناراً) أيضاً تمييز)^(٥).
 وعند تتبع أقوال النحويين في حذف الفاعل نجد أنهم وضعوا قاعدة عامة وهي: إنه لا يجوز حذف الفاعل، وعللوا ذلك تعليلاً عقلياً أكثر مما هو لغوي فقالوا: لا بد لكل فعل من فاعل، ولكل محدث من محدث، فلذلك لا يجوز حذف الفاعل؛ لأنه الركن الثابت الذي لا بد منه. ولمّا وقفوا على نصوص وأشكال من التراكيب يكاد الحذف يطرد فيها استثنوا ذلك من قاعدتهم وحصروها في أشكال معدودة، ولمّا وجدوا مواضع يحذف منها الفاعل على غير اطراد قالوا: إن الفاعل قد يضمّر وهذا الضمير قد يعود على المصدر الكامن في الفعل أي: يعود على أحد شقي الفعل دون الآخر، وصار ذلك قاعدة لما يريدون تخريجه مما جاء على غير ما استثنوا لئلا يضطروا إلى القول بحذف الفاعل.

وأرى أنهم استعاروا لكلمة (الحذف) كلمة (الإضمار) ثم فرّقوا بين اللفظتين ليستقيم قولهم: إن الفاعل لا يحذف وإنما يضمّر وهذا المضمّر قد يفسّر على ما قاله عبد القاهر الجرجاني^(٦).
 ونحن نعلم أنهم يقولون: لا إضمار إلا بعد إظهار، ولا بد لكل ضمير من مفسّر ولو سئلوا: علام يعود الضمير المقدّر في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ بَنِي الْمُرْسَلِينَ﴾، وفي حديث النبي ﷺ: (ولا يشرب الخمر حين يشربها)؟ لقالوا: على اسم الفاعل المشتق من الفعل أي (جاء)

(١) شرح التسهيل: ١٢٣/٢.

(٢) الكواكب الدراري: ٤٢/١١.

(٣) ينظر: الكشاف: ١١/٢.

(٤) صحيح البخاري: ١٢٦/٢. ويروى أيضاً: (تتوقد تحته ناراً).

(٥) شواهد التوضيح: ١٣٣.

(٦) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٣٣٧/١.

و(شارب) أو على المصدر، فصار المضمر عائداً الى ما هو في حكم المضمر الذي هو (اسم الفاعل) أو (المصدر)، فرجع الضمير على ما عدّه ابن مالك ومن وافقه (فاعلاً).

ولو قلنا: إنّ الفاعل الأصل فيه أن يكون مذكوراً وقد يحذف أو لا يذكر للعلم به أو لاستحضاره في الذهن أو لقيام دليل يدلّ عليه في سياق الكلام كما هو عليه الأصل في الحذف عند النحويين ، أقول: لو قلنا هذا لكفينا مؤنة التفريعات والاستثناءات في كثير من النصوص ومؤنه الخلط بين الإضمار والحذف فهذا النحويّ يقدر مضمرًا وآخر يقدره محذوفًا وآخر يجمع بينهما.

ومما جاء محمولاً على حذف الفاعل حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه في مرض النبي صلى الله عليه وآله: (لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله طَفِقَ يَطْرَحُ خَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ)^(١).

قال العيني: (قوله (لَمَّا نَزَلَ) على صيغة المعلوم في رواية أبي ذر الكشميهني وفاعله محذوف، أي: لَمَّا نَزَلَ الموت، وفي رواية غيره بضم (النون) وكسر (الزاي) على صيغة المجهول)^(٢).

ولو أخذنا برأي الكسائي وابن مالك والكرماني والعيني من القول بحذف الفاعل، لكان من الأولى أن يقدر ذلك في باب (نعم) و (بئس)، إذ يقول النحويون: إنّ فاعل (نعم) و(بئس) إذا استتر وجب تفسيره بنكرة منصوبة على التمييز^(٣). وإنه لا يجمع بين المفسر والمفسر. وفي باب (نعم) و(بئس) كأنهم جعلوا إضمار الفاعل منزلة بين المنزلتين فلا هم قالوا بحذفه وتفسيره بالنكرة المنصوبة، ولا هم قالوا بإضماره ولا حاجة لاشتراط النكرة المنصوبة، فضلاً عما في ذلك من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً وهذا يخالف أصلاً من أصولهم إذ ينبغي عندهم أن يعود الضمير على متقدم إمّا لفظاً ورتبةً وإمّا لفظاً و إمّا رتبة^(٤)، ولا ينبغي أن يعود على متأخر لفظاً ورتبةً.

وعلى ذلك حمل قول عائشة رضي الله عنها في مسألة المرور بين يدي المصلي: (بئسما عدلتمونا بالكلب والحمار)^(٥).

قال الكرماني: (قولها (بئسما) (ما) نكرة منصوبة مفسرة لفاعل (بئس))^(٦).

(١) صحيح البخاري: ١١٨/١، وروي بلفظ (نزل)، وينظر: صحيح مسلم: ٣٧٧/١.

(٢) عمدة القارئ: ١٩٣/٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٧٨/٢، وشرح الكافية الشافية: ٤٩٥/١.

(٤) ذكر ابن هشام في كتابه (شرح شذور الذهب): ١٣٦، استثناءات لقاعدة عود الضمير على المتأخر

لفظاً ورتبةً أو صلها إلى ثمانية. وينظر: مغني اللبيب: ٥٠٨.

(٥) صحيح البخاري: ١٣٨/١، وصحيح ابن حبان: ١١١/٦.

(٦) الكواكب الدراري: ١٧١/٤.

وأما نائب الفاعل فإنّ بعض النحويين يذكره على أنه من باب حذف الفاعل وإقامة المفعول به مقامه^(١). ولا أرى هذا، وإنما هو تغيير صيغة الفعل إلى البناء للمفعول اقتضى إسناده إلى ما كان مفعولاً فارتفع به.

والوارد منه في الحديث الشريف قليل، ومنه قول النبي ﷺ: (فمن قُتل فهو بخير النظرين إما أن يُعقل وإما أن يقاد أهل القتل)^(٢)

قال الكرمانى: (قوله (قُتل) بضم القاف، فإن قلت: المقتول كيف يكون بخير النظرين؟ قلت: المراد أهله، وأطلق عليه ذلك؛ لأنه هو السبب له، قال الخطّابي^(٣): فيه حذف وتقديره: من قتل له قتل، وسائر الروايات تدلّ عليه)^(٤).

ثانياً - حذف عامل الرفع:

من الصور التي يكثر ورودها حذف الفعل في سياق الاستفهام. فمن ذلك حديث حجاج الأسلمي ؓ: (يا رسول الله ما يُذهب عني مذمة الرضاع؟ قال: غرّة عبدٍ أو أمة)^(٥). قال العكبري: ((غرّة)) يرتفع بفعل محذوف تقديره: يُذهب ذلك عنك غرّة، و(عبد) بدل منها)^(٦).

وأول على ذلك حديث أبي سعيد الخدري ؓ: (قالوا يا رسول الله تلك منازل الأنبياء لا يبلغها غيرهم، قال: بلى والذي نفسي بيده رجال آمنوا بالله وصدقوا المرسلين)^(٧). قال السيوطي: (قال الشيخ أكمل الدين^(٨): قوله (رجال) أي: منازل رجال، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وأعرّب بإعرابه، كذا في بعض الشروح. وفيه نظر؛ لأنّ (بلى) مختصة بإيجاب النفي وليست تلك المنازل بمنفية، والأولى أن يجعل فاعل فعل محذوف من جنس المذكور أي: بلى يبلغها رجال)^(٩).

(١) ينظر: شرح التصريح: ٣٩٩/١.

(٢) صحيح البخاري: ٣٩/١، وفي: ٦٩: (ومن قتل له قتل فهو بخير ١٠٠٠) ولا شاهد فيه، وينظر صحيح مسلم: ٩٨٩/٢.

(٣) محمد بن محمد الخطّابي (ت ٣٨٨هـ)، له غريب الحديث. ينظر: بغية الوعاة: ٥٤٦/١.

(٤) الكواكب الدراري: ١٢٢/٢٠.

(٥) مسند أحمد: ٤٥٠/٣، وصحيح ابن حبان: ٤٤/١٠، والسنن الكبرى للبيهقي: ٣٠٦/٣.

(٦) إعراب الحديث: ١٦٠.

(٧) صحيح البخاري: ١٤٥/٤.

(٨) أكمل الدين محمد بن محمود الحنفي، (ت: ٧٧٦هـ)، له شرح على مشارق الأنوار. ينظر: بغية الوعاة: ٢٣٩/١.

(٩) عقود الزبرجد: ١٥٨/٢، وينظر: إعراب الحديث: ٢٨٥.

وتقدير السيوطي جار على قواعد النحويين في الحذف إذ حذف من الجواب ما سبق له ذكر في السؤال، وحمله على حذف الفعل أولى ؛ لأنّ بلوغ تلك المنازل هو محطّ العناية والفائدة في ذكر الحديث، وهذا هو اللائق بالعبارة النبوية وهو أن تحمل على أعلى أوجه البلاغ، ونظير ذلك قوله تعالى في قراءة من قرأ: ﴿سَبِّحْ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * مَرِجَالًا لَا تَلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(١)، بفتح الباء^(٢)، أي: يسبحه رجال.^(٣)

وكذلك توجيه العكبري لفظ الحديث الذي قبله ؛ إذ حذف (يذهب) من الجواب لوروده في السؤال، وهو ما يقتضيه الإيجاز.

وأول على ذلك حديث النبي ﷺ: (يعقد الشيطانُ على قافية رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقدٍ يضربُ كلَّ عقدة عليك ليلٌ طويلٌ فارقد)^(٤).

قال الكرمانى: (قوله (ليل) مبتدأ و(عليك) خبره، أي: باقٍ عليك، أو فاعل فعل محذوف أي: بقي عليك ليل طويل، والجملة مقول (القول) المحذوف، أي: يضرب كل عقدة قائلاً هذا الكلام)^(٥). وقال ابن حجر: (قوله (عليك ليل طويل))، قال عياض رواية الأكثر عن مسلم بالنصب على الإغراء ومن رفع فعلى الابتداء، أي: باقٍ عليك، أو بإضمار فعل أي: (بقي). وقال القرطبي: الرفع أولى من جهة المعنى؛ لأنه الأمكن في الغرور من حيث يخبره عن طول الليل ثم يأمره بالرقاد بقوله (فارقد) وإذا نصب على الإغراء لم يكن فيه إلا الأمر بملازمة طول الرقاد وحينئذ يكون قوله (فارقد) ضائعاً^(٦).

وأرى الجملة تامة بأركانها من خبر مقدّم ومبتدأ، ولا حاجة إلى تقدير (باق) أو تقدير (بقي)، وإن كان لابد فيقدر فعل القول، أي: يضرب كل عقدة يقول: عليك ليل طويل.

(١) النور: ٣٦ و٣٧.

(٢) وهي قراءة ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر، ينظر: السبعة في القراءات: ٤٥٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٥٤/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ١٥٦/٢، وأوضح المسالك: ٩٣/٢.

(٤) صحيح البخاري: ٦٥/٢ و١٤٨/٤. برفع (ليل) في الموضعين.

(٥) الكواكب الدراري: ١٩٦/٦.

(٦) فتح الباري: ٢٥٠/٣.

المبحث الثالث تقدير الحذف في المنصوبات الاسمية

يقسم النحويون تركيب الكلام إلى عمدة وفضلة، ويعنون بالعمدة ما كان مسنداً إليه أو مسنداً كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، ويعنون بالفضلة ما ليس مسنداً ولا مسنداً إليه كالمفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله والحال والتمييز والمفعول معه.

وإذا كانوا قد قدروا الحذف في العمدة فمن الأولى أن يكون في الفضلة كذلك، ولابن هشام كلام لطيف في هذا المعنى إذ يقول: (جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاعتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو قوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ مَرْزِقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(١)، أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين (من يسمع يخل)^(٢)، أي: تكن منه خيلة.

والتحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه عليه، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كونه عام فيقال: حصل حريق أو نهبٌ. وتارة يتعلّق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل الفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا ينوي، إذ المنوي كالثابت، ولا يسمّى محذوفاً؛ لأنّ الفعل يُنزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾^(٣)، ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٤)، و﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾^(٥)، و﴿وَإِذَا مَرَأَتُ تَحَمَتْ﴾^(٦)، إذ المعنى: ربّي الذي يفعل الإحياء والإماتة، وهل يستوي من ينطق بالعلم ومن ينتفي عنه العلم، وأوقعوا الأكل والشرب وذرّوا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤية هناك، ومنه على الأصح: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾^(٧) ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام إنّما رحمهما إذ كانتا على صفة الذبيات، وقومهما على السقي لا لكون مذودهما غنماً ومسقيهم إبلاً، وكذلك المقصود من قولهما: لا نسقي السقي لا المسقي. ومن لم يتأمل قدر: يسقون إبلهم: تذودان غنمهما، ولا نسقي غنمنا...

(١) البقرة: ٦٠.

(٢) مجمع الأمثال: ٢٥٥/٢، ومعناه: من يسمع أخبار الناس ومعاييبهم يظن بهم سوء.

(٣) البقرة: ٢٥٨.

(٤) الزمر: ٩١.

(٥) الأعراف: ٣١.

(٦) الإنسان: ٢٠. تمام الآية: ﴿مَرَأَتُ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾.

(٧) القصص: ٢٣. تمام الآية: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾.

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله، فيذكران نحو: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾^(١)،
﴿وَلَا تَقْرَبُوا الرِّبَا﴾^(٢)، وقولك: (ما أحسن زيداً) وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل: محذوف، نحو:
﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾^(٣)، وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه، فيحصل الجزم بوجود تقديره نحو:
﴿أَمَّا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٤)(٥).

والذي يفهم من كلام ابن هشام أنّ الذكر وعدمه متعلقان بحاجة المتكلم أو السامع ومطابقة مقتضى الحال، فقد يحتاج إلى مجرد إسناد الفعل إلى فاعله. وقد يحتاج إلى مفعول واحد أو مفعولين أو أكثر، وذلك كله بحسب الحاجة، وليس ذلك من باب الحذف إنّما هو من باب ذكر ما يُحتاج إلى ذكره.

وكما قدر النحويون حذف المنصوبات ولاسيما المفعول به قدره في عواملها من الأفعال، وأشاروا إلى مواضعها، وذكروا أنواعها فقال سيبويه: (فاعرف فيما ذكرت لك أنّ الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجارٍ: فعلٌ مظهرٌ لا يحسن إضماره، وفعلٌ مضمّرٌ مستعملٌ إظهاره، وفعلٌ مضمّرٌ متروكٌ إظهاره.

فأمّا الفعل الذي لا يحسن إضماره، فإنّه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر (ضرب) ولم يخطر بباله، فتقول: (زيداً) فلا بدّ له من أن تقول له: (اضرب زيداً)، وتقول له: (قد ضربتُ زيداً). أو يكون موضعاً يقبح أن يُعرى من الفعل، نحو: (أنّ) و(قد) وما أشبه ذلك.
وأما الموضع الذي يضمّر فيه وإظهاره مستعملٌ، فنحو قولك: (زيداً)، لرجل في ذكرِ ضربٍ، تريد: اضرب زيداً).

وأما الموضع الذي يضمّر فيه الفعل المتروك إظهاره فمن الباب الذي ذكر فيه (إيّاك) إلى الباب الذي آخره ذكر (مرحباً وأهلاً)^(٦).

(١) الأعراف: ١٣٠.

(٢) الإسراء: ٣٢.

(٣) الضحى: ٣.

(٤) الفرقان: ٤١.

(٥) مغني اللبيب: ٧٩٧، وينظر: دلائل الإعجاز: ١١٨. وشرح المفصل: ٣٩/٢.

(٦) الكتاب: ٣٥٤/١، وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٩١/٢، إذ ذكر أشكالاً من حذف الفعل جوازاً.

إنَّ شَرَّاحَ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَمَعْرَبِيهِ أَكْثَرُوا مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى مَا حَذَفَ مِنْهُ الْمَفْعُولُ بِهِ بِكَثْرَةٍ وَغَيْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ وَمَا حَذَفَ مِنْهُ عَامِلُهُ وَسَادَرَسَهَا عَلَى وَفْقِ الْآتِي:

أولاً- تقدير الحذف في باب المفعول به:

١ - حذف المفعول به:

من ذلك حديث النبي ﷺ: (إذا أنفق الرجل على أهله يحتسبها فهو له صدقة)^(١).

قال الكرمانى: (قوله (إذا أنفق) فإن قلت: لم حذف معموله؟ قلت ليفيد التعميم، يعني: إذا أنفق أي نفقة صغيرة أو كبيرة)^(٢).

وجاء في حديث جابر بن عبد الله ؓ: (جاء رسول الله ﷺ يعودني وأنا مريض لا أعقل فتوضأ وصب علي من وضوئه)^(٣).

قال الكرمانى: (قوله (لا أعقل) أي: لا أفهم وحذف مفعوله إما للتعميم، أي لا أعقل شيئاً أو ليجعله كالفعل اللازم)^(٤).

ومنه حديث النبي ﷺ لسعد بن أبي وقاص ؓ: (يا سعد إنني لأعطي الرجل وغيره أحب إليّ منه خشية أن يكبه الله في النار)^(٥).

قال الكرمانى: (والمفعول الثاني من باب (أعطيت) محذوف، والحذف إما للتعميم أي: أعطيت أي شيء كان، أو يجعل المتعدي إلى اثنين كالمتعدي إلى واحد أي: أوجد هذه الحقيقة يعني إعطاء الرجل، والفائدة فيهما المبالغة)^(٦).

وما قدره الكرمانى في هذه الأحاديث الثلاثة هو ما أشار ابن هشام إليه أنه ليس من باب الحذف، بل المقصود من الحديث الأول مجرد الإنفاق، ومن الحديث الثاني مجرد فقدان العقل، والحديث الثالث مجرد الإعطاء، والاختصار على وصفه ﷺ بأنه يعطي دون تحديد الشيء المعطى الذي هو المفعول به لا لفظاً ولا تقديراً كقول الناس: فلان يحلّ ويعقد، ويأمر وينهى، ويضرّ وينفع، والمعنى في ذلك كله على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول، حتى كأننا قلنا: صار إليه الحلّ والعقد، وصار بحيث يكون منه حلّ وعقد وأمر ونهي وضر ونفع.^(٧)

(١) صحيح البخاري: ٢١/١.

(٢) الكواكب الدراري: ٢١٤/١.

(٣) صحيح البخاري: ٦٠/١.

(٤) الكواكب الدراري: ٤٢/٣، وينظر: ٣٤/١.

(٥) صحيح البخاري: ١٣/١.

(٦) الكواكب الدراري: ١٣١/١.

(٧) ينظر: دلائل الإعجاز: ١١٩.

ومما حمل على حذف المفعول الثاني ما جاء في قول أم المؤمنين خديجة بنت خويلد رضي الله عنها للنبي ﷺ: (والله ما يخزيك الله أبداً إنك لتصل الرحم وتحمل الكل وتكسب المعدوم وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق)^(١).

قال القاضي عياض: (تكسب المعدوم): بفتح التاء أكثر الرواية فيه وأشهرها وأصحها فتح التاء، ومعناه تكسبه لنفسك، وقيل: يكسبه غيره ويؤتيه إياه يقال: كسبت مالا وكسبت غيري مالا لازماً ومتعداً^(٢).

وقال الكرمانى: (قوله (تكسب) المشهور بفتحه، وروى بضمها ومعنى المضموم: تكسب المال المعدوم، أي: تعطي المال المعدوم فحذف أحد المفعولين)^(٣).

وقال ابن حجر: (قال الخطابي: الصواب (المعدم) بلا واو، أي: الفقير؛ لأن المعدوم لا يكسب. قلت: ولا يمتنع أن يطلق على المعدم لكونه كالمعدوم الميت الذي لا تصرف له)^(٤).

ومنه حديث هرقل لوفد من قريش عندما سأل أبا سفيان عن رسول الله ﷺ: (فإن كذبتني فكذبوه)^(٥).

قال الكرمانى: (أي: نقل إليّ الكذب، وقال لي خلاف الواقع. و(كذب) يتعدى إلى مفعولين، يقال: كذبتني الحديث، وكذا نظيره (صدق) قال الله عز وجل: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا﴾^(٦)، وهما من غرائب الألفاظ (فعل) بالتشديد يقتصر على مفعول واحد، و (فعل) بالتخفيف يتعدى إلى مفعولين)^(٧).

وحاول العلماء تلمس المحذوف في نصوص الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، فرصدوا طائفة من الأحاديث التي وجهوا معناها على تقدير حذف بعض مفعولاتها .

فمن ذلك قوله ﷺ: (إني خرجت لأخبركم بليلة القدر فتلاحي فلان وفلان فرفعت وعسى أن يكون خيراً لكم)^(٨).

(١) صحيح البخاري: ٣/١، ولفظ (تكسب) ورد بضم التاء وفتحها.

(٢) مشارق الأنوار: ٥٦٢/١.

(٣) الكواكب الدراري: ٣٦/١.

(٤) فتح الباري: ٢٤/١.

(٥) صحيح البخاري: ٥/١.

(٦) الفتح: ٢٧.

(٧) الكواكب الدراري: ٥٥/١، وينظر: ٧٨/١ و١٤٠.

(٨) صحيح البخاري: ١٩/١.

قال الكرمانى: (فإن قلت: (لأخبركم بليلة القدر) الإخبار متعدّ إلى ثلاثة مفاعيل فأين الأخيران منها؟ قلت: محذوفان، أو لفظة (بليلة القدر) هو بمنزلة المفعولين، إذ التقدير: أخبركم بأن ليلة القدر هي الليلة الفلانية، فإن قلت: هل يجوز أن يكون (بليلة القدر) ثاني المفعولات والثالث محذوف؟ قلت: لا، مفعوله الأول كمفعول (أعطيت)، والثاني والثالث كمفعولي (علمت))^(١).

وبمثل ذلك وجّه الكرمانى حديث النبي ﷺ: (إنه لو حدث في الصلاة شيء لنبأتكم به)^(٢). إذ قال: (فإن قلت: قوله (لنّبأتكم) أين مفعولاه الثاني والثالث؟ قلت محذوفان، ومن خصائصهما أنّهما لا يتفارقان حذفًا وإثباتًا)^(٣).

وهذا الذي قرّره الكرمانى من تقدير حذف المفعولين الثاني والثالث معًا دون أحدهما هو مذهب طائفة من النحويين. قال السيوطى في حديثه عن باب (أعلم): (قال ابن إياز ٠٠٠ ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون الثالث ولا على الثالث دون الثاني وفي الاقتصار على المفعول الأول خلاف)^(٤).

ويبدو أنّ الأمر ليس على إطلاقه؛ فإنّ ابن هشام ذكر أنّ من النحويين من يجوز عنده حذف المفعول الثاني أو الثالث اختصارًا ويمتنع اقتصارًا^(٥).

واستنادًا إلى هذا يمكن تقدير المجرور بالباء في كل من الحديثين هو المفعول الثاني والباء زائدة للتوكيد. ويقدر المفعول الثالث محذوفًا، وذلك على وفق الآتي:

الحديث الأول: لأخبركم ليلة القدر الليلة الفلانية.

الحديث الثاني: لنّبأتكموه ما هو، أو لنّبأتكم إياه ما هو.

وزيادة الباء في الكلام الفصيح كثيرة مطردة في مثل هذه الأفعال^(٦).

ومما يدخل فيه حذف المفاعيل ما يسميه النحويون: (التنازع في العمل)، وهو: توجه عاملين إلى معمول واحد، نحو: (ضربت وأكرمت زيدًا) فكل واحد من (ضرب) و (أكرم) يطلب (زيدًا) للمفعولية^(١).

(١) الكواكب الدراري: ٤/٢.

(٢) صحيح البخاري: ١٠١/١.

(٣) الكواكب الدراري: ٦٤/٤.

(٤) الأشباه والنظائر: ١٨٤/٢.

(٥) أوضح المسالك: ٨٠/٢، وينظر: شرح الأشموني: ٣٩/٢.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٥٢/١ و ١٥٣، وشرح الكافية للرضي: ٣٢٨/٢ والجنى الداني: ١١٣، ودراسة في حروف المعاني الزائدة: ٤٥ وما بعدها.

واعتماد النحويون أن يردفوا الحديث عن تعدّي الأفعال والمفعول به بالحديث عن التنازع، وليس بالضرورة أن يكون المتنازع عليه مفعولاً به فقد يكون فاعلاً أو مفعولاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، والخلاف مشهور في أيّهما أولى بالإعمال، فالمنقول عن البصريين أنهم يرون الأولى إعمال الثاني لقربه منه، وأنّ الكوفيين يرون الأولى إعمال الأول لتقدمه^(٢).

وجاء في الحديث الشريف: (عرض عليّ ربّي ليجعل لي بطحاء مكة ذهباً)^(٣).

قال السيوطي: (قال الطيّبي^(٤) (بطحاء) تنازع فيه (عرض) و (ليجعل)، أي: عرض عليّ بطحاء مكة ليجعلها لي ذهباً)^(٥).

وهذا تصريح بإعمال الأول والتقدير للثاني ما يحتاجه.

ومثل ذلك حديث علي بن أبي طالب عليه السلام، إذ قال: (سمعت أذناي ووعاه قلبي من رسول الله صلى الله عليه وآله: الناس تبعٌ لقريش)^(٦).

قال السيوطي: (هذا من باب التنازع، وقد أعمل الأول وأضمر في الثاني المفعول)^(٧).

وما مرّ من أحاديث حملت على التنازع هو من باب الحذف لوجود دليل يدلّ على المحذوف، بل إنّ باب التنازع كله قائم على هذا الأساس، على اختلاف بين النحويين في تقدير المحذوف ولكل منهم علة لما ذهب إليه.

٢ - حذف عامل المفعول به:

وأولّ على ذلك حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه: (إنّي لأصلي بكم وما أريد الصلاة. أصلي كيف رأيت النبي صلى الله عليه وآله يصلي)^(١).

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٨٨/١ و٢٨٩، وشرح ابن عقيل: ١٥٧/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٨٣ و٩٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢٨٨/١.

(٣) سنن الترمذي: ٥٧٥/٤، وفتح الباري: ٢٩٢/١١.

(٤) الطيّبي: هو الحسن بن محمد الطيّبي، له (شرح المشكاة) في الحديث الشريف، (ت ٧٤٣هـ). ينظر:

بغية الوعاة: ٥٢٢/١.

(٥) عقود الزبرجد: ٨٤/٢. وينظر: شواهد التوضيح: ١٨١ في تنازع العاملين معمولاً، والكواكب

الدراري: ٤٧/٣.

(٦) مسند أحمد: ٢٤٣/٢، ومجمع الزوائد: ١٩٥/٥.

(٧) عقود الزبرجد: ٢٩٠/١، وينظر: الكواكب الدراري: ٤٧/٣.

قال الكرمانى: (فإن قلت: ما محل (كيف)؟ وبم تتعلق؟ قلت: هو مفعول لفعل مقدر تقديره لأريكم كيف رأيت النبي ﷺ يصلي) (٢).

ويبدو أن (كيف) هنا لا يراد بها الاستفهام، وهذا الذي قدره الكرمانى جاء مفسراً في رواية أخرى هي: (ولكن أريد أن أريكم كيف رأيت النبي ﷺ يصلي) (٣).

وورد عن النبي ﷺ في قصة اغتسال موسى عليه السلام: (فوضع ثوبه على حجرٍ ففرَّ الحجرُ بثوبه فخرج موسى في أثره يقول: ثوبي يا حجرُ ٠٠٠ فطفق بالحجرِ ضرباً) (٤).

قال الكرمانى: (قوله (ثوبي) مفعول فعل محذوف نحو (رُدِّ) أو (أعطني)، وقوله (الحجر) منصوب بفعل مقدر وهو (يضرب)، أي: طفق يضرب الحجر ضرباً) (٥).

والنكتة في تقدير الكرمانى وغيره لفعل الأمر (رُدِّ) أو (أعطني) أنه موجه لما لا يعقل والمعهود في اللغة أن الجمادات لا تؤمر ولا يطلب منها الكف عن الفعل على وجه الحقيقة لكنه لما كان عدو الحجر بالثوب خارقاً للعادة سوَّغ ذلك توجيه الأمر إليه وتنزيله منزلة من يعقل.

وأما على رواية من نصب (الحجر) في (طفق الحجر ضرباً) ففيه دليل وشاهد لمن جوز النصب بنزع الخافض.

وحمل على ذلك حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه: (فقلت: الصلاة يا رسول الله، فقال: الصلاة أمامك) (٦).

قال القاضي عياض: ((الصلاة) منصوب على الإغراء، وقيل: على تقدير: تريد الصلاة، ويؤيده قوله في رواية: (فقلت أتصلي يا رسول الله) (٧)، يعني: أتريد الصلاة) (٨).

وقال ابن مالك: (يجوز في قوله (الصلاة يا رسول الله) بالنصب بإضمار فعل ناصب تقديره: (انكر)، أو (أقم)، أو نحو ذلك. والرفع بإضمار (حضرت) أو (حانت) أو نحو ذلك. أو تجعل (الصلاة) مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: الصلاة حاضرة أو حائنة أو نحو ذلك) (٩).

(١) صحيح البخاري: ١٧٢/١.

(٢) الكواكب الدراري: ٥٩/٥، وينظر: فتح الباري: ١٣٦/٢ و٣٠٣.

(٣) صحيح البخاري: ٢٠٩/١.

(٤) صحيح البخاري: ٧٨/١، وفي لفظ (طفق الحجر ضرباً) وينظر: ١٩٠/٤.

(٥) الكواكب الدراري: ١٤١/٣، وينظر: ٥٥/١٤، وعمدة القارئ: ٢٣٠/٣، وينظر: فتح الباري: ٤٣٨/٦.

(٦) صحيح البخاري: ٤٧/١، وفي ٢٠١/٢، بفتح (الصلاة) الأولى وضمها.

(٧) صحيح البخاري: ٢٠٠/٢.

(٨) ينظر مشارق الأنوار: ٧٩/١، ومبارق الأزهار: ١٠٥/٢.

وقال العيني: (الأولى أن يقدر: نصلّي الصلاة يا رسول الله، ويجوز فيه الرفع على تقدير حانت الصلاة أو حضرت)^(٢).

ويبدو أن توجيه القاضي عياض على الإغراء ليس في السياق ما يؤيده؛ إذ لا يُعقل أن يكون الصحابي مغرياً لمن هو أكمل منه. ولعلّ تأويله هذا ممّا غلبت عليه الصنعة النحوية. والأولى أن يقدر الفعل (تُصلي)؛ إذ ورد في رواية أخرى بهذا اللفظ (أتصلي الصلاة)^(٣)، وكذلك ما جاء في آخر الحديث: (فصلى النبي ﷺ المغرب، ثم أقيمت العشاء فصلى ولم يصل بينهما)^(٤).

وأما وجه الرفع فيؤيده ما في سياق كلام الصحابي ﷺ إذ كان يذكر للنبي ﷺ أن وقت الصلاة قد حان أو حضر وهي صلاة المغرب فأخبره ﷺ بتأخير وقت المغرب إلى وقت العشاء من أجل الجمع بينهما.

ويندرج في هذا الباب ما ينصب على تقدير (أعني) أو (أخص)، من ذلك ما جاء في حديث النبي ﷺ: (إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة)^(٥). قال العكبري: ((آل) منصوب بإضمار (أعني) أو (أخص) وليس بمرفوع على أنه خبر (إن)؛ لأنّ ذلك معلوم لا يحتاج إلى ذكره، وخبر (إن) قوله (لا تحل لنا صدقة)، ومنه قول الشاعر^(٦): نحن بني ضبّة أصحاب الجمل)^(٧).

ومنه قول اليهودي لعمر بن الخطاب ﷺ: (لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيداً)^(٨).

قال الكرمانى: (قوله (معشر) منصوب على الاختصاص، أي: أعني معشر اليهود)^(٩).

(١) شواهد التوضيح: ٢١٦.

(٢) عمدة القارئ: ٢٥٩/٢، وينظر: الكواكب الدراري: ١٦٤/٨، وعقود الزبرجد: ١٣٥/١.

(٣) صحيح البخاري: ٢٠١/٢.

(٤) صحيح البخاري: ٤٧/١.

(٥) مسند أحمد: ١/٢٠٠ و١٠/٦، وينظر: فتح الباري: ٣/٣٥٦، ١١/١٦٠.

(٦) ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ١/١١٢ و٣٩٤.

(٧) إعراب الحديث: ٦٩، وينظر: فتح الباري: ١١/١٦٠، وعقود الزبرجد: ١/١٤٣.

(٨) صحيح البخاري: ١/١٨.

(٩) الكواكب الدراري: ١/١٧٧.

وقال السيوطي: (قال ابن فلاح^(١): قال أبو عمرو^(٢): إنَّ العرب إنّما نصبت في الاختصاص أربعة أشياء وهي: معشر، وآل، وأهل، وبنو، ولاشكَّ أنّ العرب قد نصبت في الاختصاص غيرها)^(٣).

ومما حذف منه عامل المفعول به ما يسمى بالنصب على الإغراء، ومنه قول رسول الله ﷺ: (مثلي ومثلي ما بعثني الله كمثل رجل أتى قومًا فقال: رأيت الجيش بعيني، وإنّي أنا النذير العُريان، فالنِجاءَ النِجاءَ).^(٤)

قال ابن الملك: ((النِجاءَ) بالمدِّ نصب على الإغراء أي: اطلبوا النِجاءَ، وعلى المصدر أي: انجو النِجاءَ وهو الإسراع)^(٥).

وقال ابن حجر: ((النِجاءَ النِجاءَ) هو منصوب على الإغراء، أي: اطلبوا النِجاءَ بأن تسرعوا الهرب)^(٦).

وقال سيبويه: (ومما جعل بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم: (الْحَذَرَ الْحَذَرَ) و(النِجاءَ النِجاءَ) و(ضربًا ضربًا) فإنما انتصب هذا على (الزم الحذر) و(عليك النِجاءَ) ولكنهم حذفوا، لأنّه صار. بمنزلة (افعل). ودخول (الزم) و(عليك) على (افعل) محال^(٧)).

ومن ذلك قول عبد الله بن عتيك ؓ عندما قتل عبد الله بن أبي الحقيق: (فانطلقتُ إلى أصحابي فقلت: النِجاءَ فقد قتل الله أبا رافع)^(٨).

وذهب الكرمانى إلى أنّ: ((النِجاءَ) في الحديث منصوب على أنه مفعول مطلق)^(٩).

(١) هو تقي الدين منصور بن فلاح اليميني، (ت ٦٨٠هـ).

(٢) هو أبو عمرو بن العلاء البصري، (ت: ١٥٤هـ).

(٣) الأشباه والنظائر: ١٠٦/٢.

(٤) صحيح البخاري: ١٢٦/٨.

(٥) مبارك الأزهري: ١٥٤/١، وينظر: الكواكب الدراري: ٩/٢٣.

(٦) فتح الباري: ٣١٦/١١.

(٧) الكتاب: ٣٣١/١، وينظر: مشارق الأنوار: ٨/٢.

(٨) صحيح البخاري: ١١٨/٥.

(٩) الكواكب الدراري: ٢١٤/١٥، وينظر: فتح الباري: ٣٤٠/٧، ومشارق الأنوار: ٨/٢.

وحمل الكرماني على ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنه: (أعتم رسول الله ﷺ ليلة بالعشاء حتى رقد الناس ٠٠٠ فقام عمر بن الخطاب فقال: الصلاة فخرج النبي ﷺ)^(١)، إذ قال: (قوله (الصلاة) بالنصب على الإغراء)^(٢).

ولا يجوز ذلك في حق النبي ﷺ إذ لا يُغرى بالصلاة، وإنما الأولى أن يقدر الفعل (أتصلي الصلاة) فذلك أولى لسياق الكلام ولمقام الحال، وأدعى لمقام النبوة.

وجاء الإغراء بالظرف في حديث: (فأوماً إليه النبي ﷺ أن مكانك، أي: الزم مكانك)^(٣).

ومما جاء مؤولاً على أنه منصوب على التحذير حديث البخاري: (رأى عمر أنس بن مالك يُصلي عند قبر فقال: القبر القبر ولم يأمره بالإعادة)^(٤).

قال الكرماني: ((القبر) منصوب على التحذير ويجب حذف عامله وهو: اتق، وفي بعضها بهمزة الاستفهام الإنكاري أي: أتصلي عند القبر)^(٥).

ثانياً - الحذف في باب المفعول المطلق:

١ - تقدير حذف المصدر:

يعرّف النحويون المفعول المطلق بأنه المصدر المنتصب، توكيداً لعامله، أو بياناً لنوعه، أو عدده.^(٦)

ويعرّضون في باب النيابة عن المصدر بحذفه ولا يصرّحون به^(٧). قال ابن جنّي: (ولم أعلم المصدر حذف في موضع. وذلك أنّ الغرض فيه إذا تجرّد من الصفة، أو التعريف، أو عدد المرات فإنما هو لتوكيد الفعل، وحذف المؤكد لا يجوز)^(٨).

(١) صحيح البخاري: ١/٤٩١.

(٢) الكواكب الدراري: ٤/٢١٢، وينظر إعراب الحديث: ٥٨.

(٣) الكواكب الدراري: ٥/٥١، وينظر: ٦/٦٠، والمشار إليه هو أبو بكر رضي الله عنه عندما أمّ الناس في مرض رسول الله ﷺ.

(٤) صحيح البخاري: ١/١٦٥.

(٥) الكواكب الدراري: ٤/٨٨.

(٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١/٢٩٣، وينظر: شرح ابن عقيل: ٢/١٦٩.

(٧) شرح الكافية الشافية: ١/٢٩٤، وأوضح المسالك: ٢/٢١٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١/٤٩٣، وينظر: النحو الوافي: ٢/١٧٣ إذ جعل له: (باب حذف المصدر وما ينوب عنه).

(٨) الخصائص: ٢/٣٧٩.

ومن الأشياء التي يرى النحويون أنها تتوب عن المصدر صفته ذكر ذلك ابن مالك^(١)، ووافقه ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك)^(٢)، وخالفه في كتابه (شرح قطر الندى) إذ قال: (مما ينوب عن المصدر صفته نحو ﴿وَكَلَامُهَا رَغْدًا﴾^(٣)، خلافاً للمعربين زعموا أن الأصل: أكلًا رَغْدًا، لأنه حذف الموصوف، ونابت صفته منابه، وانتصب انتصابه)^(٤).

ويُفهم من كلام سيبويه: أنها حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلا حال كون الأكل رَغْدًا^(٥).

وجاء في حديث النبي ﷺ: (إنَّ الزمان قد استدار كهيأته يوم خلق الله السموات والأرض)^(٦).

قال الكرمانى (قوله (كهيأته) صفة مصدر محذوف، أي: استدار استدارةً مثل حالته يوم خلق الله السموات والأرض)^(٧).

وليس ما ذكره الكرمانى هو الوجه الوحيد إذ يذكر النحويون وجهًا آخر في أمثال هذا التركيب، وهو أن تكون الكاف حالاً من ضمير المصدر، قال أبو حيان عند إعرابه قوله تعالى: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾^(٨): (والكاف في (كخشية) في موضع نصب قيل على أنه نعت لمصدر محذوف أي: خشية كخشية الله، وعلى ما تقرر من مذهب سيبويه أنها على الحال من ضمير الخشية المحذوف أي: يخشونها الناس، أي: يخشون الخشية الناس مشبهة خشية الله)^(٩).

(١) شرح الكافية الشافية: ٢/٢٩٤، وشرح التسهيل: ٢/١٨٢.

(٢) أوضح المسالك: ٢/٢١٣، وينظر: شرح التصريح: ١/٢٩٣.

(٣) البقرة: ٣٥.

(٤) شرح قطر الندى: ٢٢٦.

(٥) لم يذكر سيبويه هذه الآية، وإنما فهم ذلك من كلامه عندما قال: (و (سير عليه حسناً)، فالنصب في هذا على أنه حال، وهو وجه الكلام؛ لأنه وصف السير) ينظر: الكتاب: ١/٢٨٦.

(٦) صحيح البخاري: ٦/٨٣، وصحيح ابن حبان: ١٣/٣١٤.

(٧) الكواكب الدراري: ٢٠/١٢٤، وينظر: فتح الباري: ٨/٣٢٥.

(٨) النساء: ٧٧.

(٩) البحر المحيط: ٣/٢٩٨.

وأورد أبو حيان الوجهين عند إعراب قوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيْطَانُ فِي الْأَرْضِ خَيْرٌ أَنْ﴾^(١). وقال: (والأحسن أن يكون حالاً أي: كائنين كالذي)^(٢).

ولا يخلو كلا الوجهين في إعراب الحديث والآيتين من تقدير وتأويل، ولا بد من أن يكون للسياق نصيب في ترجيح أحدهما وسياق الحديث يشير إلى بيان هيئة الزمان وحالته وأنه قد عاد كهيئته وحالته يوم خلق الله السماوات والأرض، لذا نقول إن إعراب (كهيئته) على الحالية أولى من كونه صفة لمصدر محذوف.

ومن ذلك حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: (مرّ بجنّازة فأتوا عليها خيراً فقال النبي صلى الله عليه وسلم وجبت، ثم مروا بأخرى فأتوا عليها شراً، فقال وجبت)^(٣).

قال الكرمانى: (قوله (خيراً) بالنصب صفة لمصدر محذوف، أو منصوب بنزع الخافض)^(٤).

والنصب بنزع الخافض عند النحويين مقصورٌ على السماع في غير باب (أنّ) و (أن) مع أمن اللبس، قال ابن مالك في ألفيته^(٥):

وعدّ لازمًا بحرف جرّ وإن حُذِفَ فالنصب للمنجرّ
نقلًا وفي (أنّ) و (أن) يطرد مع أمن لبس كعجبت أن بدوا

لذا القول بأنّ (خيراً) منصوب بنزع الخافض ممنوع عند النحويين ومعدود من الضرورات^(٦)، وأمّا كون (خيراً) صفة لمصدر محذوف ففيه تقدير المصدر المحذوف. ونيابة الصفة عن المصدر مسألة خلافية بين النحويين. ويبدو والله أعلم أنّ الأولى أن يكون (خيراً) مفعولاً به لـ (أتى) إذ لا مانع فضلاً عن تضمّن الفعل (أتى) للفعل (قال).

(١) الأنعام: ٧١.

(٢) البحر المحيط: ١٥٨/٤، وينظر: الدر المصون: ٦٨٤/٤.

(٣) صحيح البخاري: ١٢١/٢.

(٤) الكواكب الدراري: ١٦٥/١١.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤٩/٢ و ١٥٠ و شرح الأشموني: ٩٠/٢.

(٦) ينظر: شرح الأشموني: ٩٠/٢.

ومنه أيضاً حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: (فتغيّب النبي صلى الله عليه وسلم عني حتى ما أراه فمكث طويلاً) ^(١).

قال العكبري: ((طويلاً) نعت لمصدر محذوف أي: مكثاً طويلاً، ويجوز أن يكون نعتاً لظرف محذوف أي: زمناً طويلاً) ^(٢).

وإن كان لابد من التقدير في هذا الحديث فتقدير المحذوف ظرفاً زمانياً أولى من تقديره (مصدرًا)؛ لأن سياق الكلام محمول على طول المدة لا على وصف المكث؛ لأن أول النص فيه (تغيّب عني) وفيه إشارة إلى طول الزمن.

ومنه حديث البراء بن عازب رضي الله عنه في قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة: (فما رأيت أهل المدينة فرحوا بشيء فرحهم برسول الله صلى الله عليه وسلم) ^(٣).

قال العكبري: ((فرحهم) منصوب لا غير، والتقدير: فرحوا فرحاً مثل فرحهم، فحذف المصدر وصفته وأقيم المضاف إليه مقامه) ^(٤).

وأقول: لم لا يحمل الكلام على ظاهره فيكون (فرحهم) مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع؛ لأنه مضاف؟ وهذا الأسلوب له نظائر في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ﴾ ^(٥).

وقوله: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَامَّرْتُ بِالْجَبَابِ﴾ ^(٦)، وقوله: ﴿وَلَوْ يَجْعَلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ

الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَفُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ﴾ ^(٧)، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أُمِطِرَتْ مَطَرَ

السَّوَاءِ﴾ ^(٨)، والنحويون يحملون هذه الآيات وأمثالها على حذف المصدر وصفته وإقامة المضاف إليه مقامه، وقد يذكرون وجوهاً أخرى مع هذا الوجه.

ومن ذلك أيضاً الحديث الشريف: (إن أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإن أموال أولادكم من كسبكم فكلوه هنيئاً) ^(٩).

(١) مسند أحمد: ٢٤٤/٤ و٢٤٩.

(٢) إعراب الحديث: ٣٤٠.

(٣) صحيح البخاري: ٨٤/٥.

(٤) إعراب الحديث: ٩٩.

(٥) الواقعة: ٥٥، ينظر: إعراب هذه الآية في التبيان في إعراب القرآن: ٢٥٤/٢.

(٦) سورة ص: ٣٢، ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢١٠/٢.

(٧) يونس: ١١، ينظر: الكشف: ٣٣١/٢، والبحر المحيط: ١٢٨/٥.

(٨) الفرقان: ٤٠، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٦٣/٢، والبحر المحيط: ٥٠٠/٦.

(٩) مسند أحمد: ١٧٩/٢.

قال السيوطي: (قال أبو حيان^(١): انتصاب (هنيئاً) على أنه نعت لمصدر محذوف، أي: فكلوه أكلاً هنيئاً، أو على أنه حال من ضمير المفعول هكذا اعتد به الزمخشري^(٢) وغيره، وهو قول مخالف لأئمة العربية؛ لأنه عند سيبويه وغيره منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره. فعلى ما قال أئمة العربية يكون (هنيئاً) من جملة أخرى غير قوله (فكلوه) ولا تعلق له به من حيث الإعراب بل من حيث معنى النص)^(٣).

قال سيبويه في (باب ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات): (وذلك قولك (هنيئاً مريئاً) كأنك قلت: ثبت لك هنيئاً مريئاً، وهناك ذلك هنيئاً، وإنما نصبته لأنه ذكر لك خير أصابه رجل فقلت: (هنيئاً مريئاً) كأنك قلت: ثبت ذلك له هنيئاً مريئاً أو هناك ذلك هنيئاً، فاخترت الفعل؛ لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك: (هناك))^(٤).

وقال العكبري في إعراب قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا

مَرِيئًا﴾^(٥). و(هنيئاً) مصدر جاء على (فعليل)، أو هو نعت لمصدر محذوف: أي: أكلاً هنيئاً، وقيل:

هو مصدر في موضع الحال من الهاء، والتقدير "مُهَنَّأً أو طَيَّبًا، و (مريئاً) مثله)^(٦).

ويتلخص من هذه الأقوال أن في إعراب كلمة (هنيئاً) ثلاثة أقوال:

أحدها: أن تكون مفعولاً مطلقاً (دعاءً) يحتاج إلى تقدير فعل محذوف وجوباً، وهو قول

سيبويه

الثاني: أن تكون نعتاً لمصدر محذوف، وهو أحد قولي العكبري وأبي حيان.

الثالث: أن تكون مصدرًا في موضع الحال مقدرًا باسم الفاعل (مُهَنَّأً) أو (طَيَّبًا) وهو قول

العكبري، والزمخشري.

والذي أميل إليه من هذه الأقوال هو أن تكون حالاً من الضمير؛ لعدم التقدير، ولا حاجة

لتأول (هنيئاً) باسم الفاعل؛ إذ مجيء الحال مصدرًا منكرًا كثير في اللغة كما قال ابن مالك في

كافيته^(٧):

(١) الكلام إلى نهايته منقول من البحر المحيط: ١٦٧/٣ تفسيراً للآية (٤) من سورة النساء.

(٢) الكشاف: ٤٧١/١، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٦٧/١.

(٣) عقود الزبرجد: ٢١٣/١.

(٤) الكتاب: ٣٧٩/١ - ٣٨٠، وينظر: ٣٢٨/١.

(٥) النساء: ٤.

(٦) التبيان في إعراب القرآن: ١٦٧/١.

(٧) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣٣٠/١، وينظر: شرح ابن عقيل: ٢٥٢/٢ و٢٥٣.

ومصدرٌ منكرٌ حالاً يقع بكثرة كـ (جاء ركضاً يسع).

والذي يتبين مما ورد آنفاً ومن أمثاله أنّ الكثير ممّا تأوله النحويون هو توجيهات مختلفة في مسألة واحدة، والخلاف بين النحويين عامل من عوامل إثراء التأويل في كتب المعربين.

٢ - تقدير الفعل المتروك إظهاره من باب المفعول المطلق:

أشار سيبويه في كلامه الذي سبق ذكره في أول المبحث إلى مواضع حذف الفعل وجوباً وعبر عنه بقوله: (الفعل المتروك إظهاره)، وذكر من مواضعه ما نصب على المصدر أو ما جرى مجراه، وما نصب على الإغراء والتحذير، وما نصب على الاختصاص، وما جرى مجرى هذه الألفاظ. وأحاول أن أذكر عدداً ممّا أول فيه الحديث على ذلك في الآتي:

سُبْحَانَ:

ورد عن أمّ سلمة رضي الله عنها: (أنّ النبي ﷺ استيقظ ليلة فقال: سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتن، ماذا أنزل من الخزائن)^(١).

قال الكرمانى: (قوله (سبحان الله) منصوب على المصدر والعرب تقول ذلك في مقام التعجب. وقال النحاة: إنه من ألفاظ التعجب)^(٢).

وقال مثل ذلك في قول النبي ﷺ: (سبحان الله إنّ المؤمن لا ينجس)^(٣).

قال سيبويه: (هذا بابٌ أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر)^(٤).

وقال القاضي عياض: ((سبحان) هو منصوب عند النحاة على المصدر كـ (الكفران) و (العدوان) أي: أسبحك تسبيحاً وسبحاناً أو سبح الله سبحاناً وتسييحاً ٠٠٠ وقيل إنه من قولهم: سبح الرجل في الأرض إذا دخل فيها)^(٥).

وقال ابن مالك: (ومن المهمل الفعل اللازم للإضافة (سبحان الله)، أي: براءة له من السوء، وليس بمصدر لـ (سبح)، بل (سبح) مشتق منه كاشتقاق حاشيت من حاشى، إذا نطق بلفظها)^(٦).

(١) صحيح البخاري: ٦٢/٢.

(٢) الكواكب الدراري: ١٢٩/٢ - ١٣٠، وينظر: ٦٧/٢، و ١٤٧/٣.

(٣) صحيح البخاري: ٢٨٢/١.

(٤) الكتاب: ٣٨٦/١.

(٥) مشارق الأنوار: ٣٤٢/٢، وينظر: مبارق الأزهار: ٣٠٦/٢.

(٦) شرح التسهيل: ١٨٥/٢.

وأخلص من هذا الى أنّ النحويين يقولون بنصب (سبحان) على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ثم هم بعد ذلك مختلفون في تقدير هذا الفعل؛ لأنه لم يستعمل مظهرًا، لكنهم وجدوا اللفظ يستعمل كثيرًا وهو منصوب فلم يجدوا بُدًّا من القول بتقدير عامل النصب محذوفًا حذفًا واجبًا بناءً على القول: بأنه لا بدّ لكل منصوب من ناصب وإن اختلف في تقديره.

لَبَّيْكَ و سَعْدِيكَ :

جاء في الحديث أنّ النبي ﷺ قال: (يا معاذ بن جبل قال: لَبَّيْكَ يا رسول الله وسعديك) (١). قال الكرمانى: (قوله (لَبَّيْكَ) معناه أنا مقيم على طاعتك و(سعديك)، أي: مساعد في طاعتك، وهما من المصادر التي يجب حذف فعلها وكان حقها أن يقال لَبًّا لك، وإسعادًا لك ولكن ثنينا على معنى التأكيد والتكثير، أي: إلبًا بعد إلب، أي: إقامة بعد إقامة، وإجابة بعد إجابة، وإسعادًا بعد إسعاد) (٢).

وقال سيبويه: (وَأَمَّا قَوْلُكَ (لَبَّيْكَ)، و(سَعْدِيكَ)، فَانْتَصَبَ هَذَا كَمَا انْتَصَبَ (سَبْحَانَ اللَّهِ) وَهُوَ أَيْضًا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ إِذَا أُخْبِرْتَ: (سَمِعًا وَطَاعَةً) إِلَّا أَنَّ (لَبَّيْكَ) لَا تَتَصَرَّفُ، كَمَا أَنَّ (سَبْحَانَ اللَّهِ) و(عَمْرُكَ اللَّهُ) و(قَعْدَكَ اللَّهُ) لَا تَتَصَرَّفُ وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (سَمِعٌ وَطَاعَةٌ) أَي: أَمْرِي سَمِعٌ وَطَاعَةٌ وَمِنَ ذَلِكَ:

فَقَالَتْ حَنَّانٌ مَا أَتَى بِكَ هَا هُنَا

والذي يرتفع عليه (حنان) و(سمعٌ وطاعة) غير مستعمل، كما أنّ الذي ينتصب عليه (لَبَّيْكَ) و(سبحان الله) غير مستعمل) (٣).

وقال القاضي عياض: ((لَبَّيْكَ) معناه إجابة لك بعد إجابة تأكيدًا، ونصب على المصدر، هذا مذهب سيبويه وكافة النحاة. ومذهب يونس أنه اسم غير مثني، وأنّ ألفه انقلبت لاتصالها بالمضمر مثل: لديّ وعليّ (٠٠٠) (٤).

وقال ابن مالك عنه: (ومن المهمل الفعل اللازم للإضافة قولهم في إجابة الداعي: لَبَّيْكَ ومعناه لزومًا لطاعتك بعد لزوم (٠٠٠) (٥).

(١) مسند أبي عوانة: ٢٧/١.

(٢) الكواكب الدراري: ١٥٤/٢، وينظر: عمدة القارئ: ٢٠٧/٢.

(٣) الكتاب: ٤١٥/١ و ٤٢٠.

(٤) مشارق الأنوار: ٥٧٣/١.

(٥) شرح التسهيل: ١٨٦/٢، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٢٩٣/١.

ويذهب النحويون إلى أنّ هذه المصادر سماعية لا يصحّ قياس غيرها عليها، ويعلل الرضي الاسترلابادي وجوب حذف الفعل مع هذه المصادر بقوله: (وذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية، فيتفرّغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله)^(١).

مَرْحَبًا:

قال ابن عباس رضي الله عنه: (إنّ وفد عبد القيس لما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم قال: من القوم أو من الوفد؟ قالوا ربيعة. قال مرحبًا بالقوم أو بالوفد غير خزايا ولا ندامي)^(٢).

قال القاضي عياض: ((مرحبًا) معناها صادفت رحبًا أي: سعة، نصبت على المفعول. وقيل على المصدر أي: رحب الله بك مرحبًا وضع موضع الترحيب، وهو مذهب الفراء. وفي الحديث: (رحّب بها وقال مرحبًا بابنتي)، ومكان رحب: واسع وجمعه رحاب ورحيب أيضًا)^(٣).

وقال الكرمانى: (قوله (مرحبًا) منصوب على المصدر، وهو من المفاعيل المنصوبة بعامل مضمر لازم إضماره. يستعمله العرب كثيرًا ومعناه: صادفت رحبًا أي: سعة فاستأنس ولا تستوحش)^(٤).

ومثله حديث الإسراء من قول هارون عليه السلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم: (مرحبًا بالنبيّ الصالح والابن الصالح)^(٥).

وقال سيبويه: (ومن ذلك قولهم (مرحبًا، وأهلاً)، وزعم الخليل، رحمه الله حين مثّله، إنّه بمنزلة رجلٍ رأيتَه سدّدَ سهمًا فقلت: (القرطاس)، أي: أصبت القرطاس، ٠٠٠ فإنّما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكانٍ أو طالباً أمراً فقلت (مرحبًا وأهلاً) أي: أدركت ذلك وأصبت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه وكأنّه صار بدلاً من (رحبتُ بلادك وأهلتُ)، كما كان الحذر بدلاً من (احذر)^(٦).

وعلى القول بنصب (مرحبًا) على المفعولية المطلقة يكون تقدير سيبويه وتمثيله هو الصواب لاستقامة النصب على المفعولية المطلقة وأمّا التقديرات الأخرى فينصب من جهة المعنى على أنّه مفعول به، وفي كلتا الحالتين هو منصوب على قاعدة: إنّه لا بدّ لكل منصوب من ناصب وإن لم يسمع استعمال الناصب.

(١) شرح كافية ابن الحاجب: ٢٩٥/١.

(٢) صحيح البخاري: ٢١/١.

(٣) مشارق الأنوار: ٤٥٣/١، وينظر: مبارق الأزهار: ٣٢١/٢.

(٤) الكواكب الدراري: ٢٠٧/١، وينظر: عمدة القارئ: ٣٠٦/١، وعقود الزبرجد: ٢٧/١.

(٥) صحيح البخاري: ١٨٥/٤، وينظر: عمدة القارئ في إعراب (مرحبًا): ٦٢/٤.

(٦) الكتاب: ٣٥٣/١ و ٣٩٢.

وَيْحٌ:

ورد في حديث النبي ﷺ : (وَيْحٌ عَمَارٌ تَقْتَلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ)^(١).
قال الكرمانى: (قوله (ويح عمار) هو بنصب الحاء لا غير، قال الجوهرى: (وَيْحٌ) كلمة رحمة و (ويل) كلمة عذاب تقول (ويحٌ لزيد، وويلٌ له، برفعهما على الابتداء، ولك أن تقول: ويحاً لزيد، وويلاً له فتنصبهما بإضمار فعل، وأن تقول: ويحك، وويح زيد، وويلك، وويل زيد بالإضافة فتنصب أيضاً بإضمار الفعل)^(٢).

ومثله حديث النبي ﷺ: (فيقول الله ويحك يا ابن آدم ما أغدرك)^(٣).
قال الكرمانى: ((ويحك) منصوب بفعل مضمر نحو ألزمه الله ويحاً)^(٤).
ومذهب سيبويه أن كلمة (ويح) مصدر أجري مجرى المصادر المفردة المدعو بها. قال: (وإنما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلة في اللام إذا قلت: (سقياً لك)، لتبين من تعني. وذلك: (وَيْلَكَ)، و (وَيْحَكَ) و (وَيْسَكَ) و (وَيْبَكَ) ولا يجوز (سقيك) إنما تجري ذا كما أجرت العرب)^(٥).
وقال ابن مالك: (ومن المهمل الفعل ما يضاف ويفرد كقولهم للمصاب المرحوم: وَيْحَهُ، وويح فلان، وويح له وفي الحديث: (ويح عمار تقتله الفئة الباغية)^(٦).

وللرضي رأي في أصل كلمة (وَيْحٌ) و (وَيْلٌ) إذ يقول: (والأصوات القائمة مقام المصادر يجوز إعرابها نصباً ٠٠٠ والظاهر أن (ويلك) و (ويحك) و (ويسك) و (ويبك) من هذا الباب وأصلها كلها: (وَيْ) على ما قال الفراء جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو (وَيْ لَكَ)، و (وَيْ لَه) ثم خلط اللام بـ (وَيْ) حتى صارت لام الكلمة، كما خلط اللام بـ (يَا) في قوله:^(٧)

فخيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال: يالا

فصار معرباً بإتمامه ثلاثياً، فجاز أن يدخل بعدها لامٌ أخرى، نحو (ويلاً لك) لصيرورة الأولى لام الكلمة، ثم نقل إلى باب المبتدأ، فقيل (ويلٌ لك) كما قيل في (سلامٌ عليك) ثم جعل (وَيْحٌ) و (وَيْبٌ) و (وَيْسٌ) كنايةات عن (ويل)^(٨).

(١) صحيح البخاري: ١٢٢/١، وينظر: فتح الباري: ٥٤٢/١، وصحيح ابن حبان: ٥٥٤/١٥.

(٢) الكواكب الدراري: ١٠٧/٤ و ١١٤/١٢.

(٣) صحيح البخاري: ٢٠٥/١.

(٤) الكواكب الدراري: ١٦٥/٢، ومعنى (ألزمه الله ويحاً)، أي: ألزمه رحمة.

(٥) الكتاب: ٣٨١/١.

(٦) شرح التسهيل: ١٨٤/٢.

(٧) هو زهير بن مسعود الضبي: ينظر: الخصائص: ٢٧٦/١ و ٣٧٥/٢ و ٢٢٨/٣.

(٨) شرح كافية ابن الحاجب: ٢٧٦/١.

وسواءً أفلنا إنها مصادر أم قلنا انها أسماء أصوات قامت مقام المصادر فإنها عند إضافتها تُتَّصَبُ بالفتح عند جمهور النحويين^(١).

ويظهر أنّ القول بحذف الفعل العامل؛ وإن لم يسمع استعماله في الموضع هو من ثمار القول بنظرية العامل؛ فلما كانت هذه المصادر منصوبة كان لابدّ من القول بوجود عامل النصب مقدراً وإن لم يرد استعماله أصلاً.

ثالثاً - باب المفعول فيه:

قال رسول الله ﷺ : (لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ فَإِذَا كَسَلَ أَوْ فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ)^(٢)

قال العكبري: ((نشاطه) أي مدة نشاطه، حذف الظرف وأقام المصدر مقامه)^(٣).

وأشار ابن جنّي إلى حذف الظرف بقوله: (وقد حذف الظرف نحو قوله)^(٤):

فإن مت فأنعيني بما أنا أهله وشقي عليّ الجيب يا ابنة معبد

أي: إن مت قبلك، هذا يريد لا محالة... وعلى هذا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ

فَلْيُصِمْهُ﴾^(٥)، أي: من شهد منكم الشهر صحيحاً بالغاً في مصر فليصمه. وكان أبو علي رحمه الله

يرى أنّ نصب (الشهر) هنا، إنّما هو على الظرف ويذهب إلى أنّ المفعول محذوف؛ أي: فمن

شهد منكم المصر في هذا الشهر فليصمه)^(٦).

وإذا كان المراد من الحديث بيان حال المصلي فالأولى أن يكون (نشاطه) حالاً. ومجيء

الحال معرفة واردة في اللغة كقولهم: (أرسلها العراك)، و(جاؤوا الجماء الغفير) و (اجتهد وحدك)،

ويحمل ذلك على القليل، ولا حاجة لتأويله بالنكرة، وهذا القول ينسب إلى يونس والبغداديين^(٧).

(١) ينظر الكتاب: ٣٧٠/١، والمقتضب: ٢٢٠/٣، وشرح التسهيل: ١٨٤/٢.

(٢) صحيح البخاري: ٦٧/٢، وفي لفظ (بنشاطه)، وينظر: صحيح مسلم: ٥٤١/١، وتحفة الاحوذى: ٢٨٣/٢.

(٣) إعراب الحديث: ٨٦.

(٤) البيت لطرفة بن العبد من معلقته:

(٥) البقرة: ١٨٥.

(٦) ينظر: الخصائص: ٣٧٣/٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣٢٩/١، وشرح الاشموني: ١٧١/٢ و١٧٢.

ويؤيدّه رواية الحديث بلفظ (بنشاطه)، فالباء وما دخلت عليه في محل نصب حال، كقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾^(١)، أي: محقاً أو مع الحق، وقوله تعالى: ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾^(٢)، أي: مسلماً عليك أو مع سلام^(٣).

ويحمل على حذف الظرف حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: (إني أعطيت أمي حديقةً حياتها)^(٤).

قال العكبري: ((حياتها) أي: مدة حياتها، فحذف الظرف ونصب (حياتها) نصب الظرف)^(٥).

وجاء تقدير الظرف محذوفاً في قول الأحنف بن قيس: (ذهبت لأنصر هذا الرجل)^(٦)، فلقيني أبو بكر، فقال: أين تريد؟ قلت: أنصر هذا الرجل)^(٧).

قال الكرمانى: (فإن قلت: السؤال عن المكان والجواب عن الفعل فلا تطابق بينهما؟ قلت: المراد: أريد مكاناً أنصر هذا الرجل)^(٨).

والتفسير بهذا اللفظ هو تحجير للدلالة وقسر التركيب على أداء معنى (المكان) المحسوس، ويبدو لي أنّ السائل عرف من أمر الأحنف وحاله أنه يقصد غاية معنوية هي نصرته في مواجهة، ولذا كان السؤال عن الفعل لا الموقع، فقال: (أين تريد)؟ وهو سؤال عن التوجّه، فكان الجواب: (أنصر هذا الرجل) بالحدث، أي: (أريد نصرته هذا الرجل) كما قدره ابن حجر^(٩)، وهو أولى لمناسبته للسياق.

(١) النساء: ١٧٠.

(٢) هود: ٤٨.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ١٠٤، ويسمى كثير من النحويين هذه (الباء) باء الحال لصلاحية وقوع الحال موقعها.

(٤) مسند أحمد: ١٨٥/٢.

(٥) إعراب الحديث: ٢٣٦.

(٦) يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٧) صحيح البخاري: ١٥/١.

(٨) الكواكب الدراري: ١٤٣/١.

(٩) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٨٦/١.

رابعاً - تقدير الحذف في باب النداء:

وفيه من المسائل الآتي:

١ - حذف حرف النداء:

أجاز النحويون حذف حرف النداء؛ لوروده كثيراً في كلام العرب، واستثنوا من ذلك صوراً منعوا فيها حذفه^(١)، وذلك إذا وقع قبل اسم الله تعالى ولم تلحقه الميم المشددة نحو: يا الله، والمستغاث نحو: يا يزيد، والمتعجب منه نحو: يا للماء، والمنذوب نحو: وا زيدا، واسم الجنس النكرة، واسم الإشارة، والنكرة غير المقصودة.

وذهب بعض النحويين إلى جواز حذفه مع اسم الإشارة ومع الاسم النكرة، ومنهم ابن مالك واحتج بحديث النبي ﷺ: (بينما رجل في غنمه إذ عدا الذئب فذهب منها بشاة فطلب حتى كأنه استنقذها منه، فقال له الذئب هذا استنقذتها مني فمن لها يوم السبع يوم لا راعي لها غيري)^(٢).

قال ابن مالك: (يجوز في (هذا) من قوله (هذا استنقذتها) ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون منادى محذوفاً منه حرف النداء، وهو ممّا منعه البصريون^(٣)، وأجازه الكوفيون^(٤).

وإجازته أصح، لثبوتها في الكلام الفصيح، كقول ذي الرمة^(٥):

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعةً وغراماً

ومنه قول الآخر^(٦):

ذا ارعواً فليس بعد اشتعال الرأ س شيباً إلى الصبا من سبيل

الثاني: أن يكون (هذا) في موضع نصب على الظرفية مشاراً به إلى (اليوم)، والأصل: هذا اليوم استنقذتها مني.

الثالث: أن يكون (هذا) في موضع نصب على المصدرية، والأصل: هذا الاستنقاذ استنقذتها مني^(٧).

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٨٦، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي: ١/٣٨٦، ومغني اللبيب: ٨٤٠، والبرهان في علوم القرآن: ٣/٢١٣، وهمع الهوامع: ٢/٤٢.

(٢) صحيح البخاري: ٤/٢١٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/٢٣٧، والمقتضب: ٤/٢٥٨.

(٤) نسب ابن يعيش هذا الرأي في شرح المفصل: ٢/١٦ إلى قوم من الكوفيين.

(٥) ديوانه: ٣/١٥٩٢، ومعجم شواهد العربية: ١/٣٤٢.

(٦) مجهول، ينظر: شرح الأشموني: ٣/١٣٦، ومعجم شواهد العربية: ١/٣٢٤.

(٧) شواهد التوضيح: ٢٦٦، وينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٨٦.

ومن حذفها قبل اسم الجنس: ما رواه النبي ﷺ من قول موسى عليه السلام عندما فرّ الحجر بثوبه: (ثوبي حجر، ثوبي حجر) (١).

ومنه قوله ﷺ: (اشتدي أزمة تنفرجي) (٢).

قال ابن مالك في شرح تركيب (أطرق كرا) (٣): (الأشهر في (أطرق كرا): (أطرق يا كروان)، فرخم وحقه ألا يرخم؛ لأنه اسم جنس، وحذف حرف النداء، وحقه ألا يحذف، لأنه اسم جنس مفرد... وقد تقدم من كلامي ما يدل على أن ذلك لا شذوذ فيه إلا عند من لم يطلع على شواهد جوازه، ومن جملتها قوله ﷺ: (اشتدي أزمة تنفرجي)، وقوله مترحماً على موسى عليه السلام: (ثوبي حجر، ثوبي حجر) (٤).

ويبدو أن ابن مالك قد قال بالجواز بعد وقوفه على نصوص الحديث الشريف.

ومن ذلك قوله ﷺ: (أيا رجل قال لأخيه: كافر فقد باء بها أحدهما) (٥).

قال السيوطي: (قال النووي) (٦): ضبطنا قوله (كافر) بالرفع والتثوين على أنه خبر مبتدأ محذوف.

وقال القرطبي: صواب تقييده (كافر) بالتثوين على أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: أنت كافر، أو هو كافر، وربما قيده بعضهم بـ(كافر) بغير تثوين فجعله منادى مفرداً ومحذوف حرف النداء، وهو خطأ؛ لأن حرف النداء لا يحذف مع النكرات، ولا مع المبهمات إلا فيما جرى مجرى المثل. نحو قولهم: (أطرق كرا) فنداء محذوف وفي حديث موسى: (ثوبي حجر) وهو قليل (٧).
لقد بنى القرطبي تخطئته رواية الحديث على أساس مخالفته للقاعدة النحوية، في حين نراه يقره في حديث آخر وفي المثل إلا أنه يصفه بأنه قليل.

(١) صحيح البخاري: ٧٨/١ و١٩٠/٤.

(٢) مسند الشهاب: ٤٣٦/١، والفردوس لمأثور الخطاب: ٤٢٦/١، وفيض القدير: ٥١٦/١.

(٣) مجمع الأمثال: ٢٨٥/٢، والمثل السائر: ١٩٤/١.

(٤) شرح التسهيل: ٤٣٢/٣ و٣٨٧/٣، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٣٨٦/١-٣٨٨، وعقود الزبرجد: ١٩١/١.

(٥) صحيح البخاري: ٣٢/٨، وروي بلفظ (يا كافر)، وينظر: صحيح مسلم: ٧٩/١، ومسند أبي عوانة:

٣٢/١، وسنن الترمذي: ٢٢/٥، والسنن الكبرى: ٢٠٨/١٠.

(٦) هو: شرف الدين النووي، شرح صحيح مسلم (ت: ٦٧٦هـ).

(٧) عقود الزبرجد: ١٩١/١.

ونقول ما ضرَّ القرطبي لو ضمَّ رواية (كافر) إلى حديث (ثوبي حجر) ومثل: (أطرق كرا) ووصفه بأنه قليل، لاشكَّ أنّ ذلك أولى من تخطئة رواية الحديث.

٢ - تقدير حذف المنادى:

ورد في حديث ورقة بن نوفل للنبي ﷺ: (يا ليتني فيها جذعًا يا ليتني أكون حيًّا إذ يخرجك قومك)^(١).

قال بدر الدين العيني: (قوله (يا ليتني) قال أبو البقاء العكبري: المنادى ههنا محذوف تقديره: (يا محمد ليتني كنت حيًّا). نحو قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾^(٢) تقديره: يا قوم ليتني)^(٣).

ويذهب النحويون إلى جواز حذف المنادى^(٤). ومنعه أبو حيّان بقوله: (والذي أذهب إليه أنّ مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست (يا) فيه للنداء وحذف المنادى؛ لأنّ المنادى عندي لا يجوز حذفه؛ لأنّه قد حذف الفعل العامل في النداء وانحذف فاعله لحذفه، ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلقه وهو المنادى فكان ذلك إخلالًا كبيرًا، وإذا أبقينا المنادى ولم نحذفه كان ذلك دليلًا على أنّ العامل فيه جملة النداء وليس حرف النداء حرف جواب كـ(نعم) و (لا) و (بلى) و (أجل) فيجوز حذف الجمل بعدهن لدلالة ما سبق من السؤال على الجمل المحذوفة فـ (يا) عندي في تلك التراكيب حرف تنبيه)^(٥).

وفصل ابن مالك القول في المسألة ولاسيما في الحديث الشريف بقوله: (يظنّ أكثر الناس أنّ (يا) التي تليها (ليت) حرف نداء والمنادى محذوف، فتقدير قول ورقة على هذا: أيا محمد ليتني كنت حيًّا^(٦)، وتقدير قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾^(٧): يا قوم ليتني كنت معهم، وهذا الرأي عندي ضعيف؛ لأنّ قائل (يا ليتني) قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف، كقول مريم عليها السلام ﴿يَا لَيْتَنِي مَتُّ قَبْلَ هَذَا﴾^(٨)؛ ولأنّ الشيء إنّما يجوز حذفه مع صحّة المعنى بدونه إذا

(١) صحيح البخاري: ٤/١، وورد بلفظ (جذع). و(ليتني) الثانية من دون (يا). وروايته في ٣٨/٩: (يا ليتني فيها جذعًا أكون حين يخرجك قومك).

(٢) النساء: ٧٣.

(٣) عمدة القارئ: ٥٨/١.

(٤) ينظر: الخصائص: ٣٧٥/٢، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٣٨٩/١، والبرهان في علوم القرآن: ١٨٠/٣، ومغني اللبيب: ٤٨٨.

(٥) البحر المحيط: ٦٩/٧، وينظر: همع الهوامع: ٤٢/٢.

(٦) الأولى تقديره بكلمة (جذعًا) موافقة للرواية ودقة في المعنى إذ ليس كل من كان حيًّا يستطيع النصرة

(٧) النساء: ٧٣. تنمة الآية: ﴿فَأَنزَلْنَا فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

(٨) مريم: ٢٣.

كان الموضع الذي أدعي فيه حذفه مستعملاً فيه ثبوته، كحذف المنادى قبل أمر أو دعاء، فإنه يجوز لكثرة ثبوته، فإن الأمر والداعي يحتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء واستعمل ذلك كثيراً حتى صار موضعه منبهاً عليه إذا حذف، فحسن حذفه لذلك، فمن ثبوته قبل الأمر ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(١)، ومن ثبوته قبل الدعاء ﴿يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾^(٢) و﴿يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا﴾^(٣) و﴿يَمَلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٤)،... ومن حذف المنادى المأمور قوله: تعالى في قراءة الكسائي ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾^(٥) أراد: ألا يا هؤلاء اسجدوا فحسن حذف المنادى قبل الأمر والدعاء اعتبار ثبوته في محل إدعاء الحذف، بخلاف (ليت) فإن المنادى لم تستعمله العرب قبلها ثابتاً فادعاء حذفه باطل، لخلوه من الدليل. فتعين كون (يا) التي تقع قبلها لمجرد التنبيه مثل (ألا)^(٦).

ويبدو أن الذي ألجأ النحويين إلى تقدير منادى محذوف في هذه التراكيب هو خوفهم من الوقوع فيما منعه من دخول حرف النداء على غير الاسم، ودخول حرف على حرف ولاسيما إذا اشتركا في المعنى فمن أجل ذلك لجؤوا إلى تقدير منادى محذوف، وهذا المنادى هو معمول لفعل محذوف مع فاعله ومعبر عنه بـ (يا)، فـ(يا) عندهم مؤولة لفعل محذوف مع فاعله، والمنادى مؤول على أنه محذوف أيضاً فصارت الجملة كلها محذوفة.

وأحسب أن ما تمسك به ابن مالك وأبو حيان أقرب إلى واقع اللغة وأشدّ ارتباطاً بالقواعد النحوية من الذي ذهب إليه بقية النحويين، فضلاً عما ذكره ابن مالك من عدم تأييد السماع لما ذهبوا إليه فحذف المنادى قبل (ليت) لم يسمع ثبوته قبلها، وهذا مخالف لما عليه أصل الحذف كما قرره ابن مالك وغيره.

(١) البقرة: ٣٥.

(٢) الأعراف: ١٣٤.

(٣) يوسف: ٩٧.

(٤) الزخرف: ٧٧.

(٥) النمل: ٢٥، وينظر في إعراب هذه الآية: معاني القرآن للفراء: ٢/٢٩٠، وشرح كافية ابن الحاجب:

٣٨٩/١، ومغني اللبيب: ٤٨٨، وشرح شذور الذهب: ١٨، والبرهان في علوم القرآن: ٣/١٨٠، وظاهرة

التأويل في القرآن: ١٠٤.

(٦) شواهد التوضيح: ٦٠ و٥٩، وينظر: الكواكب الدراري: ٤٠/١.

وجدير بالذكر هنا أنّ سيبويه ذهب الى أبعد من ذلك فجوّز أنّ تكون (يا) للتنبيه قبل فعل الأمر، فقال: (وأما (يا) فتنبية. ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنك تنبّه المأمور، قال الشاعر وهو الشّمّاخ^(١)):

ألا يا اسقياني قبل غارة سنجالٍ وقبل منايا قد حضرن وآجال^(٢).

وأيد مجيء (يا) للتنبيه ابن جنّي إذ يقول عند إعرابه لقوله تعالى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾^(٣) على قراءة الكسائي: (إنّه ليس المنادى هنا محذوفاً ولا مراداً كما ذهب إليه محمد بن يزيد^(٤))، وأنّ (يا) هنا أخلصت للتنبيه مجرداً من النداء^(٥).

ومن المواضع التي أشار النحويون إلى أنّ المنادى يحذف قبلها (رُبّ). جاء في الحديث الشريف: (سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتن؟ ماذا أنزل من الخزائن؟ من يوقظ صواحب الحجرات؟ يا ربّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة)^(٦).

قال الكرمانى: (قوله: (يا ربّ) المنادى محذوف أي: يا قوم)^(٧).

ولعل عدّ (يا) هذه تنبيهاً أقرب من عدّها نداءً حذف المنادى بعدها فإذا كان الاعتراض على سابقتها لئلاّ يجتمع تنبيهان، فهنا ليس لدينا إلاّ تنبيه واحد كما أنّ ورود التعجب في سياق الكلام بقوله ﴿سبحان الله﴾ ((سبحان الله)) مناسب؛ لأن يكون هنا تنبيه وإنذار، وحمل الحديث على تقدير استعمال الأساليب من تنبيه وتعجب أولى وأدعى لتلوين الكلام إذ في ذلك من الجمال والبيان ما لا يخفى، فضلاً عن عدم التقدير والتأويل كما هو مقرر عند النحويين.

خامساً - تقدير الحذف في باب الحال:

جاء في كلام عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مخبراً عن سورة (الليل): (أقرأنيها النبي صلى الله عليه وآله فاه إلى في)^(٨). قال ابن مالك: (في قوله: (فاه إلى في) ثلاثة أوجه:

(١) ملحق ديوان الشّمّاخ بن ضرار: ٤٥٦. برواية: (وقبل منايا باكرات وآجال).

(٢) الكتاب: ٣٤٦/٤.

(٣) النمل: ٢٥، ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾، وينظر: التيسير في القراءات السبع: ١٦٨، وغيث النفع في القراءات السبع: ٣٤٢، وينظر: في إعرابها: معاني القرآن للفرّاء: ٢٩٠/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٨٦/٢.

(٤) هو: المبرّد.

(٥) الخصائص: ٣٧٦/٢.

(٦) صحيح البخاري: ٦٢/٢.

(٧) الكواكب الدراري: ١٨٧/٦.

(٨) صحيح البخاري: ٣٥/٥، وفي: ٣١/٥ (٠٠٠ من فيه إلى في).

أحدها: أن يكون الأصل: جاعلاً فاه إلى فيّ، فحذف الحال وبقي معموله كالعوض منه.
الثاني: أن يكون الأصل: من فيه إلى فيّ، فحذفت (من) وتعدّى الفعل بنفسه، فنصب ما كان
مجروراً.

الثالث: أن يكون مؤولاً بـ (متشافهين) كما يؤول (بعتته يداً بيد) بـ
(متناجزين)^(١).

وقال ابن جنّي: (وحذف الحال لا يحسن وذلك أنّ الغرض فيها إنّما هو توكيد الخبر بها،
وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنّه ضد الغرض ونقيضه، وأمّا ما أجزنا من
حذف الحال في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٢) أي: فمن شهده صحيحاً بالغاً
فطريقه أنّه لما دلّت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً، وأمّا لو عريت الحال من
هذه القرينة وتجرّد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجهه)^(٣).

وأجاز ابن هشام حذف الحال وقال: (أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً أغنى عنه المقول)^(٤)،
وتبعه السيوطي فقال: (الأصل في الحال: أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع كونها
جواباً نحو: (راكباً) لمن قال: كيف جنّت؟ أو مقصوداً حصرها نحو: لم أعده إلاّ حرصاً، أو نائبة
عن خبر نحو: ضربني زيداً قائماً، أو عن اللفظ بالفعل نحو: هنيئاً لك، أو منهيّاً عنه نحو:
﴿لَا تَقْرُؤُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا سُكْرِي﴾^(٥)^(٦).

وعوداً إلى الحديث، فأما الوجه الأول ففيه تقدير الحال وهو محلّ نزاع بين النحويين، وأمّا
الوجه الثاني ففيه تقدير حذف حرف الجر في غير (أنّ) و (أنّ) وهو عند النحويين خاص بالسماع،
ولا ضرورة موجبة لتقديره هنا، وأمّا الوجه الثالث فهو الأولى والله أعلم وهو أنّ تكون حالاً؛ لأنّ
المراد حكاية حاله ﷺ في التلقي، ويحمل ذلك على القليل كقولهم: (يداً بيد) و (قضّهم بقضيتهم)
ولا حاجة لتأويله بـ (متشافهين).

ويتصل بالباب تقدير عامل الحال، وقد ورد منه في الحديث الشريف شيء غير قليل.

(١) شواهد التوضيح: ٢٥٠، وينظر أقوال النحويين في إعرابه: عقود الزبرجد: ٢٣٣/١.

(٢) البقرة: ١٨٥.

(٣) الخصائص: ٣٧٨/٢.

(٤) مغني اللبيب: ٨٣٠.

(٥) النساء: ٤٣.

(٦) همع الهوامع: ٣٣٤/٢.

من ذلك حديث عقبة بن الحارث رضي الله عنه عندما أراد أن يتزوج امرأة قيل إنها أخته من الرضاة، فقال له النبي ﷺ: (كيف وقد قيل؟ ففارقها عقبة ونكحت زوجاً غيره)^(١).

قال الكرمانى: ((كيف) هو السؤال عن الحال و(قد قيل) هو أيضاً حال، وهما يستدعيان عاملاً يعمل فيهما، أي: كيف تتكحها وتفضي إليها وقد قيل: إنك أخوها، أي: إن ذلك بعيد من ذوي المروءة والورع)^(٢).

وحذف الفعل بعد (كيف) إذا وقعت حالاً أسلوب قرآني فصيح كثير وروده في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً﴾^(٣).

قال الفراء: (اكتفى بـ(كيف) ولا فعل معها؛ لأن المعنى فيها قد تقدم في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ﴾ وإذا أعيد الحرف وقد مضى معناه استجازوا حذف الفعل، كما قال الشاعر^(٤):

وخبرت مني إنما الموت في القرى فكيف وهذي هضبة وكثيب
وقال الحطية: ^(٥)

فكيف ولم أعلمهم خذلوكم على معظم ولا أديمكم قـدوا^(٦)
ومثله قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْتَهُمْ لِيَوْمٍ لَا مَرِيبَ فِيهِ﴾^(٧).

قال الزمخشري: (فكيف يصنعون فكيف نكولهم، وهو استعظام لما أعد لهم)^(٨).
وكذلك قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾^(٩).

(١) صحيح البخاري: ٣٣/١.

(٢) الكواكب الدراري: ٧٥/٢، وينظر: مبارك الأزهار: ٣١٩/٢.

(٣) التوبة: ٨، وقبلها: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾.

(٤) هو كعب بن سعد الغنوي، وينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٨٥/١.

(٥) ديوانه: ٤١.

(٦) معاني القرآن: ٢٨٤/١، وينظر: الكشاف: ١٤٠/٢، والبحر المحيط: ١٣/٥.

(٧) آل عمران: ٢٥.

(٨) الكشاف: ١٨٢/١، والبحر المحيط: ٤١٨/٢.

(٩) النساء: ٤١، وينظر: إعراب الآية في التبيان في إعراب القرآن: ١٠٢/١ والكشاف: ٢٦٩/١، والبحر

المحيط: ٢٥٢/٣، ومغني اللبيب: ٢٧١.

ويتصل بهذا الجانب من الموضوع تقدير حذف (قد) مع الماضي الواقع حالاً، وللنحويين كلام وخلاف فيه ^(١)، ويعيننا هنا ما ورد في الحديث الشريف.

من ذلك قول رسول الله ﷺ: (ما من أحد يُسَلِّمُ عليَّ إلاَّ ردَّ الله عليَّ رُوحِي قبل ذلك فأردَّ عليهِ) ^(٢).

قال السيوطي: (قوله (ردَّ الله عليَّ) جملة حالية، وقاعدة العربية أن جملة الحال إذا صدرت بفعل ماضٍ قدرت فيها (قد) كقوله تعالى: ﴿أَوْجَاءُ وُكُوحَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ^(٣)، أي: قد حصرت، وكذا هنا مقدر، وتقدير الحديث: ما من أحد مسلم يُسَلِّمُ عليَّ إلاَّ قد ردَّ الله عليَّ رُوحِي قبل ذلك فأردَّ عليهِ... ورأيت هذا الحديث مخرجاً في كتاب (حياة الأنبياء للبيهقي) بلفظ: (إلاَّ وقد ردَّ الله عليَّ رُوحِي فصرَّح فيه بلفظ (وقد)) ^(٤).

ومنه حديث: (مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً) ^(٥).

قال العيني: (قوله (أصاب أرضاً) جملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب على الحال بتقدير (قد)) ^(٦).

والقول بتقدير (قد) محذوفة عليه أكثر النحويين ^(٧)، كما هو واضح من التوجيهات المتقدمة، وجعله أبو البركات الأنباري من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين فتناولها بالدرس عارضاً أدلة الطرفين، وأشار إلى أن اعتماد البصريين في حجتهم قائم على الاستدلال العقلي. ونسب القول بعدم التقدير للكوفيين ^(٨)، وممن أيدهم ابن مالك ^(٩)، وأبو حيان ^(١٠)، وحجتهم كثرة ورود الماضي الواقع حالاً غير مقترن بـ(قد) عن العرب.

(١) مغني اللبيب: ٨٣٣-٨٣٤، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٥٢/١ و٢٥٨.

(٢) مسند احمد: ٥٢٧/٢، وفتح الباري: ٤٨٨/٦، ومجمع الزوائد: ١٦٢/١٠ وجاءت رواية (قد رد) في كتاب (عون المعبود): ٢٠/٦.

(٣) النساء: ٩٠.

(٤) عقود الزبرجد: ٢٣٦/٢.

(٥) صحيح البخاري: ٣٠/١، وهو مثل ضربه النبي ﷺ لما جاء به من الهدى.

(٦) عمدة القارئ: ٧٨/٢.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٥٢/١، والتبيان في إعراب القرآن: ١٩٠/١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٨٣/٢ و٨٤، ومغني اللبيب: ٨٣٣.

(٨) الإنصاف: ٢٥٢/١، وينظر: مغني اللبيب: ٨٣٣، وشرح كافية ابن الحاجب: ٨٣/٢.

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ٣٦١/٢ و٣٧١، وينظر: ٣٦١/٢.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٧٠/٢، والبحر المحيط: ٤٩٣/٧.

قال ابن مالك: (وزعم قوم أنّ الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً وليس قبله (قد) ظاهرة إلاّ وهي قبله مقدرة. وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأنّ الأصل عدم التقدير؛ ولأنّ وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد. وحق المحذوف المقدّر ثبوته أن يدلّ على معنى لا يدرك بدونَه ٠٠٠ ولو كان الماضي معنّى لا يقع حالاً إلاّ وقبله (قد) مقدرة لامتنع وقوع المنفي بـ(لم) حالاً^(١)).

وقال أبو حيّان: (وقد يخلو الماضي من (الواو) و(قد) كقوله تعالى: ﴿هَذِهِ بَعْضُ مِمَّا مَرَدَّتْ إِلَيْنَا﴾^(٢)، والصحيح جواز ذلك بغير (واو) ولا (قد) وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش لكثرة ما ورد من ذلك، ولا تقدر قبله (قد) خلافاً للفرّاء والمبردّ وأبي علي، ومتأخري أصحابنا الجزولي وابن عصفور وشيخنا أبي الحسن الابدي^(٣)).

وقال في موضع آخر: (وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير (قد) وهو الصحيح، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل)^(٤). وما ذكره هو القول الفصل، إذ كثرة شواهده تقتضي الأخذ به وعدم التقدير أولى.

سادساً - تقدير الحذف في باب التمييز:

حمل عليه قول النبي ﷺ: (بني الإسلام على خمس، شهادة ألاّ إله إلاّ الله وأنّ محمداً رسول الله ٠٠٠)^(٥).

قال الكرمانى: (في بعض الروايات (خمس)^(٦) بالتاء، فتقديره: خمسة أشياء أو أركان أو أصول وفي بعضها بدون التاء، فتقديره: خمس دعائم أو قواعد أو خصال، وهنأ دقيقة جليلة نطلعك عليها وهي أنّ أسماء العدد إنّما يكون تذكيرها بالتاء وتأنيتها بسقوط التاء إذا كان المميّز مذكوراً أمّا إذا لم يذكر فيجوز فيه الأمران)^(٧).

وفي حذف التمييز يقول ابن جنّي: (وقد حُذف المميّز وذلك إذا علّم من الحال حكم ما كان يعلم منها به. وذلك قولك (عندي عشرون)، و(اشتريت ثلاثين) و (ملكيت خمسة وأربعين)، فإن لم

(١) شرح التسهيل: ٣٧٢/٢ و٣٧٣، وينظر: ٣٦١/٢.

(٢) يوسف: ٦٥.

(٣) ارتشاف الضرب: ٣٧٠/٢.

(٤) البحر المحيط: ٤٩٣/٧، وأثبتته أبو حيّان في مواضع عدة: ٣١٧/٣ و٣٥٥/٦ و٨٤/٧، و٤٢٣/٨.

(٥) صحيح البخاري: ٩/١.

(٦) هذا اللفظ لم أقف عليه في رواية الحديث.

(٧) الكواكب الدراري: ٧٨/١.

يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة. فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز. وهذا إنما يصلحه ويفسره غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام فاعرفه^(١).

وقال أبو حيان: (ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام أو كان في الكلام ما يدل عليه)^(٢).

وقال ابن هشام: (حذف التمييز نحو: (كم صمت) أي: كم يوماً؟ وقال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾^(٣)، و﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبْرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾^(٤). وهو شاذ في باب (نعم) نحو: (ومن تَوْضُأً يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعْمَتٌ) ^(٥) أي: فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة^(٦)).

ومثل ذلك حديث النبي ﷺ: (ما من الناس من مسلم يُتوفى له ثلاث لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم)^(٧).

قال الكرمانى: (قوله (ثلاث) أي: ثلاثة أولاد وفي بعضها (ثلاثة)، فإن قلت الولد مذكر فلا بد من علامة التأنيث فيه، قلت: إذا كان المميّز محذوفاً جاز في لفظ العدد التذكير والتأنيث)^(٨).
ومنه قول أنس بن مالك ﷺ: (كنا نتحدث أنه ﷺ أعطي قوة ثلاثين)^(٩).
قال الكرمانى: (لفظ (ثلاثين) مميّزه محذوف أي: ثلاثين رجلاً)^(١٠).

ومن المواضع التي يحذف التمييز بعدها (كم) الاستفهامية.

وحمل عليه كلام أنس بن مالك ﷺ إذ قال: (فتوضأ القوم كلهم، قلنا: كم كنتم؟ قال: ثمانين وزيادة)^(١١).

(١) الخصائص: ٣٧٨/٢.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣٨٦/٢.

(٣) المدثر: ٣٠.

(٤) الأنفال: ٦٥.

(٥) مسند أحمد: ٥/٨ و١٥ و١٦، وسنن الترمذي: ٣٦٩/٢ والمعجم الأوسط: ٣٧٤/٧.

(٦) مغني اللبيب: ٨٣١.

(٧) صحيح البخاري: ٩٢/٢، وفي: ١٢٥/٢ بلفظ (ثلاثة من الولد).

(٨) الكواكب الدراري: ٥٨/٧.

(٩) صحيح البخاري: ٧٦/١، وصحيح ابن خزيمة: ١١٥/١، ومسند أحمد: ٢٩١/٣، والسنن الكبرى

للبيهقي: ٥٤/٧.

(١٠) الكواكب الدراري: ١٣٠/٣، وينظر: ١٦٠/٦.

(١١) صحيح البخاري: ٦٠/١.

قال بدر الدين العيني: (قوله (كم كنتم) مميّز (كم) محذوف تقديره: كم نفساً كنتم، وكذلك مميّز (ثمانين) المنصوب؛ لأنه خبر للكون المقدّر وتقديره: كنا ثمانين نفساً وزيادة على الثمانين)^(١).

ويؤيد توجيه العيني قوله تعالى: ﴿قَالَ قَاتِلْ مِنْهُمْ كَمَا لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾^(٢) أي: كم يوماً لبثتم؛ إذ في سياق الكلام ما يدلّ عليه.^(٣) وقوله تعالى: ﴿قَالَ كَمَا لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾^(٤) أي: كم يوماً لبثت^(٥).

وجعل السيوطي من مواضع حذف التمييز حذفه بعد (كفى) في قوله ﷺ: (وكفى بالرجل أن يكون بذيّاً بخيلاً فاحشاً)^(٦)

قال: (والتمييز محذوف أي: كفى بالرجل نقصاً، وقوله (أن يكون بذيّاً) بيان للتمييز، كقوله ﷺ: (كفى بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع)^(٧)(^٨).

وليس الأمر على ما أطلقه السيوطي فالنحويون لا يقتصرون في إعراب الاسم المنصوب بعد (كفى) أنه منصوب على التمييز بل يجوزون وجهاً آخر في إعرابه وهو أن يكون حالاً ذكره العكبري^(٩)، وتبعه أبو حيّان^(١٠) في إعراب قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾^(١١) وما شاكله.

(١) عمدة القارئ: ٨٩/٣، ينظر: الكواكب الدراري: ٤٣/٣.

(٢) الكهف: ١٩.

(٣) ينظر في إعراب هذه الآية التبيان في إعراب القرآن: ٨٤٢/٢.

(٤) البقرة: ٢٥٩.

(٥) ينظر الإعراب في البحر المحيط: ٢٩٢/٢.

(٦) مسند أحمد: ١٥٨/٤.

(٧) صحيح المسلم: ١٠ / ١ و ٦٦٢ / ٢، وصحيح ابن حبان: ٢١٣ / ١، والمستدرک على الصحيحين / ١

١٩٥ و ٥٧٥، وينظر: مبارق الأزهري: ٢٢٦ / ٢.

(٨) عقود الزبرجد: ٢٧٨/١.

(٩) التبيان: ١٠٢ و ٩٥/١.

(١٠) البحر المحيط: ١٧٤/٣ و ٢٦٢، ١٥٣/٥.

(١١) النساء: ٦.

المبحث الرابع تقدير الحذف في الإضافة وحروف الجر

وتنقسم دراسة مسائل المبحث على قسمين هما:

القسم الأول

تقدير الحذف في باب الإضافة

ويتحدد الحديث فيه عن ركني الإضافة المضاف والمضاف إليه على وفق الآتي:

أولاً- تقدير حذف المضاف:

يذهب النحويون إلى جواز حذف المضاف للمحافظة على الأصل النحوي أو لغرض الاتساع في اللغة، قال أبو الفتح عثمان بن جني: (وقد حذف المضاف، وذلك كثير واسع، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه، نحو قول الله سبحانه: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾^(١)، أي: برُّ من اتقى، وإن شئت كان تقديره: ولكن ذا البرِّ من اتقى، والأول أجود؛ لأنَّ حذف المضاف ضرب من الاتساع والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأنَّ الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور ومنه قوله -عزَّ اسمه- ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٢)، أي: أهلها)^(٣).

ونقل الزركشي جملة من أقوال النحويين في حذف المضاف فقال: (وهو كثير، قال ابن جني: وفي القرآن منه ألف موضع^(٤)). وأمّا أبو الحسن فلا يقيس عليه، ثم رده بكثرة المجاز في اللغة، وحذف المضاف مجاز. انتهى. وشرط المبرّد لجوازه وجود دليل على المحذوف من عقل أو قرينة.

وقال الزمخشري: لا يستقيم تقدير حذف المضاف في كلِّ موضع، ولا يقدم عليه إلا بدليل واضح وفي غير ملبس، كقوله: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾، وضعف لذلك قول من قدر في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾^(٥)، أنه على حذف مضاف. فإن قلت: كما لا يجوز مجيؤه^(٦) لا يجوز خداعه،

(١) البقرة: ١٨٩. تمام الآية: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾.

(٢) يوسف: ٨٢. تمام الآية: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾.

(٣) الخصائص: ٣٦٢/٢، وينظر: شرح التسهيل: ٢٦٥/٣، وارتشاف الضرب: ٥٢٨/٢، ومغني اللبيب: ٨١١.

(٤) ينظر: الخصائص: ١٩٢/١.

(٥) النساء: ١٤٢، وتتمام الآية: ﴿لِإِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾.

(٦) وذلك قوله عز وجل ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ الفجر: ٢٢.

فحين جرّك إلى تقدير المضاف امتناع مجيئه، فهلاً جرّك إلى مثله امتناع خداعه ! قلت: يجوز في اعتقاد المنافيين تصور خداعه، فكان الموضع ملبساً فلا يقدر. انتهى^(١).

ويبدو أنّ ممّا حمل فيه على حذف المضاف ما هو مبنيّ على أصل عقائدي كما هو الحال عند الزمخشري، فالذين يقولون بنفي الصفات الفعلية والذاتية لله عزّ وجلّ يقدرّون مضافاً محذوفاً، وذلك في ظنهم تنزيه الله عزّ وجلّ عن (المجيء) و (النزول)، ثم جرّهم قولهم إلى تقدير مضاف فيما لا يحتاج إلى تقدير كما في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَأَسْأَلُ الْقُرْآنَ﴾، وأمّا الذين يقولون بإثبات الصفات الفعلية والذاتية لله عزّ وجلّ فيقولون: إنّ الكلام محمول على الحقيقة وليس هناك مضاف محذوف بل هو أسلوب من أساليب العربية، وهو أنّ تطلق المحلّ وتريد الذي يحل فيه ولا حاجة إلى تقدير مضاف محذوف، والعربي يفهم المراد من الكلام دون حاجة إلى تأويل وتقدير، بل قد يكون في التقدير مذهباً لقصد المتكلم، ولكل أسلوب معناه الذي لا يؤديه غيره.

وقدرّ حذف المضاف مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً.

وممّا قدرّ فيه حذف المضاف مرفوعاً حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه: (تمعّكت فأنتيت النبي صلى الله عليه وسلم) فقال: يكفيك الوجه والكفين^(٢)، يعني في التيمم.

قال ابن مالك: (وفي جرّ (الوجه) وجهان:

أحدهما: أنّ يكون الأصل: يكفيك مسح الوجه والكفين فحذف المضاف وبقي المجرور به على ما كان عليه.

الثاني: أنّ يكون (الكاف) حرف جرّ زائداً كما هو في ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣)، أي: ليس

مثله شيء. لا بدّ من الحكم بزيادته؛ لأنّ عدم زيادته يستلزم ثبوت (مثل) لا شيء مثله^(٤).

ويرجّح تقدير (مسح) ما جاء في آية التيمم في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا

فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾^(٥). إذ الآية والحديث كلاهما في بيان التيمم.

(١) البرهان في علوم القرآن: ١٤٦/٣، وينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٤٩/١.

(٢) صحيح البخاري: ٩٣/١، ضبط لفظ (الوجه) بالفتح والضم والكسر، ولفظ (الكفين) وفي رواية (الكفان) بالياء والألف.

(٣) الشورى: ١١. تمام الآية: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

(٤) شواهد التوضيح: ٢٥٦، وينظر الكواكب الدراري: ٢٢٠/٣ و٢٢١.

(٥) المائدة: ٦. قبلها: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾.

ومن ذلك قول طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه: (جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد ثائر الرأس يُسمع دوي صوته ولا يُفقه ما يقول) (١).

قال الكرمانى: (قوله (ثائر الرأس) أوقع اسم الرأس على الشعر، إمّا لأنّ الشعر منه ينبت كما يطلق اسم السماء على المطر؛ لأنّه من السماء ينزل ٠٠٠ أو يكون من باب حذف المضاف بقريضة عقلية) (٢).

وهذا الذي ذكره الكرمانى لاشكّ أنّه أسلوب من أساليب العربية، فهم يطلقون المحلّ ويريدون الذي يحل فيه، ويطلقون لازم الشيء ويريدون ملزومه، ولولا ذلك لذهب جمال هذه اللغة، فلا داعي لما تكلفه المعربون في كثير من هذه التقديرات، ولا سيما المضاف، إذ قدروه مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، بل قدّروا مضافاً محذوفاً وهو في الوقت نفسه مضاف إليه كما سيأتي.

وعلى مثل ذلك حمل حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (إنّ الدّين يُسرّ ولن يشادّ الدين أحدٌ إلّا غلبه) (٣).

قال الكرمانى: (قوله (يسرّ) معناه إمّا ذو يسر، وإمّا أنّه يسر على سبيل المبالغة) (٤).
والتوجيه الثاني هو الذي ينبغي أن يُصار إليه، إذ لا تأويل فيه، والإخبار بالمصدر لقصد المبالغة وروده كثير في اللغة كقول الخنساء (٥):

ترتّع ما رتعت حتى إذا أدكرت فإنّما هي إقبالٌ وإدبارٌ.

ومثل ذلك يقال عن قوله صلى الله عليه وسلم: (الحجّ عرفة) (٦).

قال السيوطى: (قال البيضاوي: (الحجّ عرفة) مبتدأ وخبر على تقدير حذف المضاف من الطرفين، أي: ملاك الحجّ ومعظم أركانه وقوف عرفة) (٧).

وأولّ قوله صلى الله عليه وسلم: (لا حسد إلا في اثنين رجل آتاه مالاً فسلط على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها) (٨).

(١) صحيح البخاري: ١٨/١. ضبط لفظ (ثائر) بالضم والفتح.

(٢) الكواكب الدراري: ١٨٠/١، وينظر: ١١٥/١ و١١٨ و١٩٢.

(٣) صحيح البخاري: ١٦/١.

(٤) الكواكب الدراري: ١٦١/١، وينظر: ٢٣٧/٤ و٤٤/٨ و١٤/١٢.

(٥) ديوانها: ٣٨٣، وينظر معاني النحو: ١٣٧/٣.

(٦) مسند أحمد: ٣٠٩/٤.

(٧) عقود الزبرجد: ٢٥٦/١.

(٨) صحيح البخاري: ٢٨/١. ولفظ (رجل) ضبط بالكسر والضم في الموضعين، وروي بلفظ (اثنتين) و (اثنين).

قال العيني: (قوله (رجل) يجوز فيه الأوجه الثلاثة من الإعراب، الرفع على تقدير: إحدى الاثنتين خصلة رجل، فلما حذف المضاف اكتسب المضاف إليه إعرابه، والنصب على إضمار أعني رجلاً، وهي رواية ابن ماجه. والجرّ على أنه بدل من (اثنتين)، وأمّا على (اثنتين) فهو بدل أيضاً على تقدير حذف المضاف أي خصلة رجل ؛ لأنّ الاثنتين معناه: خصلتين).^(١)

ومنه حديث النبي ﷺ في فضل الجمعة: (فالناس لنا فيه تبّع اليهودُ غدًا والنصارى بعد غد).^(٢)

قال ابن مالك: (في هذا الحديث وقوع ظرف الزمان خبر مبتدأ هو من أسماء الجثث. والأصل أن يكون المخبر عنه بظرف الزمان من أسماء المعاني، كقولك: غدًا التأهب، وبعد غدٍ الرحيل، فلو قيل: غدًا زيدٌ، وبعد غدٍ عمرو لم يجز، فلو كان معه قرينة تدلّ على اسم معنًى محذوف جاز كقولك: قدوم زيد اليوم، وعمرو غدًا، أي: وقدوم عمرو، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لوضوح المعنى.

فكذلك يُقدر قبل (اليهود والنصارى) مضافان من أسماء المعاني، ليكون ظرفاً الزمان خبرين عنهما. فالمراد - والله أعلم - فغدًا تعييد اليهود وبعد غد تعييد النصارى)^(٣).

وبناءً على هذا الحديث ونحو قول العرب: (الليلة الهال) و(الرطبُ شهري ربيع) نقول: لم لا يكون ذلك من القليل الذي ورد عن العرب ولا حاجة لتكلف التأويل، ولاسيما وقد وردت رواية أخرى للحديث على الأصل.

ومما أوّل على حذف المضاف منصوباً حديث النبي ﷺ في قصة شرح صدره: (فرجعت بها أغدو رقةً على الصغير ورحمةً للكبير)^(٤).

قال العكبري: (تقديره: ذا رقةً وذا رحمةً، وهو منصوب على أنه خبر (أغدو) وهي من أخوات (كان) فحذف المضاف ونصب المضاف إليه)^(٥).

وجوز السيوطي أن يكون النصب على الحال^(٦).

(١) عمدة القارئ: ٥٧/٢، والكواكب الدراري: ١١٢/١، وعقود الزبرجد: ٢٥٨/١، وينظر: شواهد التوضيح: ١٧٧ في توجيه حديث: (قالوا: ولا الجهاد في سبيل الله؟ قال: ولا الجهاد إلا رجل خرج يخاطر بنفسه)، أي: ولا الجهاد إلا جاهد رجل فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

(٢) صحيح البخاري: ٢/٢، وجاء في ٦/٢ و٢١٥/٤ بلفظ (فغدًا لليهود وبعد غد للنصارى) ولا إشكال فيه.

(٣) شواهد التوضيح: ١٥٥، وينظر: أقوال النحويين في عقود الزبرجد: ٢٩٨/٢.

(٤) مسند أحمد: ١٣٩/٥، والأحاديث المختارة: ٤٠/٤.

(٥) إعراب الحديث: ٥٤.

(٦) عقود الزبرجد: ١٢٤/١.

ومن ذلك حديث النبي ﷺ في أكل الطعام: (بسم الله أوله وآخره)^(١).

قال العكبري: (الجيد النصب فيهما والتقدير: عند أوله وعند آخره فحذف (عند) وأقام المضاف إليه مقامه، ويجوز أن يكون التقدير: الأقي بالتسمية أوله وآخره، ويجوز الجر على تقدير: (في) أي: في أوله وآخره)^(٢).

ولست أدري لم يلجأ العكبري إلى تقدير مضاف محذوف؟، أو جملة يكون (أوله وآخره) منصوبين بها؟، أو تقدير حرف جرّ محذوف على غير قياس النحويين؟ ضارباً صفحاً عن إعراب (أوله وآخره) ظرفاً.

وأول حديث النبي ﷺ: (ولكنّ الكبر من بطر الحق وغمط الناس)^(٣)، على حذف المضاف، قال السيوطي: (معناه: ولكن الكبر كبر من بطر فأضمر كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ أَمْنٍ بِاللَّهِ﴾^(٤)، أي: ولكن البرّ برّ من آمن بالله ويجوز أن يقدر المضاف في الأول، أي: ولكنّ ذا الكبر من بطر، كما قيل بمثله في الآية.

وقال أبو حيّان: ((البرّ) معنى من المعاني فلا يكون خبره الذوات إلاّ بمجاز، إمّا أن يجعل (البرّ) هو نفس من (آمن) على طريق المبالغة، والمعنى: ولكنّ البارّ، وإمّا يكون على حذف أي: ولكنّ ذا البرّ)^(٥).

وأميل إلى حمل الكلام على ما يقتضيه السياق وهو المبالغة ولا حاجة إلى تقدير مضاف محذوف، وقد سبق ذكر شواهد لذلك في أكثر من موضع.

ومن ذلك حديث: (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة)^(٦).

قال ابن الملك: (هذا محتاج إلى التأويل؛ لأنّ مدرك ركعة لا يكون مدركاً لكل الصلاة إجماعاً ففيه إضمار تقديره: فقد أدرك وجوب الصلاة يعني من لم يكن أهلاً للصلاة ثم صار أهلاً،

(١) مسند أحمد: ٣٣٦/٤، والأحاديث المختارة: ٣٤١/٤.

(٢) إعراب الحديث: ٧٢.

(٣) مسند أحمد: ٣٨٥/١ و٤٢٧.

(٤) البقرة: ١٧٧.

(٥) عقود الزبرجد: ٢٧٥/٢، وينظر: البحر المحيط: ٣/٢ والبرهان في علوم القرآن: ١٤٧/٣.

(٦) صحيح البخاري: ١٥١/١.

وقد بقي من وقت الصلاة قدر ركعة لزمته تلك الصلاة. وقيل: تقديره فقد أدرك فضيلة الجماعة يعني من كان مسبقاً وأدرك ركعة مع الإمام فقد أدرك فضيلة الجماعة^(١).

ومن ذلك ما قاله العيني عند إعرابه لحديث اللقطة: (ثم عرفها سنة، ثم استمتع بها فإن جاء ربّها فأدها إليه)^(٢). إذ قال: (قوله (سنة) نصب بنزع الخافض، أي: مدة سنة)^(٣).

ولا أحسب توجيه العيني راجحاً لأمرين:

الأول: أن لفظ (سنة) دالٌّ على الزمان بنفسه من دون حاجة إلى زمان آخر يفسره، فلا

إضافة هنا.

والآخر: استعماله مصطلح (نزع الخافض) ويريد به حذف المضاف، والذي اعتاده النحويون إطلاقه على حذف حرف الجر.

ومن ذلك كلام أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: (كنت أغسل الجنابة من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم)^(٤).

قال الكرمانى: (قولها (الجنابة) معنى لا عين فكيف تغسل؟ قلت المضاف محذوف تقديره:

أثر الجنابة أو موجهه أو هي مجاز عنه)^(٥).

وإذا علمنا أن كلمة (الجنابة) ترد في كلام العرب مراداً بها (المني)^(٦)، فلا حاجة بنا إلى

تقدير مضاف محذوف.

ومن ذلك كلام أنس بن مالك رضي الله عنه على سورة الفتح: (نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم مرجعه من

الحديبية)^(٧).

قال العكبري: (مرجعه) بالنصب مصدر مثل الرجوع، والتقدير: نزلت عليه وقت رجوعه،

فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه)^(٨).

(١) مبارك الأزهار: ٢٨/١، وينظر: الكواكب الدراري: ٢٢٠/٤، وفتح الباري: ٥٧/٢.

(٢) صحيح البخاري: ١٦٣/٣.

(٣) عمدة القارئ: ١٠٩/٢.

(٤) صحيح البخاري: ٦٧/١.

(٥) الكواكب الدراري: ٨١/٣.

(٦) ينظر: لسان العرب: ٢١٩/٢.

(٧) صحيح ابن حبان: ٩٢/٢، والسنن الكبرى للبيهقي: ٢١٧/٥.

(٨) إعراب الحديث: ٨٤.

ومذهب النحويين: أن إقامة المصدر مقام ظرف الزمان كثيرة، وهو مقيس عندهم وذلك، نحو: (أتيتك طلوع الشمس) و (قدوم الحاج)، والأصل عندهم: وقت طلوع الشمس، ووقت قدوم الحاج. فحذف المضاف، وأعرّب المضاف إليه بإعرابه، وذلك بشرط إفهام تعيين مقدار^(١).

ونقول: إذا كان مجيء المصدر قائماً مقام الظرف كثيراً وهو مقيس فلم لا يقال ذلك فقط ويعرب بإعرابه من دون الحاجة لتأويل ذلك؟

ومما حمل على حذف المضاف مجروراً قول محمد بن مسلمة رضي الله عنه عندما أراد قتل كعب بن الأشرف: (ما رأيت كالיום ريحاً)^(٢).

قال العكبري: (هذا كلام فيه حذف تقديره: ما رأيت ريحاً كريح اليوم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وقيل (الكاف) هنا اسم وتقديره: ما رأيت مثل ريح هذا اليوم ريحاً. و(ريحاً) هنا تمييز، وأراد بـ (اليوم) الوقت الذي هو فيه)^(٣).

ومثل ذلك حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (قلت يا رسول الله ما رأيت كالיום، عدا حمزة على ناقتي فأجبت أسنمتها)^(٤).

ومنه كلام محمود بن الربيع رضي الله عنه: (عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم مجةً مجّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو)^(٥).

قال الكرمانى: (قوله (من دلو) أي من ماء دلو)^(٦).

وأقول: إطلاق الدلو وإرادة الماء الذي يحل فيه معهود عند العرب.

ويدخل في حذف المضاف وهو في الوقت نفسه مضاف إليه ما يسميه النحويون (إضافة الشيء إلى نفسه).

حمل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (لا تشدّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ومسجد الأقصى)^(٧).

قال الكرمانى: (قوله (ومسجد الأقصى)، أي مسجد المكان الأقصى)^(٨).

(١) ينظر: الكتاب: ٢٨٢/١، وشرح الكافية الشافية: ٣٠٧/١، وشرح ابن عقيل: ٢٠٠/٢.

(٢) صحيح البخاري: ١١٦/٥، وصحيح مسلم بشرح النووي: ١٨٤/٥.

(٣) إعراب الحديث: ١١٠.

(٤) صحيح البخاري: ١٠٦/٥.

(٥) صحيح البخاري: ٢٩/١.

(٦) الكواكب الدراري: ٥٢/٢ و ٢١٠/١، وينظر: شواهد التوضيح: ١٧١.

(٧) صحيح البخاري: ٧٦/٢.

(٨) الكواكب الدراري: ٧٨/٧.

وإضافة الشيء إلى نفسه، جوّزه الكوفيون بشرط اختلاف اللفظ تشبيهاً بما اختلف لفظه ومعناه، نسب ذلك إليهم أبو البركات الأنباري^(١)، وأبو حيّان^(٢)، وحجتهم في ذلك: كثرة وروده عن العرب، وقياسهم ذلك على عطف الشيء على مرادفه.

ومنع ذلك البصريون، نسب ذلك إليهم أبو البركات الأنباري^(٣)، وأبو حيّان^(٤)، وإليه ذهب أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) وتبعه عبد القاهر الجرجاني^(٥)، وحجتهم في ذلك: أنّ الغرض من الإضافة هو التعريف أو التخصيص، ومعلوم أنّ الشيء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه، وما جاء من ذلك يؤول على حذف المضاف إليه الموصوف وإقامة صفته مقامه^(٦).

والأولى أنّ تكون صفة (الأقصى) غلبت حتى صارت علماً نحو قوله (الصديق والفاروق).

ومن ذلك قوله ﷺ: (بني الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان)^(٧).

قال الكرمانى: (قوله (وصوم رمضان) أي: صوم شهر رمضان، فحذف لفظ الشهر وهذا دليل من جوّز إطلاق رمضان بغير لفظ الشهر)^(٨).

ويظهر أنّ تقدير الكرمانى لـ (شهر) مبني على منع هذا التقدير في جميع الشهور عدا رمضان، قال ابن منظور (ت ٧١١هـ): (قال الفراء: يقال هذا شهر رمضان، وهما شهرا ربيع، ولا يذكر الشهر مع بقية أسماء الشهور)^(٩).

وكلام الفراء يفهم منه أنّ لفظ (الشهر) لا يذكر مع بقية الشهور، أمّا مع رمضان فقد يذكر أولاً يذكر وليس بالضرورة أن يتأول إذا لم يذكر إذ صار (رمضان) علماً على ذلك وهو ما عليه الحال مع بقية الشهور.

ومن ذلك كلام عائشة ؓ: (كنّ نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر متلفعات بمروطهن)^(١٠).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٣٦/٢، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٢٦٧/٢ و٢٦٨.

(٢) إرتشاف الضرب: ٥٠٦/٢، وينظر: شرح ابن عقيل: ٦/٢.

(٣) الإنصاف: ٤٣٧/٢، وينظر: المقتضب: ٤٤/١، والأصول في النحو: ٨/٢، والفوائد الضيائية: ٢٠/٢.

(٤) إرتشاف الضرب: ٥٠٦/٢، وينظر: شرح ابن عقيل: ٦/٢.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح: ٨٩٣/٢.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح: ٨٩٣/٢، والإنصاف: ٤٣٨/٢.

(٧) صحيح البخاري: ٩/١.

(٨) الكواكب الدراري: ٧٨/١.

(٩) لسان العرب: ٢٤٥/٤، مادة (رمض).

(١٠) صحيح البخاري: ١٥١/١، وفي لفظ (كنّا).

قال ابن مالك: (وفي إضافة (النساء) إلى (المؤمنات) شاهد على إضافة الموصوف إلى الصفة عند أمن اللبس ؛ لأنّ الأصل: وكنّ النساء المؤمنات. وهو نظير (حبة الحمقاء) و (دار الآخرة) و (مسجد الجامع) و (صلاة الأولى))^(١).

قال الكرمانى: (فإن قلت: إضافة النساء إلى المؤمنات من باب إضافة الشيء إلى نفسه؟ قلت: مؤول بأنّ المراد: نساء الأنفس المؤمنات أو الجماعة المؤمنات، وقيل: إنّ نساء بمعنى الفاضلات أو فاضلات المؤمنات، كما يقال: رجال القوم أي: فضلاؤهم ومقدموهم)^(٢).

ويبدو أنّ ما تكلفه البصريون من التأويل النحو منه في سعة وغنى، فإذا كانت الشواهد عليه كثيرة من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب فما الداعي لتأويله، فضلاً عما يتبع ذلك من تشويه للأسلوب، ومما يؤيد ضعف التأويل قول ابن مالك في باب العلم:

وإن يكونا مفردين فأضف حتماً وإلا اتبع الذي ردّف^(٣).

لأنّ إيجاب إضافة العلم إلى اللقب مع اتحادهما في المعنى إن كانا مفردين المستلزم للتأويل، ومنع الإتيان الذي لا يحتاج إلى تأويل دليل على أنّ ذلك أسلوب من أساليب العربية التي نظر لها النحويون.

ولهذا لا حاجة لما قاله ابن مالك:

ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى و أول موهماً إذا ورد^(٤).

ويؤيد حجة الكوفيين أنّ النحويين يُجيزون عطف الشيء على مرادفه على نحو ما في قول جذيمة الأبرش:^(٥)

وقدّدت الأديم لراهشيه وألفى قولها كذباً ومينا

والكذب هو المين، والأصل في المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه.

فالراجح والله أعلم أنّ ما ظاهره إضافة الشيء إلى نفسه مع اختلاف لفظ (المضاف) و (المضاف إليه) أسلوب من أساليب اللغة العربية التي ينبغي أن يقاس عليها، و (منعه تعسف ولا داعي للتأويل فيه)^(٦).

(١) شواهد التوضيح: ٢٤٨.

(٢) الكواكب الدراري: ٢١٨/٤، وكرر الكلام في: ٢١٠/٥.

(٣) متن الألفية: ٦ في باب العلم، وينظر: شرح ابن عقيل: ١٢٢/١.

(٤) متن الألفية: ٢٧، وينظر: شرح ابن عقيل: ٤٨/٣.

(٥) طبقات فحول الشعراء: ٦٣.

(٦) ينظر: معاني النحو: ١٢٩/٣، وأضواء البيان: ٤٦٣/٣.

ويُقدَّر النحويون مضافاً محذوفاً قبل (أن) المصدرية الناصبة للفعل المضارع مثل قول رسول الله ﷺ: في أصحاب الحجر: (لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم إلا أن تكونوا باكين أن يُصيبكم ما أصابهم)^(١).

قال العكبري: ((أن) هنا مفتوحة وهي الناصبة للفعل المضارع، وموضعها نصب على المفعول له، أي: مخافة أن يُصيبكم، وقال قوم: تقديره: لئلا يُصيبكم)^(٢).
وقال السيوطي: (وقد صرَّح برواية أخرى بقوله: (إني أخشى أن يُصيبكم)^(٣))^(٤).

ثانياً - تقدير حذف المضاف إليه:

جاء في حديث النبي ﷺ عن كلمة قالها رجل صلى خلفه: (رأيت بضعةً وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أول)^(٥).

قال الكرمانى: (قوله (أول) مبني على الضم وحذف منه المضاف إليه وتقديره: أولهم)^(٦).
ومثله حديثه ﷺ في الشفاعة يوم القيامة: (فيقول إبراهيم: لست بصاحب ذلك إنما كنت خليلاً من وراء وراء)^(٧).

قال العكبري: ((من وراء) بالضم؛ لأنَّ تقديره: من وراء ذلك أو من وراء شيء آخر فلما حذف المضاف إليه بناه على الضم كـ(قبل) و (بعد))^(٨).

ويشير النحويون إلى أنَّ المضاف إليه يكثر حذفه في الغايات، مثل (قبل) و (بعد)، وفي (أي وكل وبعض)، وفي (غير) بعد (ليس)، وربما جاء في غيرهن، نحو قراءة: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٩). فيمن ضم ولم ينون، أي: فلا خوف شيء عليهم، وسمع (سلامٌ عليكم) فيحتمل ذلك، أي: سلام الله، أو إضمار (أل)^(١٠).

ولعلَّ سبب القول بحذف المضاف إليه أنهم وجدوا هذه الألفاظ تأتي على صور عدّة فحاولوا وضع تعليل وتفسير لكل صورة. فإذا جاءت منوثة بالفتح قالوا بقطعها عن الإضافة وهي معربة

(١) صحيح البخاري: ١٨١/٤، ومسند أحمد: ٦٦/٢ و٥٨/٢، وصحيح مسلم: ٢٢٠/٨.

(٢) إعراب الحديث: ٢٢٩.

(٣) مسند أحمد بن حنبل: ١١٧/٢.

(٤) عقود الزبرجد: ١٧٤/١، ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢٠/١ و٤٠٧/٤ إذ أورد الكثير من الآيات التي تحتمل الوجهين وأقوال النحويين فيها.

(٥) صحيح البخاري: ٢٠٢/١، روي (أول) بالفتح والضم وبتنوين الفتح. وسنن أبي داود: ٢٠٤/١.

(٦) الكواكب الدراري: ١٥٤/٥.

(٧) صحيح مسلم بشرح النووي: ١٢٩/١.

(٨) إعراب الحديث: ١٧١، وينظر: الكواكب الدراري: ٢٠/٥.

(٩) المائدة: ٦٩. قبلها: ﴿لِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالصَّامِرِينَ مِنَ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾. وينظر: البحر المحيط: ١٦٩/١.

(١٠) ينظر: ٨١٤، وشرح كافية ابن الحاجب: ٢٨٧/٢، والنحو الوافي: ١٤١/٣.

منصوبة، وإذا جاءت غير منونة قالوا بإضافتها إلا أن المضاف إليه حذف ونوي ثبوت لفظه، وإذا جاءت مضمومة قالوا ببنائها على الضم وحذف المضاف إليه ونوي ثبوت معناه دون لفظه (١).

ولكن كيف يمكننا وضع حد فاصل بين ما ينوي ثبوت لفظه وما ينوي ثبوت معناه دون لفظه؟ لا شك أن القضية ليست قطعية، وإنما هي افتراضية من أجل التفريق بين ما يحرك بالفتح وما يحرك بالضم، علماً أن القول بالبناء على الضم شاذ بالمقارنة مع بقية أحوالها؛ إذ تكون الألفاظ معربة في ثلاث حالات، ومبنيّة في حالة واحدة هي حالة التحريك بالضم.

وحمل على هذا حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها في صلاة الكسوف: (فانصرف رسول الله ﷺ وقد تجلت الشمس فخطب الناس وحمد الله بما هو أهله ثم قال: أما بعدُ) (٢).

ومثله كلام عبد الله بن جرير ﷺ: (أما بعدُ: فإني أتيت النبي ﷺ، قلت: أبأيعك على الإسلام). (٣)

قال بدر الدين العيني: (قوله (أما بعدُ) من الظروف الزمانية وكثيراً ما يحذف منه المضاف إليه ويبني على الضم ويسمى غاية، وههنا قد حذف؛ فلذلك يبني على الضم، والأصل: أما بعدُ الحمد لله والثناء عليه، أو التقدير: أما بعدُ كلامي هذا فإني أتيت (٤)).

ومنه كلام أبي ذر ﷺ قال: قلت: يا رسول الله أي مسجد وضع في الأرض أول؟ قال: المسجد الحرام. قلت: ثم أي؟ قال: ثم المسجد الأقصى (٥).

قال العكبري: (الوجه: أن يضم (أول) ضمة بناء كما قالوا (أبدأ بهذا أول) وإنما بُني لقطعه عن الإضافة، كما بنيت (قبل) و (بعد) والتقدير: أول كل شيء). (٦)

وقدر حذف المضاف إليه في غير الغايات في حديث النبي ﷺ: (وإنه قد أوحى إلي أنكم تفتنون في القبور مثل أو قريب من فتنة المسيح الدجال) (٧).

قال ابن مالك: (ويُروى (أو قريب) بلا تنوين، والرواية المشهورة (مثل أو قريباً) وأصله:

مثل فتنة الدجال أو قريباً من فتنة الدجال، فحذف ما كان (مثل) مضافاً إليه، وتركه على الهيئة التي

(١) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٥١٩، وشرح كافية ابن الحاجب: ٢٨٧/٢.

(٢) صحيح البخاري: ١٢/٢.

(٣) صحيح البخاري: ٢٢/١.

(٤) عمدة القارئ: ٣٢٥/١، وينظر: الكواكب الدراري: ٦١/١.

(٥) صحيح البخاري: ١٩٧/٤، ثبت بفتح (أول) وضمه، وينظر: صحيح مسلم: ٣٧٠/١، وصحيح ابن

خزيمة: ٥/٢.

(٦) إعراب الحديث: ١٣٩ و١٤٠.

(٧) صحيح البخاري: ١٣/٢، وفي لفظ (قريباً).

كان عليها قبل الحذف، وجاز الحذف لدلالة ما بعد المحذوف عليه، وصلاح للدلالة من أجل مماثلته له لفظاً ومعنى، والوجه في رواية من روى (أو قريب) بلا تنوين: أن يكون أراد: تفتنون مثل فتنة الدجال أو قريب الشبه من فتنة الدجال، فحذف المضاف إليه (قريب) وبقي هو على الهيئة التي كان عليها قبل الحذف^(١).

ومنه كلام المنهال رحمته: (كان رسول الله ﷺ يأمر بصيام أيام البيض)^(٢).

قال العكبري: ((الأيام) مضافة إلى (البيض) التي هي الليالي لابيضاؤها بالقمر من أول الليل إلى آخره، ولا يجوز (الأيام البيض) ؛ لأنّ الأيام كلها بيض وإنما التقدير: أيام الليالي البيض)^(٣).

وعلى تقدير العكبري يمكن إدخاله في باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، إذ (الليالي) موصوف و(البيض) صفتها.

(١) شواهد التوضيح: ١٦٢، وينظر: الكواكب الدراري: ٦٨/٢ و٦٩، وعمدة القارئ: ١١٩/١.

(٢) صحيح ابن حبان: ٤١٤/٨، والسنن الكبرى للبيهقي: ٢٩٤/٤.

(٣) إعراب الحديث: ٣١٥.

القسم الثاني تقدير حذف حرف الجر

يذهب أكثر النحويين إلى القول: إنَّ الحروف لا يجوز حذفها ولهذا لا يشترطون فيها شروط الحذف التي سبق ذكرها في بدء كلامنا على الحذف. قال ابن جنِّي: (اعلم أنَّ الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف وإنَّ أعدل أحوالها أنَّ تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة)^(١).

وقال في: (باب في زيادة الحروف وحذفها): (وكلا ذينك ليس بقياس؛ لما سنذكره اخبرنا أبو علي رحمه الله قال: قال أبو بكر^(٢): حذف الحروف ليس بالقياس. قال: وذلك أنَّ الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها أيضاً واختصار المختصر إجحاف به)^(٣).

هذا هو الأصل العام عند النحويين في حذف الحروف.

واستثني من هذا الأصل حذف حرف الجر من (أَنَّ) و(أَنَّ) وعدُّوا ذلك مطرّداً. قال سيبويه: (ولو قال إنسان: إنَّ (أَنَّ) في موضع جر في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم، فجاز حذف الجار فيه، كما حذفوا (رُبَّ) في قوله:

وَبَلَدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحًا

لكان قولاً قوياً)^(٤).

وقال في موضع آخر: (واعلم أنَّ اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من (أَنَّ) كما حذفت من (أَنَّ) جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: (فعلت ذاك حذر الشر)، ويكون مجروراً على التفسير الآخر. ومثل ذلك قولك: (إنما انقطع إليك أن تكرمته)، أي: لأن تكرمته... و(أَنَّ) ههنا حالها في حذف حرف الجر كحال (أَنَّ) وتفسيرها كتفسيرها وهي مع صلتها بمنزلة المصدر)^(٥).

وتبع سيبويه أكثر النحويين منهم ابن مالك^(٦)، وابن هشام^(٧)، وابن عقيل^(٨)، إلا أن ابن مالك قيّده بأمن اللبس فقال: (فلو لم يتعين الحرف عند حذفه مع (أَنَّ) و(أَنَّ) لامتنع الحذف نحو (رغبت

(١) سر صناعة الإعراب: ٢٦٩/١.

(٢) أبو بكر بن السراج شيخ أبي علي الفارسي.

(٣) الخصائص: ٢٧٣/٢.

(٤) الكتاب: ١٤٧/٣.

(٥) الكتاب: ١٧٦/٣ و١٧٧.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٨٣/١ و٣٧٢ و٣٧٣، وشرح التسهيل: ١٥٠/٢.

(٧) مغني اللبيب: ٨٣٨.

(٨) شرح ابن عقيل: ١٥٠/٢.

أن يكون كذا) فإنه لا يُدرى هل المراد رغبت في أن يكون أو عن أن يكون، والمرادان متضادان فيمتنع الحذف في مثل هذا^(١).

وعند متابعة النحويين في تطبيقاتهم لهذه الضوابط نجد أنهم لم يقتصروا على تقدير حذف الحرف مع (أن) و(أن) بل توسعوا توسعاً يكاد يشمل أكثر أنواع الحروف، الجارة وغير الجارة. وسلك الشراح والنحويون المنهج نفسه عند توجيه حديث النبي ﷺ وتفسيره، فحملوا الكثير من الأحاديث على حذف الحروف وبغية إيضاح مسائل هذا الباب وتيسير النظر فيها رأيت أنه من المناسب درسها على وفق الآتي:-^(٢).

أولاً- حذف الجار مع (أن) و(أن):

أشرت إلى أن النحويين يعدون هذا الحذف مطرداً ويقاس عليه وقدروا حذف حروف الجر في الحديث الشريف وعينوا نوعها، وبسبب ظهور أمره وكثرته سأقتصر على أمثلة منها:

فمما قدّر فيه حذف الباء ما جاء في حديث النبي ﷺ: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله)^(٣).

قال الكرمانى: (قوله (أن أقاتل الناس) أي: بأن أقاتل، وحذف الجار من (أن) كثير شائع مطرد)^(٤).

ومنه حديث سهل بن سعد ؓ: (كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة)^(٥).

قال الكرمانى: (قوله (أن يضع) أي: بأن يضع، لأن الأمر يستعمل بالباء)^(٦).

ومما حمل على حذف اللام قوله ﷺ: (مَنْ يَكَلُّنَا اللَّيْلَةَ لَا نَرَقُدُ عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ)^(٧).

قال العكبري: (التقدير: لئلا نرقد، فلما حذف (اللام) و(أن) رفع الفعل، ويجوز أن يروى بالنصب على أن يكون جواب الاستفهام، إلا أنه على حذف الفاء)^(٨).

(١) شرح التسهيل: ١٥٠/٢، وينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢١٥/٣.

(٢) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١٠٦/١ و١٣٠، والبرهان في علوم القرآن: ٢١٥/٣ و٢٢٠.

(٣) صحيح البخاري: ١٣/١.

(٤) الكواكب الدراري: ١٢٢/١.

(٥) صحيح البخاري: ١٨٨/١.

(٦) الكواكب الدراري: ١٠٩/٥، وينظر: شواهد التوضيح: ٢٥٣.

(٧) مسند احمد: ٨١/٤، وينظر: صحيح ابن خزيمة: ٢١٤/١، وسنن النسائي: ٢٩٨/١.

(٨) إعراب الحديث: ١٢١ و١٢٢.

ومنه قول الأنصاري للنبي ﷺ عندما قال للزبير ﷺ: (إسقِ يا زبيرُ ثم أرسلِ الماءَ إلى جارك فغضب الأنصاري فقال: أن كان ابن عمك)^(١).

قال العكبري موجّهًا لرواية (أن كان ابن عمك): (هو بفتح الهمزة لا غير والتقدير: لأن كان ابن عمك تميل إليه عليّ، ولا يجوز الكسر إذ الشرط ههنا لا معنى له)^(٢).
وقال ابن مالك موجّهًا لرواية (إنه كان ابن عمك): (يجوز في (إنه) الكسر والفتح؛ لأنها واقعة بعد كلام تام معتل بمضمون ما صدر بها. وإذا كسرت قدر قبلها الفاء وإذا فتحت قدر قبلها اللام...والكسر أجود والله اعلم)^(٣).

ومنه قول زيد بن حارثة ﷺ في زينب: (فلما رأيتها عظمت في صدري حتى ما أستطيع أن أنظر إليها، أن رسول الله ذكرها)^(٤).

قال العكبري: (أن) بالفتح، وتقديره: لأن رسول الله ﷺ ذكرها)^(٥).
وتقدير حرف الجرّ قبل (أن) يقرّه النحويون لكثرة وروده، ويقبسون على ذلك، والأصل في وضع القواعد النحوية النصوص الفصيحة، واللغة هي استعمال قبل أن تكون قواعد وقوانين، والحذف خلاف الأصل، هذا ما يقوله النحويون؛ فلماذا لا يعدّون ذلك أصلًا^(٦).

ولعلّ ذلك يخرج النحويين من دائرة الخلاف في موضع (أن) وما بعدها من الإعراب، قال ابن مالك: (ومذهب الخليل والكسائي في (أن) و(أن) عند حذف حرف الجرّ المطرّد حذفه أنهما في محل جرّ، ومذهب سيبويه^(٧))، والفراء أنهما في محل نصب وهو الأصحّ؛ لأنّ بقاء الجرّ بعد حذف عامله قليل والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل)^(٨).

وتقدير اللام هنا يذكرنا في باب (المفعول له)^(٩) بقول النحويين بجواز نصب المصدر على أنّه مفعول له، أو جرّه باللام، ولم يقل أحد منهم أنّه منصوب بنزع الخافض^(١٠).

(١) صحيح البخاري: ١٤٦/٣ ويروى الحديث بلفظ (أن) بفتح الهمزة فقط . ويروى أيضًا بفتح همزة (أنه) وكسرها.

(٢) إعراب الحديث: ٢١٧ و٢١٨.

(٣) شواهد التوضيح: ١١٨.

(٤) مسند احمد: ١٩٥/٣، وصحيح مسلم: ١٠٤٨/٢.

(٥) إعراب الحديث: ٩٦، وينظر: عقود الزبرجد: ٦٧/١.

(٦) ذهب المبرّد إلى أنّ (أن) تفيد التعليل، وعلى كلامه فلا حاجة لتقدير لام التعليل قبلها، ينظر: المقتضب: ٢١٤/٣، ومعاني النحو: ١٤٩/٣.

(٧) ينظر: الكتاب: ١٤٧/٣. نص سيبويه في هذا الموضع على جواز أن تكون في محل جرّ.

(٨) شرح التسهيل: ١٥٠/٢، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٨٤/١.

(٩) المفعول له: هو المصدر المفهم علة، المشارك لعامله في الوقت والفاعل. ينظر: شرح الكافية الشافية:

٣٠١/١، وشرح ابن عقيل: ١٨٦/٢ والتعريف له.

(١٠) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٨٧/٢.

ويذكرنا أيضاً تقدير اللام قبل (أن) بتقدير (أن) بعد اللام وقبل الفعل المضارع المنصوب، فقد يكون هذا التقدير هو الذي جر النحويين إلى القول بتقدير حرف الجر قبل (أن) و(أن)، أو يكون العكس.

وأول على حذف (من): حديث النبي ﷺ: (يا سعد إني لأعطي الرجل وغيره أحب إليّ منه خشية أن يكبه الله في النار)^(١).

قال الكرمانى: (قوله (خشية) منصوب بأنه مفعول^(٢) لـ (أعطي) سواء في رواية التنوين مع تنكيره^(٣) وتقدير لفظة (من) أي: خشية من أن يكبه الله، أم في رواية الإضافة مع تعريفه؛ لأنه مضاف إلى (أن) مع الفعل و(أن) مع الفعل معرفة ويجوز في المفعول لأجله التعريف والتتكير)^(٤).

وعلى ذلك حمل قول بلال لله للنبي ﷺ: عندما سأله عن عمله فقال: (ما عملت عملاً أرجى عندي أنني لم أتطهر طهوراً في ساعة ليل أو نهار إلا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي)^(٥).

قال الكرمانى: (قوله (أنى) بفتح الهمزة وكلمة (من) مقدّرة قبلها ليكون صلة أفعال التفضيل وجاز الفصل بالظرف بين أفعال وصلته)^(٦).

ثانياً - حذف الجار مع غير (أن) و(أن):

قدّر حذف حرف الجر في حديث النبي ﷺ: (من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، وإن أربعة فخامس أو سادس)^(٧).

قال ابن مالك: (تضمن هذا الحديث حذف فعلين وعاملي جرّ باق عملاهما بعد (إن) وبعد الفاء. وهو مثل ما حكى يونس من قول العرب: (مررت بصالح، إن لا صالح فطالح)^(٨)، على تقدير: إن لا أمرّ بصالح فقد مررت بطالح فحذف بعد (إن) (أمرّ) والباء وأبقى عملها، وحذف بعد الفاء (مررت) والباء وأبقى عملها.

(١) صحيح البخاري: ١٣/١.

(٢) أي: مفعول لأجله.

(٣) لم ترد رواية تنوين (خشية) في البخاري.

(٤) الكواكب الدراري: ١٣٠/١.

(٥) صحيح البخاري: ٦٧/٢، وصحيح مسلم: ١٩١٠/٤.

(٦) الكواكب الدراري: ٢٠٢/٦.

(٧) صحيح البخاري: ١٥٦/١، روي بجر (أربعة وخامس وسادس) ورفعها وفي رواية (أربع) بدلا من (أربعة).

(٨) الكتاب: ٢٦٢/١، هارون.

وكذا الحديث المذكور، حذف فيه بعد (إن) والفاء فعلاَن وحرفا جرٍ باقٍ عملاهما والتقدير: من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، وإن قام بأربعة فليذهب بخامس أو سادس^(١).

ومنه سؤال عائشة رضي الله عنها النبي ﷺ فقالت: (إن لي جارين فألى أيهما أهدي؟ قال: أقربهما منك باباً)^(٢).

قال العكبري: ((أقربهما) بالجرّ على تقدير: إلى أقربهما؛ ليكون الجواب كالسؤال، ويجوز الرفع على تقدير: هو أقربهما، والنصب على تقدير: صلي أقربهما، و(باباً) تمييز)^(٣).

وقال ابن مالك: (ومثال الجر في جواب ما تضمن مثله نحو: زيد، في جواب من قيل له: بمن مررت؟ كقوله ﷺ إذ قيل له (فألى أيهما أهدي) قال: (أقربهما منك باباً) بالجرّ على إضمار

(إلى)^(٤)، ومثال ذلك بعد عطف متصل على الوجه المذكور قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ

دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ، وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٥) فجرّ (اختلاف الليل) بـ(في) مقدّرة لاتصاله بالواو ولتضمن ما قبلها إياها....

والقياس على هذه الأوجه كلها جائز. ومنعه الفراء في نحو: زيد، لمن قال: بمن مررت؟ والصحيح جوازه^(٦).

وتقدير حذف حرف الجر وبقاء عمله في الحديث يسوغه ما سبقه من ذكر على ما هو عليه الأصل في الحذف عند النحويين، ولا يستثنى من ذلك حذف الحرف فيحصر في (أن) و(أنّ)، إذ توسع النحويون في حذف الحرف في تطبيقاتهم أكثر مما نظّروا له إذ حصروه في (أن) و(أنّ)، وذلك ادعى للإيجاز والاختصار.

ومن هذا الباب حذف حرف القسم في قول أبي بكر ﷺ لأبي قتادة ﷺ أمام النبي ﷺ في قصة السّلب: (لاها الله، إذن لا يعمد إلى أسدٍ من أسدِ الله، يقاتل عن الله ورسوله ﷺ فيعطيك سلبه، فقال النبي ﷺ صدق فأعطه فأعطانيه)^(٧).

(١) شواهد التوضيح: ١٥٣، وينظر: شرح التسهيل: ١٩٢/٣، والكواكب الدراري: ٣٠٨/٤.

(٢) صحيح البخاري: ١١٥/٣.

(٣) إعراب الحديث: ٣٦٥.

(٤) استعمل ابن مالك كلمة الإضمار وأراد به الحذف بدليل ما قاله في ١٩٢/٣، إذ عبر عن هذا الإضمار نفسه بالحذف مما يدل على الخلط في استعمال المصطلحين.

(٥) الجاثية: ٥ و٤.

(٦) شرح التسهيل: ١٨٩/٣ و١٩٠، وشواهد التوضيح: ١٥٤.

(٧) صحيح البخاري: ١٩٦/٥.

قال ابن مالك: (في (لاها الله) شاهد على جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه، ولا يكون هذا الاستغناء إلا مع (الله)...) (١).

وحذف حرف القسم ذكره سيبويه بقوله: (ومن العرب من يقول: (الله لأفعلن)) وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه كما حذف (رب)) (٢).

وقال ابن مالك في موضع آخر: (ولا خلاف في كون الجر بعد الواو والتاء بهما، فكذا ينبغي أن يكون الجر في (أ) و(ها) بهما لا بالمعوض عنه والأصح كون الجر بالحرف المحذوف وإن كان لا يلفظ، كما كان النصب بعد (الفاء) و(الواو) و(حتى) و(كي) الجارة و(لام) الجحود بـ(أن) المحذوفة (٣) وإن كانت لازمة الحذف، ومن الجر بعد (ها) قول أبي بكر ؓ: (لاها الله إذن لا يعتمد إلى أسد من أسد الله)) (٤).

وقال ابن جني: (ولأجل شدة اتصال الجار بالمجرور قبح عندهم حذف الجار وتبقيّة جره بحاله؛ إلا فيما شذ عنهم، من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في القسم مع الخبر لا الاستفهام (الله لأقومن) فأما قولهم (لاها الله ذا) فإن (ها) صارت عندهم عوضاً من الواو ألا تراها لا تجتمع معها، كما صارت همزة الاستفهام في (الله إنك لقائم) عوضاً من الواو، وهذا كأنه أسهل من الأول، وكلاهما لا يجوز القياس عليه) (٥).

وجاء الحذف على غير قياس في حديث النبي ؓ: (فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين صلاة) (٦).

قال ابن مالك: (يجوز أن يكون الأصل: بسبعين صلاة فحذفت الباء وبقي عملها) (٧).

ومنه قوله ؓ: (صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه خمس وعشرين ضعفاً) (٨).

(١) شواهد التوضيح: ٢٢٣، وإعراب الحديث: ٩٧.

(٢) الكتاب: ٥٥٣/٣، وينظر: ٥٥٥/٣.

(٣) صرح ابن مالك هنا أن (أن) بعد هذه الحروف محذوفة، ولم يقل إنها مضمرة. فهل الإضمار والحذف سيان أو إنه من الخلط بين اللفظتين أو أنه من باب التجوز والتوسع في استعمال المصطلحين وهذا ما لا يجوز.

(٤) شرح التسهيل: ٢٠٠/٣ و٢٠١، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٨٧/١.

(٥) سر صناعة الإعراب: ١٣٢/١ و١٣٣.

(٦) مجمع الزوائد: ٩٨/٢.

(٧) شواهد التوضيح: ١١٣، وينظر: عقود الزبرجد: ٣٣٤/٢.

(٨) مسند أبي عوانة: ٣٥٠/١، بلفظ (خمس)، وفي صحيح البخاري: ١٦٦/١ بلفظ (خمساً) و(خمسة) و(بخمس). وفي صحيح ابن حبان: ٤٤/٥ بلفظ (بخمس).

قال ابن مالك: (هو على تقدير الباء. ومثله في (جامع المسانيد) على أحد الوجهين قوله ﷺ: (خير الخيل الأدهم الأفرح الأرثم المحجل ثلاث)^(١)، على أن يكون المراد المحجل في ثلاث والأجود أن يكون أصله المحجل محجل ثلاث، فحذف البدل وبقي مجروره)^(٢).
وقال السيوطي: (قال الزركشي: كذا وقع في الصحيحين بخفض (خمس) على تقدير (الباء) كقول الشاعر^(٣)):

إذا قيل أيُّ الناس شرُّ قبيلةٍ أشارت كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أي: أشارت إلى كليب)^(٤).

وعلى ذلك حمل العكبري قول عبد الله بن مسعود ﷺ: (قضى رسول الله ﷺ في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض...) ^(٥)، إذ قال: (أما نصب (عشرين) ففيه وجهان: أحدهما: أن يكون أراد (الباء) فحذفها فتعدى الفعل إليه بنفسه كما قالوا: أمرتك الخير، أي: قضى بعشرين.

الثاني: أن يكون حمل (قضى) على (جعل) و (صير))^(٦).

ومنه قوله ﷺ في ذكر كبائر الذنوب: (أن تقتل ولدك أجل أن يأكل معك)^(٧).

قال القاضي عياض: (أجل) بفتح الهمزة وسكون الجيم، كذا ذكره البخاري في الحدود، وفي النهي عن المناجاة (أجل أن يحزنه)^(٨) مثله، كله بمعنى من أجل أي: من سبب، وقد قيل في هذا: (أجل) و (من أجل) بكسر الهمزة أيضاً وهما صحيحان)^(٩).

وفي قول النبي ﷺ: (إذا كنتم ثلاثة فلا يتناج رجلان دون الآخر حتى تختلطوا بالناس أجل أن يحزنه)^(١٠)، قال السيوطي: (قال الزركشي: أي: من أجل، وقد تكلم به مع حذف (من) كقول الشاعر^(١١)):

أجل أن الله قد فضلكم ^(١٢)

(١) التمهيد لابن عبد البر: ١٠١/١٤، ويروى (ثلاثاً) و (الثلاث)، وينظر: عقود الزبرجد: ٣٣٤/٢.

(٢) شرح التسهيل: ١٩٣/٣، وينظر: شواهد التوضيح: ١٥٤.

(٣) هو الفرزدق، ديوانه: ٥٢٠/٢، وينظر: شرح التسهيل: ١٩٣/٣.

(٤) عقود الزبرجد: ٣٠٤/٢.

(٥) سنن الترمذي: ١٠/٤، والسنن الكبرى للبيهقي: ٢٣٤/٤.

(٦) إعراب الحديث: ٢٤٥، وينظر: عقود الزبرجد: ٢٢٨/١.

(٧) السنن الكبرى للبيهقي: ١٨/٨، وفي صحيح البخاري: ٢٠٤/٨ بلفظ (من أجل).

(٨) جزء من حديث وسيأتي قريباً.

(٩) مشارق الأنوار: ٣٥/١، وينظر: النهاية في غريب الحديث: ٢٦/١.

(١٠) صحيح البخاري: ٨٠/٨، ورواية البخاري بنصب (أجل).

(١١) هو عدي بن زيد العبادي، وتمامه: (فوق من أحكاً صلباً بإزار)، ينظر: ديوانه: ٩٤، وشواهد التوضيح:

٢١١.

(١٢) عقود الزبرجد: ٢٣٣/١ و٢٣٤.

ثالثاً - ما يسمّى بنزع الخافض:

يذهب النحويون إلى أن الأفعال تنقسم من جهة التعدي واللزوم على متعدية بنفسها ومتعدية بحرف جر، ولازمة غير متعدية^(١).

ويفهم من ذلك أنهم جعلوا المعدى إليه بوساطة في منزلة بين المنزلتين، فإذا عدّي الفعل إليه بوساطة قالوا إنه مجرور بحرف الجر، وإذا عدى الفعل إليه من غير حرف جر قالوا إنه منصوب بنزع الخافض.

وحمل النحويون كثيراً من نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب على ذلك. ويبدو أن الذي اضطرهم إلى ذلك استقراؤهم الناقص للنصوص الفصيحة وصور مجيء الأفعال في تراكيب الكلام، أو أنهم وجهوا عنايتهم إلى الأسلوب الأكثر استعمالاً، وغضّوا الطرف عن قليل الاستعمال، ولما اعترض عليهم به قالوا: إنه منصوب بنزع الخافض.

وكان الأولى والله أعلم أن يقوم الأمر على الكثرة والقلة فيقال: الكثير في استعمال الفعل الفلاني أن يتعدى بحرف جر والقليل تعديته بنفسه ولا حاجة إلى تقدير حرف جر محذوف ينصب بحذفه الاسم الذي كان مجروراً^(٢)، إذ النصوص الفصيحة من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب كثيرة جداً، بل نخرجها من وصف القلة إلى وصف الكثرة، وإنما قلنا إنها قليلة مقارنة مع استعمالها الآخر.

ومنه في القرآن قوله عز وجل: ﴿وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ مَرَجَلًا﴾^(٣)، أي: من قومه، وقوله تعالى: ﴿وَمَرَّعَ بَعْضَهُمْ دَمْرَجَتٍ﴾^(٤)، أي: على درجات، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾^(٥)، أي: على عقدة النكاح^(٦).

ومن شواهد الشعر قول جرير^(٧):

تمرّون الديارَ ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذن حرام

وأكثر شراح الحديث ومعربوه من تقدير النصب بنزع الخافض، وسأكتفي بالآتي من الأمثلة مرتباً الأفعال التي تتعلق بها ترتيباً معجمياً:

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢٨٢/١ و٢٨٣.

(٢) لعل هذا من غرائب النحويين، ومما لا نظير له إذ صار الحذف هو العامل في النصب وليس الحرف أو الفعل، أفيعدّ هذا العامل معنوياً أو لفظياً، الله أعلم.

(٣) الأعراف: ١٥٥.

(٤) البقرة: ٢٣٥.

(٥) البقرة: ٢٣٥.

(٦) ينظر: في ذلك إعراب القرآن المنسوب للزجاج، إذ أورد جملة وافرة من الآيات التي حملت على النصب بنزع الخافض: ١٠٦/١ و١٣٠، والبرهان في علوم القرآن: ٢١٥/٣، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١٨٣/٩ و٢٦٩.

(٧) ديوانه: ٥١٢. وينظر: شرح المفصل: ٨٠/٨، وخزانة الأدب: ٦٧١/٣.

١ - حي:

جاء في حديث الشفاعة يوم القيامة: (فيأتون آدم... فيقول لهم آدم: لست هناكم ويذكر ذنبه الذي أصاب فيستحي ربه عز وجل ويقول: ولكن اتنوا نوحًا فإنه أول رسول)^(١).

قال العكبري: (الأصل: فيستحي من ربه، فحذف (من) للعلم بها، كقوله تعالى: ﴿وَإِخْتَارَ مُوسَىٰ

قَوْمَهُ سَبْعِينَ مَرَجَلًا﴾^(٢) أي من قومه ويجوز ألا يكون فيه حذف ويكون المعنى: يخشى ربه أو يخاف؛ لأن الاستحياء والخشية بمعنى واحد)^(٣).

وقال الزمخشري: (وحييت منه أحياء حياءً، واستحييته، واستحييت منه، واستحييت، وأنا استحيي منه)^(٤).

ونظير ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾^(٥)، أعرب

أبو حيان (أن يضرب) مفعولاً به، أو منصوباً على نزع الخافض؛ لأن الفعل يتعدى بنفسه وبحرف الجر)^(٦).

٢ - دَخَلَ:

قال أنس بن مالك رضي الله عنه: (كان رسول الله ﷺ يدخلُ الخلاء فأحمل أنا و غلام إداواة من ماء وعنزة يستجي بالماء)^(٧).

قال السيوطي: (قال ابن الحاجب وغيره: (الخلاء) هو منصوب على الظرفية؛ لأنَّ (دخل) من الأفعال اللازمة بدليل أن مصدره على (فُعُول) وما كان مصدره على (فُعُول) فهو لازم؛ ولأنَّه نقيض (خرج) وهو لازم فيكون هو أيضاً كذلك، واختار قوم أنه مفعول به. وعند سيبويه^(٨) أنه منصوب بإسقاط الخافض)^(٩).

(١) مسند احمد: ١١٦/٣، والمسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم: ٢٦٥/١.

(٢) الأعراف: ١٥٥.

(٣) إعراب الحديث: ٧٥، وعقود الزبرجد: ١٥٤/١.

(٤) أساس البلاغة، مادة (حيي): ٢١١/١، وينظر: لسان العرب، مادة (حيا): ٦٩٦/٢.

(٥) البقرة: ٢٦.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ١٢١/١.

(٧) صحيح البخاري: ٥٠/١.

(٨) ينظر: الكتاب: ٢١١/١ و ٦٩/١.

(٩) عقود الزبرجد: ٢٥/١، وينظر: الكتاب: ٢١١/١ و ٦٩ ولم يقل سيبويه إنه منصوب بإسقاط الخافض وإنما قال: ((دخلت البيت)، وإنما معناه: دخلت في البيت، والعامل فيه: الفعل، وليس المنتصب هاهنا بمنزلة الظرف... ولم يجز (دخلت) إلا في الأماكن في مثل: (دخلت البيت)، واختصت بهذا)، وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٢٨/١، ولسان العرب، مادة (دخل): ١٣/٣.

وقال العكبري: (حق (دخل) أن يتعدى بـ(في) أو (إلى)، لكنه اتسع فيه، فأوصل بنفسه إلى المفعول)^(١).

وقال أبو حيان عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي * وَاَدْخُلِي جَنَّتِي﴾^(٢)، (تعدى (فادخلي) أولاً بـ(في) وثانيهما بغيرها، وذلك إذا كان المدخول فيه غير ظرف حقيقي تعدى إليه بـ(في): (دخلت في الأمر) و(دخلت في غمار الناس)، ومنه ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾، وإذا كان المدخول فيه ظرفاً حقيقياً تعدى إليه في الغالب بغير وساطة (في))^(٣).

ويرى النحويون: (أنّ اسم المكان المختص، وهو ما له أقطار تحويه، مثل: حديقة وبغداد لا ينتصب على الظرفية المكانية)^(٤)، وإنما يتعدى إليه العامل بحرف جر فنقول: استرحت في الحديقة ودرست في بغداد . ويستثنى من ذلك فعلاّن هما: (دخل) و(سكن) فينصب معهما اسم المكان المختص من دون حرف جرّ، فيقال: دخلت البيت، ودخلت بغداد وسكنتهما . واختلفوا في توجيه إعراب المنصوب والحال هذه على الأوجه الثلاثة التي ذكرها السيوطي)^(٥).

نستخلص من ذلك أنّ النحويين إنّما ذهبوا إلى القول بنزع الخافض مع (دخل) بناءً على ما فسّر به سيبويه قولهم (دخلت البيت) من جهة المعنى. ونرى والله أعلم أنّ الأولى أن يقال: يتعدى الفعل (دخل) مرة بنفسه، ومرة بوساطة حرف الجرّ مع الإشارة إلى أنّ الأكثر أن يتعدى بنفسه عندما يكون الظرف حقيقياً، أي: مختصاً، ويتعدى بحرف الجرّ حين يستعمل مع المعاني ولا حاجة لتقدير حرف الجرّ والنصب بنزع الخافض، إذ اللغة استعمال ونصوص قبل أن تكون قواعد وقوانين.

٣ - دَان:

قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: (لم أعقل أبوي إلاّ وهما يدينان الدين، ولم يمرّ علينا يوم إلاّ يأتينا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم)^(٦).

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/١٣٢. قال ذلك عند توجيه قوله تعالى: ﴿كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ

وَجَدَ عِنْدَهَا مَرْثِقًا﴾ (آل عمران: من الآية ٣٧) .

(٢) الفجر: ٢٩ و٣٠.

(٣) البحر المحيط: ٤٧٢/٨.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية: ١/٥٨٤ و ٥٨٥، ولسان العرب، مادة (دخل): ٣/٣١٣ .

(٥) من تعليق الأستاذ المشرف على مسودة الأطروحة .

(٦) صحيح البخاري: ١/١٢٨، وصحيح ابن خزيمة: ١/١٣٣، وصحيح ابن حبان: ١٤/١٧٧.

قال الكرمانى: (قولها (الدين) منصوب بنزع الخافض، يقال: دان بكذا ديانة، وتدين به تدينا، ويحتمل أن يكون مفعولا به)^(١).

وقال الكرمانى مثل ذلك في قول كعب بن مالك: (تقاضى ابن أبى حرد دينا كان له عليّ في المسجد)^(٢).

والكرمانى يقرّ بتعدي الفعل (دان) بنفسه، وإذا كان ذلك وارداً وممكناً فما الداعي للقول بالنصب بنزع الخافض مع إمكان حمل الكلام على ظاهره؟!.

٤ - سَبَقَ:

ورد في قول النبي ﷺ: (إذا جاء أحدكم إلى الصلاة فليمش على هينته فليصل ما أدرك وليقض ما سبقه)^(٣).

قال العكبري: (هكذا ضبطوه على ما لم يسمّ فاعله، والوجه فيه أنه أراد: سبق به فحذف حرف الجرّ وعديّ الفعل بنفسه وهو كثير في اللغة)^(٤).

وإذا كان العكبري قد علل ذلك بالكثرة فلماذا لا يُصار إليه؟ ويكون ضابطاً وقاعدةً تُعلل بها النظائر من هذه النصوص ويكتفى بذلك.

٥ - صَلَّى:

قال رسول الله ﷺ: (من صَلَّى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله)^(٥).

قال العيني: (قوله: (صلاتنا) منصوب بنزع الخافض، وهو في نفس الأمر صفة لمصدر محذوف أي: من صَلَّى صلاة كصلاتنا)^(٦).

وهنا جاء الحذف مركباً إذ قدّر حذف الجار وهو الكاف، وقدّرها صفة لمصدر محذوف، فصارت الكاف المحذوفة صفة لمصدر محذوف، ولا أدري كيف يستقيم ذلك.

(١) الكواكب الدراري: ١٣٨/٤، وينظر: أساس البلاغة، مادة (دين): ٢٩١/١، ولسان العرب، مادة (دين): ٤٦٧/٣.

(٢) صحيح البخاري: ١٢٧/١، وصحيح مسلم: ١١٩٢/٣، وينظر: الكواكب الدراري: ١١٨/٤.

(٣) مسند احمد: ٢٥٢/٣.

(٤) إعراب الحديث: ٨٨.

(٥) صحيح البخاري: ١٠٨/١.

(٦) عمدة القارئ: ١٢٥/٤، وينظر: مبارك الأزهار: ٥٩/١.

٦ - صَامَ:

قال رسول الله ﷺ: (لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو بعده)^(١).

قال ابن الملك: (أي: إلا بأن يصوم يوماً قبله أو بعده)^(٢).

وقال الكرمانى: (فان قلت: ما وجه نصب (إلا يوماً) إذ لا يصح استثناء (يوماً) من (يوم الجمعة)، ولا يصح أيضاً جعله ظرفاً لـ (يصومن)؟ قلت: هو ظرف لـ (يصوم) المقدرة، أو (يوماً) منصوب بنزع الخافض وهو باء المصاحبة أي: بيوم قبله أو بعده)^(٣).

وقد جاء الفعل (صام) في القرآن الكريم متعدياً بنفسه، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ

مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٤)، ومع ذلك قدر بعض النحويين جاراً محذوفاً، أي: فليصم فيه^(٥).

٧ - فَرِحَ:

قال رسول الله ﷺ: (للصائم فرحتان يفرحهما)^(٦).

قال السيوطي: (أصله يفرح الصائم بهما، فحذف الجار، وأوصل الضمير، كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾ أي: فليصم فيه. أو مفعول مطلق، فأصله: يفرح الفرحتين، فجعل الضمير بدله، نحو: (عبد الله أظنه منطلقاً))^(٧).

وقال العكبري في إعراب الضمير من قوله تعالى: ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾: (والهاء ضمير الشهر، وهي

مفعول به على السعة، وليست ظرفاً، إذ لو كانت ظرفاً لكانت معها (في)؛ لأن ضمير الظرف لا يكون ظرفاً بنفسه)^(٨).

أعرب العكبري الضمير على أنه مفعول به على السعة ولم يقل: إنه منصوب بنزع الخافض على ما جرت عليه عادة النحويين في ذلك عندما يتعدى الفعل بنفسه. ولعل سبب ذلك اتصال الضمير بالفعل اتصالاً واجباً.

٨ - قرأ:

ورد في قول ابن مسعود ؓ في سورة الليل: (أقرأنيها النبي ﷺ فاه إلى في)^(٩).

(١) صحيح البخاري: ٥٤/٣.

(٢) مبارك الأزهار: ٢٥٤/١.

(٣) الكواكب الدراري: ١٤٣/٩، وينظر: ١٠٧/١٤.

(٤) البقرة: ١٨٥.

(٥) ينظر: أساس البلاغة، مادة (صوم): ٣٣/٢.

(٦) صحيح البخاري: ٣٢/٢، وصحيح مسلم: ٨٠٧/٢، ومسند احمد: ٢٧٣/٢.

(٧) عقود الزبرجد: ٣١٠/٢، وينظر: الكواكب الدراري: ١٢٨/٧.

(٨) التبيان في إعراب القرآن: ٨٢/١.

(٩) روي هذا الحديث بهذا اللفظ في صحيح البخاري: ٣٥/٥، وروي في ٣١/٥ بلفظ (من فيه إلى في).

قال ابن مالك: (وفي قوله (فاه إلى في)) ثلاثة أوجه:
أحدها: أن يكون الأصل: جاعلاً فاه إلى في فحذف الحال وبقي معموله كالعوض منه.
الثاني: أن يكون الأصل: من فيه إلى في، فحذفت (من) وتعدى الفعل بنفسه، فنصب ما كان
مجزوراً.

الثالث: أن يكون مؤولاً بـ (متشافهين) كما يؤول (بعته يداً بيد) بـ (متجازين))^(١).

٩ - مَنَعُ:

جاء في حديث النبي ﷺ: (السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم نومَه وطعامه وشرابه)^(٢).
قال الكرمانى: (لفظ (نومه) منصوب بنزع الخافض أو مفعول ثانٍ لـ (منع)؛ لأنه يقتضي
مفعولين كالإعطاء، والمراد يمنعه كمالها ولذتها)^(٣).

ونظير ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا

بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ﴾^(٤).

وقال الزمخشري: (منعه الشيء، ومنعه منه وعنه)^(٥).

قال أبو حيان: (الأولى أن يكون فاعل (منع) قوله ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ﴾ أي: كفرهم . ويحتمل أن يكون
لفظ الجلالة أي: وما منعهم الله ويكون ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ﴾ تقديره: إلا لأنهم كفروا، و (أن تقبل) مفعول ثانٍ
إمّا لوصول (منع) إليه بنفسه، وإمّا على تقدير حذف حرف الجر فوصل الفعل إليه)^(٦).
ونفهم من كلام الكرمانى وأبي حيان والزمخشري وغيرهم أنهم يقرون بتعدي الفعل (منع)
بنفسه إلى المفعول الثاني بناءً على ما جاء في النصوص السابقة وفي أمثالها، وبذلك فلا داعي إلى
ذكر الوجه الثاني الذي يحتاج إلى تقدير حذف حرف، وهم يقولون إنه لا يلجأ إلى التأويل إلا إذا
تعذر حمل الكلام على ظاهره .

(١) شواهد التوضيح: ٢٥٠.

(٢) صحيح البخاري: ١٠/٣، وصحيح مسلم: ١٥٢٦/٣.

(٣) الكواكب الدراري: ١٦/١٣.

(٤) التوبة: ٥٤.

(٥) أساس البلاغة، مادة (منع): ٤٠٣/٢ .

(٦) البحر المحيط: ٥٣/٥، وينظر: ٨١/٦ في إعراب قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى

وَيَسْتَغْفِرُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأُولَى أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ (الكهف: ٥٥)

١٠ - نَاقَشَ:

قال رسول الله ﷺ: (من نُوقِشَ الحِسابَ يَهْلِكُ)^(١).
 قال الكرمانى: (الظاهر أنّ (الحساب) منصوب بنزع الخافض، أي: من نوقش في الحساب،
 أي: من جرى في حسابه المضايقة يهلك)^(٢).
 وقال الزمخشري: (ناقشه الحساب وفي الحساب . وعن عائشة رضي الله عنها: (من نوقش
 الحساب عُدب))^(٣).
 يتبين لنا من كلام الزمخشري أنّ (الحساب) منصوب بـ(نوقش) لا بنزع الخافض .

١١ - نَقَصَ:

قال رسول الله ﷺ: (إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت
 ولزوجها أجره بما كسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً)^(٤).
 قال الكرمانى: (قوله (أجر) منصوب بنزع الخافض أي: من أجر، أو مفعول أول لـ(نقص)؛
 لأنه ضد (زاد) وهو متعدّ إلى مفعولين، قال تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾^(٥)^(٦).
 وقال الزمخشري: (نقصه حقه نقصاً)^(٧).
 ونظيره من القرآن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّقُوا الْمَكِيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَمَّاكُمْ بِخَيْرٍ﴾^(٨).
 قال العكبرى: ((نقص) يتعدى إلى مفعول بنفسه وإلى آخر تارة بنفسه وتارة بحرف جرّ؛
 تقول: نقصت زيداً حقه ومن حقه، وهو ههنا كذلك أي: لا تتقصوا الناس من المكيال ويجوز أن
 يكون متعدياً إلى واحد)^(٩).

(١) صحيح البخاري: ٣٧/١.

(٢) الكواكب الدراري: ١٠٢/٢.

(٣) أساس البلاغة، مادة (نقش): ٤٧١/٢، وينظر: مشارق الأنوار: ٤٤/٢، ولسان العرب: ٦٧٥/٨.

(٤) صحيح البخاري: ١٣٩/٢، وصحيح مسلم: ٧١٠/٢، وسنن أبي داود: ٢٥٥/٢.

(٥) البقرة: ١٠.

(٦) الكواكب الدراري: ١٩٤/٧.

(٧) أساس البلاغة، مادة (نقص): ٤٧١/٢، وينظر: لسان العرب: ٦٧٥/٨.

(٨) هود: ٨٤.

(٩) التبيان في إعراب القرآن: ٤٤/٢.

١٢ - نَقْل:

قال أنس بن مالك رضي الله عنه عن يوم أحد: (ولقد رأيت عائشة بنت أبي بكر وأمّ سليم وأنهما لمشمّرتان أرى خدَمَ سوقهما تتقلانِ القرب) ^(١).

قال الكرمانى: ((القرب) جمع القربة وهو منصوب بنزع الخافض، أي: بالقرب) ^(٢).
وورد (نقل) متعدياً بنفسه أقره الزمخشري ^(٣) وابن منظور ^(٤) ولا مانع من أن يُسلط الفعل (نقل) على (القرب)، إذ القرب من شأنها أن تتقل.

١٣ - وَجَدَ:

جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في خبر السريّة التي بعثها رسول الله صلى الله عليه وآله: (فاقتصوا آثارهم حتى وجدوا مأكلمهم تمرّاً تزودوه من المدينة) ^(٥).

قال الكرمانى: ((مأكلمهم) اسم مكان غير مبهم وهو منصوب بتقدير الجار وذلك جائز نحو (رمى مرمى زيد)) ^(٦).

(ويبدو أن (مأكلمهم) مصدر ميمي، بمعنى مأكولهم فهو مفعول به أول للفعل (وجد)، يدلّ عليه رواية الحديث بلفظ: (حتى وجدوا مأكلمهم التمر في منزل نزله) ^(٧) فنصّ هنا على المأكول في منزلهم.

هذا فضلاً عن أن اسم المكان المشتق قياس نصبه على الظرفية المكانية أن يكون عامله من لفظه ^(٨)، كما مثل به: (رمى مرمى زيد)، أي: في مرمى) ^(٩).

١٤ - وَرِثَ:

جاء في قصة الأبرص والأعمى والأقرع من بني إسرائيل قول الأبرص للملك: (لقد ورثتُ كابرًا عن كابر) ^(١٠).

^(١) صحيح البخاري: ٤٠/٤، ومعنى (خدَمَ) موضع الخلخال من الرجل. وفي لفظ: (تقتزان القرب) ولا شاهد فيه.

^(٢) الكواكب الدراري: ١٥٢/١٢، وينظر: فتح الباري: ٧٨/٦.

^(٣) أساس البلاغة، مادة (نقل): ٤٧٣/٢.

^(٤) لسان العرب، مادة (نقل): ٦٨٣/٨.

^(٥) صحيح البخاري: ٨٥/٤، و ١٠١/٥.

^(٦) الكواكب الدراري: ٤٤/١٣.

^(٧) صحيح البخاري: ١٠١/٥.

^(٨) شرح ابن عقيل: ٥٨٣/٢.

^(٩) من تعليق الأستاذ المشرف على مسودة الأطروحة.

^(١٠) صحيح البخاري: ٢٠٩/٤، ويروى (ورثت لكابر عن كبير).

قال السيوطي: (قال الطيبي: هو حال، وقال الشيخ أكمل الدين: هو منصوب بنزع الخافض، أي: ورثت المال عن كبير ورثه عن كبير، ومثله قولهم: (روى هذا الحديث ثقةً عن ثقةٍ عدلاً عن عدل))^(١).

وقال الزمخشري: (ورثته المال، وورثته منه وعنه)^(٢).

وإن لم يكن هناك مانع من إعرابه حالاً أو مفعولاً به فلا حاجة إلى تقدير النصب بنزع الخافض. وعلى ذلك حمل قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾^(٣).

قال العكبري: (قوله (النساء) فيه وجهان: أحدهما هو المفعول الأول، والثاني: أنه المفعول الثاني، والتقدير: أن ترثوا من النساء المال)^(٤).

١٥ - وَصَل:

قال أنس بن مالك رضي الله عنه عندما أمَّ أبو بكر رضي الله عنه الناس في مرض النبي صلى الله عليه وسلم: (فَنَكَصَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقْبِهِ لِيَصِلَ الصَّفَّ وَظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم خَارَجَ إِلَى الصَّلَاةِ)^(٥).

قال الكرمانلي: (قوله (الصف) منصوب بنزع الخافض)^(٦). وتعدي الفعل (وصل) بنفسه يذكره

أكثر اللغويين^(٧)، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾^(٨).

١٦ - وَلِي:

جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (من يلي من هذه البنات شيئاً فأحسن إليهنَّ كن له ستراً من النار)^(٩).

قال الكرمانلي: (فان قلت: ما وجه نصب (شيئاً)؟ قلت: بنزع الخافض، أي: بشيء)^(١٠).

(١) عقود الزبرجد: ٣٤٣/٢.

(٢) أساس البلاغة، مادة (ورث): ٤٩٩/٢، وينظر: معجم مقاييس اللغة: ١٠٥/٦، ولسان العرب: ٢٦٩/٩.

(٣) النساء: ١٩.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ١٧٢/١.

(٥) صحيح البخاري: ١٧٣/١، وصحيح مسلم: ٣١٥/١، وصحيح ابن خزيمة: ٤٠/٢.

(٦) الكواكب الدراري: ٦٢/٥.

(٧) ينظر: أساس البلاغة: ٥١١/٢، ومشارك الأنوار: ٤٩٣/٢، ولسان العرب: ٣٢٠/٩.

(٨) القصص: ٥١.

(٩) صحيح البخاري: ٨/٨.

(١٠) الكواكب الدراري: ١٦٣/٢١.

وتعدّي (ولي) إلى الشيء بنفسه وارد في اللغة، قال ابن منظور: (قال ابن سيده: ولي الشيء، وولي عليه ولاية وولاية) (١).

واكتفي بهذا القدر ممّا حمله النحويون والشراح على النصب بنزع الخافض في الحديث الشريف ولو أوردت ما وقع تحت يدي من ذلك لطل الكلام لكن ذلك حسبي في بيان ما قصدت إليه.

رابعًا - حذف (متعلق) الجار والمجرور:

ورد في حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: (فقلت: يا رسول الله مالك عن فلان؟ فو الله إني لأراه مؤمنًا) (٢).

قال العيني: (قوله (مالك عن فلان) أي: أي شيء حصل لك أعرضت عن فلان؟ أو عداك عن فلان، أو من جهة فلان بأن لم تعطه . وكلمة (ما) للاستفهام واللام تتعلق بمحذوف وكذلك كلمة (عن) وهو (حصل) في اللام و(أعرضت) ونحوه في (عن)) (٣).

وورد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع: (ليبلغ الشاهد الغائب، فإنه ربّ مبلغ أسعد من سامع) (٤).

قال العكبري: (أسعد) هنا نعت لـ(مبلغ) مجرور، ولكنه فتح؛ لأنه لا ينصرف، والذي يتعلّق به (ربّ) محذوف تقديره: يوجد أو يصاب .

وأجاز الكوفيون (أسعد) بالرفع، وبنوه على رأيهم في أن (ربّ) اسم مرفوع بالابتداء (٥)، فيكون (أسعد) خبراً له (٦).

ومنه حديث أم سلمة رضي الله عنها (أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال ... من يُوقظ صواحبَ الحجراتِ يا ربّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ في الآخرة) (٧). قال الكرمانى: (قوله (ربّ) أصله للتقليل ويستعمل

(١) لسان العرب، مادة (ولي): ٤٠٩/٩. وينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة (ولي): ١٤١/٦، وأساس البلاغة: ٥٢٨/٢ .

(٢) صحيح البخاري: ١٣/١.

(٣) عمدة القارئ: ١٩٣/١.

(٤) مسند أحمد: ٧٢/٥، ومجمع الزوائد: ٢٦٦/٣.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٣٢/٢، ومغني اللبيب: ١٧٩.

(٦) إعراب الحديث: ٣٥٤.

(٧) صحيح البخاري: ٦٢/٢.

كثيراً كما في هذا الحديث وفيه سبع لغات، وفعلها الذي تتعلّق به يجب أن يكون ماضياً ويحذف غالباً وتقديره: رُبَّ كاسيةٍ عاريةٍ عرفتها^(١).

وليس الأمر كما ذهب إليه العكبري والكرماني فتعلّق (رُبَّ) بالفعل ليس أمراً متفقاً عليه فضلاً عن تقدير حذفه وفي هذا يقول أبو حيّان: (وذهب الجمهور إلى أنّها تتعلّق بالعامل، وذهب الرماني وابن طاهر إلى أنّها لا تتعلّق، واختلف من قال: إنّها تتعلّق في حذف ما يتعلّق به فذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ حذفه للعلم به نادر، وذهب الفارسي إلى أنّ حذفه كثير وتبعه الجزولي، وذهب لكدة الأصبهاني إلى أنّه لا يجوز حذفه ألّبتة ولحن ما روي من ذلك، وذهب بعضهم إلى أنّه يلزم حذفه؛ لأنّه معلوم كما حذف في (تالله وبسم الله) فتلخّص في الحذف خمسة أقوال: الوجوب والمنع والندور والكثرة والتفصيل)^(٢).

المبحث الخامس

(١) الكواكب الدراري: ١٣٠/٢ و ٦٦/٢٢، وينظر: مبارك الأزهار: ٣٠٩/٢، وشرح التسهيل: ١٧٨/٣.

(٢) ارتشاف الضرب: ٤٥٩/٢-٤٦٠، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٣٢/٢، وهمع الهوامع:

الحذف في التوابع

لم تكن التوابع بمنأى عن تقدير المحذوف فيها عند النحويين، إذ قدّروا حذف الصفة والموصوف والمعطوف والمعطوف عليه، واشتروا لذلك دلالة السياق والحال على ذلك المحذوف، وسنعرض بعض ما قدّروه من ذلك في الحديث الشريف في ما يأتي:

أولاً - تقدير الحذف في باب النعت:

وتشتمل دراسته على الآتي:

١ - حذف الصفة:

صرّح ابن جنّي بحذف الصفة بقوله: (وقد حذفنا الصفة ودلّت الحال عليها . وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سيرَ عليه ليلٌ، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ^(١). وكأنّ هذا إنّما حذف في الصفة لما دلّ من الحال على موضعها. ومن ذلك أنّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك ... فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة . فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز)^(٢)

وقال ابن مالك: (وقد يحذف النعت للعلم به، فيكتفى ببنّيته، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ

الْحَقُّ﴾^(٣)، أي قومك المعاندون، وكقوله تعالى: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾^(٤)، أي: كل شيء سلّطت عليه، أو أمرت بتدميره، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾^(٥)، أي:

معاد كريم، أو إلى معاد تحبه . ومنه قول المرقش الأكبر:

ورُبُّ أسيلة الخدين بكرٍ مُهْفَهَفَةٌ لها فرغٌ وجيدٌ^(٦)

أي: فرع وافر، وجيد طويل)^(٧).

وقال السيوطي: (ويقل حذف النعت مع العلم به، لأنّه جيء به في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك، أو العموم فحذفه عكس المقصود)^(١).

(١) الكتاب: ٢٨٤/١.

(٢) الخصائص: ٣٧٠/٢ و٣٧١، وينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٧٨٣/٣.

(٣) الأنعام: ٦٦.

(٤) الأحقاف: ٢٥.

(٥) القصص: ٨٥.

(٦) الخد الأسيل: الطويل المسترسل . و(مهفهفة): ضامرة البطن رقيقة الخصر، و(فرغ) شعر نام .

(٧) شرح لتسهيل: ٣٢٤/٣ وينظر: مغني اللبيب: ٨١٨.

ومن مجمل ما مرَّ نعلم أنَّ النحويين يُقرِّون بحذف الصفة لكنهم يصفونه بالقليل .
ومما جاء من الحديث الشريف محمولاً على حذف الصفة ما ذكره العكبري عند توجيهه
لقوله ﷺ: (ما من عبد يخرج من بيته إلى غدو أو رَوَاحٍ إلى المسجد إلا كانت خطاه خطوة كفارة
وخطوة درجة)^(٢)، إذ قال: (الجيد نصب (خطوة) على أن تكون خبر (كان)، و(كفارة) نعت لـ
(خطوة)، ؟ ولو رفع على أنه مبتدأ و(كفارة) خبره جاز؛ وهذا جائز وإن كانت (خطوة) نكرة؛ لأنَّ
التقدير: خطوة منها كفارة، وخطوة منها درجة، فحذف الصفة للعلم بها. ويجوز أن تكون (خطوة)
مع تنكيرها في موضع: بعضها كفارة وبعضها درجة)^(٣).

وحمل ابن جنِّي على ذلك قوله ﷺ: (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد)^(٤)، إذ قال: (أي:
لا صلاة كاملة أو فاضلة، ونحو ذلك، وقد خالف في ذلك من لا يعد خلفه خلافاً)^(٥).
ومن ذلك حديث وفد عبد القيس لما أتوا النبي ﷺ: (وسألوه عن الأشرية فأمرهم بأربع ونهاهم
عن أربع...)^(٦).

قال الكرمانى: (معنى قوله (عن الأشرية)، أي: عن ظروف الأشرية، فحذف المضاف، أو
عن الأشرية التي تكون في الأواني المختلفة فحذف الصفة)^(٧).
وقال ابن حجر: (هو من إطلاق المحل وإرادة الحال)^(٨).

٢- حذف الموصوف:

أمَّا حذف الموصوف فأشار إليه سيبويه بقوله: (وسمنا بعض العرب الموثوق بهم يقول:
(ما منهما مات حتى رأيتَه في حال كذا وكذا)، وإنما يريد: ما منهما واحد مات . ومثل ذلك قوله
عز وجل: ﴿وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِذَا لِيُؤْمِنَ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾^(٩). ومثل ذلك من الشعر قول النابغة^(١٠):
كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ يَقَعَّعُ خَلْفَ رَجْلَيْهِ بِشَنْ^(١١)
أي: كأنك جملٌ من جمال بني أقيش.

(١) همع الهوامع: ١٥٨/٣.

(٢) مسند أحمد: ١٨٥/٤، وينظر: المعجم الكبير: ١٣١/١٧.

(٣) إعراب الحديث: ٢٨٢.

(٤) سنن الدار القطني: ٤١٩/١، وينظر: السنن الكبرى للبيهقي: ١١١ و٥٧/٣، وفتح الباري: ٤٣٩/١.

(٥) الخصائص: ٣٧٢/٢.

(٦) صحيح البخاري: ٢١/١.

(٧) الكواكب الدراري: ٢١٠/١.

(٨) فتح الباري: ١٣٤/١.

(٩) النساء: ١٥٩.

(١٠) ديوانه: ١٢٦.

(١١) (قعقعع): أحدث صوتاً، و(الشن): القرية اليابسة

ومثل ذلك أيضا قوله^(١):

لو قلت ما في قومها لم تَبْتَمَّ
يفضلها في حسبٍ وميسم
يريد: ما في قومها أحدٌ فحذفوا^(٢).

وقال ابن جني: (وقد حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه؛ وأكثر ذلك في الشعر . وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره. وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين: إمّا (للتخليص والتخصيص)، وإمّا (للمدح والثناء). وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظان الإيجاز والاختصار . وإذا كان كذلك لم يَلِقِ الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه. هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان ...
ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه)^(٣).

واشترط الزركشي لحذف الموصوف شرطين:^(٤)

أحدهما: كون الصفة خاصة بالموصوف، حتى يحصل العلم بالموصوف؛ فمتى كانت الصفة عامة امتنع حذف الموصوف .

الثاني: أن يعتمد على مجرد الصفة من حيث هي، لتعلق غرض السياق، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَمَتِّينَ﴾^(٥)، و﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾^(٦)، فإن الاعتماد في سياق القول على مجرد الصفة لتعلق غرض القول من المدح أو الذم بها.

ومما حمل على حذف الموصوف من الحديث الشريف قوله ﷺ لقريش: (هل فيكم من غيركم)^(٧).

قال العكبري: (في (من) وجهان:

أحدهما: هي زائدة والتقدير هل فيكم غيركم .

الثاني: ليست زائدة بل هي صفة لموصوف محذوف أي: أحد من غيركم، كقوله تعالى:

﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَىٰ النَّفَقِ﴾^(١)، أي: قوم مردوا، وعلى كلا الوجهين الكلام تام)^(٢).

(١) الرجز لحكيم بن معية في خزانة الأدب: ٦٣/٥.

(٢) الكتاب: ٣٦٣/٢ - ٣٦٤.

(٣) الخصائص: ٣٦٦/٢، وينظر: شرح التسهيل: ٣٢٢/٣، ومغني اللبيب: ٨١٦.

(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١٥٤/٣، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢٨٦/١ و٣٠٨.

(٥) آل عمران: ١١٥. قبلها: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾.

(٦) البقرة: ٩٥. قبلها: ﴿وَلَنْ يَتَمَتَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ﴾.

(٧) مسند أحمد: ٣٤٠/٤، وفي: ١٧٢/٣، بلفظ (أفيكم أحد من غيركم)، وينظر: الأدب المفرد: ٤٠/١، والمعجم الكبير: ٤٥/٥، ومصنف ابن أبي شيبة: ٣١٨/٥، والمستدرک على الصحيحين: ٣٥٨/٢.

ومنه قوله ﷺ للنساء بعد أن أخبرهن أنهن أكثر أهل النار: (تكثرن اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن)^(٣).
قال الكرمانى: (قوله (من ناقصات) صفة موصوف محذوف أي: ما رأيت أحداً من ناقصات)^(٤).

وقدّر حذف الموصوف مصدرًا في قول أبي الأسود ﷺ: (قدمت المدينة وقد وقع بها مرض فجلست إلى عمر بن الخطاب ﷺ فمرت بهم جنازةً فأثني على صاحبها خيرًا، فقال عمر ﷺ وجبت)^(٥).

قال ابن مالك: (قوله (خيرًا) صفة لمصدر حذف وأقيمت مقامه فنصبت؛ لأنّ (أثني) مسند إلى الجار والمجرور، والتفاوت بين الإسناد إلى المصدر والإسناد إلى الجار والمجرور قليل)^(٦).
ومن ذلك حديث عائشة رضي الله عنها فيما كان من أمر النبي ﷺ قبل النبوة: (فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح)^(٧).

قال العيني: (قولها (مثل) منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف، والتقدير: إلا جاءت مجيئًا مثل فلق الصبح، أي: شبيهة لضياء الصبح، وقال أكثر الشراح إنه منصوب على الحال، وما قلنا أولى؛ لأنّ الحال مقيدة، وما ذكرنا مطلق فهو أولى)^(٨).

وقال ابن حجر: (ينصب (مثل) على الحال، أي: مشبهة ضياء الصبح، أو على أنه صفة لمحذوف، أي: جاءت مجيئًا مثل فلق الصبح)^(٩).

وقد قدّر حذف الموصوف إذا كان زمانًا في قول جرير بن عبد الله: (لمّا دخلت المدينة والنبي ﷺ يخطب رماني الناس بالحدق، فقلت لجليسي يا عبد الله ذكرني رسول الله ﷺ؟ فقال: نعم ذكرك رسول الله أنفًا)^(١).

(١) التوبة: ١٠١، وينظر: الكشاف: ١٦٩/٢ في إعراب الآية.

(٢) إعراب الحديث: ١٨٣.

(٣) صحيح البخاري: ٨٣/١.

(٤) الكواكب الدراري: ١٦٩/٣.

(٥) صحيح البخاري: ١٢٢/٢، والحديث يروى في: ١٢١/٢ عن النبي ﷺ بلفظ (مرًّ بجنازة فأتوا عليها خيرًا فقال النبي ﷺ: وجبت).

(٦) شواهد التوضيح: ٢٢٧، وينظر: الكواكب الدراري: ١٤٤/٧، وفتح الباري: ٢٢٩/٣ - ٢٣٠.

(٧) صحيح البخاري: ٣/١.

(٨) عمدة القارئ: ٥٦/١.

(٩) فتح الباري: ٢٣/١.

قال الكعبري: (أنفاً) منصوب على الظرف تقديره: ذكرك زماناً آنفاً أي: قريباً من وقتنا، وحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، ويجوز أن تكون حالاً من ضمير الفاعل، أي: ذكرك مستأنفاً لذكرك. ومنه قوله تعالى: ﴿مَاذَا قَالَ آنفاً﴾^(٢) (٣).

ومنه قوله ﷺ: (لقد رأيت الآن الجنة والنار ممثلتين في قبلة هذا الجدار، فلم أر كاليوم في الخير والشر)^(٤).

قال الكرمانى: (قوله (كاليوم) صفة لمحذوف، أي: يوماً مثل هذا اليوم)^(٥).

ومن مواضع حذف الموصوف إذا كان مقسماً به في قوله ﷺ: (فو الذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده)^(٦).

قال العيني: (قوله (فو الذي) الواو فيه للقسم و(الذي) صفة موصوف محذوف تقديره: والله الذي)^(٧).

وقدّر حذف الموصوف المنعوت بمفرد في قوله ﷺ: (ثلاثٌ من كنّ فيه وجد حلاوة الإيمان)^(٨).

قال الكرمانى: ((ثلاث) مبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنّ التثنية عوض من المضاف إليه، فالتقدير: ثلاث خصال، أو لأنه صفة موصوف محذوف، وهو مبتدأ بالحقيقة، أي: خصال ثلاث)^(٩).

ومن حديث سعد بن معاذ ؓ حين حكه النبي ﷺ في بني قريظة فقال: (أنّ تُقتل المقاتلة، وأنّ تسبى النساء والذرية وأن تقسم أموالهم)^(١٠).

(١) مسند أحمد: ٣٥٩/٤، وينظر: صحيح ابن خزيمة: ١٥٠/٣، وصحيح ابن حبان: ١٧٣/١٦.

(٢) محمد: ١٦: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْمَعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنفاً﴾.

(٣) إعراب الحديث: ١٢٦.

(٤) صحيح البخاري: ١٩١/١، وصحيح مسلم: ١٨٣٢/٤، ومسند أحمد: ١٦٢/٣.

(٥) الكواكب الدراري: ٤٣/٢٥.

(٦) صحيح البخاري: ١٠/١.

(٧) عمدة القارئ: ١٤٣/١.

(٨) صحيح البخاري: ١٢/١.

(٩) الكواكب الدراري: ١٠٠/١، و عقود الزبرجد: ٤٤/١، و ٢٩٤/١.

(١٠) صحيح البخاري: ١٤٤/٥.

قال الكرمانى: ((المقاتلة) أي: النفوس المقاتلة، وهو الرجال)^(١).
 ومنه قوله ﷺ: (أيما مسلم كسا مسلماً ثوباً على عُرِي، كساه الله من خضر الجنة)^(٢).
 قال السيوطي: (قوله) (من خضر الجنة) من إقامة الصفة مقام الموصوف، أي: من ثيابها
 الخضر)^(٣).
 وقد يدخل الحديثان الأخيران في باب إجراء الصفة مجرى الأسماء فلا يكون هناك تقدير
 لمحذوف^(٤).

ثانياً - تقدير الحذف في العطف:

أشار ابن جنى إلى حذف المعطوف عليه بقوله: (وقد حذف المعطوف تارة، والمعطوف عليه
 أخرى . روينا عن أحمد بن يحيى أنهم يقولون: راكب الناقة طليحان، أي: راكب الناقة والناقة
 طليحان. وتقول: الذي ضربت وزيداً جعفر، تريد الذي ضربته وزيداً، فحذف المفعول من
 الصلة)^(٥).
 وفي الحديث الشريف قَدَّر حذف المعطوف وحذف المعطوف عليه وأداة العطف . وفي ما
 يأتي البيان:

١ - حذف المعطوف:

من ذلك قوله ﷺ: (اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله والسحر)^(٦).
 قال ابن مالك: (تضمن الحديث حذف المعطوف للعلم به؛ فإن التقدير اجتنبوا: الشرك بالله
 والسحر وأخواتهما . وجاز الحذف لأنّ الموبقات سبع بُيِّنَتْ في حديث آخر^(٧)، واقتصر في هذا
 الحديث على اثنين تنبيهاً على أنّهما أحق بالاجتناب.
 ويجوز رفع (الشرك) و(السحر) على تقدير: منهنّ الشرك والسحر، ومن حذف المعطوف
 لتبيين معناه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٨)، أي: فأفطر فعدة

(١) الكواكب الدراري: ٥٦/٦.

(٢) مسند أحمد: ١٣/٣، وينظر: سنن الترمذي: ٦٣٣/٤، والسنن الكبرى للبيهقي: ١٨٥/٤.

(٣) عقود الزبرجد: ١٦٨/٢.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ١٥٦/٣.

(٥) الخصائص: ٣٧٣/٢، وينظر: شرح التسهيل: ٣٧٨/٣، ومغني اللبيب: ٨١٩، والبرهان: ١٥٦/٣، وهمع
 الهوامع: ٢٢٦/٣.

(٦) صحيح البخاري: ١٧٧/٧ وروي الحديث برفع (الشرك) و(السحر) وبنصبيهما.

(٧) في صحيح البخاري: ١٢/٤ (اجتنبوا الموبقات، فقالوا: يا رسول، وما هنّ؟ قال: الشرك بالله، والسحر
 وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات
 المؤمنات الغافلات).

(٨) البقرة: ١٨٤.

من أيام آخر، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾^(١)، أي: ومن قتلته منكم متعمداً أو غير متعمد . ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ﴾^(٢)، أي: تقيكم الحر والبرد، ومنه قول الشاعر^(٣):

كأنّ الحصى من خلفها وأمامها
إذا نجلته رجلها حذف أعسرا
، أي: إذا نجلتها يدها ورجلها^(٤).

ثانياً - حذف المعطوف عليه:

ومما حمل عليه قول النبي ﷺ في الرجل الذي كان يقيم المسجد حين لم يعلموه بموته: (أفلا أدنتموني... فدلوني على قبره فأتى قبره فصلى عليه)^(٥).

قال الكرمانى: (قوله (أفلا أدنتموني) لابد من مقدر بعد الهمزة، أي: أدفنتم فلا أعلمتموني بموته حتى أصلي عليه)^(٦).

وما وجه الكرمانى به هذا الحديث وأمثاله^(٧) هو توجيه الزمخشري بعض آيات القرآن الكريم^(٨)، وهو رأي مخالف لمذهب سيبويه^(٩) والمبرد^(١٠)، وردّه ابن مالك، فقال: (وأما قول النبي ﷺ: (أوَ مخرجي هم)^(١١)، فالأصل فيه وفي أمثاله تقديم حرف العطف على الهمزة كما تقدم على غيرها من أدوات الاستفهام نحو: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ﴾^(١٢)؛ لأنّ همزة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام، وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل . والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف.

(١) المائدة: ٩٥ .

(٢) النحل: ٨١ .

(٣) امرؤ القيس، ديوانه: ٦٤ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٧٢ و١٧٣ .

(٥) صحيح البخاري: ١١٢/٢ - ١١٣ .

(٦) الكواكب الدراري: ١١٩/٤ .

(٧) ينظر: الكواكب الدراري: ٨٠/٣ و ١٧/٤ .

(٨) ينظر: الكشف: ٥٥٣/١، و ٤٥/٤ و ٢٣٧ .

(٩) الكتاب: ٢١٢/٣ .

(١٠) المقتضب: ٣٠٧/٣ .

(١١) صحيح البخاري: ٤/١ .

(١٢) آل عمران: ١٠١ وانتمتها ﴿وَفِيكُمْ رَسُولُهُ وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ .

ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيهاً على أنها أصل أدوات الاستفهام، لأن الاستفهام له صدر الكلام، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة فأرادوا التنبيه عليه، فكانت الهمزة بذلك أولى؛ لأصالتها في الاستفهام .

وقد غفل الزمخشري في معظم كلامه في (الكشاف) عن هذا المعنى، فادّعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفاً عليها بالعاطف ما بعده . وفي هذا من التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى^(١).

ومن مواضع تقدير حذف المعطوف عليه إذا كان مكتفياً بالمعطوف، حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بكتابه رجلاً وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى)^(٢).

قال الكرمانى: (والفاء في (فدفعه) عاطفة على مقدر، أي: فذهب إلى عظيم البحرين فدفعه إليه ثم بعثه عظيم البحرين إلى كسرى فدفعه إليه، ويسمى مثله بالفاء الفصيحة)^(٣).
ومثل ذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين أخبر باعتزال النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه: (فَنَزَلَ صَاحِبِي الْأَنْصَارِي يَوْمَ نَوْبَتِهِ فَضْرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا)^(٤).

قال العيني: (قوله (فضرب بابي) عطف على مقدر، أي: فسمع اعتزال الرسول صلى الله عليه وسلم زوجاته فرجع إلى العوالي فجاء إلى بابي فضرب، ومثل هذه الفاء تسمى الفصيحة لأنها تفصح عن المقدر)^(٥).

(والفصيحة تسمية للفاء العاطفة المفيدة للتعقيب حينما يكون المعطوف عليه مقدرًا وسمّاها الزمخشري بهذا وهو يفسر قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ﴾^(٦)، قال: (فانفجرت الفاء متعلقة بمحذوف، أي: فضرب فانفجرت، أو فإن ضربت فقد انفجرت ... وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلا في كلام بليغ)^(٧).

(١) شواهد التوضيح: ٦٣ و ٦٤.

(٢) صحيح البخاري: ٢٥/١.

(٣) الكواكب الدراري: ٢٢/٢، وينظر: ٣/١ و ٩٩/٢ و ١٢٨/٣.

(٤) صحيح البخاري: ٣٣/١.

(٥) عمدة القارئ: ١٠٤/٢، وينظر: الكواكب الدراري: ٧٧/٢ و ٢١/٤ و ٧١/٤ و ٩١/٥ و ٥٠/٥.

(٦) البقرة: ٦٠.

(٧) الكشاف: ٢٤٨/١.

وأقرّ التسمية اللاحقون وتداولوها ولاسيّما أهل المعاني^(١)، والتفسير^(٢)، وشرّاح الحديث على ما تقدم . في حين افتقرت كتب النحو إلى الحديث الواضح عنها، وما ورد في بعضها لا يعدو إشارة سريعة كان الاعتماد فيها على مثال الزمخشري^(٣) .

ويبدو أنّ توجيه الكرمانى والعينى للحديثين هو من باب تفسير الإعراب وإيضاح معنى الكلام لا من باب الإعراب الصناعى، إذ تركيب الجمل من حيث الصناعة النحوية لا إشكال فيه، فالفاء عاطفة لاحقاً على سابق^(٤)

وأرى المسألة ليست من باب الحذف وإنما هي من باب عدم الذكر إذ سياق الكلام يُبين المراد ولا حاجة لتقدير محذوف في هذه النصوص، يزداد أنّ العرب إنّما تركت الذكر لأجل الاختصار والإيجاز، فليس هناك مذکورٌ أصلاً ليقال إنه حُذف، والنصوص التي أوّلت بذلك ليست قليلة.

ومن مواضع حذف المعطوف حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعَ حاضرَ لبادٍ ولا تتاجشوا ولا يبيعَ الرجل على بيع أخيه)^(٥).

قال العينى: (قوله (ولا تتاجشوا) هذا عطف على مقدّر لأنه لا يصح عطفه على قوله (نهى)، ولا على قوله (أن يبيع)، والتقدير: نهى وقال: لا تتاجشوا)^(٦).

٣ - حذف حرف العطف:

ذهب طائفة من النحويين إلى منع حذف حرف العطف، منهم: ابن جنى^(٧)، والسهيلي^(٨)، وابن هشام^(٩)، قال ابن جنى متحدثاً عن حذف الواو: (واعلم أنّ حرف العطف هذا قد حذف في بعض الكلام، إلاّ أنّه من الشاذ الذي لا ينبغي لأحد أن يقيس عليه غيره، حدثنا أبو علي، قال: حكى أبو عثمان: أكلت لحمًا سمكًا تمرًا، يريد: لحمًا وسمكًا وتمرًا، وأنشد ابن الأعرابي^(١٠):

مالي لا أبكي على علّاتي صباّحي غبانّقي قيلاتي

(١) ينظر: مفتاح العلوم: ١٣٤، وشروح التلخيص: ٩٨/٣، وهي (لسعد الدين النقتازاني، وبهاء الدين السبكي، وابن يعقوب المغربي) .

(٢) ينظر: إرشاد العقل السليم، (تفسير أبي السعود): ٩٨/١ و ١٤٨/٢ و ١٧٤ و ١٠٣/٥ .

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٥٣/٢ .

(٤) من تعليق الأستاذ المشرف على مسودة الأطروحة .

(٥) صحيح البخاري: ٩١/٣ .

(٦) عمدة القارئ: ٢٥٨/١١ .

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٦٣٥/٢ و ٦٣٦، والخصائص: ٢٩٠/١ و ٢٨٠/٢ .

(٨) ينظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١١٦/٣ .

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ٨٢١ وجعله ابن هشام خاصاً بالشعر .

(١٠) لم أف على قائله .

أراد: وغبائقي، وقيلاتي، فحذف حرف العطف . وهذا عندنا ضعيف في القياس، معدوم في الاستعمال، وذلك أنه قد أقيم مقام العامل؛ ألا ترى أن قولك: قام زيدٌ وعمرو أصله: قام زيد وقام عمرو، فحذفت (قام) الثانية، وبقيت الواو فإنها عوض منها، فإذا ذهبت تحذف الواو النائية عن الفعل تجاوزت حدَّ الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف، فلذلك رفض ذلك^(١).

وذهب بعض النحويين إلى جواز حذفه، منهم: أبو علي الفارسي نسبة إليه ابن جني^(٢)، والزجاجي وابن عصفور^(٣)، وابن مالك^(٤)، والزرركشي^(٥) الذي أورد شيئاً من أقوال النحويين الذين أجازوا الحذف.

وقد حملت جملة من الأحاديث على تقدير حذف حرف العطف، فمنها ما قدر فيه حذف (الواو) ومنها ما قدر فيه حذف (الفاء)، ومنها ما قدر فيه حذف (أو) .

فمما قدر فيه حذف الواو قول رسول الله ﷺ: (تصدق امرؤ من دينارِه، من درهمه، من صاع برّه، من صاع تمره)^(٦).

قال ابن مالك: (حذفت (الواو) وبقي ما عطفت عليه، أي: من دينارِه إن كان ذا دينار، ومن درهمه إن كان ذا درهم، ومن صاع بره، إن كان ذا بر، ومن صاع تمره إن كان ذا تمر، ومنه سماع أبي زيد: أكلت خبزاً لحمًا تمرًا، أراد: خبزاً ولحمًا وتمرًا، ومنه قول الشاعر^(٧):

كيف أصبحت كيف أمسيت ممّا
يغرس الودّ في فؤاد الكريم

أراد: كيف أصبحت وكيف أمسيت، فحذف الواو)^(٨).

ومنه قوله ﷺ: (فإذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله المباركات الصلوات الطيبات لله السلام، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته)^(٩).

قال الكرمانى: (قوله (الطيبات) أي: الكلمات الطيبات ومعناه: أن التحيات وما بعدها مستحقة لله تعالى لا تصلح حقيقتها لغيره، وتقديره: والمباركات والصلوات والطيبات، وحذفت (الواو) اختصاراً وهو جائز معروف في اللغة)^(١٠).

(١) سر صناعة الإعراب: ٦٣٥/٢، وأكد هذا الكلام في كتابه الخصائص: ٢٩٠/١ و ٢٨٠/٢.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٦٣٥/٢، والخصائص: ٢٩٠/١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٥١/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٥٦٨/١، وشواهد التوضيح: ١١٧.

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢١٠/٣ و ٢١٢، وينظر: حاشية الصبان: ١١٦/٣.

(٦) مسند احمد: ٣٥٩/٤، وصحيح مسلم: ٧٠٥/٢، وسنن النسائي: ٥٧/٥.

(٧) قائله مجهول، وينظر: الخصائص: ٢٩٠/١ و ٢٨٠/٢.

(٨) شرح التسهيل: ٣٨٠/٣.

(٩) يبدو أن هذه رواية الكرمانى، ينظر: الكواكب الدراري: ١٨٣/٥.

(١٠) الكواكب الدراري: ١٨٣/٥، وينظر: ١٥٧/٥.

وورد في رواية أخرى مصرحاً فيها بالواو وهي رواية البخاري في النسخة اليونانية إذ جاء فيها بلفظ: (التحيات لله والصلوات والطيبات...) (١).

ومنه أيضاً قوله ﷺ: (لا تقوم الساعة حتى يُقبضَ العلم وتكثرَ الزلازل ويتقاربَ الزمان وتظهر الفتن ويكثر الهَرَج وهو القتل حتى يكثر فيكم المال فيفيض) (٢).

قال الكرمانى: (قوله (حتى يكثر) فان قلت لم ترك الواو ولم يعطف على ما قبله؟ قلت: لأنه غاية لكثرة الهرج ويحتمل أن يكون معطوفاً على ما قبله، والواو محذوفة وحذف الواو جائز معروف في اللغة) (٣).

ومما قدّر فيه حذف (أو) قول عمر ﷺ عندما سأله رجل عن الصلاة في ثوب واحد: (إذا وسّع الله فأوسعوا، جمع رجل عليه ثيابه، صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء، في سراويل ورداء، في سراويل وقميص...) (٤).

قال ابن مالك: (تضمن هذا الحديث فائدتين:

إحدهما: ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر، وهو (صلى رجل)، والمعنى ليصلّ رجل....

الثانية: حذف حرف العطف؛ فإنّ الأصل: صلى رجل في إزار ورداء، أو في إزار وقميص، أو في إزار وقباء فحذف حرف العطف مرتين لصحة المعنى بحذفه.

ونظير هذا الحديث في تضمن الفائدتين قول النبي ﷺ: (تصدق امرؤ من دينار، من درهمه... من صاع بره، من صاع تمره) (٥).

ومما قدّر فيه حذف الفاء قول رسول الله ﷺ: (لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبراً شبراً وذراعاً ذراعاً، فقيل: يا رسول الله كفارس والروم، فقال: ومن الناس إلا أولئك) (٦).

قال السيوطي: (وفي نصب (شبراً) الثاني و(ذراعاً) خلاف، ذهب الزجاجي إلى انه توكيد، وذهب ابن جني إلى أنه صفة للأول، وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول.

والذي اختاره أنه وما قبله منصوبان بالعامل قبله؛ لأنّ مجموعهما هو الحال، ولو ذهب ذاهب إلى أنّ نصبه إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء فإنّ المعنى: باباً فباباً، وأول فأول (٧)، لكان مذهباً حسناً عارياً عن التكليف) (٨).

(١) صحيح البخاري: ٢١١/١.

(٢) صحيح مسلم: ٧٠١/٢ و٢٢١٥/٤، ومسنّد احمد: ٤١٧/٢ و٥٨/٥، وفتح الباري: ١٥/١٣ رواه عن مسلم.

(٣) الكواكب الدراري: ١٢٣/٦.

(٤) صحيح البخاري: ١٠٢/١.

(٥) شواهد التوضيح: ١١٧، وشرح الكافية الشافية: ٥٦٨/١، وقدّره في شرح التسهيل: ٣٨١/٣ (واوا)

بدلاً من (أو)، وينظر: الكواكب الدراري: ٢٥/٤، وعقود الزبرجد: ٣١٩/١.

(٦) صحيح البخاري: ١٢٦/٩ ويروى الحديث بلفظ (شبراً بشبر وذراعاً بذراع)، وينظر: ٢٠٦/٤.

(٧) هذا على أمثلة النحويين لا على لفظ الحديث .

(٨) عقود الزبرجد: ١٧٠/٢.

المبحث السادس تقدير الحذف في مباحث الشرط

والمسائل التي ينصرف البحث فيها أسجلها على وفق الآتي:

أولاً - حذف فعل الشرط المفسر:

روي عن النبي ﷺ في حرمة مكة قوله: (فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا ولا يعضد بها شجرة فإن أحدًا ترخص لقتال رسول الله ﷺ فقولوا له: إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم) (١).

قال الكرمانى: ((فإن أحدًا) هو فاعل فعل محذوف ووجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر وإلا لم يكن المفسر مفسرًا والمفسر مفسرًا، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ (٢) (٣).

وحمل عليه قول اليهود لعمر بن الخطاب ﷺ: (يا أمير المؤمنين آية في كتابكم تقرؤونها لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيدًا) (٤).

قال العيني: (قوله (لو علينا) تقديره: لو نزلت علينا؛ لأن (لو) لا تدخل إلا على الفعل، فحذف الفعل لدلالة الفعل المذكور عليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾، أي: إن استجارك أحد من المشركين، وقوله (علينا) يتعلق بالمحذوف) (٥).

ومنه حديث عمر بن الخطاب ﷺ: (لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) (٦)، قال السيوطي: (قال الزركشي: (لو) خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف ويفسره ما بعده كقولهم (لو ذات سوار لطمتي) (٧)، ومنه هذا، وجواب (لو) محذوف وفي تقديره وجهان: أحدهما: لو قالها غيرك لأدبته باعتراضه علي.

الثاني: لو قالها غيرك لم أتعجب منه، وإنما العجب من قولك مع فضلك) (٨).

(١) صحيح البخاري: ١٨/٣.

(٢) التوبة: ٦.

(٣) الكواكب الدراري: ١٠٤/٢، وعمدة القارئ: ١٤١/٢، وينظر: إعراب الحديث: ٢٤٥.

(٤) صحيح البخاري: ١٨/١.

(٥) عمدة القارئ: ٢٦٣/١، وينظر: إعراب الحديث: ١٣١.

(٦) صحيح البخاري: ١٦٩/٧، وينظر: صحيح مسلم: ١٧٤٠/٤، وصحيح ابن حبان: ٢١٩/٧.

(٧) مجمع الأمثال: ٨١/٣، يضرب للكريم يظلمه دنيء فلا يقدر على احتمال ظلمه، وذات سوار المرأة الحرة.

ومنه حديث النبي ﷺ: (لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال: بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا ففضي بينهما ولدًا لم يضره)^(١).

قال العيني: (قوله (لم يضره) جواب (لو) والتقدير: لو ثبت قول أحدكم بسم الله عند إتيان أهله لم يضر الشيطان ذلك الولد)^(٢).

وعدّ أبو البركات الأنباري هذه المسألة من مسائل الخلاف بين نحوي البصرة^(٤) ونحوي الكوفة وذكر حجج كلا الطرفين^(٥).

وأصل الخلاف في المسألة قائم على قاعدتين من قواعد النحويين هما:

الأولى: أنه لا يلي أدوات الشرط إلا الأفعال .

الثانية: أنه لا يُجمع بين المفسر والمفسر^(٦).

والقاعدة الثانية مبنية على الأولى، فلو لم يقل النحويون بتقدير فعل بعد (إن) وقبل الاسم المرفوع لما احتاجوا إلى أن يقولوا بأن الفعل المذكور مفسر للحذف ولا يجوز الجمع بينهما.

وهذا الذي ذهب إليه النحويون من التقدير ينأى عما عليه واقع اللغة، إذ الأصل أن تكون القواعد النحوية مستقاة من النصوص الفصيحة، وإنما يلجأ إلى التأويل والتقدير حينما لا يكون منها بُدٌّ، أما إذا كانت النصوص المؤولة مطردة وكثيرة فمن الأثبت للقواعد النحوية ألا تؤول، وأن يحمل الأمر على القلة والكثرة أو على الكثير والأكثر.

وورد الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية في القرآن الكريم، وفي الشعر الفصيح، والكلام الصحيح، ومنه الحديث الشريف .

وشواهد مجيء الاسم بعد بقیة أدوات الشرط كثيرة، فلماذا نلجأ إلى تأويلها؟ لا شك أن السبب في ذلك هو القاعدة النحوية التي اشترطها النحويون .

وفي ذلك يقول الدكتور فاضل السامرائي: (إنّ تقدير الجمهور بعيد عن المعنى مفسدٌ لصحة الكلام مؤدٍ إلى ركاكة اللغة فيه؛ إذ ما الغرض من الحذف والذكر مع العلم بأن المفسر والمفسر لفظ واحد بعينه لا يزيده إيضاحاً ولا بياناً ولا تفسيراً ٠٠٠ وكان ينبغي للنحاة أن يقولوا: إنه قد يلي

(١) عقود الزبرجد: ٣٢٠/١، وينظر: خزانة الأدب: ١٥/٩.

(٢) صحيح البخاري: ٤٨/١.

(٣) عمدة القارئ: ٢٦٨/٢، وينظر: عقود الزبرجد: ٣٣٢/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٢٧/٣، والمقتضب: ٧٧/٣.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦١٥/٢، وارتشاف الضرب: ٥٥٢/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٧٤/٤، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٥٨/٢، والأشباه والنظائر: ١٣٠/١.

الفعل أداة الشرط في كلام العرب نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يُعَلِّمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾^(١)، وقد يليها الاسم ثم فعل الشرط نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾^(٢)، والفرق بين التعبيرين في المعنى هو كذا وكذا. وهذا أمثل من التقدير الذي يفسد المعنى ويضيعه ويذهب بجمال الكلام وفصاحته^(٣).

وتبقى الحقيقة اللغوية عند جميع النحويين أنه لا خلاف بينهم في جواز مجيء الاسم بعد أدوات الشرط، ولكن الخلاف في إعراب ذلك الاسم، أهو فاعل فعل مقدّر يفسره المذكور؟ أم هو مرفوع بالابتداء؟ أم هو مرفوع بالفعل المذكور نفسه من غير حاجة إلى تقدير فعل؟

ثانياً- تقدير حذف جملة الشرط:

قال رسول الله ﷺ لأبي بن كعب في اللقطة: (أحفظ وعاءها وعددها، فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها)^(٤).

قال ابن مالك: (تضمن الحديث ٠٠٠ حذف جواب (إن) الأولى وحذف شرط (إن) الثانية وحذف الفاء من جوابها، فإن الأصل: فإن جاء صاحبها أخذها، وإلا يجيء فاستمتع بها . والنحويون لا يعترفون بمثل هذا الحذف في غير الشعر، أعني حذف فاء الجواب إذا كان جملة اسمية أو جملة طلبية وقد ثبت في هذا الحديث، فبطل تخصيصه بالشعر، لكن الشعر به أولى)^(٥).

وأشار ابن مالك في موضع آخر إلى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب^(٦). ووصفه ابن هشام بأنه كثير^(٧).

(١) المنافقون: ١.

(٢) الإنفطار: ١.

(٣) معاني النحو: ٤/٤٨٠.

(٤) صحيح البخاري: ٣/١٦٦، وفي: ٣/١٦٢ (وإلا فاستمتع بها).

(٥) شواهد التوضيح: ١٩٤، وينظر: عقود الزبرجد: ١/١٩، وقد ذهب ابن مالك إلى وجوب اقتران جملة الجواب بالفاء إذا كانت جملة فعلية فعلها طلبي، ينظر: في ذلك: شرح الكافية الشافية: ٢/١٥٦، وشرح التسهيل: ٤/٧٦ و ٧٧، إلا أنه رجع عن ذلك كما هو ظاهر في كلامه وانتقد النحويين الذين منعوه في النثر .

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٦٤ و ١٧٨، وشرح التسهيل: ٤/٨٠، وشرح الأشموني: ٤/٢٥.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٨٤٨، وحاشية الصبان: ٤/٢٦.

وقال أبو حيان: (ويجوز حذف الشرط لدلالة المعنى مثبتاً نحو: إن خيراً فخير، ومنفياً بـ(لا) نحو: وإلا يعلُ مفركك الحسام)^(١).

وعوداً على الحديث إذ وردت فيه جملتان شرطيتان: إحداهما (فإن جاء صاحبها) والثانية (وإلا استمتع بها)، وقدّر حذف الجواب من الجملة الأولى لدلالة السياق عليه ودلالة ما جاء في الجملة الثانية، وقدّر حذف فعل الشرط من الثانية لدلالة ما جاء في الجملة الأولى، وهذا جارٍ على قواعد النحويين في الحذف لوجود دليل مقالي يدلّ على المحذوف، وقد جاء هذا الكلام غاية في الإيجاز والاختصار إذ حُذِفَ شَطْرَ الجملة الأولى لوجود ما يدلّ عليه في الجملة الثانية، وحُذِفَ شَطْرَ الجملة الثانية لوجود ما يدلّ عليه في الجملة الأولى .

وبمثل ذلك أول قول النبي ﷺ لهلال بن أمية ؓ عند قذفه امرأته: (البيّنة وإلا حدّ في ظهرك)^(٢).

أعربه ابن مالك بقوله: (حذف فعل ناصب (البيّنة) وحذف فعل الشرط بعد (إلا) وحذف فاء الجواب والمبتدأ معاً، فإنّ الأصل: أحضر البيّنة وإلا تحضر فجزاؤك حدّ في ظهرك)^(٣).

وقال الكرماني: ((البيّنة)، أي: تجب أو الواجب عليك بيّنة، وأمّا (البيّنة) بالنصب، أي: أحضر البيّنة أو أقمها و(إلا) أي: إلا تحضرها أو تقمها فجزاؤك حدّ في ظهرك فحذف ناصب (البيّنة) وحذف الشرط والجزاء الأول من الجملة الجزائية والفاء)^(٤).

ومنه حديث النبي ﷺ: (من كان عنده طعامٌ اثنين فليذهب بثالثٍ وإن أربع فخامسٍ أو سادسٍ)^(٥).

قال ابن مالك: (تضمّن هذا الحديث حذف فعلين وعاملي جرٍ باقٍ عملاهما بعد (إن) وبعد الفاء. وهو مثل ما حكى يونس من قول العرب: (مررت بصالح، إلا صالح فطالح)^(٦)، على تقدير: إن لا أمرٌ بصالح فقد مررت بطالح فحذف بعد (إن) (أمر) والباء وأبقى عملها، وحذف بعد الفاء (مررت) والباء وأبقى عملها .

(١) ارتشاف الضرب: ٥٦١/٢. والمثال شاهد من شعر الأحوص: ١٨٤ وهو بتمامه:

فطلقها فلست لها بكفاء وإلا يعلُ مفركك الحسام .

(٢) صحيح البخاري: ١٢٦/٦، ولفظ (البيّنة) ثبت بالفتح والضم .

(٣) شواهد التوضيح: ١٩٤ .

(٤) الكواكب الدراري: ١٩٩/١١ .

(٥) صحيح البخاري: ١٥٦/١، بجر (رابع) وما بعده ورفع وفي: ٥٦/٤ بلفظ (ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامسٍ أو سادسٍ) ولا شاهد فيه .

(٦) الكتاب: ٣٢١/١ .

والحديث المذكور، حذف فيه بعد (إن) والفاء فعلان وحرفا جر باق عملاهما . والتقدير: من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، وإن قام بأربعة فليذهب بخامس أو سادس^(١).

وتقدير المحذوف من الحديث يسوّغه المذكور قبله فذلك أدعى للإيجاز والاختصار ولتفادي التكرار، إلا أنّ تقدير الفعل المحذوف بـ(قام) الأولى منه أن يقدر بـ(وإن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس) إذ ليس في الحديث ما يُشير أو يلمح إلى تقدير (قام) .

ومما ينبغي أن نشير إليه أنّ النحويين ينصّون على أنّ حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله شاذّ في العربية^(٢)، ولا يستثنون باباً من أبواب النحو كالشرط مثلاً، إلاّ أنّهم يلجؤون إلى ذلك فيخرجون نصوصاً عليها عندما لا يجدون سبيلاً إلاّ بتقدير ذلك كما هو الحال في الحديث الشريف. وقدّر حذف الشرط في حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: (أنّ النبي ﷺ كان إذا صلّى فإن كنت مستيقظةً حدثني وإلاّ اضطجع حتى يؤذن بالصلاة)^(٣). قال العيني: (قولها (إلاّ)، أي: وإن لم أكن مستيقظةً اضطجع)^(٤).

ثالثاً - حذف جملة الشرط والأداة:

قال عنه ابن هشام: (هو مطرد بعد الطلب نحو: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^(٥)، وجاء بدونه نحو: ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّكُمْ لَأَرْضُونَ وَاسِعَةً فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾^(٦). أي: فإن لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدون في غيرها)^(٧).

ومن المواضع التي قدّر النحويون فيها أداة الشرط وجملته الآتي:

١ - في جواب الطلب:

جاء في الكتاب الذي أرسله النبي ﷺ إلى عظيم بصرى: (بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم سلامٌ على من اتبع الهدى أمّا بعد فإنّي أدعوك بدعاية الإسلام أسلمٌ تسلّم يؤتكَ اللهُ أجرك مرتين)^(٨).

(١) شواهد التوضيح: ١٥٣، ينظر: شرح التسهيل: ١٩٢/٣، والكواكب الدراري: ٢٣٧/٤، و عقود الزبرجد: ٢٥٠/١.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٩/٣.

(٣) صحيح البخاري: ٧٠/٢، وصحيح مسلم: ٥١١/١، وصحيح ابن خزيمة: ١٦٨/٢.

(٤) عمدة القارئ: ٢١٩/٧.

(٥) آل عمران: ٣١، تمامها: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(٦) العنكبوت: ٥٦.

(٧) مغني اللبيب: ٨٤٧، والبرهان في علوم القرآن: ١٨٠/٣، وشرح كافية ابن الحاجب: ٢١/٤، وشرح الأشموني على الألفية: ٢٦/٤.

(٨) صحيح البخاري: ٧٠٦/١.

قال الكرمانى: (أَسْلَمَ) أمر و(تَسَلَّمَ) بفتح اللام فعل مضارع من (سَلِمَ يَسْلَمُ) وهو مجزوم الميم؛ لأنه جواب الأمر أي: إن أسلمت تبقَ سالمًا، وهي آية في البلاغة اللفظية والمعنوية، وهو من باب جوامع الكلم^(١).

وتقدير عامل الجزم فيه خلاف بين النحويين، فمنهم من رأى أنَّ الجواب مجزوم بشرط مقدر، ونسب سيبويه ذلك للخليل رحمه الله تعالى بقوله: (وزعم الخليل أنَّ (إئتتت آتت) و(لا تفعل يكن خيرًا لك) فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال (إئتتت آتت)، فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيان آتت، وإن قال: (أين بيتك أزر) فكأنه قال: إن أعلم مكان بيتك أزر، لأن قوله (أين بيتك) يريد به: أعلمني ٠٠٠ وإذا قال (لو نزلت) فكأنه قال: انزل^(٢).

وتفسير الخليل هذا ليس بالضرورة أن يحمل على أنه يوجب تقدير الشرط، فلهذا أراد الإلماح لمعنى الشرط وتفسيره في هذا التركيب، ولم يقصد إيجاب تقدير الشرط، ثم تمسك الذين جاؤوا بعد الخليل بهذا التفسير .

وممن فهم هذا المعنى عن الخليل أبو علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني^(٣) والزمخشري وابن الحاجب^(٤)، والزركشي^(٥) والأشموني^(٦).

قال أبو علي الفارسي: (وقد يحذف الشرط من مواضع فلا يؤتى به لدلالة ما ذكر عليه، وتلك المواضع: الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، كقولك: أكرمني أكرمك، والتأويل: أكرمني فإنك إن تكرمني أكرمك)^(٧).

وقال خالد الأزهرى: (واختلف في تحقيق جازم الفعل المضارع بعد الطلب، فالجمهور يجعلونه جوابًا بشرط مقدر فيكون مجزومًا عندهم بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط لا جوابًا للطلب المتقدم، فيكون مجزومًا بنفس الطلب، وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافي والفراسي)^(٨).

(١) الكواكب الدراري: ٦٢/١.

(٢) الكتاب: ١٠٨/٣.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ١١٢٣/٢ .

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٦/٢.

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١٨٠/٣.

(٦) ينظر: شرح الأشموني: ٣٠٩/٣.

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح: ١١٢٣/٢.

(٨) شرح التصريح على التوضيح: ٣٨٢/٢، لقد جزم الأزهرى بنسبة القول إلى الخليل وسيبويه .

وفي كلام سيبويه ما يشير إلى أنّ الجازم هو الطلب: إذ يقول: (إنّما أنجزم هذا الجواب كما أنجزم جواب (إن تَأْتِي)بـ(إن تَأْتِي)؛ لأنّهم جعلوه معلّقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ (إن تَأْتِي) غير مستغنية عن آتِك^(١).

وأكد ابن هشام هذا المعنى، وذكر أنّ الجازم للفعل في هذا التركيب هو الطلب، وذلك أنّه إذا تقدم لنا لفظ دالٌّ على أمر أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء وقصد به الجزاء، فإنّه يكون مجزوماً بذلك الطلب؛ لما فيه من معنى الشرط، ونعني بقصد الجزاء أنّك تقدّر مسبباً عن ذلك المتقدم، كما أنّ جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط، وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾^(٢) تقدم الطلب وهو (تعالوا) وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو (اتل) وقصد به الجزاء إذ المعنى: تعالوا أتل عليكم، فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم؛ فلذلك جزم وعلامة جزمه حذف آخره^(٣).

لقد جعل ابن هشام الجزم بالطلب قسماً للجزم بـ(لم) و(لما) و(إن)^(٤) في حين نراه في موضع آخر يعدّ حذف جملة الشرط بعد الطلب مطرداً ويقدر (إن) شرطية جازمة للجواب^(٥). وفهم الرضي الأستراباذي من كلام الخليل وسيبويه عكس ما فهمه خالد الأزهري ومن وافقه إذ يقول: (فلما تقرر أنّ في الطلب مع ذكر ما يصلح جزءاً له معنى الشرط، جاز لك أن تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم بـ(إن)؛ وانجزم الجزاء بهذه الأشياء، لا بـ(إن) مقدّرة، ظاهر مذهب الخليل؛ لأنّه قال: إنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب^(٦).

يتبين لنا ممّا تقدم أنّ النحويين مختلفون في فهم كلام الخليل وسيبويه رحمهما الله تعالى وتفسيره، فلعل ما عناه الخليل رحمه الله من قبيل تفسير المعنى وبيانه لا من قبيل الإعراب وتقدير أداة الشرط وجملته والله أعلم .

ونقول إذا كان الطلب فيه معنى الشرط ومتضمن له وما بعد الطلب مترتب عليه ومسبب عنه ومرتب به فما الداعي لتقدير جملة شرطية قد تؤدي إلى ركافة في التركيب وتوسّع في الكلام في

(١) الكتاب: ١٠٨/٣.

(٢) الأنعام: ١٥١. تمامها ﴿مَا حَرَّمَ رَبِّي كُفْرُكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾.

(٣) شرح قطر الندى: ٧٨.

(٤) شرح قطر الندى: ٧٨ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٨٤٧.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب: ١٢٢/٤.

غير حاجة، والعرب تميل إلى الإيجاز، وتستعمل هذا التركيب والأسلوب بكثرة، وقد جاء في القرآن الكريم منه الشيء الكثير، فمن ذلك قوله تعالى:

١- ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾^(١).

٢- ﴿ذُرِّهِمْ يُكَلِّوْنَ وَيَسْتَعْمِدُونَ وَيُلْهِمُهُمُ الْآمَلَ﴾^(٢).

٣- ﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾^(٣).

٤- ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبِّيَ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا * وَيُمْدِدْكُمْ

بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾^(٤).

٥- ﴿وَهُنَّ زِيَّاتٌ لِيُكْفِيَ عَلَيْكَ مَرْطَبًا وَجَنَاتٍ﴾^(٥).

ومن أشعار العرب قول امرئ القيس:^(٦)

ققا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فلماذا يلجأ النحويون إلى تأويل النصوص وتقدير أداة الشرط وجملته؟ أليس من الأولى أن يقال هذا أسلوب من أساليب الشرط مكوّن من الطلب والجزاء، وذلك أسلوب مكوّن من الأداة والجملة الشرطية والجواب؟ ولا حاجة لتكلف التأويل والتقدير الذي قد يفضي إلى فساد المعنى أحياناً كما في قوله: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾^(٧)، فعلى تقدير الشرط يكون المعنى: قل لعبادي فإنّ تقلّ لهم يقيموا الصلاة. وليس ذلك بواقع فليس كل العباد يقيمون الصلاة إذا قيل لهم.

٢- في الجواب المصدّر بالفاء:

قال رسول الله ﷺ: (إنّ من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وإنّها مثل المسلم فحدثني—ونى ما هي)^(٨).

(١) إبراهيم: ٣١.

(٢) الحجر: ٣.

(٣) مريم: ٤٣.

(٤) نوح: ١٠-١١-١٢.

(٥) مريم: ٢٥.

(٦) ديوانه: ٨.

(٧) إبراهيم: ٣١.

(٨) صحيح البخاري: ٢٣/١.

قال الكرمانى: (وقعت الفاء جواباً لشرط محذوف، أي: إنْ عرفتْموها فحدثوني، ومثله كثير)^(١).

ومن ذلك حديث النبي ﷺ لمن سأله عن ضالة الإبل: (مالك ولها؟ معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وترعى الشجر فذرْها حتى يلقاها ربُّها)^(٢).

قال العيني: (قوله (فذرْها) جملة من الفعل والفاعل والمفعول، والفاء واقعة في جواب شرط محذوف والتقدير: إذا الأمر كذلك فذرْها)^(٣).

ومثله حديث النبي ﷺ: (أرأيتم لو أن نهرًا بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمسًا ما تقول ذلك يُبقى من درنه؟ قالوا: لا يُبقى من درنه شيئاً قال: فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بها الخطايا)^(٤).

قال العيني: (قوله (فذلك) الفاء فيه جواب شرط محذوف، أي: إذا أقررتم ذلك وصح عندكم فهو مثل الصلوات)^(٥).

وما وجّه الكرمانى والعيني وغيرهما به الأحاديث هو مايراه الزمخشري، وخرج عليه مجموعة من الآيات وسمى هذه الفاء بالفاء الفصيحة^(٦)، وتبعه الزركشي، في بعض أعاريبه^(٧)، وسبق بيان المسألة في موضوع الحذف في باب العطف^(٨).

ولأبي حيان رأي مخالف لهما إذ قال عن هذا الحذف: إنه لا يجوز^(٩)، ولم يثبت في لسان العرب، إلا أنه وجه بعض الآيات بما وجهها به الزمخشري.

والأيسر أن تكون هذه الفاء هي فاء السببية أي: أن ما بعدها مسبب عما قبلها وفي ذلك يقول الرضى الأستراباذي: (والتي لغير العطف أيضاً، لا تخلو من معنى الترتيب، وهي التي

(١) الكواكب الدراري: ١٣/٢.

(٢) هذه رواية ابن حجر في فتح الباري: ٨٢/٥، والحديث ورد في خمسة مواضع من البخاري ليس في واحد منها لفظ (فذرْها) ففي: ١٦٣/٣ و١٦٦، بلفظ (دعها) من دون الفاء. وفي: ١٦٣/٣ و١٦٥ من دونهما، ولا شاهد فيه على هذه الروايات.

(٣) عمدة القارئ: ١٠٩/٢، ينظر: فتح الباري: ٨٢/٥.

(٤) صحيح البخاري: ١٤١/١.

(٥) عمدة القارئ: ١٦/٥.

(٦) ينظر: الكشف: ٧/١ و٢٣٧/١، ٤٩/٢. وحاشية شهاب الدين الخفاجي: ٢٥/٢.

(٧) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١٨١/٣.

(٨) يراجع ص ١٤٤ من الأطروحة.

(٩) ينظر: البحر المحيط: ٣٥٥/٧ و٣٦٥.

تسمى فاء السببية، وتختص بالجمل، وتدخل على ما هو جزاء، مع تقدم كلمة الشرط، نحو: (إن لقيته فأكرمه)، و (من جاءك فاعطه)، وبدونهما نحو (زيد فاضل فأكرمه) وتعريفه: بأن يصلح تقدير (إذا) الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها، فالمعنى في مثالنا: إذا كان كذا، فأكرمه، وهو كثير في القرآن المجيد وغيره نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ * قَالَ فَأَخْرِجْهُمَا فَأَنَّكَ مُرَجِمْ﴾^(٢)، أي: إذا كان عندك هذا الكبر فأخرج، وقال: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾^(٣)، أي: إذا كنت لعنتني فانظرنني

ثم اعلم أنه لا تنافي بين السببية والعاطفة، فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة، نحو (يقوم زيد فيغضب عمرو)، ولكن لا يلزمها العطف نحو (إن لقيته فأكرمه)^(٤).

قال أبو حيان: (وتغلب السببية في الفاء إذا عطف بها جملة، أو صفة، مثال ذلك: ﴿قَتَلْتَنِي أَدَمُ

مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ قَتَابَ عَلَيْهِ﴾^(٥)، و ﴿وَوَضِعَ الْكِتَابَ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ﴾^(٦)).

ولا شك أن سياق الكلام في الآيات الكريمة المذكورة آنفاً والأحاديث التي قبلها يدل على أن الفاء يمكن حملها على السببية، وذلك أيسر من تقدير الزمخشري والزرکشي ومن وافقهما أداة الشرط وفعلها وما يتعلّق بهما، مع أن كلامهما يمكن أن يكون من قبيل تفسير معنى التركيب وشرحه، وإلا فالنصوص التي أولت بذلك من الكتاب والسنة كثيرة، ونحن نعلم أن التأويل إنما يلجأ إليه عند مخالفة النصوص لما هو عليه الأصل العام في الكلام، وأما هنا فالمسألة مسألة اختلاف توجيهه وتأويل بين النحويين.

رابعاً - تقدير حذف جملة الجواب:

يذهب عموم المعربين إلى جواز حذف جواب الشرط إذا سبقه أو اكتتفه ما يدل عليه^(٨)، وهذا يدخل في ضمن ما أصله النحويون من جواز الحذف لوجود الدليل عليه من سياق الكلام.

(١) سورة ص: ١٠.

(٢) سورة ص: ٧٦ و٧٧.

(٣) سورة ص: ٧٩.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب: ٤/١١١ و٤١٢.

(٥) البقرة: ٣٧.

(٦) الكهف: ٤٩.

(٧) ارتشاف الضرب: ٢/٦٣٦.

(٨) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٤/١١٢، والبرهان في علوم القرآن: ٣/١٨٣، وارتشاف الضرب: ٢/٥٦١.

وقد حملت جملة من أحاديث النبي ﷺ على أنّ الجواب فيها محذوف، وذلك بعد مختلف أدوات الشرط ومنها:

١ - إذا:

جاء في حديث أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها: (أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدي إذا طاف بالبيت ثم يحل) (١).
قال الكرمانى: (فإن قلت ما جزاء الشرط (إذا طاف)؟ قلت: محذوف نحو: يتمّ العمرة، أو للظرفية المحضة لقوله (لم يكن) وجزاء (من لم يكن) محذوف، ويجوز أن تكون (ثم) زائدة) (٢).

٢ - إن:

جاء في حديث جابر بن عبد الله ؓ: (أنّ امرأة من الأنصار قالت: يا رسول الله ألا أجعل لك شيئاً تقعد عليه فإنّ لي غلاماً نجاراً؟ قال: إن شئت، فعملت المنبر) (٣).
قال الكرمانى: (إن شئت) جزاؤه محذوف أي: إن شئت عملت وفي بعضها (إن شئت عملت) فلا حذف) (٤).

ومن ذلك حديث أسامة بن زيد ؓ: (أنّ رجلاً قال: يا رسول الله: إنني أعزل عن امرأتي قال: ولم؟ قال: شفقا على ولدها، فقال: إن كان كذلك فلا؛ ما ضارّ ذلك فارس والروم) (٥).
قال العكبري: (التقدير: لا تعزل لأجل هذا الغرض، فإنّ فارس والروم يطؤون نساءهم وهنّ يرضعن فما يضرهم؛ (فلا) هي تمام الجواب ثم قال: ما ضارّ ذلك فارس والروم) (٦).
ومثل ذلك حديث: (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها) (٧). أي: فإن جاء صاحبها أخذها. وقد تقدم (٨)، ونظير ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْزِلُ عَلَيْكُمْ قُرْآنٌ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمُ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ (٩). أي: إن استطاعوا ردوكم عن دينكم (١٠).

(١) صحيح البخاري: ٢١٢/٢.

(٢) الكواكب الدراري: ١٩٢/٨.

(٣) صحيح البخاري: ١٢٢/١.

(٤) الكواكب الدراري: ١٠٩/٤.

(٥) صحيح مسلم: ١٦٢/٤.

(٦) إعراب الحديث: ٦٠، وينظر: عقود الزبرجد: ١٣٦/١.

(٧) صحيح البخاري: ١٦٦/٣، وشواهد التوضيح: ١٩٤، وعقود الزبرجد: ١١٩/١.

(٨) يراجع ص ١٥٢.

(٩) البقرة: ٢١٧.

(١٠) التبيان في إعراب القرآن: ٩٣/١.

قال الزركشي: (ويكثر ذلك في جواب (لو) و (لولا) كقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾^(١)،

﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾^(٢).

والسرّ في حذفه في هذه المواضع أنّها لمّا ربطت إحدى الجملتين بالأخرى حتى صاروا جملة واحدة، أوجب ذلك لها فضلاً وطولاً؛ فخفف بالحذف؛ خصوصاً مع الدلالة على ذلك . وحذف الجواب يقع في مواقع التّفخيم والتّعظيم، ويجوز حذفه لعلم المخاطب به، وإنّما يحذف لقصد المبالغة^(٣).

وقدّر حذف الجواب في حديث النبي ﷺ: (لو خرجتم إلى ذودنا فشربتم من ألبانها)^(٤).

قال السيوطي: (فيه حذف جواب (لو) أي لنفعمكم أو لشفيتم . قال ابن يعيش: قد يحذف جواب

(لو) كثيراً، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾^(٥)، الجواب محذوف تقديره: لرأيت سوء

منقلبهم، ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾^(٦)، أي: لكان هذا القرآن . ومن ذلك (لو ذاتُ سوار

لظمتي)^(٧) لم يأت بجواب والمراد: لانتصفت، وذلك كله للعلم بموضعه .

وقال أصحابنا: إن حذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره؛ لأن الإبهام

أوقع في النفس^(٨).

ومن ذلك حديث عمر بن الخطاب ؓ: (فقلت يا رسول الله لو اتخذنا من مقام إبراهيم

مصلى)^(٩).

قال العيني: (جواب (لو) محذوف، ويجوز أن يكون (لو) للتمني فلا يحتاج إلى

جواب . وقال ابن مالك هي (لو) المصدرية أغنت عن فعل التمني)^(١٠).

(١) الأنعام: ٢٧. تمامها: ﴿فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بَيِّنَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٢) الأنعام . تمامها: ﴿قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ١٨٣/٣.

(٤) مسند أحمد: ٢٠٥/٣.

(٥) الأنعام: ٢٧. تمامها: ﴿فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بَيِّنَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٦) الرعد: ٣١. تمامها: ﴿أَوْ قَطَّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلَّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾.

(٧) مجمع الأمثال: ٨١/٣.

(٨) عقود الزبرجد: ٣٧/١-٣٨.

(٩) مجمع الزوائد: ٣١٦/٦، وسنن سعيد بن منصور: ٦٠٧/٢.

(١٠) عمدة القارئ: ١٤٤/٤.

وعند تتبع ابن مالك في كتبه نجد أنه عدّ (لو) مصدرية فقط وأشار إلى أنها قد تتضمن معنى التمني وبذلك يقول: (وأكثر وقوع (لو) المصدرية بعد (ودّ) أو (يودُّ) أو ما في معناهما. وبهذا يُعلم غلط من عدّها حرف تمنٍّ؛ إذ لو صحّ ذلك لم يجمع بينها وبين فعل تمن، كما لا يجمع بين (ليت) وفعل تمن^(١) .

في حين عدّ ابن هشام (لو) المصدرية قسماً برأسه، و(لو) التي للتمني قسماً آخر^(٢). ويبدو والله أعلم أنّ (لو) في الحديث هي للتمني لدلالة سياق الكلام على ذلك وقد أنزل الله عز وجل قرآناً في ذلك، تأييداً لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾^(٣)، ولا حاجة لتأويل الجواب محذوفاً، إذ عدم التأويل أولى.

ومنه حديث: (سرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة، فقال بعض القوم: يا رسول الله لو عرّست بنا)^(٤). قال السيوطي: (جواب (لو) محذوف، نحو: لكان أسهل علينا أو للتمني)^(٥).

خامساً - تقدير فاء الجواب:

يذهب أكثر النحويين إلى أنّ حذف (الفاء) خاص بالشعر، ومنهم سيبويه^(٦)، وأبو حيّان^(٧)، وابن هشام^(٨)، والآلوسي^(٩). وذهب ابن جني إلى جوازه^(١٠)، وتبعه ابن مالك^(١١)، ونسب الأشموني القول بجوازه إلى المبرّد^(١٢).

وعلى ذلك حمل ابن مالك قول النبي صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: (إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة)^(١٣)، إذ قال: (تضمن الحديث ... حذف الفاء والمبتدأ معاً من

(١) شرح الكافية الشافية: ١٢٨/١، وينظر: شرح التسهيل: ٢٢٨/١.

(٢) مغني اللبيب: ٣٤٩-٣٥١.

(٣) البقرة: ١٢٥.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٢١٣/١، وصحيح ابن حبان: ٤/٤٤٨، والسنن الكبرى: ٤٠٣/١.

(٥) عقود الزبرجد: ١٩٧/٢.

(٦) الكتاب: ٧٣/٣ و١٢٩.

(٧) البحر المحيط: ٢١٣/٤.

(٨) مغني اللبيب: ٨٣٢.

(٩) روح المعاني: ١٧/٨.

(١٠) سر صناعة الإعراب: ٢٦٤/١.

(١١) شواهد التوضيح: ١٩٢.

(١٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢١/٤. وينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج:

٦٥٩/٢ و٦٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٩، وحاشية الشهاب: ١٢١/٤.

(١٣) الحديث في صحيح البخاري: ١٨٧/٨، وروايته في ١٠٣/٢ (انك أن تذر ورتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة) بفتح همزة (أن) الأولى ونصب المضارع بعدها.

جواب الشرط، فإنَّ الأصل: إنْ تركت ورثتك أغنياء فهو خير. وهو ممَّا زعم النحويون أنَّه مخصوص بالضرورة. وليس مخصوصاً بها، بل يكثر استعماله في الشعر ويقلُّ في غيره.

فمن وروده في غير الشعر ٠٠٠، قراءة طاوس: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ أَصْلَحْ إِلَيْهِمْ خَيْرٌ﴾^(١) أي: أصلح إليهم فهو خير.

ومن خصَّ هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيق حيث لا تضيق، بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير...

وإذا حذف الفاء والمبتدأ معاً ولم يخص ذلك بالشعر، فحذف الفاء وحدها أولى بالجواز، وأن لا يُخص بالشعر^(٢).

وقدّر ابن مالك حذف الفاء في قوله ﷺ في اللقطة: (فان جاء صاحبها، وإلا استمتع بها)^(٣)، إذ الأصل: فان جاء صاحبها أخذها، وإلا يجي فاستمتع بها^(٤).

وقدّر حذف الفاء أيضاً في قوله ﷺ: (البيّنة وإلا حدّ في ظهرك)^(٥). إذ الأصل: احضر البيّنة وإلا تحضرها فجزأوك حد في ظهرك.

وقال عن هذين الحديثين: (والنحويون لا يعترفون بمثل هذا الحذف في غير الشعر، أعني حذف فاء الجواب إذا كان جملة اسمية أو طلبية، وقد ثبت ذلك في هذين الحديثين، فبطل تخصيصه بالشعر، لكن الشعر به أولى).

وإذا جاز حذف الفاء والمبتدأ معاً، فحذفها والمبتدأ غير محذوف أولى بالجواز^(٦).

وقال الأستاذ عباس حسن: (ومن النادر الذي لا يقاس عليه عندهم قوله عليه الصلاة والسلام في حديث اللقطة (فان جاء صاحبها وإلا استمتع بها) ويؤولون قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيَوْحُونَ إِلَىٰ أُولِيَانِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(٧) على تقدير قسم قبل الشرط فيكون الجواب للسابق وهو القسم.... والأصل: والله لئن أطعتموهم....

(١) البقرة: ٢٢٠، وينظر: المحتسب: ١٢٢/١. وقراءة المصحف: ﴿إِصْلَحْ لَهُمْ خَيْرٌ﴾

(٢) شواهد التوضيح: ١٩٢ و١٩٣.

(٣) صحيح البخاري: ١٦٦/٣، وفي ١٦٢/٣ (فان جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها).

(٤) ينظر: شواهد التوضيح: ١٩٤.

(٥) صحيح البخاري: ١٢٦/٦.

(٦) شواهد التوضيح: ١٩٤، وينظر: عقود الزبرجد: ١٩/١، وحاشية شهاب الدين الخفاجي: ١٢١/٤.

(٧) الأنعام: ١٢١.

والتمحل ظاهر في تأويل الآية وفي الحكم على الحديث بالندرة لوجود شواهد أخرى نثرية لا تخضع للضرورة، وغير نثرية فالأفضل أن يقال: إنَّ الأعم الأغلب هو عدم حذف (الفاء) و(إذا) التي تتوب عنها^(١).

لقد سلك الأستاذ عباس طريق ابن مالك في الاعتماد على المسموع لا على المفترض، وهو ما أراعيه في هذه الدراسة، إذ يبدو أنَّ الكثير من النصوص التي تكلف النحويون تأويلها لو حملت على الكثرة والقلة لما اضطروا إلى ذلك، واستعمالي لمصطلح (القلة) إنما أعني به القلة النسبية وليس القلة الذاتية فقد يكون الاستعمال كثيرًا إلاَّ أنه قليل إذا ما قورن بالاستعمال الآخر. وفي كلا الأمرين يبقى السماع عن العرب هو الحجة القوية، والنصوص الفصيحة الصحيحة لها عصمة وحصانة، والتمسكون بها هم الأقوى حجة على تقادم الزمن، والإجماع عليها ممكن، بخلاف التقدير والتأويل فليس من السهل الاتفاق عليه إذ لكل نحوي وجهته التي لا يرى غيرها وعلته التي لا يرى محيدًا عنها^(٢).

وقدّر حذف الفاء في جواب (أما) في قوله ﷺ: (أما بعد، ما بال رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله)^(٣)، وفي قوله ﷺ: (أما موسى، كأني أنظر إليه إذ انحدر في الوادي)^(٤). وفي قول عائشة رضي الله عنها: (وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافًا واحدًا)^(٥). وفي قول البراء بن عازب ؓ: (أما رسول الله ﷺ لم يول يومئذ)^(٦). يعني في غزوة حنين.

قال ابن مالك: ((أما) حرف قائم مقام أداة شرط والفعل الذي يليها، فلذلك يقدرها النحويون بـ(مهما يكن من شيء). وحق المتصل بالمتصل بها أن تصحبه الفاء، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا عَادُ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾^(٧).

ولا تحذف هذه الفاء غالبًا إلاَّ في شعر، أو مع قول أغنى عنه مقوله، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾^(٨)، أي: فيقال لهم: أكفرتم.

وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث، فعلم بتحقيق عدم التضييق وأنَّ من خصه بالشعر أو بالصورة المعينة من النثر مقصر في فتواه، وعاجز عن نصرة دعواه^(٩).

وممن أيد ابن مالك في تمسكه بالسماع وإنَّ خالف القاعدة النحوية الكرمانى إذ نقل كلامه في مواضع عدة من شرحه لصحيح البخاري ووافقه فيما ذهب إليه^(١٠).

المبحث السابع

(١) النحو الوافي: ٣٥٠، ٣٤٩/٤.

(٢) ينظر في ذلك: مغني اللبيب: ٦٨٤ و٧٢٢. إذ أورد ابن هشام الكثير من الاعتراضات على تقديرات بعض النحويين وتأويلاتهم، وذلك في (باب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها).

(٣) صحيح البخاري: ٩٦/٣.

(٤) صحيح البخاري: ١٧٢/٢.

(٥) صحيح البخاري: ١٩٢/٢.

(٦) صحيح البخاري: ٨١/٤.

(٧) فصلت: ١٥. تمامها: ﴿وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾.

(٨) آل عمران: ١٠٦. تمامها: ﴿بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

(٩) شواهد التوضيح: ١٩٥ و١٩٦.

(١٠) ينظر: الكواكب الدراري: ٨١/٨ و١٤٠، و٤١/١٠، و٢١٨/١٨.

تقدير الحذف في مسائل الفعل المعرب

وهو الفعل المضارع، وفيه وفي عوامل إعرابه مسائل من الحذف المقدر نسجها في الآتي:

أولاً - تقدير حذف (أن) الناصبة:

قدر النحويون (أن) مضمرة قبل الفعل المضارع في حالتين: إحداهما: قبله وهو مرفوع، والأخرى: قبله وهو منصوب .

أما تقدير حذف (أن) قبل المضارع المرفوع، فقد قال ابن هشام عنه: (وإذا رفع الفعل بعد إضمار (أن) سهل الأمر، ومع ذلك لا ينقاس، ومنه: ﴿قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾^(١)، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾^(٢) و (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)^(٣)(٤).

وقال ابن مالك: (ومما حذف فيه (أن) واكتفي بصلتها قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾^(٥)، والأصل: أن يريكم؛ لأنّ الموضع موضع مبتدأ خبره (من آياته) .

ومثله قوله ﷺ: (لا يحلّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحدّ على ميت فوق ثلاث)^(٦). وقوله: (لا يحلّ لامرأة تسأل طلاق أختها)^(٧)، أراد: أن تحدّ، وأن تسأل)^(٨).

ومنه قوله ﷺ: (لمن سأله أيّ الإسلام خير؟ تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف)^(٩).

قال الكرمانى: (قوله (تطعم) أي: أن تطعم، فحذف (أن))^(١٠).

(١) الزمر: ٦٤. تنمة الآية: ﴿قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ (الزمر: ٦٤)

(٢) الروم: ٢٤. تنمة الآية ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (الروم: ٢٤)

(٣) ينظر: مجمع الأمثال: ٢٢٧/١، ويروى المثل بلفظ: (لأنّ تسمع) و (أن تسمع) .

(٤) مغني اللبيب: ٨٣٩، وينظر: الكتاب: ٣٦٦/١، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٦٣٠/٢ .

(٥) الروم: ٢٤.

(٦) صحيح البخاري: ٩٩/٢، ويروى بلفظ (أن تحدّ).

(٧) صحيح البخاري: ٢٦/٧.

(٨) شواهد التوضيح: ٢١٢.

(٩) صحيح البخاري: ١٤/١.

(١٠) الكواكب الدراري: ١٣٤/١.

وقال العيني: (قوله (تطعم) في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف بتقدير (أن) أي: هو أن تطعم، فـ (أن) مصدرية والتقدير: هو إطعام الطعام، وهذا نظير قولهم: تسمع بالمعدي خير من أن تراه، أي: أن تسمع، أي: سماعك، غير أن هذا المؤول مبتدأ وفي الحديث خبر^(١).

وأما تقدير حذف (أن) قبل المضارع المنصوب، فقد قال عنه ابن هشام: (هو مطرد في مواضع معروفة، وشاذ في غيرها)^(٢). وسأحدث عن موضعين منه هما:

أ- تقدير حذف (أن) بعد حروف الجر:

يذهب النحويون القدامى إلى أن (أن) قد تضرر بعد حروف الجر (اللام) و(كي) و(حتى)، ويعبرون عن عدم ذكرها بـ(الإضمار) فيوجبون إضمارها تارة ويجوزنه أخرى وربما عبروا عن الإضمار بالحذف، في حين يذهب أكثر المعاصرين إلى التعبير عن عدم ذكرها بالحذف^(٣)، وكلا الطرفين يستعمل لفظ (التقدير) للتعبير عن عدم ذكرها، فيقولون عن الفعل المضارع المنصوب بعدها أنه منصوب بـ(أن) مقدرة.

والأحاديث التي حملت على تقدير (أن) الناصبة كثيرة ولا يسعها هذا المقام، كما أن الكلام عليها يكاد يكون واحداً، لذا سأكتفي بذكر حرفين لبيان ما تكلفه النحويون من التقدير.

١ - حتى:

قال رسول الله ﷺ: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)^(٤).

قال الكرمانى: (لفظة (حتى) ههنا جارة لا عاطفة ولا ابتدائية وما بعدها خلاف ما قبلها و(أن) بعدها مضمرة؛ لهذا نصب (يحب) ولا يجوز رفعه ههنا؛ لأن عدم الإيمان ليس سبباً للمحبة)^(٥).

ومثل ذلك قوله ﷺ: (فو الذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده)^(٦).

(١) عمدة القارئ: ١/١٣٨، وينظر: إعراب الحديث: ٢٦٣، والكواكب الدراري: ١٢١/٢٠.

(٢) لعل ابن هشام أراد بالمواضع المطرد حذف (أن) فيها ما سماها بإضمار (أن) الناصبة. ومن الشاذ قولهم: (خذ اللص قبل يأخذك) و(مره يحفرها) و(لا بد من تتبعها).

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/٤٣٣، والنحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: ١٧٤ و١٧٥، وظاهرة الحذف في درس اللغوي: ٢٤٠، وقد جذب انتباهنا أن بعضهم يتحاشى القول بالإضمار أو الحذف.

(٤) صحيح البخاري: ١/١٠.

(٥) الكواكب: ١/٩٥، وفتح الباري: ١/٥٧، و عقود الزبرجد: ١/١١٢.

(٦) صحيح البخاري: ١/١٠.

قال العيني: (قوله (أكون) منصوب بتقدير: حتى أن أكون)^(١).

٢- اللام:

جاء في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: (إن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته له فأكل منه ثم قال: قوموا فأصل لكم)^(٢).

قال ابن مالك: (اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام (كي) والفعل بعدها منصوب بـ (أن) مضمره و (أن) والفعل في تأويل مصدر مجرور. واللام ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: قوموا فقيامكم لأصلي لكم .

ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون الفاء زائدة، واللام متعلقة بـ (قوموا)^(٣).

ونسب أبو البركات الأنباري للكوفيين قولهم: إن (اللام) و (حتى) و (كي) هي الناصبة من غير تقدير (أن)، وحثهم في ذلك: حمل النصوص الكثيرة التي جاء المضارع فيها مقترناً بهذه الحروف على ظاهرها، ولا حاجة لتأولها بتقدير (أن)، ولقيامها مقام (كي) وكما أن (كي) تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامها^(٤).

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن الناصب للفعل هو (أن) مقدرة بعدها، وحثهم أن حروف الجر من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تعمل في الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير (أن) وإنما وجب تقدير (أن) دون غيرها؛ لأنها تكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر، وهي أم الباب فكان تقديرها أولى من غيرها^(٥). وناقش أبو البركات أدلة كل من الطرفين.

وممن ذهب إلى القول بعدم تقدير (أن) ابن مضاء القرطبي إذ قال: (ومما قالوا فيه ما لم يفهم، وأضمرُوا فيه ما يخالف مقصد القائل، أبواب نصب الفعل، وقد تكلمت منها على باب الفاء والواو ليستدل بهما على غيرهما، ويعلم أن ما أضمره لا يحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يحفظ بها كلام العرب)^(٦).

(١) عمدة القارئ: ١٤٣/١.

(٢) ورد الحديث في صحيح البخاري: ١٠٧/١ بحذف الياء وكسر اللام الأولى، وهي الرواية المشهورة، وبإثباتها ساكنة وفتح اللام الأولى، وروى ابن حجر في فتح الباري: ٣٦/٢ بكسر اللام الأولى وفتح الياء.

(٣) شواهد التوضيح: ٢٤٣، وينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٨/٢، والكواكب الدراري: ٤٥/٤.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧٥/٢، وشرح المفصل: ١٩/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧٦/٢، والخصائص: ٢٦٠/٣، وشرح المفصل: ١٩/٢.

(٦) الرد على النحاة: ١٤٢.

وتبع الكوفيين وابن مضاء أكثر المحدثين في ذلك، وعند النظر في حجة الطرفين يتبين لنا أن الذين قالوا بعدم التقدير نظروا إلى اللغة على أنها استعمال، والاستعمال يجب مراعاته وعدم تكلف التأويل فيه خاصة إذا كان هذا الاستعمال كثيرًا.

أما البصريون فقد آثروا التمسك بالقاعدة التي وضعوها ابتداءً التي تقضي باختصاص حروف الجرّ بالأسماء فلا ينبغي دخولها على الأفعال إلاّ بتأويل وإن كثرت النصوص في ذلك، فأصل التقدير والتأويل عندهم قائم على ما افترضوه من هذه القاعدة وهو منهج يخالف ما بدؤوه من دراسة اللغة دراسة وصفية على ما كانت عليه، ولهذا رحلوا إلى البوادي ليقفوا على أساليب العرب في كلامهم ثم انتهوا في بعض ما أصلوه إلى التأويل والتقدير بل تقننوا فيه على نحو ما نجده في إعراب قولهم: (جنّت كي تكرمني)، إذ يوردون احتمالين في توجيهه:

الأول: تقدير اللام قبل (كي) وتكون (كي) مصدرية.

الأخر: تقدير (أن) بعد (كي) على أن تكون (كي) حرف جر^(١).

ولعل الكلام على هذه المسألة يشبه إلى حدّ ما الكلام على دخول أدوات الشرط على الأسماء حين افترضوا دخولها على الأفعال فقط وأولوا ما جاء منها داخلاً على الأسماء وإن كان كثيرًا. ولا أرى مانعًا من تخصيص دخول هذه الحروف على المضارع المنصوب فينصّ على ذلك ويجعل قاعدة، إذ النصوص الواردة من ذلك من القرآن الكريم والحديث الشريف وأقوال العرب كثيرة، ولا تتناسب هذه الكثرة مع القول بالتأويل فضلًا عن عدم المانع سوى هذه القاعدة المفترضة لدى البصريين.

ب- تقدير حذف (أن) بعد حروف العطف:

يذهب النحويون إلى أن (أن) تحذف وجوبًا بعد ثلاثة أحرف وهي: (أو) التي بمعنى (إلى) أو (إلاّ أن)، و(فاء) السببية، و(واو) المعية^(٢).

وتحذف جوازًا بعد حروف العطف: (الواو) و(الفاء) و(أو) و(ثم)^(٣).

ولمّا كان الإتيان على ذكر هذه الأدوات ومناقشتها يفضي إلى طول الكلام، والكلام عليها واحد آثرت أن اقتصر على ذكر اثنتين، إحداهما ممّا قدرّ فيه حذف (أن) وجوبًا وهي (فاء) السببية، والثانية ممّا قدرّ فيه الحذف جوازًا وهي (ثم).

(١) ينظر: شرح قطر الندى: ٥٧. وشرح الأشموني على الألفية: ٢٧٩/٣.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٥٥/٢ و٥٥٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٢٠/٢ و١٢٩،

وشرح الأشموني: ٣٠٣/٣ و٣١٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٣/٢ و١٣٥.

١ - فاء السببية:

قال رسول الله ﷺ في حديث الشفاعة: (يُحبس المؤمنون يوم القيامة حتى يهَمُّوا بذلك فيقولون لو استشفعنا إلى ربِّنا فِيرِيحَنَا من مكاننا)^(١).

قال السيوطي: ((فِيرِيحَنَا) منصوب بـ (أن) مضمرة بعد الفاء الواقعة جواباً لـ(لو))^(٢).

وحمل على ذلك حديث: (لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار، إلا تحلَّه القسم)^(٣).

قال ابن الملك: (قال شارح: الفاء فيه بمعنى الواو، يعني: لا يجتمع لمسلم موت ثلاثة من أولاده ومسّ النار إياه، وإنما قلنا كذا؛ لأنّ المضارع إنّما ينصب بتقدير (أنّ) بعد الفاء إذا كان ما قبلها سبباً لما بعدها، وههنا ليس موت الأولاد ولا عدمه سبباً لمس النار، انتهى كلامه. لكنه ممنوع؛ لأنّ نحو: (ما تأتينا فتحدثنا) بالنصب له معنيان، أحدهما: أن يكون الأول سبباً للثاني فينتفي بانتفائه، وثانيهما: نفي اجتماعهما من غير اعتبار السببية، يعني لم يكن منك إتيان ولا حديث)^(٤).

ومثله قوله ﷺ: (ألا رجلٌ يتصدق على هذا فيصلي معه)^(٥).

قال السيوطي: (قال الطيبي: (ألا) فيه للعرض، كما يقال: ألا تنزل فتصيب خيراً^(٦))، وقوله:

(فيصلي) منصوب لوقوعه جواباً، وقيل الهمزة للاستفهام، و(لا) بمعنى (ليس)، وعلى هذا

(فيصلي) مرفوع عطفاً على الخبر وهذا الوجه الأولى، ونظيره قول الشاعر:

ألا موتٌ لذيد الطعم يأتي فينقذني من الموت الكريه)^(٧).

ويُفهم من كلام الطيبي أنّ الفعل المضارع نصب لوقوعه جواباً عن الطلب وليس بـ(أنّ)

مضمرة وفي ذلك يقول أبو البركات الأنباري: (ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل الواقع بعد الفاء في

جواب الستة الأشياء - التي هي: الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض - ينتصب

(١) رواية البخاري في: ١٦٠/٩ و ١٨٢/٩ برفع (فِيرِيحَنَا)، ورواية المسند: ٢٤٤/٣ بنصب (فِيرِيحَنَا).

(٢) عقود الزبرجد: ١٥٤/١.

(٣) صحيح البخاري: ٩٣/٢، وينظر: مسند احمد: ٢٣٩/٢ و ٤٤٤. وفي لفظ: (فتمسه النار).

(٤) مبارك الأزهار: ٢٥٩/١، وينظر: أمالي ابن الحاجب: ٧٨/٢، وعقود الزبرجد: ٣٠٦/٢ و ٣٠٨، وقد

أطال السيوطي الكلام في توجيه الحديث ونقل أقوال العلماء فيه وخلصتها ما ذكره ابن الملك.

(٥) مسند احمد: ٤٥٥/٣، وصحيح ابن حبان: ١٥٨/٦، والسنن الكبرى: ٣٠٣/٢، و ٦٨/٣.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٥٥٨/٢.

(٧) عقود الزبرجد: ١٦١/٢.

بالخلاف وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار (أن)، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف وإليه ذهب بعض الكوفيين^(١).

وقال ابن يعيش: (وأما حروف العطف فـ(أو) و(الواو) و(الفاء) فهذه الحروف أيضاً ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن) وليست هي الناصبة عند سيبويه، وذلك من قبل أنها حروف عطف وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال، وكل حرف يدخل على الأسماء والأفعال فلا يعمل في أحدهما ولذلك وجب أن يقدر (أن) بعدها ليصح نصب الفعل إذ كانت هذه الحروف مما لا يجوز أن يعمل في الأفعال)^(٢).

وعند التأمل في حجة كلا الطرفين نجد الكوفيين قد اعتمدوا على ما ورد من نصوص فصيحة في ذهابهم إلى هذا القول وعزوا سبب نصب المضارع إلى عامل معنوي يفهم من الطلب الذي قبله وهو ما سموه: النصب على الخلاف، أي أن معنى الفعل المنصوب يخالف معنى الطلب الذي قبله ولم يتكفوا التأويل^(٣).

أما الجرمي فقد سلك المسلك نفسه فنظر إلى ما هو موجود في الكلام فعزا نصب المضارع إلى حروف العطف نفسها، واحتكم إلى الوارد من النصوص، ولم يحتكم إلى القواعد التي افترضت.

أما البصريون فكانت غايتهم هي المحافظة على الأصل النحوي الذي افترضوه، وهو التناسب في العطف فلا يعطف اسم على فعل ولا العكس، وما جاء من نصوص مخالفة لذلك فيصار إلى تأويلها، وإن كثرت.

لاشك أن العرب الأوائل لم يدروا في خلداهم هذا الذي يفترضه النحويون، بل نرى والله أعلم أنهم لم يتعمدوا المناسبة والتناسق بين المعطوف والمعطوف عليه في هذه المسألة على أقل تقدير حتى يكون من باب عطف المصدر على المصدر بعد التأويل وتقدير (أن) المصدرية، قال الأشموني: (والصحيح أن النصب بـ(أن) مضمرة بعدها؛ لأن (أو) حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم ومن ثم لزم إضمار (أن) بعدها)^(٤).

ولو اعتنى النحويون الأوائل بدراسة قواعد النحو بوصفها لغة مستعملة ووصفوها على وفق ما هي عليه ما لجؤوا إلى تقدير (أن) مضمرة بعد كل هذه الأدوات ولصارت القواعد أقرب إلى الواقع منها إلى التخيل والافتراض الذي كثيراً ما يفضي إلى الخلاف بين النحويين.

(١) الإنصاف: ٥٥٧/٢ و٥٥٨، وينظر: شرح الأشموني: ٣/٣٠٣ و٣١٥.

(٢) شرح المفصل: ٢١/٢ و٢٧.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٥٥٨/٢.

(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٩٦/٣، وينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٧٢/١.

وقد قدر النحويون (أن) بعد حروف الجر، وقدروها بعد حروف العطف أيضاً، ولا جامع بين حروف الجرّ وحروف العطف سوى أنّ ما بعدها فعل مضارع منصوب.

وهنا نسأل فنقول: هل أعيت الحيلة النحويين من أن يقولوا إنّ المضارع قد يأتي منصوباً بعد (الواو) و(الفاء) و(أو) و(ثم) إن سبقت هذه الحروف بطلب، فيكون ذلك تأصيلاً منهم لهذه القاعدة على نحو ما قالوه في (سرتُ والنيل) من أنّ (النيل) منصوب على أنه مفعول معه وما هذا إلاّ لأنهم نظروا إلى المعنى ففهموا من هذا التركيب معنى المعية، وبهذا يتخلصون من القول بإضمار (أن) بعد حروف العطف وحروف الجرّ أيضاً، إذ كثرة ورودها مدعاة لوضع قاعدة خاصة بها، وقد وضعت قواعد لما هو أقل استعمالاً منها.

٢ - ثم:

قال رسول الله ﷺ: (لا يبولنّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه)^(١). قال ابن مالك: (يجوز في (ثم يغتسل) الجزم عطفاً على (يبولن)؛ لأنه مجزوم الموضع بـ(لا) التي للنهي، ولكنه بني على الفتح لتوكيده بالنون. ويجوز فيه الرفع على تقدير: ثم هو يغتسل فيه، ويجوز فيه النصب على إضمار (أن) وإعطاء (ثم) حكم واو الجمع.

ونظير (ثم يغتسل) في جواز الأوجه الثلاثة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مَهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَمَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾^(٢). فإنه قرئ بجزم (يدركه) ورفع ونصبه، والجزم هو المشهور، والذي قرأ به السبعة وأمّا الرفع والنصب فشاذان^(٣)(٤).

وقال ابن هشام: (أجرى الكوفيون (ثم) مجرى (الفاء) و(الواو) في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، واستدلّ لهم بقراءة الحسن: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مَهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَمَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾^(٥) بنصب (يدركه) وأجراها ابن مالك مجراها بعد الطلب، فأجاز في قوله ﷺ: (لا يبولنّ أحدكم في الماء الذي لا يجري ثم يغتسل فيه) ثلاثة أوجه: الرفع بتقدير: ثم هو يغتسل، وبه جاءت الرواية، والجزم بالعطف على موضع فعل النهي. والنصب، قال: بإعطاء (ثم) حكم (واو) الجمع؛ فتوهم تلميذه الإمام أبو زكريا النووي -رحمه الله- أنّ المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع، فقال: لا يجوز النصب؛ لأنه يقتضي أنّ المنهي عنه الجمع

(١) صحيح البخاري: ٦٩/١، وروي لفظ (يغتسل) بالضم والسكون فقط.

(٢) النساء: ١٠٠.

(٣) ينظر: المحتسب: ١/١٩٥، والتبيان: ١/١٩٢.

(٤) شواهد التوضيح: ٢٤٣، وينظر: الكواكب الدراري: ٩٢/٣.

(٥) النساء: ١٠٠.

بينهما، دون أفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد، بل البول منهّي عنه سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا، انتهى.

وإنما أراد ابن مالك إعطاء حكمها في النصب، لا في المعية أيضاً، ثم ما أورده إنما جاء من قبل المفهوم، لا المنطوق، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته، ونظيره إجازة الزجاج والزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(١)، كون (تَكْتُمُوا) مجزوماً، وكونه منصوباً مع أنّ النصب معناه النهي عن الجمع^(٢).

ولو رجعنا إلى روايات الحديث في صحيح البخاري لرأينا أنّ الروايات الثابتة هي رواية الرفع ورواية الجزم، وأمّا رواية النصب فلم تثبت، وإنّما هو من باب تعدد الوجوه الإعرابية وتكثيرها كما يوحى بذلك كلام ابن مالك وابن هشام، ولعل وجه النصب الذي افترضه ابن مالك هو الذي أوقع شرف الدين النووي في هذا اللبس .

وإذا لم تثبت رواية النصب فما حاجتنا إلى هذا التقدير الذي يوقعنا في اللبس الذي قد تترتب عليه أحكام شرعية.

والكلام الذي تقدم على تقدير (أن) بعد (فاء) السببية ينطبق على تقدير (أن) بعد (ثم).

ومثل ذلك قوله ﷺ: (فإنه من يطلبه من ذمته بشيء يدركه ثم يكبه على وجهه)^(٣)، إلا أنّ العكبري عندما أعرب هذا الحديث ذكر وجهي الرفع والجزم ولم يذكر وجه النصب وذلك بقوله: (يجوز في (يكبه) ثلاثة أوجه:

أحدها: ضم الباء على أنه مستأنف هو يكبه كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَتْلُوكُمْ بِأُكْبَارٍ

ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ﴾^(٤).

الثاني: فتح الباء على أنه مجزوم معطوف على جواب الشرط.

الثالث: كسر الباء جزماً أيضاً، وجاز فتح الباء وكسرها لالتقاء الساكنين كقولك: مده ومده،

ودليل الجزم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾^(٥)^(٦).

(١) البقرة: ٤٢.

(٢) مغني اللبيب: ١٦١.

(٣) مسند أحمد: ١١١/٢، وصحيح مسلم: ١٢٥/٢، وفتح الباري: ٤١٨/١٠ رواه عن الإمام مسلم.

(٤) آل عمران: ١١١.

(٥) محمد: ٣٨.

(٦) إعراب الحديث: ١٥٣.

في حين ذكر العكبري وجه النصب عند إعرابه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مَهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَمَرَسُولُهُ ثُمَّ يُدْمِرْكُمْ أَمْوَاتٌ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾^(١). فلعله وجه عنايته إلى المعاني المترتبة على النصوص عند تقدير الإعراب؛ فلهذا أسقط وجه النصب .

ثانياً - حذف الفعل المجزوم وبقاء الجازم:

ورد في حديث النبي ﷺ في قصة جريج العابد: (قالوا: نبني صومعتك من ذهبٍ قال: لا إلا من طين)^(٢) .

قال ابن مالك: (وفي قول جريج (لا إلا من طين) شاهد على حذف المجزوم بـ (لا) التي للنهي فإن مراده: لا تبنيها إلا من طين)^(٣) .

ونرى والله أعلم أن تكون (لا) في الحديث جواباً مناقضاً لـ (نعم)، ولا تذكر الجمل بعد (لا) هذه كثيراً، فمثلاً يقال: أجاك زيدٌ؟ فتقول: لا، أي: لا لم يجيء، فلا تذكر جملة الجواب استغناءً بما ورد في السؤال^(٤) .

ويؤيد ذلك أن النحويين يذهبون إلى أن اتصال المجزوم بجازمه أقوى من اتصال المجزوم بجاره، وفي ذلك يقول السيوطي: (قال ابن جنبي: اتصال المجزوم بجازمه أشد من اتصال المجزوم بجاره؛ ذلك أن عوامل الاسم أقوى من عوامل الفعل. فلما قويت حاجة المجزوم إلى جاره كانت حاجة المجزوم إلى جازمه أقوى)^(٥) .

وإذا كان حذف الجار وبقاء مجروره شاذاً في الكلام الفصيح على ما يقوله النحويون فمن الأولى أن يكون حذف المجزوم وبقاء جازمه أشد شذوذاً.

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن في إعراب هذه الآية: ٩٢/١ .

(٢) صحيح البخاري: ٢٠١/٤ و٢٠٢ .

(٣) شواهد التوضيح: ٢٥٤، وينظر: عمدة القارئ: ٣٩/١٣، و عقود الزبرجد: ٣١٨/٢ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٣١٩ .

(٥) الأشباه والنظائر: ١١٦/٢ .

المبحث الثامن تقدير الحذف في الأساليب النحوية

درست فيما تقدم من المباحث مواطن الحذف وتقديره في لغة الحديث الشريف متخذاً من أبواب النحو المعروفة منهجاً للدرس، بدءاً بالمبتدأ والخبر .
وبقيت مسائل من الحذف حريّة بالبيان لا تنتسب إلى واحد ممّا تقدم من موضوعات لكنها تدخل في تراكيب نحوية فجمعتها في هذا المبحث تنمة لجوانب الحذف، هي:

الاستفهام

قال ابن هشام: (والألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خصت بأحكام: أحدها: جواز حذفها، سواء تقدمت على (أم) أم لم تتقدمها)^(١).

وقدّر حذف الهمزة في قوله ﷺ: (أتاني جبريل فبشّرني أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: وإن سرق وإن زنى؟ قال: وإن سرق وإن زنى)^(٢).

قال ابن مالك: (أراد رسول الله ﷺ: أو إن سرق وزنى. ومنه حديث ابن عباس ﷺ: إن رجلاً قال: (إنّ أمي ماتت وعليها صوم شهر، فأقضيّه)^(٣). إذ روي في بعض النسخ (أفأقضيّه)^(٤).

وقال في موضع آخر: (وقد كثر حذف الهمزة إذا كان معنى ما حذفته منه لا يستقيم إلا بتقديرها كقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٥)، قال أبو الفتح وغيره، أراد: أو تلك نعمة)^(٦).

ومنه قوله ﷺ في فضل أيام عشر ذي الحجة: (ما العملُ في أيام العشر أفضلُ من العمل في هذه قالوا: ولا الجهاد؟ قال ولا الجهادُ إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء)^(٧).

(١) مغني اللبيب: ٢٠١ و ٢٠٢، وينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٣٥٢/١، والبحر المحيط: ١١٦/٤ و ١١٧/١.

(٢) صحيح البخاري: ١٧٤/٩، وينظر: أيضاً: ٨٥/٢.

(٣) صحيح البخاري: ٤٦/٣، ولفظه (أفأقضيّه) ولفظ (عنها) زيادة من صحيح البخاري، وينظر: صحيح مسلم: ٨٠٤/٢، وسنن أبي داود: ٢٣٧/٣، وفتح الباري: ٥٨٥/١١.

(٤) شواهد التوضيح: ١٤٨.

(٥) الشعراء: ٢٢.

(٦) شواهد التوضيح: ١٤٦، وينظر: المحتسب: ٥٠/١.

(٧) صحيح البخاري: ٢٥/٢.

قال ابن مالك: (والأصل في (ولا الجهاد): أو لا الجهاد؟ لأنّ قائل ذلك مستفهم لا مخبر، فظهور المعنى سوّغ حذف الهمزة)^(١).

ومنه أيضاً قوله ﷺ: (فإذا أراد أن يقضي خلقه قال: أذكر أم أنثى شقي أم سعيد)^(٢).

قال الكرمانى: (قوله (شقي أم سعيد) الهمزة مقدرة ووجودها في قرينتها يدلّ عليها، وقال الشاعر^(٣):

بسبع رمين الجمر أم بثمانِ

أي: أبسبع)^(٤).

وحذف همزة الاستفهام في اللغة المنطوقة أكثر وأظهر؛ إذ يعتمد المتكلم على عامل التنغيم في بيان قصده من الجملة، استفهامية أو تعجبية أو مثبتة، فالتنغيم وحده كاف في الدلالة على نوع الجملة^(٥)، أمّا في اللغة المكتوبة فقد يكون فيها من اللبس ما يحتاج إلى قرائن تُبيّن المراد من الجملة، وقد أشار إلى ذلك ابن جنّي في كتابه الخصائص^(٦).

القسم

ومن مسائله التي ورد فيها تقدير المحذوف الآتي:

أولاً - تقدير حذف (قد) في جواب القسم:

جاء في حديث النبي ﷺ: (فقال: ما أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة؟ قالوا: الجوع يا رسول الله، قال: وأنا والذي نفسي بيده لأخرجني الذي أخرجكما)^(٧).

قال العكبري: (التقدير: لقد أخرجني، كقول امرئ القيس^(٨):

حلفت لها بالله حلفة فاجرٍ
لناموا فما إن من حديثٍ ولا صال

(١) شواهد التوضيح: ١٧٧، وينظر: إعراب الحديث: ٥٥.

(٢) صحيح البخاري: ١٦٥/٩، ومسند أحمد: ٣٩٧/٣.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه: ٢٦٦ و صدر البيت: (لعمر ك ما أدري وإن كنت داريًا)، وينظر: الكتاب: ١٩٨/٣.

(٤) الكواكب الدراري: ١٨٧/٣، وينظر: عمدة القارئ: ٢٩٤/٣.

(٥) ينظر: دراسات في علم اللغة: ٢٥ و ٢٦.

(٦) ينظر: الخصائص: ٣٧٠/٢، وعناصر الجملة العربية: ٢٩، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٤٣ و ٢٤٤.

(٧) صحيح مسلم: ١١٦/٦.

(٨) ديوانه: ٣٢.

وهو جواب قسم محذوف^(١).

وقال العكبري مثل ذلك عند إعرابه لحديث امرأة من غفار: (فوالله لنزل رسول الله ﷺ إلى الصبح فأناخ)^(٢).

ومنه قول سعيد بن زيد رضي الله عنه: (أشهدُ لسمعت رسول الله ﷺ يقول: (من أخذ شبرًا من الأرض ظلماً فإنه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين)^(٣).

قال ابن مالك: (والعرب تقسم بفعل الشهادة فتجعل له جوابًا كجواب القسم الصريح، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾^(٤)، ثم قال: ﴿اتَّخِذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾^(٥)، فسَمِيَ ذلك القول يمينًا، وجعل جوابه فعلاً ماضياً مقروناً باللام دون (قد).

ومن النحويين من يزعم أنّ هذا الاستعمال مخصوص بالشعر، ويستشهد بقول امرئ القيس:

حلفت لها بالله حلفة فاجر
لناموا فما إن من حديث ولا صال

والصحيح جواز استعماله في أفصح الكلام.

ونظير استعماله في هذا الحديث قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَ أَرْسَلْنَا مِنْ حَا فِرَآؤُهُ مُصَفَّرًا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ

يَكْفُرُونَ﴾^(٦).

ونظيره أيضاً: (فوالله لنزل رسول الله ﷺ إلى الصبح فأناخ). ذكره أبو الفرج في الجامع^(٧).

والظاهر من كلام ابن مالك أنه يذهب إلى القول بعدم تقدير (قد) في جواب القسم إن كان ماضياً مثبتاً مقترناً باللام، وأكد في كتابه (شرح التسهيل)^(٨)، ولعلّ هذا هو الراجح والله أعلم؛ لورود السماع به؛ وللتخلص من التقدير إذ عدم التقدير أولى كما قرره ابن مالك وغيره.

ثانياً - حذف جملة القسم:

قال ابن هشام: (حذف جملة القسم كثير جداً، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل (لأفعلن) أو (لقد فعل) أو (لئن فعل) ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة نحو:

(١) إعراب الحديث: ٢٦٨.

(٢) مسند أحمد: ٣٨٠/٦، وينظر: إعراب الحديث: ٤٠٠.

(٣) صحيح البخاري: ١٣٠/٤.

(٤) المنافقون: ١.

(٥) المنافقون: ٣.

(٦) الروم: ٥١.

(٧) يعني في (جامع المسانيد) لأبي الفرج بن الجوزي.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٢١٤/٣، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٧٨/١.

﴿لَا عَذَابَ لَهُ عَذَابًا شَدِيدًا﴾^(١)، ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾^(٢)، و﴿لَنْ أُخْرَجُوا وَلَا يَنْصُرُهُمُ أَحَدٌ﴾^(٣) واختلف في نحو (لزید قائم) ونحو (إن زیدًا قائم، أو لقائم) هل يجب كونه جوابًا لقسم أو لا؟^(٤).
وعلل ابن يعيش حذف جملة القسم بأنه لكثرتة في كلامهم أكثروا التصرف فيه، وتوخوا ضرورًا من التخفيف^(٥).

وقدر حذف جملة القسم في أحاديث النبي ﷺ وجعلوا ذلك مطردًا في مواضع منها:
١ - قبل (لقد):

جاء في حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ في قصة نزول الوحي: ((فقال: زملوني زملوني فزملوه حتى ذهب عنه الروح فقال لخديجة لقد خشيت على نفسي))^(٦).
قال الكرمانى: (اللام في (لقد) جواب القسم المحذوف أي: والله لقد خشيت، وهو مقول لـ((قال))^(٧).
ومنه قول أبي سفيان عندما سأله هرقل عن النبي ﷺ: (لقد أمر أمر ابن أبي كبشة إنه يخافه ملك بني الأصفر)^(٨).
قال الكرمانى: ((لقد أمر)) جواب القسم المحذوف أي: والله لقد أمر أمر ابن أبي كبشة^(٩).

٢ - قبل (اللام):

قال رسول الله ﷺ: (لتسوّن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم)^(١٠).
قال الكرمانى: (اللام فيه هي التي يتلقى بها القسم وههنا القسم مقدر لذا أكده بالنون المشددة)^(١١).

(١) النمل: ٢١. تنمة الآية: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الَّذِينَ يُرِيدُونَ لِيُخْرِجُوكَ مِنْ دِينِكَ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾.

(٢) آل عمران: ١٥٢. تنمة الآية: ﴿إِذْ تَحْسُرُونَ بِأَذْنِهِ﴾.

(٣) الحشر: ١٢. تنمة الآية: ﴿وَلَكِنْ قَوْلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ﴾.

(٤) مغني اللبيب: ٨٤٦.

(٥) شرح المفصل: ٩٣/٧ و٩٧.

(٦) صحيح البخاري: ٣/١.

(٧) الكواكب الدراري: ٣٥/١.

(٨) صحيح البخاري: ٧/١.

(٩) الكواكب الدراري: ٦٤/١، وينظر: عمدة القارئ: ٢٢٠/٤.

(١٠) صحيح البخاري: ١٨٤/١.

(١١) الكواكب الدراري: ٩٣/٥.

ومنه قول عائشة رضي الله عنها: (لوددت والله أنني لم أحجّ العام: فقال النبي ﷺ: لعلك نفست؟ قلت نعم)^(١).

قال الكرمانى: ((لوددت) بكسر الدال جواب لقسم محذوف، والقسم المذكور بعده تأكيد للمحذوف)^(٢).

والتكلف واضح على النحويين في تقدير القسم المحذوف فإن كان عذرهم في ذلك استعمال القسم المذكورًا في أمثال هذه التراكيب فقد استعمل في تراكيب أخرى ولا يقدر النحويون قسمًا حين يأتي دون ذكر جملة القسم .

ولعل ما ذهب إليه أستاذنا الدكتور فاضل السامرائي في هذه المسألة جدير بالقبول إذ يقول: (والذي يبدو لي أنّ ليس ثمة قسم مقدّر وإنّما هو تأكيد كتوكيد القسم وهو نظير قولنا: (إنّه لمنطلق) فهذا ليس بقسم ولكنه مؤكّد كتوكيد القسم إذ لو أقسمت فقلت: (والله إنّه لمنطلق) لم يختلف التوكيد في الجملتين مع أنّ الأولى ليست قسمًا كما هو رأي الجمهور .

وكذلك قولك: (لقد ذهبت إليه) أو (لأذهبنّ إليه) ليس بقسم وإنّما هو تأكيد للإثبات
وكذلك ما فيه نون التوكيد نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كَيْلُونَكُمْ اللَّهُ شَيْءٌ مِنَ الصَّيْدِ﴾^(٣)
والحق أنّ هذا تأكيد للإثبات فقط وليس بقسم)^(٤) .

النفي

ومما جاء منه مقدّرًا فيه الحذف الآتي من الحروف:

أولاً - حذف (لا):

قدّر حذفها بعد (أنّ) المصدرية، فمن ذلك قول عبد الله بن عمر ؓ: (لقد رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ يبتاعون جزافًا، يعني الطعام. يُضربون أن يبيعوه في مكانهم حتى يؤؤوه إلى رحالهم)^(٥).

قال الكرمانى: (قوله (أن يبيعوه) أي: كراهة أن يبيعوه، أو كلمة (لا) مقدّرة، نحو: ﴿يَبِينُ اللَّهُ

لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا﴾^(٦)^(٧).

(١) صحيح البخاري: ٨٤/١-٨٥.

(٢) الكواكب الدراري: ١٧٢/٣، وينظر: عمدة القارئ: ٢٠٠/٢.

(٣) المائدة: ٩٢.

(٤) معاني النحو: ٥٥٨/٤-٥٥٩.

(٥) صحيح البخاري: ٩٠/٣.

(٦) النساء: ١٧٦.

(٧) الكواكب الدراري: ٢١/١٠، وينظر: ٦٤/٢.

والكلام هنا كالكلام على تقدير حذف مضاف^(١) لا داعي له والأسلوب يبقى على حاله وهو مفهوم من سياق الكلام.

ثانياً - حذف (ما):

قال رسول الله ﷺ: (من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات ميتة جاهلية)^(٢).

قال الكرمانى: (فان قلت (إلا مات) مستثنى فما وجهه؟ قلت: (ما) مقدرة، قال ابن مالك: وقد يحذف أيضاً نافي الجملة الاسمية إذا لم يستقم المعنى إلا بتقديره، كقول عبد الله بن رواحة^(٣):

فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب

أراد: ما ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل فحذف (ما) النافية وأبقى (ما) الموصولة، وجاء ذلك لدلالة الباء الزائدة في الخبر ولدلالة العطف بـ(ولا)، أو (إلا) زائدة^(٤)، قال الأصمعي: تقع (إلا) زائدة كقوله^(٥):

حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلدًا قفرا

وللكوفيين في مثله مذهب آخر وهو أن يجعل (إلا) حرف عطف وما بعدها معطوف على ما قبلها^(٦).

واستدلال الكرمانى بكلام ابن مالك استدلال مع الفارق إذ صرح ابن مالك أن (ما) النافية تقدّر محذوفة في الجملة الاسمية إذا لم يستقم المعنى إلا بها، وما جاء في الحديث جملة فعلية فهل الأمران سيان عند ابن مالك والكرمانى أو هما مختلفان.

وأما القول بزيادة (إلا) فمعنى الحديث يأباه إذ هو مبني على أسلوب الشرط الذي يقتضي جواباً والقول بزيادة (إلا) لا يتناسب مع ذلك.

(١) يراجع موضوع (الحذف في الإضافة) ص ١٠٩ من هذه الأطروحة.

(٢) صحيح البخاري: ٥٩/٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٣٥/١.

(٤) يعني في الحديث الشريف.

(٥) البيت لذي الرمة، ديوانه: ١٧٣، و(حراجيج): جمع حُرْجُوج وهي الناقاة السمينية، وينظر: شرح التسهيل: ٣٥٧/١.

(٦) الكواكب الدراري: ١٤٧/٢٤.

وقدّر حذف (ما) أيضاً في قول أبي موسى الأشعري رضي الله عنه حكاية عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف: (فأتى المسجد فصلى بأطول قيام وركوع وسجود رأيتَه قط يفعله)^(١).

قال الكرمانى: (قوله (قط) إذا كان بمعنى: حسب، فهي مفتوحة ساكنة الطاء، وهي لا تقع إلا بعد الماضي المنفي، فإن قلت في بعض النسخ (رأيتَه) بدون كلمة (ما) فما وجهه؟ قلت: إما أن يكون حرف النفي مقدّراً قبل (رأيتَه) كما في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوًا تَذَكَّرُ يُوسُفُ﴾^(٢)، وإما أن يكون (أطول) فيه معنى عدم المساواة، وإذا كان عدم التقدير أولى فحمل الحديث على أن (قطّ) بمعنى (أبداً) أولى، أو يقال: إن معنى النفي مستفاد من عدم المساواة ولا حاجة لتقدير أداة النفي، إذ فيه نفي معنوي بالمقارنة، أي: بما لم يساو قط قياماً رأيتَه يفعله... أو إنه بمعنى (أبداً))^(٣).

(١) صحيح البخاري: ٤٨/٢.

(٢) يوسف: ٨٥.

(٣) الكواكب الدراري: ١٤٤/٦.

الفصل الثاني التأويل بالزيادة

يذهب أكثر النحويين إلى القول بجواز مجيء حروف المعاني وبعض الألفاظ زائدة، ويتحفظ بعضهم على ذلك، ويجعله من باب السَّماع الذي ينبغي ألا يقاس عليه؛ قال ابن جنّي: (اعلم أنّ الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف، وإنّ أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة... وأما وجه ضعف زيادتها فمن قبل أنّ الغرض في الحروف الاختصار، كما قدّمنا فلو ذهبت تزيدها لنقضت الغرض الذي قصدته؛ لأنك كنت تصيرُ من الزيادة إلى ضدّ ما قصدته من الاختصار، فاعرف هذا فإنّ أبا علي حكاه عن الشيخ أبي بكر بن السراج رحمهما الله، وهو نهاية في معناه. ولولا أنّ في الحرف إذا زيد ضرباً من التوكيد لما جازت زيادته البتة، كما أنّه لولا قوة العلم بمكانه لما جاز حذفه البتة فإنّما جاز فيه الحذف والزيادة من حيث أريئتُك، على ما به من ضعف القياس، وإذا كان الأمر كذلك فقد علمنا من هذا أنّنا متى رأيناهم قد زادوا الحرف فقد أرادوا غاية التوكيد كما إنّنا إذا رأيناهم قد حذفوا حرفاً فقد أرادوا غاية الاختصار)^(١).

وقال الرضي الإسترابادي: (واعلم أنّه إذا أمكن في كل حرف يُتوهم خروجه عن أصله، وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته، أن يبقى على أصل معناه الموضوع حوله، ويُضمّن فعله المُعدّي به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى، بل الواجب، فلا نقول: إنّ (على) بمعنى (من) في قوله تعالى: ﴿إِذَا كُتِبُوا عَلَى النَّاسِ﴾^(٢) بل يضمّن (كالوا) معنى تحكّموا في الاكتيال وتسلّطوا، ولا يُحكم بزيادة (في) في قوله^(٣):

وإن نعتذر بالمحلّ من ذي ضرورِها إلى الضيفِ يجرّح في عراقبيها نصلي.
بل يُضمّن (يجرح) معنى (يؤثر بالجرح))^(٤).

ولعل الذي دفع هؤلاء إلى إنكار القول بالزيادة مطلقاً هو الرّبط بين لفظها والمعنى اللغوي والوضعي لها، وأكثر النحويين يُبيّنون أنّ المقصود بها هو الزيادة من جهة الإعراب، أي إنّ لم يردّ ليقوم بوظيفة الوصل بين أجزاء التركيب سواءً أعملاً كان أم مهملاً، وإنّما يُجاء به لمقاصد بلاغية وبيانية.

وقال الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة: (الحذف والزيادة خلاف الأصل، فكلما أمكن أن يكون الكلام مستقيماً دون تقدير محذوف كان أولى، وكذلك إذا استقام الكلام دون جعل الكلمة زائدة، هذا أصل متفق عليه.

(١) سرُّ صناعة الإعراب: ٢٧٠/١ وينظر: الخصائص: ٢٨٤/٢، والبرهان في علوم القرآن: ٧١/٣ و٧٤.

(٢) المطففين: ١-٢

(٣) هو لذي الرمة ديوانه: ١٥٦.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب: ٣٤٥/٤، وينظر: ١٤٠/١، إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١٣١/١ و١٣٧،

والرد على النحاة: ٩٢.

وبعض العلماء يتحرّج من إطلاق لفظ (الزائد) على ما في القرآن .
وبجانب هذا نجد إسرافاً من بعض العلماء في إطلاق الزائد حتى ولو كان الكلام مستقيماً من
غير اعتبار الزيادة^(١).

مما تقدم يتبيّن أنّ الزيادة خلاف الأصل ولا يُلجأ إليها إلا إذا لم يكن هنالك سبيل إلا القول
بها.

وتعددت الألفاظ التي يستعملها النحويون للتعبير عن الزيادة، قال الزركشي: (واعلم أنّ
الزيادة واللغو من عبارة البصريين، والصلّة والحشو من عبارة الكوفيين، قال سيبويه عقّب قوله
تعالى: ﴿فَبِمَا تَقْضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾^(٢) إن (ما) لغو؛ لأنها لم تُحدِث شيئاً^(٣).

والأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى، فإنّ مراد النحويين بالزائد من جهة
الإعراب، لا من جهة المعنى، فإنّ قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾^(٤) معناه: (ما لنت لهم
إلا رحمة)، وهذا قد جمع نفيًا وإثباتًا، ثم اختصر على هذه الإرادة وجمع فيه بين لفظي الإثبات
وأداة النفي التي هي (ما).

ومعنى كونه زائدًا أنّ أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد؛ فبوجوده حصل فائدة التأكيد،
والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة^(٥).

ونخلص إلى أنّ ما يذكره النحويون والمفسرون والشراح من وصفهم لكلمة ما بأنّها زائدة
يُحمل على الزيادة من جهة الإعراب والتعلق بالعامل إن كان من حروف الجرّ لا على الزيادة من
جهة المعنى والبيان إذ كثيرًا ما يُراد بها التوكيد، وهذا ما أثبتته سيبويه، وكثير ممّن جاء
بعده^(٦).

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٤٧١/٢.

(٢) النساء: ١٥٥.

(٣) لم يصرّح سيبويه في هذا الموضع من الكتاب: ٢٤٠/١ بأنّها لغو، وذكر أنّها لغو في موضع آخر:
٩٥/٣، وفسّر السيرافي الآية على ذلك.

(٤) آل عمران: ١٥٩.

(٥) البرهان في علوم القرآن: ٧٢/٣، وينظر: شرح المفصل: ١٢٨/٨، ومشكلة الزيادة في حروف
المعاني: ١٥٩ لفخر الدين قيادة.

(٦) الكتاب: ٢٤٠/١، وينظر: الخصائص: ٢٨٤/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٨٢/١،
والجنى الداني: ١٣٧، ومغني اللبيب: ٥٧٥، والبرهان في علوم القرآن: ٧٤/٣.

والكلام على مصطلح (الزيادة) يُشبه الكلام على مصطلح (الفضلات) والنحويون يعنون به المفاعيل بأنواعها والحال والتمييز والمستثنى، ولم يُذكر عن أحد منهم أنه زعم أن هذه المفردات من التراكيب زائدة أو مقحمة أو لا فائدة منها مع أن لفظ (الفضلة) يُوحى بما يوحى به لفظ (الزائد).

وكذا وصف بعض أجزاء التراكيب بأنها لا محل لها من الإعراب، إذ لم يقل أحد من النحويين إنها لا فائدة منها؛ لأنها لا محل لها من الإعراب.

وذكر الزركشي تنبيهين على ما يتعلق بأحكام الزيادة^(١):

أحدهما: حقُّ الزيادة أن تكون في الحروف وفي الأفعال، وأمَّا الأسماء فنصَّ أكثر النحويين على أنها لا تزداد. ووقع في كلام بعض المفسرين الحكم عليها في بعض المواضع بالزيادة، كقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٢).

الثاني: حقُّها أن تكون آخرًا وحشواً؛ وأمَّا وقوعها أولاً فلا لما فيه من التناقض إذ قضية الزيادة إمكان اطّراحها وقضية التصدير الاهتمام، ومن ثمَّ ضَعْفُ قول بعضهم بزيادة (لا) في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٣).

ولمَّا كان ميدان الأطروحة الحديث الشريف كان لا بُدَّ من بيان ما حكم عليه بالزيادة من الألفاظ، ويُمكننا تقسيم مباحث هذا الفصل على وفق الآتي:

المبحث الأول: زيادة حروف الجرِّ.

المبحث الثاني: زيادة (ما) و (لا) في النفي.

المبحث الثالث: زيادة (الفاء).

المبحث الرابع: زيادة (أن).

المبحث الخامس: زيادة (كان).

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٧٤/٣.

(٢) البقرة: ٩، نسب الزركشي للزمخشري القول بأن اسم الجلالة مقحم، ولا يُتصوَّر مخادعتهم الله تعالى، وفي الكشاف ما يفهم منه ذلك: ٣٠/١.

(٣) القيامة: ١.

المبحث الأول زيادة حروف الجر

كثر عند شراح الحديث ومعربيه تقدير زيادة حروف الجر في مختلف المواقع الإعرابية، وسأتناولها بالدراسة على وفق ما يأتي:

أولاً - الباء:

أشار النحويون إلى مواضع زيادتها فذكروا أنها تزداد مع الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر^(١). وقد حُمِلت جملة من الأحاديث الشريفة على ذلك وفيما يأتي بيانها:

١ - زيادتها مع الفاعل والمفعول:

أدرجت الاثنين في المسألة لأنَّ توجيه الحديث الواحد قد يشملهما كليهما أحياناً. ومن ذلك ما جاء في حديثه ﷺ: (إِذَا دَخَلْتُمْ عَلَى الْمَرِيضِ فَنَفْسُوا لَهُ فِي الْأَجْلِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَرُدُّ شَيْئاً وَيَطِيبُ بِنَفْسِهِ)^(٢).

قال السيوطي: (قوله (يطيبُ بنفسه) الباء في (نفسه) زائدة في الفاعل، ويجوز أن تكون للتعدية، وفاعله ضمير عائد إلى اسم (إنَّ)، ويساعد الأول رواية (يُطِيبُ بِنَفْسِهِ)^(٣). وعلى قاعدة: (إنَّ ما أمكن تخريجه على غير الزيادة لا يحكم عليه بالزيادة)^(٤) يترجَّح الوجه الثاني وهو المفعول به من قولي السيوطي.

وبمثل ذلك خرَّج أبو حيان قوله تعالى: ﴿وَالْمَطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٥)، إذ قال: (بأنفسهنَّ) متعلق بـ(تربصن) وظاهر الباء مع (تربصن) أنها للسبب، أي: من أجل أنفسهنَّ ٠٠٠ ويجوز هنا أن تكون زائدة للتوكيد، والمعنى: يتربصن أنفسهن كما تقول: (جاء زيد بنفسه)، و(جاء زيدُ بعينه)، أي نفسه وعينه)^(٦).

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/١٣٣ و١٤٤، والجنى الداني: ١١٠، ومغني اللبيب: ١٤٤.

(٢) سنن ابن ماجه: ١/٢٦٢، وروى الحديث بلفظ (يطيب بنفس المريض)، ورواه الترمذي: ٤/٤١٢، بلفظ

(يطيب نفسه) ولفظ (يطيب نفس المريض) وينظر: فتح الباري: ١٠/١٢١.

(٣) عقود الزبرجد: ٢/١٦٦.

(٤) الجنى الداني: ١١٣.

(٥) البقرة: ٢٢٨.

(٦) البحر المحيط: ٢/١٨٥، ينظر: مغني اللبيب: ١٥٠.

ومن ذلك حديث النبي ﷺ في قصة الخضر مع موسى عليهما السلام: (فإذا غلامٌ يلعبُ مع الغلمان فأخذ الخضرُ برأسه من أعلاه فأقتلع رأسه بيده)^(١).

قال العكبري: (قوله (فأخذ برأسه) في الباء وجهان: أحدهما: هي الزائدة، أي: أخذ رأسه. والثاني: ليست زائدة؛ لأنه ليس المعنى أنه تناول رأسه ابتداءً وإنما المعنى أنه جرّه إليه برأسه ثم اقتلعه، ولو كانت زائدة لم يكن في قوله: (اقتلعه) معنىً زائداً على (أخذ))^(٢).

ويؤيد الوجه الثاني وما قصد فيه من معنى قوله تعالى في قصة موسى مع أخيه هارون عليهما السلام: ﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ﴾^(٣).

إذ صرح في الآية بأن المقصود هو جره من رأسه، ويؤيد هذا المعنى ما جاء في قول هارون له: ﴿قَالَ يَبْنَؤُهُ لَا تَأْخُذُ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾^(٤).

فما جاء في الآيتين صريح في الدلالة على معنى (الباء)، إذ قد يُراد من الآية أن ابتداءً أخذه كان من رأسه أو من شعر رأسه بدليل قوله ﴿لَا تَأْخُذُ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾ ولا شك أن اللحية داخلة في مسمى الرأس^(٥).

ولو دار الأمر في هذه الحروف على ربطها بمعانيها كما فعل العكبري ما حُكم على حرف بأنه زائد. إذ لا يكاد النحويون يحكمون على حرف بأنه زائد إلا ذكروا له وجهًا آخر إما بتضمن الفعل معنى فعل آخر أو بتأويل السياق على وجه يصرفه عن الحكم بالزيادة، قال المرادي: (وزيادتها مع المفعول غير مقبسة مع كثرتها ٠٠٠ والمختار أن ما أمكن تخريجه على غير الزيادة لا يحكم عليه بالزيادة. وتخريج كثير من هذه الشواهد ممكن على التضمين أو حذف المفعول. وقد خرّج عليهما قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٦). فقيل: لا تلقوا مضمن معنى لا تفضوا. وقيل: حذف المفعول والباء للسببية، أي: لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم، كما تقول: لا تُفسد حالك برأيك)^(٧).

(١) صحيح البخاري: ٤٢/١.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٤٧، ينظر: عقود الزبرجد: ٢١/١.

(٣) الأعراف: ١٥٠.

(٤) طه: ٩٤.

(٥) ينظر في معنى هذه الآية: البحر المحيط: ٣٩٥/٤.

(٦) البقرة: ١٩٥.

(٧) الجنى الداني: ١١٣.

ومثل ذلك نراه عند أبي حيان فلا يكاد يذكر زيادة الباء إلا ذكر لها وجهًا آخر يخرجها عن الزيادة، وإن كان أكثر تكلفاً^(١).

وقال ابن هشام: (مما تزداد فيه (الباء): المفعول، نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٢)، ﴿وَهُرِّيَ إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾^(٣)، و﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبِ إِلَى السَّمَاءِ﴾^(٤)، و﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِأِلْحَادٍ﴾^(٥)، و﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ﴾^(٦). أي يمسح السوق مسحًا، ويجوز أن يكون صفة أي: مسحًا واقعا بالسوق، وقوله: ^(٧)

نضربُ بالسيفِ ونرجو بالفرج

الشاهد في الثانية، فأما الأولى فللاستعانة، وقوله: ^(٨)

سودُ المحاجرِ لا يقرأنُ بالسورِ

وقيل: ضَمَّن (تُلْقُوا) معنى (تَفَضُّوا) و(يريد) معنى (يهم) و(نرجو) معنى (نطمع) و(يقرأن) معنى (يرقن ويتبركن)، وأنه يقال: (قرأت بالسور) على هذا المعنى، ولا يقال: قرأت بكتابك لفوت معنى التبرك فيه، قال السهيلي، وقيل: المراد: لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم، فحذف المفعول به، والباء للآلة كما في قولك (كتبت بالقلم) أو المراد بسبب أيديكم^(٩).

ومن ذلك قوله ﷺ: (كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع)^(١٠).

قال السيوطي: (قال القرطبي: (الباء) في (بالمرء) زائدة هنا على المفعول، وفاعل (كفى):

(أن يحدث). وقد تزداد هذه الباء على فاعل (كفى) كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(١١)، و(كذبًا) و(شهيدًا) منصوبان على التمييز^(١٢).

وقال المرادي: (واختلف في زيادتها في مفعول (كفى) في قوله^(١٣):

فكفى بنا فضلًا على من غيرنا حبُّ النبيِّ محمدٍ إيانا

(١) ينظر: البحر المحيط: ٤١/١ و٢٣٦ و١٨٥/٢ و٤٧/٥ و٢٨٦/٥.

(٢) البقرة: ١٩٥.

(٣) مريم: ٢٥.

(٤) الحج: ١٥.

(٥) الحج: ٢٥.

(٦) ص: ٣٣.

(٧) هو للنابغة الجعدي، ديوانه: ٢١٦، وقبله (نحن بني ضبة أصحاب الفلج).

(٨) البيت للراعي النميري، ديوانه: ٨٧. وقبله (هنَّ الحرائر لا ربات أحرمة).

(٩) مغني اللبيب: ١٤٧، وينظر: سر صناعة الإعراب: ١٣٤/١.

(١٠) صحيح مسلم: ١٠/١، وينظر: تحفة الأحوزي: ١٠٦/٦.

(١١) الفتح: ٢٨.

(١٢) عقود الزبرجد: ٣٥٨/٢.

(١٣) هو كعب بن مالك، ديوانه: ٢٨٩، والكتاب: ١٠١/١، وسر صناعة الإعراب: ١٣٥/١.

فقيل: هي في البيت زائدة مع المفعول .

وردّه ابن أبي العافية: قال: هي داخلة على فاعل (كفى) و(حبُّ النبي) بدل اشتمال من الضمير على الموضع، وعلى هذا حمل بعضهم قول أبي الطيّب: (١)

كفى بجسمي نحولاً أنّي رجل لولا مخاطبتي إيّاك لم ترني (٢).

ثم صرّح المرادي بأنّ زيادة الباء مع المفعول بوجه عام غير مقيس، وذكر الخلاف في زيادتها مع مفعول (كفى)، وإلى مثل هذا ذهب الاستاذ عباس حسن (٣)، وكرر ابن هشام كلام المرادي بشواهد ذاكراً للخلاف في ذلك أيضاً (٤)، في حين يجعل ابن عصفور زيادتها مع مفعول (كفى) مقيسة وذلك بقوله: (وأما الباء الزائدة فتقسم إلى قسمين: زائدة بقياس وزائدة بغير قياس، فالزائدة بقياس هي الزائدة في خبر (ليس) و(ما) و(ما) ٠٠٠ وفي (بحسبك) إذا كان مبتدأ، وفاعل (كفى) ومفعوله، فمثال زيادتها في فاعل (كفى) قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (٥) أي: كفى الله شهيداً، ومثال زيادتها في مفعول (كفى) قول الشاعر:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبُّ النبي محمدٍ إيانا

أي: فكفانا حبُّ النبي محمدٍ إيانا فضلاً على من غيرنا.

فهذه الأماكن تنقاس فيها زيادة الباء لكثرة وجود ذلك في كلامهم وما عدا ذلك ممّا الباء فيه زائدة فزيادتها فيه غير قياس (٦).

وأخلص ممّا مرّ إلى أنّ تقدير زيادة (الباء) في المفعول به ليس متفقاً عليه، فالمرادي وابن أبي العافية لا يريان القياس عليه، وما جاء من ذلك يُؤول، وابن عصفور يقيسه لورود السماع به. ويبدو والله أعلم أنّ هذه الزيادة لا تتعلق بالفاعل أو المفعول بقدر ما تتعلق بالفعل نفسه، وكأنّ الغالب في استعماله أن يأتي ما بعده مقترناً بالباء سواء أفاعلاً كان أم مفعولاً، أي: إنّ هذه (الباء) جاءت لتأكيد صلة الفعل (كفى) بما تقترن به هذه (الباء)، وليس بالضرورة أن يكون فاعلاً أو مفعولاً. علماً أنّ من النحويين من لا يرى المجرور بالياء فاعلاً، وإنّما يقدرّ الفاعل محذوفاً من لفظ الفعل (كفى) قال ابن جنّي: (وأجاز أبو بكر محمد بن السري أن يكون قولهم: كفى بالله، تقديره: كفى اكتفاؤك بالله، أي: اكتفاؤك بالله يكفيك) (٧).

ولا يخفى ما في هذا من التقدير من التكلف الذي لا حاجة إليه.

(١) ديوانه بشرح البرقوقى: ٤٠٤/٣.

(٢) الجنى الدانى: ١١٤.

(٣) ينظر: النحو الوافى: ٣٨٠/٢.

(٤) مغنى اللبيب: ١٤٨، وينظر: فى معنى الحديث مبارك الأزهار: ٢٢٦/٢.

(٥) الفتح: ٢٨.

(٦) شرح جمل الزجاجى: ٤٩٢/١-٤٩٣.

(٧) سرّ صناعة الإعراب: ١٤٢/١.

٢ - زيادتها في المبتدأ والخبر ونواسخهما:

حمل على ذلك قوله ﷺ لعبد الله بن عمر رضي الله عنه: (وإنَّ بحسبك أن تصوم من كل شهرٍ ثلاثة أيام)^(١).

قال الكرمانى: ((الباء في (بحسبك) زائدة ومعناه: أن تصوم الثلاثة الأيام من كل شهر كافيتهك)^(٢).

والذي يُفهم من تقدير الكرمانى أنه جعل (أن تصوم) مبتدأ و (بحسبك) الذي قدره بـ (كافيتهك) خبراً.

وتكلم سيبويه على هذه الباء فقال: (ألا تراهم يقولون (حسبك هذا) و (بحسبك هذا) فلا يتغيّر المعنى وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء؛ لأنَّ (بحسبك) في موضع ابتداء)^(٣).

وقال ابن جنّي: (فأمّا زيادة الباء مع المبتدأ فقولهم: (بحسبك أن تفعل كذا)، وإنّما هو: (حسبك أن تفعل كذا)، أنشدنا أبو علي قال أنشد أبو زيد:^(٤)

بِحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنيٌّ مُضِرُّ

أي: حسبك ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٥). ولا أعلم الآن مبتدأ زيدت فيه الباء غير هذه اللفظة)^(٦).

وأيد ابن يعيش ابن جنّي فيما ذهب إليه إذ قال: (ولا نعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجرّ في الإيجاب غير هذا الحرف)^(٧).

وقال المرادي: (ومثله ابن مالك بقوله: بحسبك حديث، وقال في (بحسبك زيد) الأجود أن يكون (زيد) مبتدأ، و (بحسبك) خبر مقدم، فإنَّ (حسباً) من الأسماء التي لا تعرفها الإضافة)^(٨).

وعلى توجيه ابن مالك تكون الباء زائدة في الخبر وليس في المبتدأ .

وفي الحديث يكون المؤول بالمصدر من (أن تصوم) في محل نصب اسم (إنّ)، وتكون (إنّ) قد دخلت على الخبر (حسب) وهو ليس شبه جملة، إلا أن نعدّ الجار والمجرور كليهما خبراً (شبه جملة) فيستقيم الوجه، ولكن الباء هنا تكون غير زائدة وهو مخالف لقول أكثر النحويين.

(١) صحيح البخاري: ٥١/٣، وينظر: صحيح مسلم: ٨١٣/٢.

(٢) الكواكب الدراري: ١٣٤/٩، وينظر: عقود الزبرجد: ٢٠٢/١.

(٣) الكتاب: ١١٤/١ وينظر: ٣٠٤/٣ و ٣٠٥.

(٤) البيت للأشعر الرقبان الأسدي، وينظر: سر صناعة الإعراب: ١٣٧/١.

(٥) الأنفال: ٦٤.

(٦) سر صناعة الإعراب: ١٣٧/١ و ١٣٨ و (مضّر) مشتق من (الضرة) وهي أصل المال.

(٧) شرح المفصل: ٢٣/٨.

(٨) شرح المفصل: ٢٣/٨.

ومن ذلك قوله ﷺ: (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحسن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء).^(١)

قال السيوطي: (قال ابن عصفور: الباء زائدة في المبتدأ، ومعناه الخبر لا الامر، أي: وإلا فعليه الصوم).^(٢)

وعلى قول ابن عصفور لا يكون تخصيص ابن جني وابن يعيش زيادة الباء في المبتدأ بلفظ (حسب) دقيقاً إلا إن كانوا قصدوا الزيادة في الأبتداء لفظاً وتقديراً، وعلى افتراض أنهم يعنون ذلك، فقد وجه قوله تعالى: ﴿فَسُبُّواْ رَبَّكُمْ وَإِذَا سَبَّوْهُ فَسَبُّواْ رَبَّكُمْ﴾^(٣). على زيادة الباء في المبتدأ في أحد أعراب هذه الآية^(٤).

ويمكن حمل الحديث على أن الباء فيه للاستعانة وليست زائدة، إذ معنى الحديث: أن من لم يستطع الزواج فعليه أن يستعين بالصوم، وكأنه جعل الصوم كالآلة التي يستعان بها على قضاء الحاجات، على نحو (كتبت بالقلم)، وفي الحديث تضمنت لفظة (عليه) الفعل (يلتزم) أي: يلتزم بالصوم.

وورد في حديث النبي ﷺ عن كيفية بدء الوحي عن عائشة رضي الله عنها قالت: (فجاءه الملك فقال: اقرأ، فقال ما أنا بقارئ)^(٥).

قال العيني: (قوله (ما أنا بقارئ) قالت الشراح كلمة (ما) نافية واسمها هو قوله (أنا) وخبرها هو قوله (بقارئ) والباء فيه زائدة لتأكيد النفي، أي: ما أحسن القراءة، وغلطوا من قال إنها استفهامية لدخول الباء في الخبر)^(٦).

ومثل الحديث المتقدم قوله ﷺ: (ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال والشرف لدينه)^(٧).

(١) صحيح البخاري: ٣/٧.

(٢) عقود الزبرجد: ٢٣٦/١.

(٣) القلم: ٥-٦.

(٤) ذهب ابن هشام إلى أن الباء في الآية زائدة في المبتدأ، ينظر: مغني اللبيب: ١٤٨، والتبيان في إعراب القرآن: ٢٦٦/٢، والبحر المحيط: ٣٢٩/٨.

(٥) صحيح البخاري: ٣/١.

(٦) عمدة القارئ: ٥٧/١.

(٧) مسند أحمد: ٤٦٠/٣، وصحيح ابن حبان: ٢٤/٨، وسنن الترمذي: ٥٨٨/٤.

قال السيوطي: (قال الطيبي: ((ما) بمعنى (ليس)، و(ذئبان) اسمها، و(جائعان) صفة له، و(أرسلا في غنم) الجملة في محلّ الرفع على أنّها صفة، و(بأفسد) خبر، والباء زائدة و(أفسد) أفعل تفضيل أي: بأشدّ إفساداً^(١).

وبنّيه النحويون على أنّ الباء قد تزداد في خبر (ليس) و(ما) للتوكيد وعلماً أنّها أنّ الذي جرّ النحويين إلى هذا الحكم مع اطّراده هو قولهم بقضية التعلق إذ أوجبوا في حروف الجرّ أن يكون لها متعلّق تتعلّق به وهو الفعل أو ما شابهه، ولمّا لم يجدوا لبعضها ما تتعلّق به قالوا إنّها زائدة. قال ابن عصفور: (وحروف الجرّ لابدّ لها ممّا تتعلّق به ظاهراً أو مضمراً، إلّا حروف الجرّ الزوائد نحو: (بحسبك زيد)، وأمثاله. ألا ترى أنّ الباء ليس لها ما تتعلّق به. وكذلك (من) في نحو: (هل من أحد قائم)؟ ليس لـ (من) ما تتعلّق به ٠٠٠ وكذلك (الكاف) في نحو (جاءني الذي كزيد) ألا ترى أنّ المجرور الذي هو (كزيد) ليس له ما يتعلّق به ظاهراً، إذ ليس في اللفظ ما يمكن أن يعمل فيه، ولا مضمراً؛ إذ لا يحذف ما يعمل في المجرور إذا وقع صلة إلّا ما يناسب الحرف نحو (جاءني الذي في الدار) تريد: الذي استقرّ في الدار^(٢).

ومن هذا نفهم أنّ الحكم على الحرف بأنه زائد يكون قد دخله التأويل من جهتين: الأولى: هو الحكم عليه بالزيادة. والثانية: ازدواجية التقدير في الإعراب، فالنحويون عندما يُعربون (ما أنا بقارئ) يقولون: إنّ (بقارئ) مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ما)، وكذلك (بحسبك) مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، أو خبر مبتدأ مؤخر، وكذلك الحال في كل حرف جرّ حكم عليه بالزيادة سواءً أكان (الباء) أم (من) أم (الكاف).

وأرى والله أعلم أنّ يُقرّر الاستعمال فيقال: قد يقترن خبر (ما) أو (ليس) بـ (الباء) للتوكيد وهو كثير الاستعمال، ولا حاجة للحكم على الحرف بالزيادة أو الازدواجية في تقدير الإعراب، ويؤيد ذلك أنّ النحويين يذهبون إلى أنّ أدوات النفي هي اختصار للفعل (أنفي) فهي إذن متضمنة لفعل النفي ممّا يُسوِّغ تعلق حرف الجرّ به، على نحو ما جوزه بعضهم من مجيء الحال بعد اسم الإشارة لتضمّنه معنى (أشير).

إنّ الحكم على الحروف بأنّها زائدة متأتّ من القول بعدم تعلقها بالفعل، وقضية التعلق هي من افتراض النحويين، الذين حاولوا رصد الضوابط التي يمكن من خلالها ضبط قوانين اللغة، إلّا أنّ هذه القوانين ومنها قضية تعلق حروف الجرّ قد يكون من الصّعب أن تجد طريقها إلى التعميم.

(١) عقود الزيرجد: ١٤/٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٨٢/١.

ثانياً- من:

يذهب سيبويه وأكثر النحويين إلى أنّ (من) تزداد بشروط هي^(١). تقدم نفي أو شبهه، وتكثير مجرورها، وكونه فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ. وجوز الأخفش زيادتها في الإيجاب^(٢).

وقدر المعربون زيادتها في الحديث الشريف. فمن ذلك قوله ﷺ: (ما من يوم أكثر من أن يُعْتَقَ اللهُ فيه عبداً من النار من يوم عرفة).^(٣)

قال العكبري: (أكثر) مرفوع وصفاً لـ(يوم) على الموضع؛ لأنّ تقديره: ما يوم، و (من) زائدة، و (عبداً) ينتصب بـ (يعتق)، والتقدير ما يوم أكثر عتقاً من هذا اليوم، ويكون (عبداً) على هذا جنساً في موضع الجمع أي: من أن يُعتَقَ عبيداً .

ويجوز أن يكون التقدير: أكثر عبداً يعتقه الله، فـ(عبداً) منصوب على التمييز بـ(أكثر) و(من) تكون زائدة، وموضعه نعت لـ(عبداً)^(٤).

ومنه حديث: (ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون)^(٥).

قال العكبري: ((أبلغ) يجوز أن يفتح ويكون في موضع جر صفة لـ(سلاح) على اللفظ، وأن يرفع صفة له على الموضع؛ لأنّ (من) زائدة. ومثله قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٦) يقرأ بالرفع والجر^(٧).

ومن ذلك حديث: (ما من أحدٍ يوم القيامة غنيٍّ ولا فقيرٍ إلا ودَّ أنَّ ما كان أوتي من الدنيا قوتاً)^(٨).

قال أبو البقاء: ((من) زائدة، و(غني) بالرفع صفة لـ(أحد) على الموضع؛ لأنّ الجار والمجرور في موضع رفع ونظيره قوله تعالى: ((ما لكم من إله غيره))^(٩) بالرفع على الموضع وبالجرّ على اللفظ، ويجوز في الحديث (غنيٍّ ولا فقيرٍ) بالجر على اللفظ أيضاً^(١٠).

(١) ينظر: الكتاب: ٧٣/١، وشرح التسهيل: ١٣٨/٣، الجنى الداني: ٣٢١، ومغني اللبيب: ٤٢٥، والبرهان: ٨٢/٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٤٨٨/٢، في إعراب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ بَنِي الْمُرْسَلِينَ﴾ (الأنعام: من الآية ٣٤).

(٣) وينظر: شرح التسهيل: ١٣٨/٣، والجنى الداني: ٣٢١، ومغني اللبيب: ٤٢٨.

(٤) صحيح مسلم: ٩٨٢/٢، وسنن ابن ماجه: ١٠٠٣/٢، والمستدرک على الصحيحين: ٦٣٦/١.

(٥) إعراب الحديث: ٣٩٢، وينظر: ١٨٣.

(٦) مصنف عبد الرزاق: ١٧١/٦، ومجمع الزوائد: ٢٥٠/٤.

(٧) الأعراف: ٥٩.

(٨) إعراب الحديث: ١٥١، وينظر: ٩٠.

(٩) مسند أحمد: ١١٧/٣، وينظر: مسند أبي يعلى: ٣٠٣/٧.

(١٠) الأعراف: ٥٩.

(١١) إعراب الحديث: ٨٥، وينظر: ٦٧.

ومن مجيئها زائدة بعد (ليس) قوله ﷺ : (ليس من أحد يقَعُ الطاعون فيمكثُ في بلدِهِ صابراً مُحْتَسِباً يعلمُ أَنَّهُ لا يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر شهيد).^(١)
قال الكرمانى: (قوله (من أحد) (من) زائدة)^(٢).

ومن مجيئها زائدة بعد الاستفهام ما جاء في قول أم سليم رضي الله عنها: (يا رسول الله إن الله لا يستحيي من الحق فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت)^(٣).
قال العيني: (كلمة (من) في (من غسل) زائدة أي: هل غسل يجب على المرأة إذا احتلمت)^(٤).

وفسر سيبويه معنى زيادة (من) بقوله: (قد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلا أنها تجرُّ؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: (ما أتى من رجل)، و (ما رأيت من أحد)، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً).^(٥)

واعترض المبرد على عدّها زائدة بقوله: (وأما قولهم: إنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا، وذلك أنّ كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة، وذلك قولهم: (ما جاعني من أحد) و (ما رأيت من رجل) فذكروا أنها زائدة، وأنّ المعنى: ما رأيت رجلاً، وما جاعني أحد، وليس كما قالوا؛ وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه: تقول: (ما جاعني رجل)، و (ما جاعني عبد الله): إنما نفيت مجيء واحد، وإذا قلت: (ما جاعني من رجل) فقد نفيت الجنس كله، ألا ترى أنك لو قلت: (ما جاعني من عبد الله) لم يجز، لأنّ عبد الله معرفة، فإنما موضعه موضع واحد)^(٦).

ويبدو أنّ الذي حمل المبرّد على هذا الاعتراض ما تحمله لفظة (الزيادة) من عموم، على نحو ما أشرت إليه في بدء هذا الفصل، وإلا فقد نبّه أكثر النحويين على هذا المعنى الذي ذكره المبرّد ابتداءً بسببويه ثم من جاء بعده^(٧)، وأشاروا إلى أنّ الزيادة متأتية من جهة التعلّق وتماثل أركان الجملة إذا حُذِفَ الحرف الزائد، من جهة المعاني المستفادة من التركيب، وذلك واضح من كلام سيبويه، ثم إنّ المبرّد نفسه أقر الزيادة في الحروف في موضع آخر وقال بما يقوله النحويون^(٨).

(١) صحيح البخاري: ٢١٣/٤.

(٢) الكواكب الدراري: ١٠٤/١٤.

(٣) صحيح البخاري: ٤٤/١، وينظر: صحيح مسلم: ٢٥١/١.

(٤) عمدة القارئ: ٢١١/٢.

(٥) الكتاب: ٣٤٧/٤، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٨٢٤/٢.

(٦) المقتضب: ٤٥/١.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٨٤/١، وشرح التسهيل: ١٣٧/٣، والجنى الداني: ٣٢٠، ومغني

الليبي: ٤٢٥، ومعاني النحو: ٧٩/٣.

(٨) ينظر: المقتضب: ٣٧/٤ و١٣٨.

فاستبدال لفظ المعنى الذي يدلّ عليه الحرف الذي حكم عليه بالزيادة بلفظ الزائد خيراً من القول بأنه زائد ثم نحتاج بعد ذلك إلى بيان المعنى المترتب على هذا الحرف.

فنقول مثلاً عن (من) الزائدة: إنها للتوكيد أو لإفادة العموم، ونقول عن (الباء) الزائدة أيضاً إنها للتوكيد أو لأي معنى آخر تدلّ عليه من خلال السياق وحينئذ يكون معلوماً لدينا أنّ هذه الحروف لا متعلّق لها أو أنّها ليست من أركان الجملة. وهكذا الامر مع بقية الحروف التي قيل إنها زائدة .

والقول بتسمية الحروف الزائدة بأسماء معانيها ليس بدعاً عند النحويين فهم يقولون عن (من) غير الزائدة عندما يعربونها أو يُبينون معناها (تبعيضية) أو (لابتداء الغاية) أو (سببية) ولا يحتاجون إلى القول: إنها غير زائدة وكذلك الحال مع غيرها من الحروف غير الزائدة. أمّا الحروف الزائدة فنجد النحويين يحتاجون بعد القول عنها إنها زائدة إلى بيان معانيها فيقولون: (إنها زائدة للتوكيد) أو (زائدة لإفادة معنى العموم) وغيرهما من المعاني التي تدلّ عليها.

لهذا أقول إنّ تسميتها بأسماء معانيها أدعى لمراعاة الحدود النحويّة ودقّتها، ولتجنّب الوقوع في اللبس الذي وقع فيه المبرد أو ما يتذرّع به منكرو القول بزيادة الحروف في القرآن الكريم، ويزاد على ذلك أنّنا نتخلص من إشكاليّة العموم في هذا المصطلح؛ إذ يكاد الخلاف يكون اصطلاحياً أكثر منه إعرابياً ومعنوياً، أي: إنّ الخلاف مبنيٌّ على ما يتصوره النحويون في أنفسهم عن هذا المصطلح، لا على ما جاءت به الأساليب والتراكيب، وإلاّ فالحروف استعملت في أمثال هذه التراكيب سواءً أقلنا إنها زائدة أم غير زائدة .

هذا ما يتعلّق بالأحاديث التي أوّلت فيها زيادة (من) بعد النفي والاستفهام وهي من المواضع التي نصّ العلماء على اطّراد تقديرها فيها وللعلماء فضلاً عمّا ذكر توجيهات بالزيادة في غير تلك المواضع .

من ذلك حديث عائشة رضي الله عنها حكاية عن صلاة الرسول ﷺ: (كان يصلي جالساً، فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحواً من ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم)^(١).

قال ابن مالك: (من روى (نحوً من كذا) بالرفع فلا إشكال في روايته، وإنّما الإشكال في رواية من روى (نحواً) بالنصب . وفيه وجهان:

أحدهما: أن تكون (من) زائدة، ويكون التقدير: فإذا بقي قراءته نحواً فـ(قراءته) فاعل (بقي). وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ناصبٌ (نحواً) بمقتضى المفعولية. وزيادة (من) على هذا الوجه لا يراها سيبويه ؛ لأنّه يشترط في زيادتها شرطين^(٢): أحدهما تقدم نهي أو نفي أو استفهام، والثاني: كون المجرور بها نكرة. والأخفش لا يشترط ذلك.

(١) صحيح البخاري: ٦٠/٢ ويروى الحديث برفع (نحو) ونصبه.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/٧٣ و٤/٣٤٧.

وبقوله أقول، لثبوت زيادتها دون الشرطين نثرًا و نظمًا.

فمن النثر قوله تعالى: ﴿يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾^(١)، ﴿وَأَمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^(٢)، ومنه قول عائشة رضي الله عنها في رواية من نصب (نحوًا) ومن ثبوت ذلك نظمًا قول عمر بن أبي ربيعة^(٣):

وينمي لها حبُّها عندنا
فما قال من كاشحٍ لم يصرِّ
وقول جرير^(٤):

لما بلغنا إمامَ العدلِ قلت لهم
قد كان من طولِ إدلاجٍ وتهجير
ومثله^(٥):

وكنت أرى كالموت من بين ساعة
فكيف ببين كان موعده الحشر
ومثله^(٦):

تظلُّ به الحرباءُ يمتلُّ قائمًا
ويكثرُ فيه من حنينِ الأباغرِ

والوجه الثاني: أن تجعل (من قراءته) صفة لفاعل (بقي) قامت مقامه لفظًا ونوي ثبوته، وتجعل (نحوًا) منصوبًا على الحال والتقدير: فإذا بقي باقي من قراءته نحوًا من كذا^(٧).

وأكد ابن مالك كلامه في (شرح التسهيل) وزعم أن الكسائي يقول بهذا مستدلًا بقوله ﷺ: (إن من أشدَّ الناس عذابًا يوم القيامة المصوِّرون)^(٨). فقال: أراد إنَّ أشدَّ الناس عذابًا يوم القيامة المصوِّرون، ونسب ابن مالك إلى ابن جني القول بذلك أيضًا^(٩).

وتجدر الإشارة إلى أن بعض النصوص التي ذكرها ابن مالك يمكن حملها على غير الزيادة، وبين ذلك الأستاذ عباس محمد السامرائي وقد زاد عليها نصوصًا أخرى حكم على (من) فيها أنها زائدة^(١٠).

(١) الكهف: ٣١، والحج: ٢٣، وفاطر: ٣٣.

(٢) الأحقاف: ٣١.

(٣) ديوانه: ١٧٥.

(٤) ديوانه: ٢٥٦.

(٥) قائل البيت مسلمة بن يزيد الجعفي، ينظر: شواهد التوضيح: ٨٧.

(٦) لم أقف على قائل البيت، ينظر: معجم شواهد العربية: ١٧٨/١.

(٧) شواهد التوضيح: ١٨٦ و١٨٧.

(٨) السنن الكبرى للبيهقي: ٥/٥٠٤، وورد في صحيح مسلم: ٣/١٦٧٠ وليس فيه (من).

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٣٨.

(١٠) ينظر: دراسة في حروف المعاني الزائدة: ٢١٣ و٢٢٠.

أمّا النصوص التي أوردها ابن مالك من النظم فتبقى حجة له وللاخفش على مجيء (من) للتوكيد في الإثبات .

وأمّا الحديث الشريف فحمل (من) فيه على أنها تبعيضية أولى، وذلك بدلالة السياق عليه وهو (بقي من قراءته نحوًا من ثلاثين أو أربعين آية) ففيه إشارة إلى المتبقي من القراءة وقد رجحتُ فيما سبق عدم ذكر الفاعل في هذا الحديث وبيّنتُ وجهة نظري في ذلك .
ومما ينبغي الإشارة إليه أن (من) في الحديث جاءت في سياق الشرط، ومن النحويين من ألحقَ الشرط بالنفي والاستفهام في زيادة (من) بعدها، وردّ ذلك ابن عصفور^(١) .

ومن ذلك قوله ﷺ: (يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سَلَامِي مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ)^(٢) .

قال السيوطي: (قال الطيّبي في اسم (يُصْبِحُ) وجوه:

أحدها: قوله (صدقة) أي: تصبح الصدقة واجبة على كل سلامي .

الثاني: (من أحدكم) على مذهب من يرى زيادة (من) في الإثبات، والظرف خبره، و (صدقة)

فاعل الظرف، أي: يُصْبِحُ أَحَدَكُمْ وَاجِبًا عَلَى كُلِّ مَفْصَلٍ مِنْهُ صَدَقَةٌ .

الثالث: اسمه ضمير الشأن، والجملة الاسمية بعده مفسرة و (من أحدكم) صفة (كل

سلامي)^(٣)

والقول الأول هو الأولى بالقبول؛ لأنه أقل تكلفًا من القولين الآخرين، ودلالة (من) على

التبعيض واضحة فلا حاجة لتقديرها زائدة إذ المفاصل والسلامي جزء من الجسد الممثل بـ(أحدكم) .

ومن ذلك قوله ﷺ: (يقول الله تعالى: أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ

سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْرًا مِنْ بَلَاءٍ مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ)^(٤) .

قال ابن مالك: (المعروف استعمال (بله) اسم فعل بمعنى (اترك) ناصبًا لما يليها بمقتضى

المفعولية ٠٠٠ واستعماله مصدرًا بمعنى (الترك) مضافًا إلى ما يليه، والفتحة في الأول بنائية، وفي

الثاني إعرابية. وهو مصدر مهمل الفعل ممنوع التصرف.

وندر دخول (من) عليه زائدة في قوله (من بلاء ما أطلعتم عليه)^(٥) .

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٨٤/١، وينظر: شرح القوائد السبع الطوال: ٢٩٦ .

(٢) فتح الباري: ٣٠٨/٣ و٣٠٩، وعون المعبود: ١٠٥/١٤ و١٠٧ .

(٣) عقود الزبرجد: ١٣٢/٢ .

(٤) صحيح البخاري: ١٤٥/٦، ويروى الحديث بلفظ (ذخرًا بله).

(٥) شواهد التوضيح: ٢٥٩ و٢٦٠، وينظر: في معنى (ذخرًا بله ما اطلعتم)، مشارق الأنوار: ١٤١/١

وقال ابن هشام: (ومن الغريب أنّ في البخاري استعملت (بله) معربة مجرورة بـ(من) خارجة عن المعاني الثلاثة، وفسرها بعضهم بـ(غير) وهو ظاهر، وبهذا يتقوى من يعدها في ألفاظ الاستثناء) (١).

ونسب المرادي للكوفيين القول بأنها بمعنى (غير) بمعنى (بله الألف): غير الألف (٢).
وقال ابن حجر بعد أن أورد خمسة أقوال في معنى (بله): (وأصحّ التوجيهات لخصوص سياق حديث الباب حيث وقع فيه (من بله) أنّها بمعنى (غير) وذلك بين لمن تأمله والله أعلم) (٣).

ثالثاً - على:

جاء في حديث النبي ﷺ: (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ) (٤).

قال ابن مالك: (وقد جاءت (على) زائدة من دون تعويض في قول حميد بن ثور: (٥)

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْئَانِ الْعِضَاهِ تَرُوقُ

فزاد (على)؛ لأنّ (تروق) متعدّد مثل (أعجب)؛ لأنّهما بمعنى واحد يُقال: راقني حُسْنُ الجارية وأعجبني عقلها. وفي الحديث: (من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليُكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير) والأصل: من حلف يميناً كما قال النابغة: (٦)

حَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَثْوِيَّةٍ

فـ(على) زائدة وقيل: بمعنى الباء. ويلزم من كونها بمعنى الباء أنّ تكون زائدة، لأنّ الباء زائدة في قولك: حلفت بيمين؛ لأنّ (حلفت) يتعدّى إلى اليمين كتعدية (آلى) و(حلف)؛ لأنّه بمعناه والله أعلم) (٧).

وممن أشار إلى زيادة (على) ابن جني وتبعه ابن مالك (٨)، والمرادي (٩)، وابن هشام (١٠)، قال ابن جني عند كلامه على تعويض حرف من حرف آخر محذوف (وذلك قول الراجز على مذهب الخليل) (١١):

(١) مغني اللبيب: ١٥٦، وينظر: حروف المعاني: ١٠.

(٢) ينظر: الجني الداني: ٤٠٤، ونسب المرادي للأخفش القول بأنّ (بله) حرف، ويردّه الحديث فلا يصحّ دخول حرف الجر على حرف.

(٣) فتح الباري: ٥١٦/٨.

(٤) مسند أحمد: ١٨٥/٢، وينظر: صحيح مسلم: ١٢٧٢/٣، وصحيح ابن حبان: ١٨٨/١٠.

(٥) ديوانه: ٤١.

(٦) ديوانه: (٩٥) والمعنى: حلفت يميناً ليس فيها ثنية. أي: ليس فيها استثناء، وتتمته: (ولا علم إلا حُسْنُ ظن بصاحب)

(٧) شرح التسهيل: ١٦٥/٣، بتصريف.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ١٦١/٣.

(٩) ينظر: الجني الداني: ٤٤٦.

(١٠) ينظر: مغني اللبيب: ١٩٢.

(١١) البيت بلا نسبة ينظر: الكتاب: ٩٣/٣.

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمَلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

أي: من يتكل عليه، فحذف (عليه) هذه وزاد (على) متقدمة؛ ألا ترى أنه: يعتمل إن لم يجد من يتكل عليه^(١).

ويظهر أن ابن جنّي فهمَ هذا المعنى من قول سيبويه الذي نسبه للخليل: (وقد يجوز أن نقول: (بِمَنْ تَمَرُّرُ أَمْرُ) و(على مَنْ تنزل أنزل)، إن أردت معنى: (عليه) و(به) وليس بحد في الكلام، وفيه ضعف . ومثل ذلك قول بعض الأعراب:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمَلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

يريد: يتكل عليه، ولكنه حذف، وهذا قول الخليل^(٢).

وليس في كلام سيبويه ما يجزم بذلك بل نصّ سيبويه على أن (على) لا تزداد^(٣).

وقال الرضي في البيت: (و(على) ليست فيه زائدة، بل الكلام على التقديم والتأخير، وأصله: إن لم يجد يوماً من يتكل عليه، فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع إلى الموصول، فقدم (على) على (من يتكل) فصار: على من يتكل، فجاز حذف الضمير لانتصابه بـ(يتكل) صريحاً^(٤).

وأورد المرادي وجهاً آخر إذ قال: (يحتمل أن يكون الكلام تمّ عند قوله: (إن لم يجد يوماً) . ثم قال: (على من يتكل ؟) وتكون (من) استفهامية^(٥).

وردّ أبو حيّان على ابن جنّي وابن مالك بقوله: (وما استدلوا به على أنّ (الباء) و(عن) و(على) تزداد عوضاً لم يقم عليه دليل، وقد ذكرنا في الشرح^(٦) تأويل ذلك على أحسن وجه، ولم يكف ابن مالك أن استدلل بشيء مخالف لنص سيبويه حتى قال: ويجوز عندي أن يعامل بهذه المعاملة (من) و(اللام) و(إلى) و(في) قياساً على (عن) و(على) و(الباء) . وما أجاز له ليس بصحيح، ولو استدلل بشيء لا يحتمل التأويل لكان من القلّة بحيث لا يقاس عليه^(٧).

(١) الخصائص: ٣٠٥/٢.

(٢) الكتاب: ٩٣/٣ و٩٤.

(٣) الكتاب: ٧٣/١، وينظر: الجنى الداني: ٤٤٧، وارتشاف الضرب: ٤٥٤/٢.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٣٣٤/٤.

(٥) الجنى الداني: ٤٤٦، ينظر: مغني اللبيب: ١٩٢.

(٦) يعني أبو حيّان في شرح التسهيل.

(٧) ارتشاف الضرب: ٤٥٤/٢.

ونخلص مما تقدم الى أن أكثر النحويين لم يقولوا بزيادة (على) في كلامهم عليها مع استطرادهم في الكلام على زيادة (من) و(الباء)^(١)، بل نجد النحويين يتجنبون القول بالزيادة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا قال الرضي في ختام كلامه على حروف الجر: (واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله، وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويضمّن فعله المعدّي به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى، بل الواجب)^(٢).

وعودًا إلى الحديث الذي أورده ابن مالك وحمله على زيادة (على)، نرى والله أعلم أنه يمكن حمله على أن المراد من (اليمين) الشيء المحلوف عليه وليس (اليمين) نفسه؛ إذ معنى (حلف) المتقدم يغني عن ذلك، وسياق الكلام يوحي بذلك فقله (فرأى غيرها خيرًا منها) الضمير فيه يعود على الشيء المحلوف لا على (اليمين) فغير اليمين ليس بالضرورة ان تكون يمينًا أخرى.

رابعًا - الكاف:

قدّرت زيادة الكاف في قوله ﷺ لعمار بن ياسر ﷺ في التيمم: (يكفيك الوجه والكفين)^(٣)، على رواية جرّ (الوجه).

قال ابن مالك: (وفي جرّ من جرّ (الوجه) من (يكفيك الوجه والكفين): وجهان: أحدهما: أن يكون الأصل: يكفيك مسح الوجه والكفين فحذف المضاف وبقي المجرور به على ما كان عليه.

الثاني: أن يكون الكاف حرف جرّ زائدًا كما هو في قوله تعالى: ﴿ليس كمثل شيء﴾^(٤)، أي: ليس مثله شيء. لا بدّ من الحكم بزيادته؛ لأنّ عدم زيادته يستلزم ثبوت (مثل) لا شيء مثله... ويجوز على هذا الوجه رفع (الكفين) عطفاً على موضع (الوجه) فإنّه فاعل وإن رفع (الوجه) وهو الوجه الجيد المشهور فالكاف ضمير المخاطب. ويجوز في (الكفين) حينئذ الرفع بالعطف وهو الأجود، والنصب على أنه مفعول معه)^(٥).

(١) بل نصّ سيبويه والرضي وأبو حيّان على أنها لا تزداد كما مر.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٣٤٥/٤.

(٣) صحيح البخاري: ٩٣/١، وروي لفظ (الوجه) بالضم والفتح والكسر، وروي لفظ (الكفين) بالألف والياء

(٤) الشورى: ١١.

(٥) شواهد التوضيح: ٢٥٦، وينظر: شرح التسهيل: ١٧٠/٣ وقيد في هذا الموضوع بأمن اللبس ويكون الموضوع غير صالح للتشبيه، وينظر: كافية ابن الحاجب ٣٣٧/٤، والجنى الداني: ١٣٧، وعقود الزبرجد: ٣٠٠/١.

ويُقرُّ النحويون زيادة الكاف، قال ابن جنبي: (واعلم أنّ هذه الكاف التي هي حرف جار، كما كانت غير زائدة، فقد تكون زائدة مؤكّدة، بمنزلة الباء في خبر (ليس)، و(ما) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ تقديره - والله أعلم - ليس مثله شيء، فلا بدّ من زيادة الكاف ليصحّ المعنى^(١).

وزعم أبو حيان أن زيادتها سماعية، ولا ينقاس عليه^(٢) وأشار المرادي إلى فائدة زيادة الكاف في الآية الكريمة بقوله: (وفائدتها تأكيد نفي المثل من وجهين: أحدهما: لفظي، والآخر معنوي). أمّا اللفظي، فهو أنّ زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيد التوكيد اللفظي من الاعتناء به ٠٠٠. وأمّا المعنوي؛ فلأنّه من باب قول العرب: مثلك لا يفعل، فنفوا الفعل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته، لأنهم قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا به طريق الكناية، لأنهم إذا نفوه عمّن هو على أخصّ أوصافه فقد نفوه عنه^(٣).

وإذا كان دخول الكاف فيه فائدة لفظية ومعنوية على ما بيّنه المرادي أفلا يكون ذلك مانعاً من كونه زائداً.

ومن ذلك حديث البخاري: (قال عروة فوجد رسول الله ﷺ في نفسه خفة فخرج فإذا أبو بكر يؤمّ الناس فلما رآه أبو بكر استأخر فأشار إليه أن كما أنت^(٤)).

قال الكرمانى: (فإن قلت: ما معنى هذا التركيب؟ قلت (ما) موصولة، و(أنت) مبتدأ خبره محذوف أي: (عليه أو فيه) و(الكاف) للتشبيه أي: كن مشابهاً لما أنت عليه، أو (الكاف) زائدة، أي: الزم الذي أنت عليه وهو الإمامة^(٥)).

وتحدث الرضي عن تركيب (كن كما أنت) في ضمن حديثه عن اتصال (ما) بـ(الكاف) فذكر أنّ لها ثلاثة معان، وأحد هذه المعاني هو تشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى. فقال: (ومعنى: (كن كما أنت): كن في المستقبل كما أنت كائن الآن، فـ(أنت) مبتدأ محذوف الخبر، أي: فأنت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الآن، ومنه قوله عليه السلام: (كما تكونون يولّى عليكم^(٦))).^(٧)

(١) سر صناعة الإعراب: ٢٩١/١، وينظر: حروف المعاني للزجاجي: ٤٠، والإنصاف في مسائل

الخلافة: ٢٩٩/١، ومغني اللبيب: ٢٣٧.

(٢) ارتشاف الضرب: ٤٣٩/٢ و٤٤٠.

(٣) الجنى الداني: ١٣٨، وينظر: الكشاف: ٣٩٩/٣.

(٤) صحيح البخاري: ١٧٤/١.

(٥) الكواكب الدراري: ٦٤/٥.

(٦) مسند الشهاب: ٣٣٦/١.

(٧) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٣٤١/٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٨٥١/٢، ومغني اللبيب: ٤٠٨.

ولعلّ هذا التفسير خير ما فسّر به هذا التركيب، إذ لم تخرج (الكاف) فيه عن معنى التشبيه إلى الزيادة، كما أنّ سياق هذه النصوص يُوحى بحالة التشبيه، على نحو ما جاء في الحديثين، إذ لا يكاد معنى التشبيه يغادر (الكاف)، ثم إنّ القول بزيادة (الكاف) في أمثال هذه التراكيب يفسد المعاني المقصودة إذ لا تبقى الصورة التشبيهية في التركيب.

ومما حمل فيه على زيادة (الكاف) قول أحد نفر الثلاثة في حديث الغار: (اللهم إنّ كنت تعلم أنّي كنت أحبُّ امرأة من بنات عمّي كأشدّ ما يحبُّ الرجل النساء)^(١)

قال الكرمانى: (قوله (كأشدّ) الكاف زائدة أو أراد تشبيهه محبته بأشدّ المحبات)^(٢).

ومثله قول سعد بن أبي وقاصّ رضي الله عنه: (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه رجلان يقاتلان عنه عليهما ثياب بيض كأشدّ القتال ما رأيتهما قبل ولا بعد)^(٣).

قال الكرمانى: (قوله (كأشدّ) الكاف زائدة)^(٤).

ومنه حديث: (من قاتل في سبيل الله فواق ناقة وجبت له الجنة، ومن جرح جرحاً في سبيل الله أو نكب نكبة فإنّها تجيء يوم القيامة كأغرر ما كانت، لونها الزعفران وريحها المسك)^(٥).

قال السيوطي: (قال الطيّبي: (الكاف) زائدة، و(ما) مصدرية، والوقت مقدّر)^(٦).

وفي الأحاديث الثلاثة التي حكم على (الكاف) فيها بالزيادة يبدو والله أعلم - أنّ معنى التشبيه لا يفارقها، ففي الحديث الأول يشبّه القائل حبّه لابنة عمه بمن يحبُّ أشدّ الحبّ وكأنّه يسأل فيقول: من أشدّ الناس حبّاً للنساء؟ فإذا قيل له فلان، قال أنا مثله في ذلك الحبّ؛ وذلك لأجل المبالغة والتوكيد في بيان حالته، على ما بيّنه المرادي.

وكذلك حديث سعد رضي الله عنه فهو لم يرد أن يصف الرجلين بأنهما يقاتلان قتالاً شديداً وإنما أراد تشبيههما بمن يقاتل أشدّ القتال؛ إذ ذلك أدعى للمبالغة والتوكيد في نفوس السامعين.

(١) صحيح البخاري: ١٠٥/٣، وينظر: صحيح مسلم: ٢٠٩٩/٤.

(٢) الكواكب الدراري: ٦٧/١٠.

(٣) صحيح البخاري: ١٢٤/٥، وينظر: مسند أحمد: ١٦١/١، صحيح مسلم: ١٨٠٢/٢.

(٤) الكواكب الدراري: ٢٢٥/١٥.

(٥) مسند أحمد: ٢٤٤/٥، وينظر: سنن الترمذي: ١٨٥/٤، وسنن أبي داود: ٢١/٣.

(٦) عقود الزبرجد: ٤٢/٢.

وكذلك الحديث الثالث، ولا شك أنّ الحكم على الكاف بالزيادة يذهب هذا المعنى وهذه الصورة التشبيهية .

المبحث الثاني

زيادة (لا) و (ما) النافيتين

أكثرَ النحويون من تقدير زيادة أحرف النفي ولا سيّما (لا) و(ما) وذكروا لهما مواضع^(١)، سأعرض لها من خلال الحديث الشريف في الآتي:

أولاً- زيادة (لا):

ويمكن تقسيم مواضع زيادته على ما يأتي:

١ - زيادة (لا) في سياق النفي:

من ذلك ما جاء في قوله ﷺ: (لو كان لي مثل أحد ذهباً ما يسرّني ألا يمرّ ثلاث وعندي منه شيء إلا شيء أرصده لدين)^(٢).

قال ابن مالك: (الوجه فيه أن تكون (لا) زائدة كما هي في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ﴾^(٣).

أي: ما منعك أن تسجد، لأنه امتنع من ثبوت السجود لا من انتقائه وكذا (ما يسرّني ألا يمرّ) معناه: ماسرّني أن يمرّ، و(لا) زائدة^(٤).

وقال الفراء في توجيه الآية: (المعنى والله أعلم: ما منعك أن تسجد. و(أن) في هذا الموضع تصحبها (لا) وتكون (لا) صلة . كذلك تفعل بما كان في أوله جحد)^(٥).

ووضع أبو بكر بن السراح شرطاً لزيادة (لا) فقال: (ولا تكون توكيداً إلا في الموضع الذي لا يلتبس فيه الإيجاب بالنفي من أجل المعنى)^(٦).

(١) ينظر: الجنى الداني: ٣٠٦، ومغني اللبيب: ٣٢٧، والبرهان في علوم القرآن: ٧٨/٣، وحروف المعاني للزجاجي: ٨ و٣١.

(٢) صحيح البخاري: ١٥٣/٣، وفي ١١٨/٨ (لسرّني ألا يمرّ)، وينظر: ميارق الأزهار: ٦٤/٢.

(٣) الأعراف: ١٢ ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾.

(٤) شواهد التوضيح: ٢٨ و١٢٩.

(٥) معاني القرآن: ٢٥١/١، ينظر: الكشاف: ٥٤/٢ والبحر المحيط: ٣٧٣/٢.

(٦) الأصول في النحو: ٢١١/٢.

وتأول بعض النحويين الآية وأمثالها لئلا يقولوا بالزيادة منهم المرادي إذ قال: (ومن زيادة (لا) قوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾^(١) نصَّ على ذلك الأئمة^(٢) وجعل كثير منهم (لا) زائدة في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ اللَّهُ أَنْ تَسْجُدَ﴾^(٣) وفي قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْبَةٍ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(٤)، وتأول ذلك بعض المعربين، وهو أولى من دعوى الزيادة والله أعلم^(٥).

ومن ذلك قوله ﷺ لمن سأله عن العزل: (أو إنكم تفعلون ذلك. لا عليكم ألا تفعلوا ذلك)^(٦). قال الكرمانى: (قوله (لا عليكم ألا تفعلوا) أي: ليس عدم الفعل واجباً عليكم، وقال المبرد: (لا) في (لا تفعلوا) زائدة، أي: لا بأس عليكم في فعله)^(٧). وقال السيوطي: (قال المبرد: ومعناه: لا بأس عليكم أن تفعلوا، وأما من جوز العزل فقال: (لا) نفي لما سأله، و (عليكم أن لا تفعلوا) كلام مستأنف مؤكّد له)^(٨). ومن ذلك قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: (فافعلي كما يفعل الحاج غير ألا تطوفي بالبيت حتى تطهري)^(٩).

قال الكرمانى: (قوله (لا تطوفي) (لا) زائدة)^(١٠).

ومنه حديث: (إنَّ الله يغار وغيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم الله)^(١١).

(١) الحديد: ٢٩.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/٤٥٩ و ٣/١٨٩ و ٤/٣٤١، ومعاني القرآن للفراء: ٣/٤٢، والمقتضب: ١/٤٧، والكشاف: ٤/٧٠، والبحر المحيط: ٨/٢٢٩، والبرهان: ٣/٧٩ و ٤/٣٥٨.

(٣) الأعراف: ١٢.

(٤) الانبياء: ٩٥، وينظر: في إعرابها: التبيان: ٢/١٣٧ والكشاف: ٣/٢٠، البحر المحيط: ٦/٣٣٨.

(٥) الجنى الداني: ٣٠٨.

(٦) مسند أحمد: ٣/٦٨ و ٧١ و ١٢٠.

(٧) الكواكب الدراري: ١٠/٧٩، وينظر: مشكلة الزيادة في حروف المعاني: ١٦٣.

(٨) عقود الزبرجد: ٢/١٨١ و ١٨٢.

(٩) صحيح البخاري: ١/٨٤، ينظر: صحيح مسلم: ٢/٨٧٣.

(١٠) الكواكب الدراري: ٨/١٥٠.

(١١) صحيح البخاري: ٧/٤٥، ومسند أحمد: ٢/٥٣٩ وليس فيهما (لا) ولعل هذه الرواية قد اطلع عليها الصغاني والكرمانى.

قال الكرمانى: (قوله (أن يأتي) قال الصغاني: في جميع النسخ (ألا يأتي) والصواب (أن يأتي) أقول: لا شك أنه ليس معناه غيرة الله هو نفس الإتيان أو عدمه فلا بد من تقدير نحو: لأن لا يأتي، أي: غيرة الله علّة النهي عن الإتيان ٠٠٠ ثم نقول إن كان المعنى لا يصحّ مع (لا) فذلك قرينة لكونها زائدة نحو: ﴿مَا مَعَكَ إِلَّا تَسْجُدٌ﴾^(١).

وعودًا إلى الحديث الأول في قوله (مايسرتي ألا يمرّ) إذ يمكن والله أعلم أنّ تحمل (لا) على أنّها لتوكيد النفي السابق، إذ معلوم لدى النحويين أنّها لا تحتاج إلى متعلّق حتى يُحكم عليها بالزيادة من هذه الجهة .

ومثل ذلك يقال عن قوله: (لا عليكم ألا تفعلوا) فـ(لا) لتوكيد النفي السابق .
وأما (لا) في قوله ﷻ: (غير ألا تطوفي بالبيت) فقد جاءت لتوكيد معنى النفي المفهوم من كلمة (غير) على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٢)، قال الباقولي ((لا) في قوله تعالى: ﴿وَالضَّالِّينَ﴾ زيادة. وجاءت زيادتها لمجيء (غير) قبل الكلام، وفيه معنى النفي)^(٣).

وأما (لا) في قوله: (وغيرة الله ألا يأتي المؤمن ما حرّم الله) في رواية من أثبت (لا) فهي لتوكيد النفي السابق أيضًا إذ تتضمّن كلمة (يغار) و(غيرة) معنى (لا يرضى) ففيها معنى النفي وجاءت (لا) مؤكدة لهذا النفي .

وخلاصة القول في النصوص المتقدمة أنّ (لا) فيها للتوكيد ولا نزع أنّها زائدة وإلى ذلك أشار الرضي بقوله: (وأما (لا) فتزاد بعد (الواو) العاطفة بعد نفي أو نهي ٠٠٠ نحو (ما جاني زيد ولا عمرو)، وهي، وإنّ عدت زائدة، لكنها رافعة لاحتمال أحد المجيئين دون الآخر ٠٠٠ والعجب أنّهم لا يرون تأثير الحروف معنويًا، كالتأكيد في (الباء) ورفع الاحتمال في (لا) هذه، وفي (من) الاستغراقية، مانعًا من كون الحروف زائدة، ويرون تأثيرها تأثيرًا لفظيًا ككونها كافة مانعًا من زيادتها)^(٤).

٢ - زيادة (لا) في سياق النهي:

من المواضع التي قدّر فيها زيادة (لا) بعد (الواو) التي ينصب بعدها الفعل المضارع.

(١) الكواكب الدراري: ١٦١/١٩ .

(٢) الفاتحة: ٧ .

(٣) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١٣١/١، وينظر: البحر المحيط: ٢٩/١ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب: ٤٦٦/٤ .

من ذلك حديث أم عطية رضي الله عنها: (كنا ننهى أن نحدَّ على ميِّت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرًا ولا نكتحل ولا نتطيَّب ولا نلبس ثوبًا مصبوغًا إلا ثوب عصب)^(١).

قال العيني: (قولها) (ولا نكتحل) بالرفع. ويروى بالنصب فتوجيهه أن تكون (لا) زائدة وتأكيدًا، فإن قلت (لا) لا تؤكد إلا إذا تقدم النفي عليها، قلت: تقدم معنى النفي وهو النهي)^(٢).

ومثل ذلك قوله ﷺ: (إن مكة حرَّمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحلُّ لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا ولا يعضد بها شجرة)^(٣).

ومنه حديث عبد الله بن عباس ﷺ: (نهى رسول الله ﷺ أن يتلقَّى الركبان، ولا يبيع حاضرًا لباد)^(٤).

وحديث عبد الله بن عمر ﷺ: (نهى النبي ﷺ أن يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه)^(٥).

عدَّ الشراح والمعربون (لا) في هذه النصوص زائدة، وأرى ما ذكرته سابقًا أن إطلاق لفظ (الزيادة) على (لا) في هذه النصوص وأمثالها لا مسوغ له على ما وصفه النحويون من المقصود بلفظ (الزيادة)؛ إذ حروف النفي لا تحتاج إلى متعلِّق حتى يحكم على ما لم يتعلَّق منها بالزيادة هذا من جهة الصناعة النحوية، أمَّا من جهة المعنى فقد أفادت معنى زائدًا وهو التوكيد للنفي السابق لها أو ما في معناه.

٣ - زيادة (لا) قبل القسم:

جاء في حديث ابن عباس ﷺ في النهي عن سؤال أهل الكتاب: (أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟ ولا والله ما رأينا منهم رجلاً قطُّ يسألُكم عن الذي أنزل عليكم)^(٦).

قال الكرمانى: (قوله (ولا والله)، (لا) إمَّا زائدة، وإمَّا تأكيد لنفي ما قبله أو ما بعده يعني: هم لا يسألونكم فأنتم بالطريق الأولى أن لا تسألوهم)^(٧).

(١) صحيح البخاري: ٨٥/١، وينظر: صحيح مسلم: ١١٢٨/٢.

(٢) عمدة القارئ: ٢٨٣/٣.

(٣) صحيح البخاري: ١٨/٣، وينظر: الكواكب الدراري: ٤١/٩.

(٤) صحيح البخاري: ١٢٠/٣، وينظر: الكواكب الدراري: ١٠٧/١٠.

(٥) صحيح البخاري: ٢٤/٧، وينظر: فتح الباري: ١٩٩/٩، وعقود الزبرجد: ١٨٨/١.

(٦) صحيح البخاري: ٢٣٧/٣.

(٧) الكواكب الدراري: ٢٠٨/١١.

ومنه قولُ امرأة أبي بكر ﷺ عندما سألتها عن طعام أضيافه وبركته: (يا أخت بني فراس، ما هذا؟ قلت: (لا وقرّة عيني لهي الآن أكثر منها قبل ذلك بثلاث مرات)^(١) .

قال السيوطي: (ولفظة (لا) زائدة، ولها نظائر مشهورة، ويحتمل أنها نافية، وثمّ محذوف، أي: لا شيء غير ما أقول وقرّة عيني لهي أكثر منها، والله أعلم)^(٢) .

وفي حديث أسماء بنت أبي بكر ﷺ حين هاجر مع ثروته إلى المدينة: (قالت: فدخل علينا جدي أبو قحافة وقد ذهب بصره فقال: والله إنّي لأراه قد فجعكم بماله مع نفسه. قالت: قلت: فلا يأبّه قد ترك لنا خيراً كثيراً ٠٠٠ قالت: فلا والله ما ترك لنا شيئاً، ولكن أردت أن أسكن الشيخ بذلك)^(٣) .

والخلاف في (لا) التي قبل القسم مشهور بين النحويين والمفسرين عندما أرادوا تفسير قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾^(٥)، فمنهم من ذهب إلى أنها زائدة ومنهم من ذهب إلى أنها نافية لكلام مقدر^(٦) .

ولمّا كان عدم تقدير الزيادة أولى كما صرح بذلك النحويون يمكن والله أعلم ان تحمل (لا) في الأحاديث السابقة على النفي إذ سياق الكلام يُوحى بقصد النفي لكلام سابق، يُزاد على ذلك أنّ حروف المعاني لم تُعهد زيادتها في صدر الكلام إلا في نحو (بحسبك)، وفي ذلك يقول الفراء عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، (كان كثير من النحويين يقولون: (لا) صلة ولا يبتدأ بجحد ثم يجعل صلة يُراد به الطرح؛ لأنّ هذا لو جاز لم يعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه.

ولكنّ القرآن جاء بالردّ على الذين أنكروا البعث والجنة والنار، فجاء الإقسام بالرد عليهم في كثير من الكلام المبتدأ منه وغير المبتدأ، كقولك في الكلام: لا والله لا أفعل ذاك؛ جعلوا (لا) وإن رأيتها مبتدأة ردّاً لكلام قد كان مضى، فلو ألقيت (لا) ممّا ينوي به الجواب لم يكن بين اليمين التي تكون جواباً، واليمين التي تستأنف فرق . ألا ترى أنك تقول مبتدئاً: والله إنّ الرسول لحق فإذا قلت: لا والله إنّ الرسول لحق، فكأنك أكذبت قوماً أنكروه، فهذه جهة (لا) مع الإقسام)^(٧) .

(١) صحيح البخاري: ١٥٧/١، وينظر: صحيح مسلم: ١٦٢٧/٣ .

(٢) عقود الزبرجد: ٢٥١/١ .

(٣) المعجم الكبير: ٧٠/٢٤ .

(٤) القيامة: ١ .

(٥) الواقعة: ٧٥ .

(٦) ينظر: في إعراب هذه الآيات، معاني القرآن للفراء: ١٠٠/٣، والتبيان في إعراب القرآن: ٢٧٤/٢، والبحر المحيط: ٢١٣/٨ و٤٧٧/٨، ومغني اللبيب: ٣٢٨، والبرهان في علوم القرآن: ٨٠/٣ .

(٧) معاني القرآن للفراء: ١٠٠/٣، ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٣٩/٥ .

وفرق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة بين التي تسبق بـ(الفاء) من حروف العطف والتي لا تسبق بها فقال: (لا ليست (لا) في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ ٠٠٠ بمنزلتها في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾. كما زعم بعض النحويين؛ لأنها ليست في أول السورة فمجيئها بعد(الفاء)، والفاء عاطفة جملة على جملة يُخرجها عن كونها بمنزلتها في ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ فهي إذن زائدة للتوكيد^(١).

ويبدو أنّ ثمة فرقا بين الموضعين؛ فسورة القيامة بدأت بـ(لا أقسم) أمّا سورة الواقعة فقد جاء القسم في وسطها، ولعلّ هذا ممّا يقتضيه الوصل؛ لذا جاءت مقترنة بالفاء، أمّا من جهة تقدير (لا) فهي في كلا الآيتين للنفي والله أعلم.

ثانياً- زيادة (ما):

يقسمّ النحويون (ما) الزائدة على^(٢): الكافّة، وغير الكافّة، والزائدة لمجرد التوكيد. وفي الآتي الأمثلة على هذه الأنواع:

١- (ما) الكافّة:

ويعنون بها التي تدخل على الحروف العاملة فنكفّها عن العمل أو تهيئها للدخول على ما لم تكن لتدخل عليه لو لاها^(٣).

فمن دخولها على حروف النصب ما جاء في قول أسامة بن شريك رضي الله عنه: (أُتيت النبيّ T وأصحابه عنده كأنما على رؤسهم الطير)^(٤).

قال العكبري: (يجوز أن تجعل (ما) كافّة، فترفع (الطير) بالابتداء و(على رؤسهم) الخبر، وبطل عمل (كأنّ) بالكفّ، ويجوز أن تجعل (ما) زائدة وتنصب (الطير) بـ(كأنّ)، (على رؤسهم) خبرها)^(٥).

فرّق العكبري بين (ما) الكافّة والزائدة، في حين نجد النحويين عندما يتكلمون على الزائدة يقسمونها على: كافّة وغير كافّة، أي: إنّ الكافّة قسم من أقسام الزائدة. ولا مبرر لجعل الكافّة زائدة ما دام لها وظيفة معلومة من جهة الصنعة وهي الكفّ.

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٤٨٣/٢، وينظر: الكشاف: ٦١/٤.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٢١٠/٢، وحروف المعاني للزجاجي: ٥٣ و٥٤، والجنى الداني: ٣٣٢، ومغني اللبيب: ٤٠٣، البرهان في علوم القرآن: ٧٦/٣.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٢١٠/٢، وحروف المعاني للزجاجي: ٥٣ و٥٤، والجنى الداني: ٣٣٢، ومغني اللبيب: ٤٠٣.

(٤) مسند أحمد: ٢٧٨/٤، وينظر: سنن أبي داود: ٣/٤.

(٥) إعراب الحديث: ٦٦، وينظر: عقود الزبرجد: ١٣٩/١.

وقد بنى العكبري توجيهه للنص على ما افترضه من حركات، في حين كان ينبغي أن يتعامل مع النص ويوجهه كما ورد، ولا حاجة للإكثار من الوجوه الإعرابية على ما هو مفترض. وصرح الرضي بأنّ (ما) الكافة ليست من حروف الزوائد في قوله: (ولم يعدوا) (ما) الكافة وإن لم يكن لها معنى^(١)، من الزوائد؛ لأنّ لها تأثيراً قوياً، وهو منع العامل من العمل، وتهيئته لدخول ما لم يكن له أن يدخله، وعلى مذهب من أعمل (ليتما) و(إنما)، وأخواتهما؛ تكون (ما) زائدة وليست في (حيثما)، و(إذ ما) زائدة؛ لأنها هي المصححة لكونهما جازمتين، فهي الكافة لهما، أيضاً، عن الإضافة^(٢).

ومن دخول الكافة على حروف الجرّ ما جاء في قوله ﷺ: (صلّوا كما رأيتموني أصلي)^(٣). إذ دخلت (ما) بين الكاف والفعل، وهي ليست مصدرية، فإنّه لم يقع التشبيه بالرؤية، ولو صرح بالمصدر هنا لم يكن كلاماً صحيحاً، فإنّه لو قيل: صلّوا كرويتكم صلاتي لم يكن مطابقاً للمعنى المقصود^(٤). ذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾^(٥)، إذ كفت (ما) (الكاف) عن الجرّ وهيأتها للدخول على الجملة الاسمية^(٦).

٢- (ما) غير الكافة:

من ذلك ما جاء في قوله ﷺ: (ليس فيما أقلّ من خمسة أوسق صدقة ولا في أقلّ من خمسة من الإبل الذود صدقة)^(٧). قال السيوطي: (قال الزركشي: (ما) زائدة و(أقلّ) في موضع جرّ إلاّ أنّه لا ينصرف. ويؤيد قوله بعد (ولا في أقلّ من خمسة من الأبل الذود صدقة)، ومنهم من قيده برفع (أقلّ))^(٨). في هذا الحديث لم يؤثر دخول (ما) على التركيب من جهة الإعراب على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾^(٩)، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾^(١٠).

(١) أشرت فيما مضى أن ابن السراج والمرادي وابن هشام والزركشي نصّوا على أنّ الكافة زائدة، ولا أعلم من الذين يعنيه الرضي بقوله (ولم يعدوا).

(٢) شرح كافية ابن الحاجب: ٤/٤٦٥، وأيد أبو حيّان الرضي في ذلك ينظر: إرتشاف الضرب: ٤٣٧/٢.

(٣) صحيح ابن حبان: ٤/٤١٥ و٥/٥٠٣، وينظر: السنن الكبرى: ٢/٣٤٥.

(٤) ينظر: معاني النحو: ٣/٩٢.

(٥) الأعراف: ١٣٨.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٨٤.

(٧) في صحيح البخاري: ٢/١٥٦ بلفظ (فيما أقلّ) بالرفع. ورواية النصب ذكرها ابن حجر، ينظر: فتح الباري ٣/٣٥٣.

(٨) عقود الزبرجد: ٢/١٧٣.

(٩) المؤمنون: ٤٠.

ونخلص إلى أنّ ما كان له تأثير في التركيب من جهة الإعراب لا يمكن أن يعدّ زائداً، وما كان دخولها لإفادة معنى التوكيد ولم تؤثر فيه من جهة الإعراب فهي للتوكيد^(٢). وذلك أدعى في الحدود النحوية .

ومن زيادتها بعد حرف الشرط العامل ما جاء في قوله ﷺ في (باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها)، (فإمّا لا فلا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر)^(٣).

قال الكرمانى: (قوله) (فإمّا لا) أصله: فإن لا يتركوا هذه المبيعة، فزيد كلمة (ما) للتوكيد فأدغم النون في الميم وحذف الفعل^(٤).

وعدّ ابن هشام زيادتها في أمثال هذا الموضع عوضاً عن الفعل المحذوف إذ قال: (وغير الكافة نوعان: عوض، وغير عوض، فالعوض في موضعين: أحدهما في نحو قولهم: (أمّا أنت منطلقاً انطلقت).

والثاني: في نحو قولهم: (فعل هذا إمّا لا) وأصله: إن كنت لا تفعل غيره^(٥).

وعلى كلام ابن هشام يكون الفعل المحذوف في محل جزم بـ(إن)، وليس في الكلام ما يشير إلى الفعل المحذوف سوى ما تقتضيه الصناعة الإعرابية من استيفاء أركان الجملة الشرطية المكوّنة من أداة الشرط وفعل الشرط وجوابه .

ولعلّ النكته من اتصال (ما) بـ(إن) الشرطية هي توكيد ارتباط أداة الشرط بجملي الشرط وتحقق ترتب الجواب على الشرط .

ومن ذلك قوله ﷺ: (يا أيّها الناس إنّ منكم منفرين فأئكم ما صلّى بالناس فليتجوّز)^(٦).

قال الكرمانى: (قوله) (أئكم ما صلى) (ما) زائدة للتأكيد، وزيادتها مع (أي) الشرطية كثيرة، وفائدتها التأكيد وزيادة التعميم^(٧).

وقال السيوطى: (قال الطيبى: (ما) صلة مؤكدة لمعنى الإبهام في (أي) و(صلى) فعل شرط و(فليتجوّز) جوابه)^(٨).

(١) آل عمران: ١٥٩.

(٢) أثرت هنا أن أسميها (توكيداً) تجنباً للفظ (الزيادة)، قال الهروي: (ويسمى بعض النحويين (ما) الصلة زائدة أو لغوًا، وبعضهم يسميها (توكيداً) للكلام ولا يسميها صلة أو زائدة لئلا يظن ظان أنها دخلت لغير معنى البتة)، ينظر: الأزهية في علم الحروف: ٧٦، وينظر: دراسة في حروف المعاني الزائدة: ١٥٨.

(٣) صحيح البخاري: ١٠٠/٣، وينظر: السنن الكبرى: ٣٠١/٥.

(٤) الكواكب الدراري: ٥٤/١٠، وينظر: إعراب الحديث: ٣٥٦.

(٥) مغني اللبيب: ٤١٠.

(٦) صحيح البخاري: ١٨٠/١.

(٧) الكواكب الدراري: ٢٣/٢١.

(٨) عقود الزبرجد: ٢٠٣/٢.

والكلام على الحديث كالكلام على قوله تعالى: ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾^(١)، قال العكبري: (قوله) أَيَا مَا منصوب بـ(تدعوا) و (تدعوا) مجزوم بـ(أَيَا)، وهي شرط، فأما (ما) فزائدة للتوكيد، وقيل هي شرطية كررت لما اختلف اللفظان^(٢).

وقال أبو حيان: (و(ما) زائدة مؤكدة، وقيل (ما) شرط ودخل الشرط على الشرط . وقرأ طلحة بن مصرف (أَيَا من تدعوا) فاحتمل أن تكون (مَنْ) زائدة ٠٠٠ واحتمل أن يكون جمع بين أداتي شرط على وجه الشذوذ كما جمع بين حرفي جر نحو قول الشاعر^(٣):

فأصبحن لا يسألنه عن بما به.....^(٤)

وحمل الحديث والآية على الشاذ لا محوج إليه، ومجيء (ما) بعد أدوات الشرط لتوكيد ارتباط الأداة بجملي الشرط أو لإفادة العموم كثير، ولا داعي للحكم عليها بالزيادة على ما بيّنه الرضي من رفضه تجاهل المعاني المترتبة على الحروف التي حكم عليها بالزيادة^(٥).

٣- (ما) المزيدة لمجرد التوكيد:

من ذلك قوله ﷺ في رجل يُلقَّب (حماراً) أُقيم عليه الحدّ في شرب الخمر: (لا تلغوه فو الله ما علمت أنه يحبُّ الله ورسوله)^(٦).

قال العكبري: (في إعرابه وجهان:

أحدهما: أن (ما) زائدة، أي: فوالله علمت أنه، والهمزة على هذا مفتوحة لا غير.

الثاني: ألا تكون زائدة ويكون المفعول محذوفاً أي: ما علمت عليه أو منه سوءاً، ثم استأنف فقال: إنه يُحبُّ الله ورسوله، فالهمزة على هذا مكسورة)^(٧).

وذهب الكرمانى إلى أن (ما) موصولة لا نافية، وهو خبر مبتدأ محذوف أي: هو ما علمته منه، والجملة معترضة بين القسم وجوابه^(٨).

(١) الإسراء: ١١٠.

(٢) التبيان: ٩٨/٢، وينظر: الكشاف: ٤٧٠/٢، ومغني اللبيب: ٤١١.

(٣) هو الأسود بن يعفر. ينظر: ديوانه: ٢١، وتمام البيت (أصعد في علو الهوى أم تصوباً).

(٤) البحر المحيط: ٩٠/٦.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب: ٤٦٦/٤.

(٦) صحيح البخاري: ١٩٧/٨، ويروى الحديث بفتح الهمزة وكسرهما في (إنه) ويروى (ما علمت إلا أنه).

(٧) إعراب الحديث: ٢٩٧.

(٨) ينظر: الكواكب الدراري: ٥٦/١٣.

ونقل السيوطي عن الطَّيْبِيِّ جعل (ما) نافيةً بدليل رواية (فوالله ما علمت إلا أنه يحبُّ الله ورسوله)^(١).

وجعلُ (ما) نافيةً لا يتناسب مع سياق الكلام إذ السياق سياق إخبار عن حال الرجل أنه يحبُّ الله ورسوله وإلا فشرب الخمر معهود منه فلا يتناسب ذلك مع تقدير: (ما علمت عليه أو منه سوءاً).

وأما تقدير (ما) زائدة فهو خلاف الأولى كما أُشِرْتُ إلى ذلك في بدء البحث .
لذا أميل إلى ما مال إليه الكرمانى من أن تكون (ما) موصولة على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٢). أي: إنَّ الذي يخشى الله من عباده العلماء.

وقدَّرت زيادة (ما) في قوله ﷺ: (إنَّ الأكثرين هم الأقلون إلا من قال بالمال هكذا وهكذا، وأشار أبو شهاب بين يديه عن يمينه وعن شماله، وقليل ما هم)^(٣).

قال الكرمانى: (قوله (قليل ما هم) لفظ (هم) مبتدأ، و (قليل) خبر، و (ما) زائدة أو صفة)^(٤).

وأورد ابن هشام ثلاثة أوجه في إعراب قوله تعالى: ﴿فقليلًا ما يؤمنون﴾^(٥).

أحدها: الزيادة، فتكون إمَّا لمجرد تقوية الكلام ٠٠٠ وإمَّا لإفادة التقليل مثلها في (أكلت أكلاً ما) وعلى هذا يكون تقيلاً بعد تقليل على معناه .

الثاني: النفي و (قليلًا) نعت لمصدر محذوف .

الثالث: أن تكون مصدرية، وهي وصلتها فاعل بـ (قليلًا) .

ومن النحويين من ذهب إلى أن (ما) في كل ما مرَّ اسم وهي صفة بنفسها^(٦).

وحمل على ذلك قوله ﷺ لعثمان بن مظعون: (أتؤمن بما تؤمن به؟ قال بلى يا رسول الله، قال: فأسوءُ مالك بنا)^(٧).

(١) عقود الزبرجد: ١/٣٠٥ و٣٠٦، ينظر: فتح الباري: ٧٧/١٢.

(٢) فاطر: ٢٨، وينظر: في إعراب هذه الآية مغني اللبيب: ٤٠٥.

(٣) مسند أحمد: ٣٩٩/٢.

(٤) الكواكب الدراري: ١٩٤/١٠.

(٥) البقرة: ٨٨، وينظر: مغني اللبيب: ٤١٦ والبرهان في علوم القرآن: ٧٦/٣.

(٦) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٤/٤٦٦، والجنى الداني: ٣٣٤. والتبيان: ٥٠/١، ودراسات لأسلوب

القرآن الكريم: ١١٥/٣.

(٧) مسند أحمد: ١٠٦/٦، ينظر: مجمع الزوائد: ٤/٣٠١، وحلية الأولياء: ٦/٢٥٧.

قال العكبري: (ما) هنا زائدة والتقدير: فاسوة لك بنا، وهو كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(١)، ويجوز أن يكون الكلام استفهاماً، وتكون (ما) نافية والتقدير: أفما لك بنا أسوة؟ وجاز الابتداء هنا بالنكرة لأنه مصدر في معنى الفعل أي تأسّ بنا^(٢).

المبحث الثالث

تقدير زيادة الفاء

قال ابن جنى: (وأما وجه زيادتها فقد جاء مجيئاً صالحاً، أخبرنا أبو علي أن أبا الحسن حكى عنهم: (أخوك فوجد) يريد: أخوك وجد ٠٠٠ وعلى هذا قوله عز اسمه: ﴿وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ﴾^(٣)، أي: وثيابك طهر، ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ أي: والرجز أهجر، ﴿وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾ أي: لربك اصبر^(٤).
وقال المرادي: (أما الفاء الزائدة فهي ضربان:

أحدهما: الفاء الداخلة على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط، نحو: الذي يأتي فله درهم، فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط ٠٠٠

والثاني: التي دخولها في الكلام كخروجها . وهذا القسم لا يقول به سيبويه، وقال به الأخفش، وزعم أنهم يقولون (أخوك فوجد) ٠٠٠ وقال ابن برهان: واعلم أن الفاء تكون زائدة عند أصحابنا جميعاً^(٥).

وقال ابن هشام: (وقيد الفراء والأعلم وجماعة بكون الخبر أمراً أو نهياً)^(٦).

وذهب أبو الحسن الهروي إلى أن الفاء تكون زائدة للتوكيد في خبر كل شيء يحتاج إلى صلة، ونسب هذا القول إلى أبي عمر الجرمي وذكر أنهم قد يدخلون الفاء زائدة للتوكيد فيما لا يحتاج إلى صلة^(٧).

وقدّر المعربون زيادة الفاء في مواضع من الحديث الشريف أسجل أهمها في الآتي:

أولاً - تقدير زيادتها بعد الأمر:

(١) الأحزاب: ٩.

(٢) إعراب الحديث: ٣٨٩.

(٣) المدثر: ١-٥ ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ * وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ * وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ * وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾.

(٤) سرّ صناعة الإعراب: ١/٢٦٠.

(٥) الجنى الداني: ١٢٦، وينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٥٦، وشرح الكافية الشافعية: ٢/٥٦٦، ارتشاف الضرب: ٢/٦٣٧.

(٦) مغني اللبيب: ٢١٩.

(٧) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ٢٥٥ و٢٥٦.

من ذلك ما نص عليه ابن مالك في قوله ﷺ : (قوموا فلأصلي لكم)^(١)، إذ قال: (اللام عند ثبوت (الياء) مفتوحة لام (كي) والفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة و(أن) والفعل في تأويل مصدر مجرور واللام ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف والتقدير: قوموا فقيامكم لأصلي لكم . ويجوز على ما ذهب إليه الأخفش أن تكون الفاء زائدة، واللام متعلقة بـ(قوموا))^(٢) . والحكم على (الفاء) بأنها تأكيد وتوثيق للربط بين الأمر (قوموا) و(أصلي) (أيسر وأخف من تقدير (أن) مضمرة قبل (أصلي) ثم تقدير (أن) والفعل في محل جر باللام، ثم تقدير هذه اللام ومصحوبها خبراً، وهذا الخبر مبتدؤه محذوف.

ومن ذلك حديث البخاري (عن أبي موسى عن النبي ﷺ أنه كان إذا أتاه السائل أو صاحب الحاجة قال: (اشفعوا فلتؤجروا وليقض الله على لسان نبيه ما شاء)^(٣) . قال الكرمانى: (قوله (فَلتؤجروا) فإن قلت ما هذه (الفاء) ؟ قلت: هي فاء السببية التي ينتصب بعدها الفعل المضارع، واللام بالكسر بمعنى (كي)، أو الجزائية لكونها جواباً للأمر، أو زائدة على مذهب الأخفش أو هي عاطفة على (اشفعوا) واللام للأمر أو على مقدر، أي: اشفعوا لتؤجروا فلتؤجروا. نحو: ﴿وَأَيُّيَ فَا مَرُ هُبُونِ﴾^(٤) .

فإن قلت: ما فائدة اللام؟ قلت (اشفعوا تؤجروا) في تقدير: إن تشفعوا تؤجروا، والشرط متضمن للسببية فإذا ذكرت اللام فقد صرحت بالسببية . وقال الطيبي: (الفاء) و(اللام) مقحمان للتأكيد؛ لأنه لو قيل: (اشفعوا تؤجروا) صحَّ أي: إذا عرض المحتاج حاجة علي فاشفعوا له إلي فإنكم إذا شفعتكم حصل لكم الأجر سواء قبلت شفاعتكم أو لا)^(٥) .

والقول الأول من التوجيهات فيه اجتماع (الفاء) و(اللام) وكلاهما مما ينتصب المضارع بعده بـ(أن) مضمرة وهو قول غريب .

والقول بأنها عاطفة أيضاً غريب إذ كيف يعطف الفعل المقترن بلام الأمر المتضمن للجواب على فعل الأمر المتضمن للشرط، وأما على مقدر ففيه من ضعف التقدير ما لا يخفى ولا وجه مشابهة بينه وبين قوله تعالى: ﴿وَأَيُّيَ فَا مَرُ هُبُونِ﴾ .
وذهب ابن حجر إلى أنها زائدة كما زيدت في حديث: (قوموا فلأصل لكم)^(٦) .

(١) ورد الحديث في صحيح البخاري: ١٠٧/١، بحذف الياء وكسر اللام الأولى (فلأصل) وهي الرواية المشهورة، وبإثباتها ساكنة وفتح الأولى (لا صلي) وروى ابن حجر في فتح الباري: ٤٩٠/١ بكسر اللام وفتح الياء (فلأصلي) .

(٢) شواهد التوضيح: ٢٤٣، وينظر: عقود الزبرجد: ١٠٠/١، وفتح الباري: ٤٩٠/١ .

(٣) صحيح البخاري: ١٥/٨، روي باسكان اللام وبكسرهما. وفي ١٤/٨ باسكان اللام فقط، وينظر: صحيح مسلم: ٢٠٢٦/٤ وفتح الباري: ٤٥٠/١٠ .

(٤) البقرة: ٤٠ .

(٥) الكواكب الدراري: ١٧٩/٢. وينظر: فتح الباري: ٤٥٠/١٠ .

(٦) صحيح البخاري: ١٠٧/١، وفتح الباري: ٣٦/٢ .

ولضعف هذه التقديرات اثبت ما قلته آنفاً من أنّ (الفاء) رابطة للفعل المتضمن للجواب بفعل الأمر المتضمن للشرط ولا مانع من أن يكون فيها معنى المجازاة والتوكيد وتوثيق اتصال الجواب بالأمر، ولا حاجة للقول إنها زائدة لأنها أفادت معنى لا يتحصّل بدونها.

وعلى ذلك أيضاً حمل الكرمانى قول عمر رضي الله عنه: (أذن لي فلاضربَ عنقه) حين سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول لعبد الله بن ذي الخويصرة (ويلك من يعدل إذا لم أعدل) ^(١). قال الكرمانى: (قوله (فلاضرب) بالنصب وفي بعضها (فلاضرب) بالنصب والجزم، فإن قلت: ما هذه (الفاء)؟ قلت: مثل (اشفعوا فلتؤجروا) وقد تقدم) ^(٢).

ثانياً - تقدير زيادتها مع (إذا) الفجائية:

قدّرت زيادة الفاء في قوله صلى الله عليه وسلم: (بينما أنا نائم أطوف بالكعبة فإذا رجل آدم سبط الشعر يهادى بين رجلين) ^(٣).

قال ابن مالك: (و) (الفاء) في قوله (فإذا رجل آدم) زائدة كالأولى من قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ ^(٤) و (الفاء) التي قبل (ثم) في قول زهير ^(٥):

أُراني إذا ما بتُّ بتُّ على طوى
فثمّ إذا أصبحتُ أصبحتُ غادياً ^(٦)

وقال ابن جنى: (تقول العرب: (خرجت فإذا زيد) واختلف العلماء في هذه (الفاء)، فذهب أبو عثمان ^(٧) إلى أنها زائدة. وذهب أبو إسحاق الزيّادي إلى أنها دخلت على حدّ دخولها في جواب الشرط. وذهب مبرمان ^(٨) إلى أنها عاطفة.

وأصحُّ هذه الأقوال قول أبي عثمان، وذلك أنّ (إذا) هذه التي للمفاجأة هي للاتباع، بدلالة قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ تُصِبُّهُمُ سَيْبَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ﴾ ^(٩)، فوقعها جواباً للشرط يدل على أنّ فيها معنى الاتباع، كما أنّ (الفاء) في قولك: (إنّ تحسن إليّ فأنا أشكرك)، إنّما جاز الجواب بها لما فيها من معنى الاتباع، وإذا كانت (إذا) هذه التي للمفاجأة بما قدمناه للاتباع فالفاء في قولنا (خرجت فإذا زيد) زائدة؛ لأنك قد استغنيت بما في (إذا) من معنى الاتباع عن (الفاء) التي تفيد معنى الاتباع كما استغني عنها في قوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ﴾ ^(١٠).

^(١) لعل هذه الرواية قد اطلع عليها الكرمانى، ورواية البخاري في: ٢١/٩، بلفظ (دعني أضرب عنقه)، وفي لفظ (أذن لي فاضرب) وينظر: فتح الباري: ٢٩٣/١٢، ومسنّد أحمد: ٣٣٠/١.

^(٢) الكواكب الدراري: ٣٠/٢٢.

^(٣) صحيح البخاري: ٢٠٣/٤.

^(٤) يونس: ٥٨ ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

^(٥) ديوانه: ٢٨٥، وينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٦٦/١.

^(٦) شواهد التوضيح: ٢٥٠، وينظر: عقود الزبرجد: ١٨٥/١.

^(٧) هو أبو عثمان المازني (ت: ٢٤٩ هـ).

^(٨) هو أبو بكر مبرمان (ت: ٣٤٥ هـ).

^(٩) الروم: ٣٦ ﴿وَإِذَا أَدْقْنَا النَّاسَ مَرَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِبُّهُمُ سَيْبَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ﴾.

^(١٠) سر صناعة الإعراب: ٢٦١/١.

وسمى ابن جنى هذه (الفاء) اللازمة التي لا يستغنى عنها^(١)، في حين ذهب في (الخصائص) إلى أنها عاطفة^(٢).

وقال الرضي في زيادة (الواو والفاء وثم): (وهذه الحروف الثلاثة تجيء عند الأخفش زائدة، والبصريون يؤوّلون فيما يقبل التأويل، صيانة للحروف من الزيادة)^(٣).

ثالثاً - تقدير زيادة الفاء بعد القول:

من ذلك قوله ﷺ في تعبير رؤياه: (ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب: قالوا فما أولته يا رسول الله؟ قال: العلم)^(٤).

قال العيني: (فإن قلت: ما (الفاء) في قوله (فما أولته) قلت: زائدة كما في قوله تعالى: ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾^(٥)(٦).

وقال أبو حيان: (وقيل (هذا) مبتدأ، و (فليذوقوه) الخبر، وهذا على مذهب الأخفش في إجازته (زيد فاضربه) مستدلاً بقول الشاعر:^(٧)

وقائلة خولان فانكح فتاتهم
(٨) (.....)

ومن ذلك قوله ﷺ عن أم المؤمنين صفية رضي الله عنها: (ألم تكن طافت معكن؟ فقالوا: بلى . قال: فاخرجي)^(٩).

قال العيني: (فإن قلت ما هذه (الفاء) في قوله (فاخرجي)؟ قلت: فيه أوجه:

الأول: أن يكون جواباً لـ (أما) مقدره والتقدير: أما أنتِ فاخرجي كما يخرج غيرك .

الثاني: يجوز أن تكون زائدة .

الثالث: يجوز أن تكون عطفاً على مقدر تقديره: علمي أن ما عليك التأخر فاخرجي)^(١٠).

(١) سر صناعة الإعراب: ٢٦١/١.

(٢) الخصائص: ٣٢٠/٣، وينظر: الجنى الداني: ١٢٨، ومغني اللبيب: ٢٢١.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب: ٤١٦/٤، وينظر: مشكلة الزيادة في حروف المعاني: ١٦٧.

(٤) صحيح البخاري: ٥١/٩.

(٥) سورة ص: ٥٧ ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾

(٦) عمدة القارئ: ٨٧/٢.

(٧) البيت مجهول القائل وتامه: (وأكرومة الحيين خلواً كما هيا) ينظر: الكتاب: ٩٣١/١.

(٨) البحر المحيط: ٤٠٦/٧، وينظر: البرهان: ٣٠١/٤.

(٩) صحيح البخاري: ٩٠/١، وينظر: فتح الباري: ٤٢٨/١.

(١٠) عمدة القارئ: ٣١٣/٣.

ولا يخفى ما في التقديرين الأول والثالث من التكلّف، أمّا الوجه الثاني فقد يكون الاعتراض عليه من جهة الحكم على (الفاء) أنّها زائدة، وقد بينت فيما مضى أنّ الأولى أن تكون رابطة ومؤكدة ومقوية لاتصال الكلام اللاحق بالكلام السابق ولا نقول: إنّها زائدة وذلك أولى من تكلّف التقديرات الطويلة المخرجة للنص عن تركيبه الأصلي، وليس بدعاً على النحويين أن يوجّهوا عنايتهم إلى المعنى المستفاد من الحرف والنص عليه دون القول بأنّه زائد ولا سيما عندما يكون الحرف مؤثراً في الإعراب.

ومنه حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في الجهاد فقال: أحيي والداك؟ قال: نعم قال ففيهما فجاهد^(١)).

قال الكرمانى: (قوله: (ففيهما فجاهد)، الجار والمجرور متعلّق بمقدر وهو (جاهد) والمذكور مفسّر له؛ لأنّ ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها ومعناه خصّصهما بالجهاد^(٢)). وعلى قول الكرمانى يلزم تقدير أداة الشرط وفعل الشرط فيكون تقدير الكلام: إن كان والداك حيّين فجاهد فيهما فجاهد.

والأولى أن تكون الفاء للتوكيد (زائدة) فذلك أدعى لمقصود الكلام وأخفّ تقديرًا، وجاء في القرآن الكريم شبيهه بهذا التركيب وذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾^(٣).

(١) صحيح البخاري: ٣/٧.

(٢) الكواكب الدراري: ١٧/١٣.

(٣) يونس: ٥٨. وينظر: البحر المحيط: ١٧١/٥.

المبحث الرابع تقدير زيادة (أن)

يذهب النحويون إلى أنّ (أنّ) تزداد بعد (لمّا) الظرفية، وهي غير عاملة خلافاً للأخفش إذ جوّز أن تكون عاملة النصب في المضارع^(١).

ومن ذلك في الحديث الشريف قول أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه : (إنّ بلاّلاً أخذ في الإقامة، فلمّا أنّ قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وآله : أقامها الله وأدامها)^(٢).

قال السيوطي: (قال الطيّبي: (لمّا) الشرطية تستدعي فعلاً فيكون التقدير: لمّا انتهى إلى أنّ قال، وقد اختلف في (قال) أمتعدّ أم لازم؟ فمن يجعله لازماً يجعل المفعول مصدرًا، ومن يجعله متعدياً فالمفعول عنده مفعول به انتهى.

قلت: لا حاجة إلى ما قرّره بل (أنّ) زائدة بعد (لمّا)، و(قال) فعلها كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ﴾^(٣)(٤).

ومن ذلك حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه: (فلمّا أنّ أقبلنا قال النبي صلى الله عليه وآله : من أحبّ أن يتعجّل إلى أهله فليتعجّل)^(٥).

قال الكرمانى: ((فلمّا أنّ أقبلنا)(أنّ) هي زائدة)^(٦).

(١) ينظر: معاني الحروف للزجاجي: ٥٩ شرح كافية ابن الحاجب: ٤/٤٦٤، والجنى الداني: ٢٣٩،

ومغني اللبيب: ٥٠ و٥٣، والبرهان في علوم القرآن: ٣/٧٦.

(٢) سنن أبي داود: ١/١٤٥، وينظر: تحفة الأحوذى: ١/٥٢٥.

(٣) العنكبوت: ٣٣.

(٤) عقود الزبرجد: ٢/٨٢.

(٥) صحيح البخاري: ٤/٣٦.

(٦) الكواكب الدراري: ١٢/١٤٢.

وقال الزركشي: (وإنما حكموا بزيادتها؛ لأنّ (لما) ظرف زمان، ومعناه وجود الشيء لوجود غيره، وظروف الزمان غير المتمكنة لا تضاف إلى المفرد، و(أن) المفتوحة تجعل الفعل بعدها في تأويل المفرد، فلم تبق (لما) مضافة إلى الجمل، فلذلك حكموا بزيادتها)^(١).

وتعليل الزركشي مبنيٌّ على تحليل النحويين للتراكيب، ولا علاقة لهم بتحديد (أن) هذه فقولهم بزيادتها من جهة الإعراب قد يكون صواباً إذ إنها لم تؤثر في التركيب إعراباً، إلا أنّ الحكم بزيادتها من جهة الإعراب فقط خلاف لما جرت عليه عادة النحويين فقد حكموا على حروف بالزيادة وهي غير عاملة أصلاً كـ (الفاء) و (ما) و (لا) في بعض حالاتها .

وأما الحكم عليها بالزيادة من جهة المعنى فغير صحيح أيضاً إذ لو تأملنا السياق الواردة فيه (أن) لرأينا العلة المعنوية التي دعت إلى ذكرها إذ كثيراً ما تزداد للإشعار بالفاصل الزمني أو المكاني على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ الْفَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَأَمْرٌ تَدْبِيرًا﴾^(٢)، إذ لا يخفى أن وجودها بين (لما) و (جاء) فيه إشعار بالفاصل الزمني والمكاني بين يوسف ويعقوب عليهما السلام، فناسب مجيؤها في هذا الموضع، وكأنّ الفاصل الصوتي بين (لما) و (جاء) مشعر بالفاصل الزمني والمكاني بين يوسف ويعقوب عليهما السلام.

وقدرت زائدة بعد (لعل) في قوله ﷺ في الرجلين اللذين يُعذبان في قبورهما: (لعله أن يخفف عنهما)^(٣).

قال ابن مالك: (ويجوز في قول الأخفش أن تكون (أن) زائدة مع كونها ناصبة ونظرها بزيادة (الباء) و (من) مع كونهما جارتين)^(٤).

ولا وجه لهذا القول إلا ما قاسه الأخفش على زيادة (الباء) و (من) الجارتين، وهي عاملة النصب في المضارع، ولذلك إنّ حملها على أصلها أولى لسببين: الأول: أنّها جاءت عاملة النصب في المضارع .

الثاني: معلوم لدى النحويين أنّها إذا دخلت على المضارع تصرف زمنه إلى الاستقبال وترفع احتمال دلالاته على الحال، وبهذا صارت لدينا علتان صناعية ومعنوية لمنع القول بزيادتها.

وقدرت زيادة أن في قول أبي ذرٍ ﷺ: (إنّ خليلي عهد إليّ أن أئتما ذهبٍ أو فضةٍ أو كي عليه فهو جمرٌ على صاحبه)^(٥).

(١) البرهان في علوم القرآن: ٧٦/٣.

(٢) يوسف: ٩٦.

(٣) صحيح البخاري: ١٢٠/٢، وروى في ٦٥/١ بدون (أن).

(٤) شواهد التوضيح: ٢٠٧.

(٥) مسند أحمد: ١٥٦/٥، وينظر: مجمع الزوائد: ٢٤٠/١٠، ويروى الحديث دون ذكر (أن).

قال العكبري: (يحتمل أن تكون (أن) ههنا زائدة . وقد جاء في الرواية الأخرى بغير (أن). ويحتمل أن تكون مخففة من الثقيلة أي: إنه أيُّما . و (أيما) مبتدأ و (أو كي عليه الخبر))^(١).
وإذا كان عدم تقدير الزيادة أولى فيمكننا حمل (أن) في الحديث على أنها تفسيرية فقد سُبقت
بجملة متضمنة معنى القول دون حروفه وجاء بعدها جملة على ما اشترطه النحويون في ذلك^(٢).

المبحث الخامس

تقدير زيادة (كان)

خصّ النحويون (كان) من بين الأفعال بجواز مجيئها زائدة، يقول سيبويه: (وقال الخليل: (إنّ من أفضلهم كان زيدياً) على الغاء (كان)، وشبّهه بقول الشاعر وهو الفرزدق:^(٣)
فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ
وقال: (إنّ من أفضلهم كان رجلاً) يقبح لأنك لو قلت: (إنّ من خيارهم رجلاً) ثم سكت، كان قبيحاً حتى تعرفه بشيء)^(٤).

ووضع النحويون لزيادة (كان) شرطين: ^(٥)

أحدهما: كونها بلفظ الماضي، وشذّ قول أمّ عقيل:^(٦)

أنت تكونُ ماجدٌ نبيلٌ إذا تهبُّ شمالٌ بليلٌ

الثاني: كونها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً نحو: (ما كان أحسن زيدياً)، وقول بعضهم: (لم يوجد كان مثلهم)، وشذّ قوله^(٧):

سراةُ بني أبي بكرٍ تسامى على كان المسومةِ العرابِ

وجاء تقدير زيادة (كان) في قول أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه: (يا نبيّ الله أو نبيّ كان آدم)^(٨).

قال العكبري: (وقع في هذه الرواية (نبيّ كان) بالرفع، والوجه: النصب على أنه خبر (كان) مقدّم، و (آدم) اسم (كان)، وللرفع وجه وهو أن يكون جعل (كان) زائدة . أي: أنبيّ آدم) وإن جعلته

(١) إعراب الحديث: ١٤٦.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٢٣٩، ومغني اللبيب: ٤٧.

(٣) ديوانه: ٨٣٥/٢.

(٤) الكتاب: ١٥٥/٢ و١٥٦.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٧٧/١، وارتشاف الضرب: ٩٥/٢، والبرهان في علوم القرآن:

٣١١/٤.

(٦) ينظر: البيت في شرح الكافية الشافية: ١٧٨/١، وأوضح المسالك: ٢٥٥/١.

(٧) البيت بلا نسبة في الأزهية: ١٨٧، وشرح الكافية الشافية: ١٧٨/١.

(٨) مسند أحمد: ١٧٩/٥، والمعجم الكبير: ٢١٨/٨.

مبتدأ و جعلت في (كان) ضميراً يعود إليه، ونصبت (آدم) على أنه خبر (كان) فهو جازز على ضعف وقد جاء في الشعر مثله أنشد سيبويه: (١)

فإنك لا تبالي بعد حَوْلٍ أَطْبِيُّ كَانِ أَمَّكَ أَمْ حَمَارُ (٢).

ولا يخفى أنَّ الحكم بزيادة (كان) في قول الصحابي لا يعني أنَّ دخولها كخروجها، فإن كانت مجردةً عن الحدث والعمل فقد بقيت دلالتها على الزمن وهو (الماضي) ودلالاتها على تأكيد الكلام. قال الرضي: (ففي تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا أنَّ الزائد من الكلم عندهم لا يفيد إلا محض التأكيد، فالأولى أن يقال: سُميت زائدة مجازاً لعدم عملها ٠٠٠ فبقيت كالظرف دالة على الزمان فقط، فلذا جاء وقوعها موقعاً لا يقع فيه غيرها، حتى الظرف، تبييناً لإحاقه بالظروف التي يتسع فيها فيقع بين (ما) التعجب وفعله وبين الجار والمجرور، نحو (على كان المسومة)) (٣).

ومن ذلك قول سهل بن سعد ؓ: (إن كانت أحبَّ أسماء عليّ ؓ إليه لأبو تراب) (٤).

قال الكرمانى: ((إن كانت) (إن) مخففة من الثقيلة ولفظ (كانت) زائدة كقوله:

وجيران لنا كانوا كرام

و (أحبَّ) منصوب بأنه اسم (إن) وإن كانت مخففة؛ لأنَّ تخفيفها لا يوجب إلغائها) (٥).

وفي هذا الحديث جاءت (كانت) مؤكدة ودالة على الزمن الماضي أيضاً وإن لم تعمل. وأمَّا البيت الذي استدلَّ به الكرمانى فالنحاة لم يتفقوا على زيادة (كان) فيه؛ فقد ذهب سيبويه إلى أنَّها زائدة (٦). في حين ذهب الرضي (٧)، وابن هشام (٨) إلى أنَّها غير زائدة لرفعها الضمير وهذا يجعلها جملة ولم يُعرف عن أحد من النحويين أنه قال بزيادة الجمل، وقياس ابن مالك زيادتها مع الضمير على (ظن) عند إلغائها لا وجه له؛ لأنَّ الفرق واضح بين قولنا (زيدٌ ظننتُ قائم) و (زيدٌ قائم) وبين قولنا: (زيدٌ كان قائم) و (زيدٌ قائم).

(١) الكتاب: ٨٨/١.

(٢) إعراب الحديث: ٢٠٩ و ٢١٠، وينظر: عقود الزبرجد: ٧٦/٢.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب: ١٨٨/٤.

(٤) صحيح البخاري: ٥٥/٨، والأدب المفرد: ٢٩٦/١.

(٥) الكواكب الدراري: ٥٣/٢٢.

(٦) الكتاب: ١٥٥/٢، وينظر: شرح الكافية الشافية: ١٧٨/١، وشرح التسهيل: ٣٩١/١.

(٧) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ١٨٩/٤.

(٨) ينظر: أوضح المسالك: ٢٥٨/١.

وفي قوله T: (والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه)^(١)، قال السيوطي: (قال الشيخ أكمل الدين: (ما) بمعنى المدة، أي: مدة كون العبد في عون أخيه ٠٠٠ ويجوز أن تكون (ما) موصولة، وتقديره: والله في عون العبد الذي في عون أخيه .

ويجوز أن تكون (كان) زائدة، وتقديره: والله في عون العبد الذي كان في عون أخيه)^(٢). ولا يخفى التكلف في التقدير الثاني والثالث إذ فيه من التقدير ما يخرج عن تركيبه، أمّا الوجه الأول فسياق الحديث يوحي به، أي: (مدة كون) كما تُفسّر (ما دام) بـ (مدة دوام).

ومن تقدير زيادة (كان) وهي في حالة المضارع قول عائشة رضي الله عنها: (كان يكون عليّ الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضي إلا في شعبان)^(٣) .

قال العيني: (قولها) (كان يكون) فائدة إجتماع (كان) مع (يكون) بذكر أحدهما بصيغة الماضي والآخر بصيغة المستقبل تحقيق القضية وتعظيمها . وتقديره: كان الشأن يكون كذا، لإرادة الاستمرار وتكرار الفعل، وقيل لفظة (يكون) زائدة كما قال الشاعر:

..... جيران لنا كانوا كرام^(٤) .

وإرادة معنى تكرار الفعل واستمراره باجتماع (كان) و(يكون) أولى من تقدير (يكون) زائدة، ويؤيد ذلك رواية ابن ماجه: (إن كان ليكون عليّ الصيام ٠٠٠)^(٥) .

وإن كان لابد من تقدير الزيادة فالقول بزيادة (كان) أولى من زيادة (يكون) لما في (يكون) من معنى الاستمرار وتكرار الفعل، ويؤيد ذلك قولها: (فما استطيع أن أقضي) بصيغة المضارع.

(١) المعجم الأوسط للطبراني: ١٨/٦، وفيض القدير: ٤٦٣/١ .

(٢) عقود الزبرجد: ٢٨٨/٢ .

(٣) صحيح البخاري: ٤٥/٣ .

(٤) عمدة القارئ: ٥٥/١١ .

(٥) سنن ابن ماجه (بحاشية السندي): ٥١٢/١ .

الفصل الثالث

تأويل الحديث بين التضمين ونيابة الحروف

تشيع ظاهرة التضمين في كتب النحويين، وعرفه الزركشي بقوله: (هو إعطاء الشيء معنى الشيء)^(١).

وقال ابن جنّي: (اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخر بآخر فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه)^(٢).

وقال عن كثرتة: (ووجدت في اللّغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به؛ ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاؤ كتاباً ضخماً، وقد عرفت طريقه فإذا مرّ بك شيء منه فتقبله وائنس به، فإنّه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأُنس بها والفقاهة فيها، وفيه أيضاً موضع يشهد على من أنكر أنّ يكون في اللّغة لفظان بمعنى واحد، ألا ترى انه لما كان: رفت بالمرأة في معنى: أفضى إليها جاز أن يتبع الرّفث الحرف الذي بابّه الإفضاء، وهو ((إلى))^(٣).

وبيّن الزمخشري الفائدة من التضمين عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ

الحَيوةِ الدُّنْيَا﴾^(٤) بقوله: (وإنما عدّي (تعدّ) بـ(عن) لتضمّن (عدا) معنى (نبا) و(علا) في قولك: نبت عنه عينه وعلت عنه عينه إذا اقتحمته ولم تعلق به فإن قلت: أي غرض من هذا التضمين؟ وهلاً قيل: ولا تعدهم عيناك أو لا تعل عيناك عنهم؟ قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرها، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾^(٥)، أي: ولا تضموها إليها آكلين لها^(٦).

وقال ابن هشام: (وفائدة التضمين أن يدلّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين، يدلّك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام)^(٧).

(١) البرهان في علوم القرآن: ٣٣٨/٣، وينظر: معاني النحو: ١٢/٣.

(٢) الخصائص: ٣٠٨/٢، وينظر: النحو الوافي: ٤٦٣/٢.

(٣) الخصائص: ٣١٠/٢، وذكر الأستاذ عباس الغزالي أن المرحوم مصطفى صادق الرافعي عد منه عشرة آلاف كلمة، ينظر: تاريخ الأدب العربي في العراق: ١٦٦/٢.

(٤) الكهف: ٢٨.

(٥) النساء: ٢.

(٦) الكشاف: ٣٨٨/٢، وينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٣٨/٣، والاشباه والنظائر: ١٠٦/١-١٠٨.

(٧) مغني اللبيب: ٦٨٧.

وقال في موضع آخر عند حديثه عن الأمور الكلية التي يتخرَّج عليها مالا ينحصر من الصور: (القاعدة الثالثة: قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويُسمَّى ذلك تضميناً، وفائدته: أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين)^(١).

واختلف النحويون في القول بقياسية التضمين فمنهم من ذهب إلى أنه قياسي، ومنهم من ذهب إلى أنه غير قياسي^(٢)، ومنهم من ذهب إلى أن تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف ومنهم من ذهب إلى أن تضمين الحروف أولى.

قال أبو حيان عقب نقله كلام الزمخشري المتقدم: (وما ذكره من التضمين لا ينقاس عند البصريين وإنما يُذهب إليه عند الضرورة، أمّا إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فإنه يكون أولى)^(٣).

وقال في موضع آخر: (لكنّ التضمين ليس بقياس، ولا يُصار إليه إلا عند الضرورة، ولا ضرورة هنا تدعو إليه)^(٤). عقب بهذا على ما فهمه من ذهاب ابن عطية إلى تضمين ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾^(٥) معنى (يلجؤون).

وقال خالد الأزهري: (واختلف في التضمين أهو قياسي أم سماعي؟ والأكثر على أنه قياسي وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام)^(٦).

وقال ابن عصفور في حديثه عن معاني (على): (وزعم بعض النحويين أنها تكون بمعنى (عن) واستدل على ذلك بقوله)^(٧):

إذا رضيت عليّ بنو تميم لعمرُ الله أعجبنى رضاها

وهذا عندنا إنّما جاز؛ لان (الرضا) عطف على المرضي عنه، فكأنه عطف على.

وقد يتخرَّج ذلك على ما خرَّجه عليه الكسائي من أنّ (الرضا) ضد (السَّخَط) فاجري لذلك مجراه؛ لأنّ الشيء يجري نقيضه كما يجري نظيره، فكما يقال: سخط عليه فكذلك يجوز أن يقال: رضي عليه.

(١) مغني اللبيب: ٨٩٧.

(٢) ينظر الخلاف في هذه المسألة: ارتشاف الضرب: ٢٩٠/٢، والبحر المحيط: ١٢٩/٤، والبرهان:

٣٣٨/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ٥٣٦/١، والنحو الوافي: ٤٣٤/٢ و٤٦٣.

(٣) البحر المحيط: ١١٩/٦، وينظر: الأشباه والنظائر: ١٠٩/١.

(٤) البحر المحيط: ١٢٩/٤.

(٥) الأنعام: ٤١.

(٦) شرح التصريح على التوضيح: ٥٣٦/١، وينظر: النحو العربي نقد وبناء: ١٥٦.

(٧) هو القحيف بن سليم العقيلي، ينظر: الخصائص: ٣١١/٢.

وإنما كان هذا أولى من جعل (على) بمعنى (عن)؛ لأنّ التصرّف في الأفعال أولى من التصرّف في الحروف وأيضاً فإنّ الفعل إذا عدّي خلاف تعدّيه الذي له في الأصل كان لذلك مسوّغ وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه وليس لجعل الحرف بمعنى آخر مسوّغاً^(١).

وقال الرضي: (واعلم أنّه إذا أمكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته: أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى، بل الواجب، فلا نقول: إنّ (على) بمعنى (من) في قوله تعالى: ﴿إِذَا كَتَبُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾^(٢)، بل يضمن (اكتالوا) معنى (تحكموا) في الإكتيال وتسلّطوا^(٣).

وقال الزركشي: (واختلفوا أيهما أولى؟ فذهب أهل اللّغة وجماعة من النحويين إلى أن التوسع في الحرف وأنّه واقع موقع غيره من الحروف أولى. وذهب المحققون إلى أنّ التوسع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى لتضمنه معنى ما يتعدّى بذلك الحرف أولى، لأنّ التوسع في الأفعال أكثر)^(٤).

وذكر الزركشي أنّ التضمن يشمل أنواع الكلم الثلاثه فقال: (وتارة يكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف).

فأمّا الأسماء فهو أن تضمن اسماً معنى اسم؛ لإفادة معنى الاسمين جميعاً، كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَلاَ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقُّ﴾^(٥)، ضمّن (حقيق) معنى (حريص) ليفيد أنّه محقّق يقول الحق وحريص عليه.

وأمّا الأفعال: فإنّ تضمن فعلاً معنى فعل آخر، فيكون فيه معنى الفعلين جميعاً، وذلك بأن يكون الفعل يتعدّى بحرف، فيأتي متعدّياً بحرف ليس من عادته التعدّي به، فيحتاج إمّا إلى تأويله أو تأويل الفعل ليصحّ تعدّيه به^(٦).

(١) شرح جمل الزجاجي: ٥١٠/١.

(٢) المطففين: ٢.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب: ٣٤٥/٤، وينظر خزّانة الأدب ١٢٨/٢.

(٤) البرهان في علوم القرآن ٣٣٨/٣.

(٥) الأعراف: ١٠٥، وذلك على لسان موسى عليه السلام في محاجّته لبني إسرائيل.

(٦) البرهان في علوم القرآن: ٣٣٨/٣.

وقد تناول الباحثون ظاهرة التضمين بالدراسة فألفوا فيها كتباً مستقلة ومقالات، فضلاً عن دراسته في ضمن كتب نحوية ولغوية عامة^(١).

ولعل ما جاء في بحث الأستاذ عباس حسن عن (التضمين) خير تفصيل، إذ أورد فيه أقوال العلماء في تعريفه، أهو قياسي أو سماعي؟ وهل هو ركن من أركان البيان؟ وما شروط العمل به؟ وختمه بذكر قرار المجمع اللغوي بالقاهرة^(٢).

ولأنّ ميدان الأطروحة الحديث الشريف ساقف على جملة من الأحاديث التي حكم الشراح والمعربون بأنها من التضمين، وربّما صرّحوا بذلك وأحياناً لا يصرّحون ولكن يفهم من كلامهم أنّهم يعنون نيابة حرف عن حرف أو تضمين فعل معنى فعل آخر أو اسم معنى اسم آخر.

وآثرت أن أقسم الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: نيابة حروف الجر بعضها عن بعض.

المبحث الثاني: تضمين فعل معنى فعل آخر.

(١) من هذه البحوث: وهو مما سجله الأستاذ المشرف الدكتور طه محسن على مسودة الأطروحة:

١- تحقيق التضمين، ابن كمال باشا (ت: ٩٤٠هـ).

٢- الجواهر الثمين في بيان حقيقة التضمين، محمود شكري الألوسي، مخطوط.

٣- فلسفة التضمين، د. ماسينيون، مجلة المجمع المصري، ١٩٥٨م.

٤- التضمين في ضوء الدراسة النحوية، محمد محمد أحمد عبد الرحمن، ماجستير - الكويت، ١٩٧٧م.

٥- التضمين، صلاح الدين الزعبلوي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٠م.

٦- حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر، أحمد عبد الستار الجوّاري، مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨١م.

٧- التضمين في العربية (بحث في البلاغة والنحو)، أحمد حسن حامد، بيروت، ٢٠٠١م.

٨- (التضمين)، بحث للأستاذ عباس حسن، في ضمن كتابه (النحو الوافي).

٩- (التضمين)، بحث للأستاذ عباس العزاوي، في ضمن كتابه (تاريخ الأدب العربي في العراق)،

١٦٥/٢. وبحث للأستاذ إبراهيم السامرائي في ضمن كتابه: (النحو العربي نقد وبناء). وبحث للأستاذ فاضل

السامرائي، في ضمن كتابه (معاني النحو)، ١٢/٣.

(٢) وهو: (التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطي

حكمه في التعديّة واللزوم. ويرى المجمع أنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة:

الأول: تحقيق المناسبة بين الفعلين. الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها

اللبس. الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي. وأوصى المجمع ألاّ يلجأ إلى التضمين إلاّ لغرض بلاغي.

النحو الوافي: ٤٦٣/٢، وينظر: النحو العربي نقد وبناء: ١٥٤-١٧١، ومعاني النحو: ١٢/٣ و١٦.

المبحث الأول نيابة حروف الجر بعضها عن بعض

لاشكَّ أنّ لنيابة الحروف بعضها عن بعض أثراً كبيراً في تداخل معانيها.

والنحويون منقسمون على فريقين في إقرار نيابة بعضها عن بعض.

فمنهم من رأى أنّ للحرف معنىً حقيقياً أصلياً لا يمكن تجاوزه، وما جاء من ذلك على غير أصله يؤول (إمّا على التضمين، أو على المجاز)^(١). ومنهم من رأى أنّ المعاني تتعاقب على الحروف.

ومنّ أجاز نيابة الحروف ابن قتيبة، وعقد لذلك باباً سماه: (باب دخول بعض الصفات مكان بعض)^(٢). وأجازه ابن السراج مع اشتراطه صحّة المعنى وذلك بقوله: (واعلم: أنّ العرب تنتسح فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك: الباء، تقول: فلان بمكة وفي مكة، وإنّما جازا معاً لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا فقد خبرت بـ(في) عن احتوائه إيّاه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإنّ هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز، ألا ترى أنّ رجلاً لو قال: مررت في زيد، أو كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز)^(٣).

ويُفهم من تمثيل ابن السراج وتفسيره له أنّ معنى الباء مراد وهو ما عبّر عنه بالإلصاق والاتصال وليست هي بمعنى (في) الدالة على الظرف.

لهذا نقول: إنّ استعمال حرف مكان حرف آخر قد يُراد منه جمع معنيي الحرفين في تركيب واحد فيُلحظ معنى الحرف النائب من جهة ويُلاحظ معنى الحرف المنوب عنه من جهة أخرى، وهذا واضح من كلام ابن السراج^(٤).

وتبع ابنُ جنّي ابن السراج في ذلك^(٥)، وابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) فعقد له فصلاً في (المخصص) سماه (حروف المعاني) ذكر فيه نيابة كثير من الحروف^(٦)، وتبعهم أيضاً ابن مالك^(٧).

(١) معاني النحو: ٦/٣.

(٢) أدب الكاتب: ٥٤٩ و ٥٣٦.

(٣) الأصول في النحو: ٤١٤/١.

(٤) ينظر في معنى هذا الكلام أيضاً: شرح كافية ابن الحاجب: ٢٧٥/٤.

(٥) الخصائص: ٣٠٧/٢ و ٣٠٨.

(٦) المخصص: ٤٤/١٤.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ١٣٠/٣ و ١٩٤.

ومنع ذلك ابن عصفور وعلّله بقوله؛ (لأنّ التصرّف في الأفعال أولى من التصرّف في الحروف. والفعل إذا عدّي خلاف تعدّيه الذي له في الأصل كان لذلك مسوّغ وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه، وليس لجعل الحرف بمعنى حرف آخر مسوّغ^(١)).

ومال الرضي الاسترأباضي في عموم كلامه إلى ترجيح تضمين الفعل معنى فعل آخر على القول بتضمين الحروف^(٢).

ومنع ذلك أيضاً أبو حيان: إذ قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾^(٣) (وإلى) هنا على معناها من انتهاء الغاية على معنى تضمين الفعل، أي: صرفوا خلاهم إلى شياطينهم...

وزعم قوم منهم النضر بن شميل أنّ (إلى) هنا بمعنى (مع)، أي: وإذا خلوا مع شياطينهم، كما زعموا ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾^(٤)، و﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَىٰ اللَّهِ﴾^(٥)، أي: مع أموالكم، ومع الله... ولا حجة في شيء من ذلك، قيل (إلى) بمعنى الباء؛ لأنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض وهذا ضعيف؛ إذ نيابة الحرف عن الحرف لا يقول بها سيبويه والخليل^(٦).

وأشار في مواضع من كتابه (ارتشاف الضرب) إلى أنّ أصحابه لا يقولون بنيابة الحروف ويتأولون ذلك^(٧).

ونرى والله أعلم أنّ الأمر عوانٌ بين المنع والجواز، وأمثلة ما قيل فيه ما ذكره ابن السراج، ووافق عليه ابن جنّي، إذ قد يقصد الإشارة إلى معنى الحرفين النائب والمنوب عنه^(٨).

ولم يكن الحديث الشريف بمنأى عن نيابة الحروف، فقد حمل الشراح والمعربون كثيراً من نصوصه على ذلك.

ويكاد يكون كلام النحويين على النيابة في حروف الجرّ هو الأكثر عندما يريدون الحديث عن التضمين، وسأحاول في هذا البحث أن أقف على جملة من الأحاديث الشريفة التي عدّها شراح الحديث ومعربوه من هذا الباب.

(١) شرح جمل الزجاجي: ٥١٠/١.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب: ٣٤٥/٤.

(٣) البقرة: ١٤.

(٤) النساء: ٢.

(٥) الصف: ١٤.

(٦) البحر المحيط: ٦٨/١ و٦٩.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٣٥/٢ و٤٤٢.

(٨) وينظر إثبات هذا المعنى في: الكشاف: ٣٨٨/٢، ومعاني النحو: ١٤/٣.

أولاً - الباء:

(الباء) بمعنى (إلى):

في قوله T في رسالته لملك الروم هرقل: (سلامٌ على من اتبع الهدى أما بعد: فإنني أدعوك بدعاية الإسلام أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين)^(١).

قال الكرمانى: (الباء بمعنى (إلى) وجوز بعض النحويين إقامة حروف الجرّ بعضها مقام بعض، أي: أدعوك الى الإسلام)^(٢).

ونظير ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السَّبْحِ وَجَاءَ بِكَ مِنْ الْبَدْوِ﴾^(٣)، قال أبو حيان: (أَحْسَنَ) أصله أن يتعدى بـ(إلى) كقوله عز وجل: ﴿وَأَحْسَنُ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾^(٤)، وقد يتعدى بالباء قال تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾^(٥)، كما يقال: أساء إليه. وقد يكون ضمّن (أَحْسَنَ) معنى (لطف) فعدها بالباء)^(٦).

وكلام أبي حيان واضح وصريح بأنّ الفعل (أَحْسَنَ) قد يتعدى بـ(إلى)، وقد يتعدى بالباء وكلا الاستعمالين موجودان في القرآن الكريم، ولا حاجة للقول بنباية حرف مكان حرف أو تضمين فعل مكان فعل، إذ يمكن حمل الكلام على ظاهره وهو أصل في الاستعمال. وكذلك الحديث الشريف إذ مجيء (أدعو) فيه متعدياً بالباء شاهد على استعماله في فصيح الكلام، ولا حاجة للقول بالنباية فيه.

(١) صحيح البخاري: ٧/١، و(دعاية) من: دعا يدعو دعاية، نحو شكا يشكو شكاية.

(٢) الكواكب الدراري: ٦١/١، وينظر: فتح الباري: ٣٨/١.

(٣) يوسف: ١٠٠.

(٤) القصص: ٧٧.

(٥) البقرة: ٨٣.

(٦) البحر المحيط: ٣٤٨/٥-٣٤٩، وينظر: الجنى الداني: ١٠٨ إذ صرح أنّ الباء في (أَحْسَنَ بِي) بمعنى (إلى)، ومغني اللبيب: ٤٣ أو ١٤٤، وهمع الهوامع: ٤١٨/٢، وينظر: حروف المعاني للزجاجي: ٨٧ في قوله تعالى: ﴿مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ﴾ الأعراف: ٨٠.

- (الباء) بمعنى (من):

قال رسول الله ﷺ : (يُنْسَمَا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ نَسِيتَ آيَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ بَلْ نُسِّي، وَاسْتَذَكُرُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ أَشَدُّ تَفْصِيًّا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعْمِ مِنْ عَقْلِهَا)^(١). روى مسلم الحديث بلفظ (من النعم بعقلها)^(٢).

قال السيوطي: (يروى (من عقلها) وهو الأصل، و(بعقلها)، والباء بمعنى (من) كقولته تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(٣)^(٤).

والقول بمجيء الباء بمعنى (من) يُنسب إلى الأصمعي وأبي علي الفارسي وابن قتيبة وتبعهم عليه ابن مالك^(٥)، واستدلّ لذلك بقول الشاعر^(٦):

شربنَ بماء البحر ثم ترفعت متى لججِ خضرٍ لهنّ نئيج

ورجح أن يضمن (شربن) معنى (روين) ويعامل معاملته^(٧).

ومنع ابن جني أن تكون الباء بمعنى (من) وقال عن البيت: (الباء فيه زائدة، إنّما معناه: شربن ماء البحر، هذا هو الظاهر من الحال، والعدول عنه تعسف. وقال بعضهم: معناه: شربن من ماء البحر فأوقع الباء موقع (من))^(٨).

وكان ابن عصفور أشدّ تصريحاً من ابن جني في نفي مجيء الباء بمعنى (من) إذ قال: (وزعم بعض النحويين أنّها تكون للتبعيض، وذلك باطل)^(٩). وردّ أدلة القائلين بالجواز.

(١) مسند احمد: ٤١٧/١ و٤٢٣، وروى في صحيح البخاري: ٢٣٨/٦ بلفظ (فإنه أشدّ تفصيًّا من صدور الرجال من النعم) ولفظ (من الإبل في عقله). ومعنى: أشدّ تفصيًّا أي: زوالاً وبينونة وتقلّتا، ينظر: مشارق الأنوار: ٦٨/٢.

(٢) صحيح مسلم: ٥٤٤/١، وينظر: فتح الباري: ٨١/٩.

(٣) الإنسان: ٦.

(٤) عقود الزبرجد: ٢٤٨/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١٥٢/٣ و١٥٣، والجنى الداني: ١٠٦، ومغني اللبيب: ١٤٢، والبرهان في علوم القرآن: ٢٥٧/٤.

(٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين: ٥١/١، وينظر: سر صناعة الاعراب: ١٣٥/١ و٤٢٤.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ١٥٣/٣.

(٨) سر صناعة الاعراب: ١٣٥/١.

(٩) شرح جمل الزجاجي: ٤٩٣/١ و٤٩٦.

وتبعه أبو حيان^(١). عند تفسير قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾. ولعل الذي دفعهما إلى ذلك إنكارهم نيابة الحروف بعضها عن بعض أصلاً.

ثانياً - على:

- (على) بمعنى (الباء):

قال رسول الله T : (وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك وأنت الذي هو خير)^(٢).

قال السيوطي: (قال الزركشي: فان قيل: الحلف باليمين لا على اليمين. قلنا: (على) فيه وجهان:

أحدهما: أنها بمعنى الباء. ففي رواية النسائي: (إذا حلفت بيمين)^(٣).

الثاني: أنها على بابها، وسُمِّيَ المحلوف عليه يميناً لتلبُّسه باليمين، والتقدير: على شيء مما يُحلف عليه)^(٤).

ومنه قول رسول الله ﷺ: (ما من الأنبياء نبيٍّ إلا أُعطي ما مثله آمن عليه البشر)^(٥).

قال الكرمانى: (قوله (عليه) فإن قلت: الإيمان يستعمل بالباء واللام لا بـ(على). قلت فيه تضمين معنى الغلبة أي: مغلوباً عليه، مع أن حروف الجر يقوم بعضها مقام بعض)^(٦).

وورود (على) بمعنى (الباء) أقرّه أكثر النحويين وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى

أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾^(٧)، أي: بالأقول، وقد قرأ أبي بن كعب ؓ بالباء^(٨).

وقالت العرب: (اركب على اسم الله) أي: باسم الله^(٩).

واستدلوا أيضاً بقول أبي ذؤيب الهذلي^(١٠):

(١) ينظر: البحر المحيط: ٣٩٥/٨، في توجيه هذه الآية.

(٢) صحيح البخاري: ١٥٩/٨.

(٣) نسب ابن حجر في فتح الباري: ٦١٣/١١ هذه الرواية للنسائي، وينظر: سير أعلام النبلاء: ٢٦/١١.

(٤) عقود الزبرجد: ٢٥٥/١.

(٥) صحيح البخاري: ٢٢٤/٦، وينظر: مسند احمد: ٣٤١/٢ و٤٥١.

(٦) الكواكب الدراري: ٣/١٩، وينظر: فتح الباري: ٦/٩.

(٧) الأعراف: ١٠٥.

(٨) ينظر: الكشف: ١٣٧/٢، والبحر المحيط: ٣٥٥/٤، والبرهان في علوم القرآن: ٨٥/٤.

(٩) ينظر: أدب الكاتب: ٥٤٤، والخصائص: ٣١٢/٢، والجني الداني: ٤٤٥ و٤٤٦، ومغني اللبيب: ١٩٢.

(١٠) ديوان الهذليين: ٦/١، والمخصص: ١٨/١٤.

فَكَأَنَّهِنَّ رَبَابَةٌ وَكَأَنَّه
يَسِرُّ يَفِيضُ عَلَى الْقِدَاحِ وَيَصْدُعُ^(١)
أي: يفيض بالقداح^(٢).

- (على) بمعنى (عن):

قال رسول الله ﷺ: (من صام الدهر ضَيَّقَ عليه جهنم)^(٣).

قال ابن حجر: (أجابوا عن الحديث بأنَّ معناه: ضَيَّقَتْ عليه فلا يدخلها، فعلى هذا تكون (على)، بمعنى (عن)، أي ضَيَّقَتْ عنه... ورجَّح هذا التأويل جماعة منهم الغزالي^(٤).
وقال السيوطي: (حمل بعضهم هذا الحديث على ظاهره، وجعله عقوبة لصائم الدهر. وفيه بعد؛ لأنه بالجملة قرينة. وذهب آخرون إلى أن (على) ههنا بمعنى (عن)، أي: ضَيَّقَتْ عنه فلا يدخلها، و(عن) و(على) يتداخلان^(٥).

ومنه حديث أبي سفيان: (لولا أن يَأْتِرُوا عليَّ كذِبًا لكَذِبْتَ)^(٦)، أي: يرووا عني، وحديث: (زكاة الفطر على كل حرٍّ أو عبد من المسلمين صاعٌ من تمرٍ أو صاعٌ من شعير)^(٧)، قيل: (على) بمعنى (عن)؛ لأنَّ (العبد) لا تجب عليه زكاة الفطر، وإنما تجب على سيِّده، وهو في العربية كثير^(٨).

واستدلوا بقول القحيف العقيلي^(٩):

إذا رضيت عليَّ بنو قشير
لعمري الله أعجبنى رضاها

ومال ابن عصفور^(١٠)، والرضي الأستراباذي^(١١) إلى أنَّ التضمين واقع في الفعل لا في الحرف^(١٢).

(١) الربابة: الخرقاة التي تجمع فيها قداح الميسر، وأراد هنا القداح بأعيانها، والميسر: المقامر صاحب الميسر، ويفيض: يدفع، ويصدع: يصيح بأعلى صوته هذا قدح فلان.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٥١١/١، وارتشاف الضرب: ٣٢٥/٣.

(٣) مسند احمد: ٤١٤/٤، وصحيح ابن خزيمة: ٣١٣/٣، وصحيح ابن حبان: ٣٤٩/٨.

(٤) فتح الباري: ٢٢٣/٤.

(٥) وأول الشوكاني الحديث بقوله: (ويحمل هذا على من صام الأيام المنهي عنها)، ينظر: نيل الأوطار: ٤٥٥/٤.

(٦) صحيح البخاري: ٥/١.

(٧) مسند احمد: ٢٦٦/٢، وينظر: سنن الدارقطني: ١٤٠/٢، والسنن الكبرى: ١٦٢/٤.

(٨) عقود الزبرجد: ٢١٧/٢ و٢١٨.

(٩) أدب الكاتب: ٥٣٧، والجنى الداني: ٤٤٥.

(١٠) شرح جمل الزجاجي: ٥٠٩/١، وينظر في معناه: الخصائص: ٣١١/٢، ومغني اللبيب: ٨٨٧ (القاعدة الأولى).

(١١) شرح كافية ابن الحاجب: ٣٣٣/٤.

(١٢) وبين الأستاذ فاضل السامرائي الفرق في المعنى في استعمال (على) و(عن) مع الأفعال: (بعد - خفي - تعذر - استحال - غضب - رضى - حرم)، ينظر: معاني النحو: ٤٨٣.

- (على) بمعنى (في):

قال رسول الله ﷺ عندما سئل، أيُّ العمل أحبُّ إلى الله؟ قال: (الصلاة على وقتها)^(١).
قال السيوطي: (استعمل (على)، وإن كان القياس: في وقتها، بالنظر إلى إرادة الاستعلاء على الوقت، والتمكّن على أدائها في أي جزء من أجزائها، مع أنّ حروف الجرّ يقوم بعضها مقام الآخر)^(٢).

وممن ذهب إلى إفادة (على) معنى (في) ابن مالك^(٣)، وتبعه المرادي^(٤)، وابن هشام^(٥)، والسيوطي^(٦)، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانِ عَلَىٰ مَلِكِ سُلَيْمَانَ﴾^(٧)، وقوله: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾^(٨)، ويقول أعشى همدان^(٩):

على حين ألهى الناس جلُّ أمورهم فندلاً زريق المال ندل الثعالب

واعترض ابن عصفور على ذلك أيضاً وزعم أنه لا حجة فيما استدلوا به من آية البقرة؛ لأنه يمكن أن يجعل (تتلو) في معنى (تتقول)؛ لأنّ ما تلتته باطل فهو تقول، و(تقول) تصل بـ(على)^(١٠).

ولعل ما ذكره السيوطي من نكتة استعمال (على) في الحديث أولى بالقبول وهو أنّها جاءت هنا بالنظر إلى إرادة الاستعلاء على الوقت والتمكّن من أدائها في وقتها المحدد، ولا حاجة للقول إنّها جاءت بمعنى (في) مع أنّ معنى (في) يمكن أن يلمح من التركيب فيكون من باب جمع معنَيي الحرفين في تركيب واحد لأجل التوسع في الكلام. والله أعلم

(١) صحيح البخاري: ١٤٠/١، ورواه احمد في: ٤٠٥/١ و٤١٨، ومسلم: ٨٩/١ و٩٠، بلفظ (الصلاة لوقتها)، وينظر: فتح الباري: ٩/٢ و١٨٧، و٥١٠/١٣.

(٢) عقود الزيرجد: ٢٣٠/١، وينظر: الكواكب الدراري: ١٨١/٤.

(٣) شرح التسهيل: ١٦٤/٣، وينظر: ارتشاف الضرب: ٤٥٣/٢.

(٤) الجنى الداني: ٤٤٥.

(٥) مغني اللبيب: ١٩١.

(٦) همع الهوامع: ٤٣٩/٢.

(٧) البقرة: ١٠٢.

(٨) القصص: ١٥.

(٩) ديوانه: ٩٠.

(١٠) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٥١١/١، والبحر المحيط: ٣٢٦/١، والبرهان في علوم القرآن: ٢٨٥/٤،

ومغني اللبيب: ١٩١.

ثالثاً - (في):

(في) بمعنى (إلى):

جاء في حديث أبي سفيان عن قدوم وفد قريش على هرقل: (فأتوه وهم بإيلياء فدعاهم في مجلسه وحوله عظماء الروم)^(١).

قال العيني: ((في) بمعنى (إلى) كما في قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٢)، أي: إلى أفواههم)^(٣).

ولم يرضَ رضي الدين الأسترابادي هذا التأويل في الآية وذهب إلى القول: (والأولى أن نقول هي (في) بمعناها، والمراد التمكن)^(٤)

ومجيء (في) بمعنى (إلى) أقره المرادي^(٥)، وابن هشام^(٦)، والزرکشي^(٧)، واستدلوا لذلك بالآية، وبقوله تعالى: ﴿الْمَنْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾^(٨).

ويبدو أن حمل (في) في الحديث على التوسع في الاستعمال أولى؛ إذ معنى الظرفية مراد؛ لأن المجلس يضمهم، ومعنى (إلى) مراد أيضاً؛ لأنه أراد منهم القدوم إلى مجلسه فالمعنيان مرادان من السياق وذلك من قبيل تعدد المعاني في التركيب الواحد.

- (في) بمعنى (الباء):

وجاء في قول أنس ؓ: (كان النبي ﷺ يصلي في نعليه)^(٩).

قال ابن مالك: ((في) من قوله (في نعليه) بمعنى باء المصاحبة كقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى

قَوْمِهِ فِي زُرِّيَّتِهِ﴾^(١٠)، وكقول الشاعر^(١١):

كحلأء في برَجِّ، صفراء في نَعَجِ كأنها فضة قد مسَّها ذهب)^(١٢)

(١) صحيح البخاري: ٥/١.

(٢) إبراهيم: ٩.

(٣) عمدة القارئ: ٩٠/١.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب: ٢٨٤/٤.

(٥) الجنى الداني: ٢٦٧.

(٦) مغني اللبيب: ٢٢٥.

(٧) البرهان في علوم القرآن: ٣٠٣/٤، وينظر: همع الهوامع: ٤٤٦/٢.

(٨) النساء: ٩٧.

(٩) صحيح البخاري: ١٠٨/١.

(١٠) القصص: ٧٩.

(١١) هو لذي الرمة، ديوانه: ٣٣/١، والخصائص: ٣٢٥/١، ومعجم شواهد العربية: ٤٥/١، والبرج: سعة العين، والنعج: البياض.

(١٢) شواهد التوضيح: ٢٥٢، وينظر: شرح التسهيل: ١٥٧/٣، وعقود الزبرجد: ٢٧/١.

وجعل ابن مالك منه قوله تعالى: ﴿يَذْمُرُكُمْ فِيهِ﴾^(١) أي: يكثركم به. ومثله قول الأفسوه الأودي^(٢):

أعطوا غواتهم جهلاً مقادتهم وكلهم في حبال الغي منافد

وقول زيد الخيل^(٣):

ويركب يوم الروع فيها فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلى

ومثله^(٤):

وأرغب فيها عن لقيط ورهطه ولكنني عن سنبس لست أرغب

أي: وأرغب بها. وحكى يونس عن بعض العرب: ضربته في السيف أي: بالسيف^(٥).

وتبع ابن مالك المرادي^(٦)، وابن هشام^(٧).

وأجاب ابن عصفور عن قول الشاعر: (بصيرون في طعن الأباهر والكلى) أنه يتخرج على التضمين، فكأنه قال: متحكّمون في طعن الأباهر والكلى، لأنه إذا كان له تصرف في الشيء تحكّم فيه^(٨).

ووافقه الرضي وقال: إن الأولى أن تكون بمعناها، أي: لهم بصارة وحنق في هذا الشأن^(٩).

ويبدو والله أعلم أن معنى الظرفية في الحديث لا يفارق (في) مع مراعاة معنى المصاحبة، إذ تدخل الرجلان في النعلين فتكون كالوعاء لهما وكذلك الآية الكريمة؛ إذ الزينة كالوعاء للبدن مع مراعاة معنى المصاحبة، فالظرفية والمصاحبة يشتركان في إعطاء التصور المقصود من التركيب وهو من قبيل التوسع في معنى الظرفية.

(١) الشورى: ١١، وتمامها: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَنْزُلًا وَمِنْ الْأَنْعَامِ أَنْزُلًا يَذْمُرُكُمْ فِيهِ﴾.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٥٧/٣.

(٣) رواية الديوان: ٢٧ (يردون طعنا في الأباهر والكلى) ولا شاهد فيه، وينظر: الأزهية: ٢٧١، والجنى الداني: ٢٦٧، وخزانة الأدب: ٤٩٣/٩.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١٥٨/٣، وينظر: ارتشاف الضرب: ٤٤٦/٢.

(٦) ينظر: الجنى الداني: ٢٦٦.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢٢٤.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٥١٢/١.

(٩) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٢٨٤/٤، وشرح التصريح على التوضيح: ٦٥٠/١، وخزانة الأدب: ٤٩٣/٩.

- (في) بمعنى (على):

قال رسول الله ﷺ لهلال بن أمية عندما قذف امرأته: (البيئَةُ وَإِلَّا حَدُّ فِي ظَهْرِكَ)^(١).
قال الكرمانى: (فان قلت ما معنى (في)؟ قلت هو كقوله تعالى: ﴿وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُذُوعِ

النَّخْلِ﴾^(٢) من حيث إنهما بمعنى كلمة الاستعلاء)^(٣).

ومن ذلك قول عائشة رضي الله عنها: (إن النبي ﷺ كان يتكئ في حجري وأنا حائض ثم يقرأ القرآن)^(٤).

قال الكرمانى: (لفظ (في حجري) بمعنى (على))^(٥).

وممن أجاز هذا الزجاجي واستدل بقول امرأة من العرب^(٦):

هم صلبوا العبدى في جذع نخلة فلا عطست شيبان إلا بأجدعا

وتبع الزجاجي ابن مالك^(٧)، والمرادي^(٨)، وابن هشام^(٩).

ومنع ذلك ابن عصفور ووجه الآية بأن الجذوع قد صارت لهم بمعنى المكان لاستقرارهم فيها^(١٠).

ووافقه الرضي الأسترابادي بقوله: (والأولى أنها بمعناها، لتمكن المصلوب من الجذع تمكّن المظروف في الظرف)^(١١).

وكلام ابن عصفور والرضي له وجه من النظر، وعلى ذلك يُحمل الحديث الأول، فلمّا كان الجلد في الظهر صار الظهر كالظرف للجلد، وكذلك ما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها، لأنّ الحجر كالظرف، وإنما سمي حجرًا لأنه يحجر ما بداخله ويمنعه.

(١) صحيح البخاري: ٢٣٣/٣.

(٢) طه: ٧١.

(٣) الكواكب الدراري: ٩٩/١١.

(٤) صحيح البخاري: ٨٢/١.

(٥) الكواكب الدراري: ١٩٢/٣.

(٦) ينظر: حروف المعاني: ١٢، والخصائص: ٣١٣/٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ١٥٧/٣، وشرح الكافية الشافية: ٣٦٢/١.

(٨) الجنى الداني: ٢٦٦، وينظر: ارتشاف الضرب: ٤٤٦/٢، والبحر المحيط: ٢٦٦/٥ و٢٦١/٦.

(٩) مغني اللبيب: ٢٢٤، وينظر: البرهان: ٣٠٣/٤.

(١٠) شرح جمل الزجاجي: ٥١١/١ و٥١٢، وينظر: البرهان: ٣٠٣/٤.

(١١) شرح كافية ابن الحاجب: ٢٨٣/٤ و٢٨٤، وينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٦٤٩/١.

رابعاً - (اللام):

(اللام) بمعنى (إلى):

قال رسول الله T: (مثل القلب كريشة ملقاة بأرضٍ فلاةٍ تغلبها الرياحُ ظهرًا لبطن)^(١).

قال السيوطي: (اللام في (لبطن) بمعنى (إلى)، كقوله تعالى على لسان أولي الألباب: ﴿مَرَبَّنَا

إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾^(٢)^(٣).

ويقرو النحويون مجيء (اللام) بمعنى (إلى) ويستدلون لذلك بآيات منها: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى

لَهَا﴾^(٤)، أي: إليها، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقِّتَاهُ لِبَدٍ مَّيِّتٍ﴾^(٥) أي: إلى بلد^(٦).

- (اللام) بمعنى (على):

قال رسول الله ﷺ: (من كانت له مظلمة لأحدٍ من عرضه أو شيءٍ فليتحلله منه اليوم قبل

أن لا يكون دينار ولا درهم)^(٧).

قال العيني: (قوله (من كانت له) قال بعضهم (اللام) فيه بمعنى (على) أي: من كانت عليه

مظلمة لأخيه. قلت: لا يحتاج إلى ذلك بل (اللام) بمعنى (عند) كقولهم: كتبه لخمس خلون، وقد

روي بلفظ (من كانت عنده مظلمة لأخيه)، والأحاديث يفسر بعضها بعضاً)^(٨).

(١) مسند احمد: ٤٠٨/٤ - ٤٠٩، وينظر: مسند البزاز: ٥٠/٨ و ١٦٧، وشعب الإيمان: ٤٧٣/١.

(٢) آل عمران: ١٩٣.

(٣) عقود الزبرجد: ٢١٥/٢.

(٤) الزلزلة: ٥.

(٥) الأعراف: ٥٧.

(٦) ينظر: حروف المعاني للزجاجي: ٧٦، وشرح التسهيل: ١٤٧/٣، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم:

٣٦٦/٢.

(٧) صحيح البخاري: ١٧٠/٣، ورواه البخاري في ١٣٨/٨ بلفظ (من كانت عنده مظلمة)، وينظر: فتح

الباري: ١٠١/٥ و ١٢٧.

(٨) عمدة القارئ: ٢٩٣/١٢.

ومجيء (اللام) بمعنى (على) أثبتته النحويون^(١)، واستدلوا لذلك بقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ﴾^(٢) أي: عليه، وبقوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾^(٣)، وقوله: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾^(٤)، وقوله: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾^(٥)، وعليه قول الأشعث الكندي^(٦):

تناوله بالرمح ثم اتى له فخر صريعاً لليدين وللهم

وأقرّ النحويون مجيء (اللام) بمعنى (عند) أيضاً^(٧)، وحملوا عليه قوله عز وجل: ﴿وَحَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾^(٨)، وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ﴾^(٩) المعنى: عند أول الحشر، وجعل ابن جنى منه قوله تعالى في قراءة الجدرى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾^(١٠)، بتخفيف الميم وكسر اللام من (لما)، أي: عند مجيئه إياهم^(١١).

خامساً- (من):

- (من) بمعنى (إلى):

(١) ينظر: حروف المعاني للزجاجي: ٧٥، وشرح التسهيل: ١٤٧/٣، والبحر المحيط: ١٠/٦ و٨٨، والجنى

الداني: ١٤٦، ومغني اللبيب: ٢٨٠، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣٦٧/٢.

(٢) الحجرات: ٢.

(٣) الإسراء: ١٠٧.

(٤) يونس: ١٢.

(٥) الصافات: ١٠٣.

(٦) حروف المعاني للزجاجي: ٧٥، والجنى الداني: ١٤٦، والبحر المحيط: ١٠/٦.

(٧) ينظر: حروف المعاني: ٨٤، وشرح التسهيل: ١٤٧/٣، والجنى الداني: ١٤٧، ودراسات لأسلوب

القران الكريم: ٣٧٠/٢.

(٨) طه: ١٠٨.

(٩) الحشر: ٢.

(١٠) ق: ٥.

(١١) المحتسب: ٢٨٢/٢، و ينظر: شرح التسهيل: ١٤٧/٣، والجنى الداني: ١٤٧.

جاء في قول أنس بن مالك رضي الله عنه : (فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم T بوضوء فوضع في ذلك الإناء يده وأمر الناس أن يتوضؤوا منه، فرأيت الماء ينبع من تحت أصابعه حتى توضؤوا من عند آخرهم)^(١).

قال الكرمانى: (قال النووي: (من) في (من عند آخرهم) بمعنى (إلى) وهي لغة. أقول ورود (من) بمعنى (إلى) شاذاً قلماً يقع في فصيح الكلام، ثم إنَّ (إلى) لا يجوز أن تدخل على (عند). ثم إنَّ ما بعد (إلى) مخالف لما قبلها فيلزم خروج من عند آخرهم عنه)^(٢).

ومجيء (من) بمعنى (إلى) أشار إليه سيبويه بقوله: (وتقول: رأيت من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى)^(٣).

وذهب ابن مالك إلى أنَّ (من) تجيء للانتهاء كقولك (قربت منه)، فإنه مساو لقولك: (قربت إليه)^(٤).

وقيد الزركشي مجيئها بمعنى (إلى) بشرط أن تدخل على فعل هو محل لابتداء الغاية وإنتهائها معاً، نحو (أخذت من التابوت) فـ(التابوت) محل لابتداء الأخذ وإنتهائه كذلك.^(٥)

ويبدو أنَّ مجيء (من) بمعنى (إلى) قليل إلى حدِّ الشذوذ على ما وصفه الكرمانى بدليل ما ذكره من اختصاص جر الظرف (عند) بـ(من) على عكس ما ورد في الحديث يُضاف إلى ذلك أنَّ من جوِّز مجيئها بمعنى (إلى) لم يأت بشاهد فصيح، وإنما أتوا بشواهد مصنوعة وهي لا تدل على مجيئها بمعنى (إلى) إلا على تأوُّل في المعنى.

- (من) بمعنى (على):

من ذلك حديث أنس بن مالك رضي الله عنه : (أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم T سقط عن فرسه فجُحِشت ساقه أو كتفه وآلى من نسائه شهراً)^(٦).

(١) صحيح البخاري: ٥٤/١، ومسند أحمد: ١٣٢/٣، ورواه مسلم في صحيحه: ٣٧٨٣/٤ بلفظ (من ثمَّ آخرهم).

(٢) الكواكب الدراري: ٥/٣.

(٣) الكتاب: ٣٤٧/٤، وينظر: الأصول في النحو: ٤١١/١، وشرح التسهيل: ١٣٧/٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل: ١٣٧/٣.

(٥) البرهان في علوم القرآن ٤/١٥ و٤/١٦، وينظر: الجنى الداني: ٣١٧، ومغني اللبيب: ٤٢٥، وهمع الهوامع: ٤٦٣/٢.

(٦) صحيح البخاري: ١٠٦/١، وينظر: مسند أحمد: ٢٠٠/٣، وسنن الترمذي: ٧٣/٣.

قال الكرمانى: (قوله (آلى من نساءه) فإن قلت كيف عدّى بـ(من) وهو معدّى بـ(على)؟ قلت: قد ضُمّن في هذا القسم المخصوص معنى (البعد) على نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ وكأنّه قال يبتعدون من نسائهم مؤلّين ويجوز أن تكون (من) للابتداء، أي: بسبب نسائه ومن أجلها^(١).

وما قاله الكرمانى هو قول الزمخشري في توجيه قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرِيصٌ

أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾^(٢).

وقال أبو حيّان: ((آلى) لا يتعدّى بـ(من) فقيل: (من) بمعنى (على) وقيل: بمعنى (في)، ويكون ذلك على حذف مضاف أي: على ترك وطء نسائهم، أو في ترك وطء نسائهم، وقيل (من) زائدة والتقدير: يؤلون أن يعتزلوا نساءهم)^(٣).

وأولت (من) بمعنى (على) في قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا﴾^(٤)، قاله الزجاجي^(٥)، وابن مالك، وغيرهما^(٦).

وقال الزمخشري: (هو) (نصر) الذي يطاوعه (انتصر) وسمعت هذلياً يدعو على سارق: اللهم انصرهم منه، أي اجعلهم منتصرين منه، وهذا معنى في (نصر) غير المتبادر إلى الذهن^(٧). وقال أبو حيّان: (عداه بـ(من) لتضمنه معنى نجيناه بنصرناه من القوم، أو عصمناه أو منعناه أي من مكروه القوم لقوله: ﴿فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ إِنْ جَاءَنَا﴾^(٨)^(٩). ورجّح المرادي تضمين الفعل معنى فعل آخر أي: منعناه بالنصر من القوم^(١).

(١) الكواكب الدراري: ٤٢/٤، وينظر: فتح الباري: ١١٦/٥ و ٢٩٠/٩ و ٣٠٠.

(٢) البقرة: ٢٢٦، وينظر: الكشاف: ١٣٦/١.

(٣) البحر المحيط: ١٨١/٢.

(٤) الأنبياء: ١٧٧.

(٥) حروف المعاني: ٨٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١٣٦/٣، والجنى الداني: ٣١٨، ومغني اللبيب: ٤٢٤، والبرهان: ٤٢٠/٤.

(٧) الكشاف: ١٧/٣.

(٨) غافر: ٢٩.

(٩) البحر المحيط: ٣٣٠/٦.

المبحث الثاني التضمين في الفعل

لجأ بعض شراح الحديث الشريف ومعريبه الى توجيه لفظه إلى القول بالتضمين في الفعل^(٢) وذلك عندما يُستعمل حرف جرّ يتعدى به فعل يتعدى بغير ذلك الحرف إلى معموله فيعطى معنى العامل الثاني فيأخذ الأول معنى عاملين ولا يذكر النحويون ضوابط تضمين فعل معنى فعل آخر وإنما يلجؤون إلى ذلك اضطراراً عندما يصطدمون بالنصوص. وقد وقفت على طائفة من الأحاديث التي حملت الأفعال فيها على التضمين، وسأذكر فيما يأتي قسماً منها، ليتبين لنا مقدار المساحة التي شغلها التأويل عن طريق التضمين.

أولاً - بَعَثَ:

قال رسول الله T: (من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة، آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته؛ حلت له شفاعتي يوم القيامة)^(٣). قال الكرمانى: (فإن قلت: ما وجه نصب (مقاماً)؟ لا امتناعه أن يكون مفعولاً معه؛ لأنه مكان غير مبهم فلا يجوز أن يقدر (في) فيه. قلت: يجوز أن يكون في (البعث) معنى (الإعطاء) فيكون مفعولاً ثانياً له، وهو مشابه للمبهم فله حكمه، ثم إن النحاة جوزوا مثل (رمى مرمى زيد) و(قتلت مقتل عمرو) وهذا مثله)^(٤).

وقال الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾^(٥): ﴿مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ نصب على الظرف أي: عسى أن يبعثك يوم القيامة فيقيمك مقاماً محموداً، أو ضمّن (يبعثك) معنى (يقيمك) ويجوز أن يكون حالاً بمعنى أن يبعثك ذا مقام محمود)^(٦). وقال أبو حيان: ((يبعثك) بمعنى (يقيمك) تقول: أقيم من قبره وبعث من قبره)^(١).

(١) ينظر: الجنى الداني: ٣١٨.

(٢) ويدخل هنا أيضاً (شبه الفعل) الذي يعمل عمله ويتعلق به معمول. ولم يذكر اللفظ في العنوان والتعريف اختصاراً.

(٣) صحيح البخاري: ١٥٩/١.

(٤) الكواكب الدراري: ١٣/٥، وينظر: فتح الباري: ٩٥/٢.

(٥) الإسراء: ٧٩.

(٦) الكشاف: ٣٧٢/٢.

ويظهر أنّ تضمين (بعث) معنى (أقام) أسدُّ وأقرب من تفسيره بـ (أعطى) ولهذا اقتصر عليه الزمخشري وأبو حيان والسمين الحلبي^(٢). ويؤيد ذلك ويقويه ما في لفظة (مقام) من إشعار بهذا الفعل.

ثانياً- دَعَا:

ورد في حديث أبي سفيان مع هرقل: (ثمّ دعا بكتاب رسول الله T الذي بعث به دحية إلى عظيم بصرى فدفعه إلى هرقل)^(٣).

قال الكرمانى: (والكتاب مدعوٌّ به لا مدعو فلهذا عدّي إليه بالباء. أو الباء الزائدة، أي: دعا الكتاب على سبيل المجاز، أو ضمّن (دعا) معنى (اشتغل) ونحوه)^(٤).

وقال الزمخشري: ((يقال دعوت فلاناً وبقلان) أي ناديته وصحت به)^(٥). ثم قال: (ومن المجاز... و(دعا بالكتاب)، استحضره)^(٦).

وعلى قول الزمخشري هذا لا تضمين في الفعل وإنما قد يتعدى بنفسه وقد يتعدى بالباء؛ ويؤيد ذلك قوله عز وجل: ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ﴾^(٧)، وقوله عز وجل: ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ آمِنِينَ﴾^(٨).

ثالثاً- سَمِعَ:

قال رسول الله ﷺ: (إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده، فقولوا اللهم ربنا لك الحمد)^(٩). قال الكرمانى: (قوله (سمع) قيل بمعنى (أجاب) بدليل استعماله (اللام) والمفعول محذوف، أي: أجاب الله دعاء الحامدين)^(١).

(١) البحر المحيط: ٧٢/٦.

(٢) الدر المصون: ٤٠٠/٧.

(٣) صحيح البخاري: ٦/١.

(٤) الكواكب الدراري: ٦٠/١.

(٥) أساس البلاغة: ٢٧٢/١.

(٦) أساس البلاغة: ٢٧٢/١ و٢٧٣.

(٧) ص: ٥١.

(٨) الدخان: ٥٥.

(٩) صحيح البخاري: ٢٠١/١.

وقال السيوطي: (معنى) أجاب، أي: من حمد الله استجاب الله له^(٢).
وقد ورد (سميع) بمعنى (مجيب) في كتاب الله عز وجل في قوله تعالى حكاية عن دعاء
زكريا **﴿إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾**^(٣)، قال الزمخشري: أي: مجيبه^(٤).
وقال أيضاً: (ومن المجاز) (سمع الله لمن حمده) أجاب وقَبِل، و(الأمير يسمع كلام
فلان)^(٥).

وقال أبو حيان: (قوله) (سميع الدعاء) أخبر تعالى بأنه مجيب الدعاء، وليس المعنى على
السَّماع المعهود بل مثل قوله: (سمع الله لمن حمده، عبّر بالسماع عن الإجابة إلى المقصد)^(٦).
وعلى ذلك حمل قوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام: **﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى
الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾**^(٧).
وقوله **﴿اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ دَعَاءٍ لَا يَسْمَعُ﴾**^(٨).
ومن هنا نعلم أن اللفظ في العربية قد يكون له أكثر من معنى فإذا استعمل بمعنى غير
معهود لدينا فلا يعني هذا دخوله في باب (التضمنين النحوي).

رابعاً - عسى:

ورد في قول أبي بكر لعمر **﴿وما عَسَيْتَهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا بِي﴾**^(٩).
قال ابن مالك: (فيه شاهد على صحة تضمين فعل معنى فعل آخر وإجرائه مجراه في
التعدية فانّ (عسى) في هذا الكلام قد تضمنت معنى (حسب) وأجريت مجراها، فنصبت (أن يفعلوا)
تقديرًا على أنه مفعول ثان.
وكان حقه أن يكون عاريًا من (أن) كما لو كان بعد (حسب) ولكن جيء بـ (أن) لئلا
تخرج (عسى) بالكلية عن مقتضاها؛ ولأنّ (أن) قد تسدُّ بصلتها مسدّ مفعولي (حسب) فلا يُستبعد
مجيئها بعد المفعول الأول بدلاً منه وسادّة مسدّ مفعوليتها ومن ذلك قول الشاعر^(١):

(١) الكواكب الدراري: ١٠٣/٥.

(٢) عقود الزبرجد: ١٧٦/٢.

(٣) آل عمران: ٣٨.

(٤) الكشف: ١٨٨/١.

(٥) أساس البلاغة: مادة (سمع): ٤٥٩/١، وينظر: لسان العرب: مادة (سمع): ٦٨٢/٤.

(٦) البحر المحيط: ٤٤٥/٢.

(٧) إبراهيم: ٣٩، وينظر: الكشف: ٣٠٥/٣، والبحر المحيط: ٤٣٤/٥.

(٨) مسند أحمد: ١٦٧/٢ و١٩٨، وينظر: سنن الترمذي: ٥١٩/٥، وسنن النسائي: ٢٥٤/٨.

(٩) صحيح البخاري: ١٧٨/٥.

وَحِنْتِ وَمَا حَسْبُكَ أَنْ تَحِينَا^(٢).....

وقال الكرمانى: (قوله (ما عسيتم) بفتح السين وكسرهما، أي: ما رجوت أن يفعلوا، و(ما) استفهامية و(عسى) استعملت استعمال الرجاء؛ فلهذا اتصل به ضمير المفعول^(٣).)
وقد صرح ابن منظور ناقلاً عن ابن سيده بأنّ (عسى) قد تفيد معنى (الشك واليقين). قال:
(قال ابن سيده: وقيل (عسى) كلمة تكون للشك واليقين، قال الأزهري^(٤): وقد قال ابن^(٥) مقبل فجعله يقيناً أنشد أبو عبيدة^(٦)):

ظَنِّي بِهِمْ كَعَسَى وَهُمْ بَتتَوْفَى
يَتَنَازَعُونَ جَوَائِزَ الْأَمْثَالِ

أي: ظني بهم يقين، قال ابن برّى^(٧): هذا قول أبي عبيدة وأما الأصمعي فقال: ظني بهم كعسى، أي: ليس يثبت كعسى^(٨).
ومما تقدّم يتبين أنّ الأكثر في استعمال الفعل (عسى) هو الرجاء، وقد يرد لإفادة الشك أو اليقين، ولا حاجة لادّعاء تضمين (عسى) معنى (حسب)؛ لأنها وردت ولكن في استعمال قليل، والحديث المتقدم والبيت واردان عليه.

خامساً - غطّى:

جاء في قول خباب في مصعب بن عمير رضي الله عنه: (فلم يترك إلا نمرّة، كنا إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه وإذا غطّي بها رجله خرج رأسه)^(٩).
قال ابن مالك: (المشهور (وإذا غطينا رجله خرج رأسه))^(١). ولا إشكال فيه وفي بعض النسخ المعتمد عليها (وإذا غطي رجله)^(٢). وفيه إشكال ظاهر؛ لأنّ (غطّي) تقتضي مرفوعاً ولم يذكر بعده غير (رجليه) فكان حقه الرفع.

(١) ذكره ابن مالك في شرح التسهيل بقوله (انشد أبو علي): ٢٤٨/١. وأول البيت: (لسان السوء تهديها إلينا)، وينظر: الجنى الداني: ١٤١.

(٢) شواهد التوضيح: ٢٠٣، وينظر: عقود الزبرجد: ٩٦/٢.

(٣) الكواكب الدراري: ١١٢/١٦.

(٤) الأزهري أبو منصور الأزهري صاحب (تهذيب اللغة) (ت: ٣٧٧ هـ).

(٥) تميم بن أبي بن مقبل. شاعر إسلامي.

(٦) ديوان ابن مقبل: ٢٦١.

(٧) عبد الله بن بري (ت: ٥٧٦ هـ) له حاشية على (الصاحح) صحاح الجوهري.

(٨) لسان العرب: ، مادة (عسى): ٢٥٧/٦.

(٩) صحيح البخاري: ١٣١/٥.

والوجه في نصبه: أن يكون (غطي) مسنداً إلى ضمير النمرة على تأويل (كفن) وتضمن (غطي) معنى (كسي). أو إلى ضمير الميت وتقدير (على) جارة بـ(رجليه)^(٣).
ولعل الذي سوَّغ تضمين (غطي) معنى (كسي) وجود المناسبة بين الفعلين، إذ كلاهما ممَّا يُستَر به الجسد.

سادساً - مَنَع:

قال رسول الله ﷺ لأبي بكر رضي الله عنه: (يا أبا بكر ما منعك حين أشرت إليك لم تُصلِّ بالناس)^(٤).

قال الكرمانى: ((منعك) مجاز عن (دعاك) حملاً للنقيض على النقيض، قال السكاكي^(٥): وللتعلق بين الصارف عن فعل الشيء والداعي إلى تركه يحتمل أن يكون مراداً به (دعاك)^(٦).
ويظهر من كلام الكرمانى أنه اتَّكأ في ما ذهب إليه من حمل النقيض على النقيض على ما ذكره ابن عصفور ونسبه للكسائي فقال: (إنَّ الشيء يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره، فكما يقال: سخط عليه فكذلك يجوز أن يقال: رضى عليه)^(٧).
وجدير بالذكر أنَّ الحديث روي بلفظ: (ما منعك أن تثبت)^(٨) وعلى هذه الرواية فلا حاجة لتضمنين (منع) معنى (دعا).

سابعاً - نَقَص:

جاء في قول الخضر لموسى عليه السلام: (ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كنقرة هذا العصفور من هذا البحر)^(٩).
ذهب السيوطي: إلى أنَّ (نَقَصَ) في الحديث متضمن للفعل (أخذ) إذ قال: (ليس هذا الاستثناء على ظاهره لأنَّ علم الله لا يدخله النقص، فقيل: (نقص) بمعنى (أخذ) وهو توجيه حسن، فيكون من باب التضمنين، ويكون التشبيه واقعاً على الآخذ لا على المأخوذ منه)^(١).

(١) صحيح البخاري: ٩٨/٢، وورد بلفظ (وإن غطي رجلاه بدا رأسه).

(٢) رواية حذف (بها) لم أقف عليها.

(٣) شواهد التوضيح: ٢٢٦.

(٤) صحيح البخاري: ٢٣٩/٣، وينظر: مسند الحميدي: ٤١٣/٢.

(٥) أبو يعقوب السكاكي صاحب (مفتاح العلوم) (ت: ٦٢٦ هـ).

(٦) الكواكب الدراري: ٣/١٢.

(٧) شرح جمل الزجاجة: ٥١٠/١.

(٨) صحيح البخاري: ١٧٥/١.

(٩) صحيح البخاري: ٤٢/١ و ١٨٩/٤.

ويؤيد ما ذهب إليه السيوطي ما في الفعل (أخذ) من معنى النقص، إذ قد يكون الأخذ بالكلية أو يكون الأخذ على جهة الإنقاص من الشيء، والأخذ بهذا القول أولى من القول بأن (إلا) بمعنى (ولا) إذ يبقى الكلام به حاجة إلى تقدير^(٢).

ثامناً - وُسْدَ:

قال رسول الله ﷺ: (إذا وُسِدَّ الأمر إلى غير أهله فانتظروا الساعة)^(٣).
 قال ابن الأثير: ((إلى) هنا بمعنى اللام، أو ضمن (وُسِدَّ) معنى (أُسند))^(٤).
 وقال الكرماني: (كان حقّه أن يقال: لغير أهله، فأتى بكلمة (إلى) لتدلّ على تضمن معنى الإسناد)^(٥).
 وقال ابن منظور: (وُسِدَّ أي: أُسند وجعل في غير أهله إذا سُودَّ وشُرِّفَ غير المستحق للسيادة والشرف)^(٦).

(١) عقود الزبرجد: ٢٢/١، وينظر: شرح التسهيل: ١٥٧/٣.

(٢) ينظر: عقود الزبرجد: ٢٣/١.

(٣) صحيح البخاري: ٢٣/١.

(٤) النهاية في غريب الحديث: ١٨٣/٥، وينظر: فتح الباري: ١٢٣/١ و ٢٣١.

(٥) الكواكب الدراري: ١٥٦/١، وينظر: عقود الزبرجد: ٣٠٥/٢.

(٦) لسان العرب: مادة (وُسِدَّ) ٢٩٦/٩.

الفصل الرابع حمل بعض الأدوات على بعض

إعتاد النحويون أن يخصّوا النيابة بـ(حروف الجر) وذلك من جهة تعلّقها بالفعل أو ما يشبه الفعل واصطلحوا على تسمية ذلك بـنيابة الحروف بعضها عن بعض أو التضمين كما مرّ في الفصل الثالث.

وفي الدرس النحوي إشارات إلى وقوع بعض الأدوات موقع بعض، أو حمل بعضها على معنى بعض، وهو لا يدخل فيما أسماه علماء النحو (التضمين)، وربما أطلقوا عليه ذلك من باب التجوّز والسّعة في الكلام. ودفعني هذا إلى إفراد هذه الظاهرة وتطبيقها على الحديث الشريف موزّعاً المسائل على وفق الآتي:

أولاً - إذ:

ورد في حديث ورقة بن نوفل للنبي T: (ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك)^(١). قال ابن مالك: (استعملت (إذ) موافقة لـ(إذا) في إفادة الاستقبال، وهو استعمال صحيح، غفل عن التنبية عليه أكثر النحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَمْرِ إِذْ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظْمِينِ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ، إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^(٤)(٥).

وممن ذهب إلى ذلك الرضي الاسترأبادي، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكُ قَدِيمٌ﴾^(٦)، على أنه يمكن أن تؤوّل بالتعلييلة^(٧).

(١) صحيح البخاري: ٤/١، وورد في: ٣٨/٩ بلفظ (حين يخرجك قومك).

(٢) مريم: ٣٩.

(٣) غافر: ١٨.

(٤) غافر: ٧٠-٧١.

(٥) شواهد التوضيح: ٦٢-٦٣، وينظر: الكواكب الدراري: ٤٠/١، وعمدة القارئ: ٥٨/١.

(٦) الأحقاف: ١١.

(٧) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٢٧٠/٣.

وقال المرادي: (الثاني من أقسام (إذ): أن يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان بمعنى (إذا). ذهب إلى ذلك قوم من المتأخرين منهم ابن مالك وذهب أكثر المحققين إلى أن (إذ) لا تقع موقع (إذا) ولا (إذا) موقع (إذ)، وهو الذي صحّحه المغاربة. وأجابوا عن الآيات ونحوها بأنّ الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله متيقنة مقطوعاً بها عبر عنها بلفظ الماضي، وبهذا أجاب الزمخشري^(١)، وابن عطية وغيرهما^(٢).

وما أجاب به الزمخشري وابن عطية وورد، وما ذهب إليه ابن مالك من استعمال (إذ) للمستقبل وورد أيضاً ولا حاجة للقول إنّها بمعنى (إذا) كما عبر عنها المرادي، وإنما استعملت هكذا.

وقال الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة: (النصوص تشهد بأنّ (إذ) بمعنى (إذا) وهو رأي جماعة كثيرة، وما الذي يمنع أن تقوم الأدوات بعضها مقام بعض، تجيء (إذ) بمعنى (إذا) كما تجيء (إذا) بمعنى (إذ))^(٣).

ثانياً - إذا:

حملت (إذا) على (متى) في العمل في قوله T لعلي وفاطمة رضي الله عنهما: (إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين، وتسبّحاً ثلاثاً وثلاثين وتحمداً ثلاثاً وثلاثين)^(٤). قال ابن مالك: (شبّهت (إذا) بـ(متى) فأعملت، وهو في النثر نادر، وفي الشعر كثير كقوله^(٥):

وإذا تصبّك خصاصة فارح الغنى وإلى الذي يُعطي الرغائب فارغب^(٦).

وقال سيبويه: (وقد جازوا بها في الشعر مضطربين، شبّهوها بـ(إن) حيث رأوها لما يُستقبل، وأنه لا بدّ لها من جواب. وقال قيس بن الخطيم الأنصاري^(٧):

إذا قصرت أسيفنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب

(١) ينظر: الكشاف: ١٧٨/٤.

(٢) الجنى الداني: ٢١٢.

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١٢٧/١ و١٢٨.

(٤) صحيح البخاري: ٢٤/٥ وروي بلفظ (تكبران.... وتسبحان وتحمدان) ولا شاهد فيه.

(٥) هو النمر بن تولب، شعره: ٤٤، والجنى الداني: ٣٦٠.

(٦) شواهد التوضيح: ٧٢، وينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥١/٢.

(٧) ديوانه: ٨٨، وينظر: خزنة الأدب: ٢٥/٧.

وقال الفرزدق^(١):

ترفع لي خندق والله يرفع لي نارا إذا خمدت نيرانهم تقد

وقال بعض السلوليين^(٢):

إذا لم تزل في كل دار عرفتها لها واكف من دمع عينك يسجُم

فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ^(٣).

واشترط الرضي الاستراباذي لإعمالها شرطين، أحدهما: أن تكون في الشعر، والثاني: أن تكون بمعنى (متى)^(٤).

ثالثاً - إلا:

حملت (إلا) على معنى (ولا)^(٥) في قوله T في قصة الخضر مع موسى عليه السلام: (فقال الخضر: يا موسى ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كنفرة هذا العصفور في البحر)^(٦).

قال السيوطي: (قيل: (إلا) بمعنى (ولا) أي: ولا كنفرة هذا العصفور كما قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿لَنَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾^(٧)، أي: ولا الذين ظلموا. لكن قال أبو حيان في البحر إن إثبات (إلا) بمعنى (ولا) لا يقوم عليه دليل)^(٨).

والقول بمجيء (إلا) بمعنى (الواو) نسبه المرادي^(٩)، وابن هشام^(١٠)، إلى الفرّاء، والأخفش، وأبي عبيدة معمر بن المثنى، واستدلوا لذلك بآية البقرة، ثم بقول الفرزدق^(١١):

ما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة إلا دار مروانا

(١) ديوانه: ٢١٦، وينظر: خزانة الأدب: ٢٢/٧.

(٢) ينظر البيت في الكتاب: ٧١/٣، وخزانة الأدب: ٢٢/٧.

(٣) الكتاب: ٦٩/٣ - ٧١.

(٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٢٧٢/٣.

(٥) يبدو أن الأصل تقدير معنى (إلا) بمعنى (الواو) فقط إلا أنهم يذكرون (لا) معها لتوكيد النفي السابق، بدليل ما نسبه السيوطي لأبي حيان: (إثبات (إلا) بمعنى (الواو) لا يقوم عليه دليل)، البحر المحيط: ٤٤٢/١.

(٦) صحيح البخاري: ٤٢/١.

(٧) البقرة: ١٥٠. ﴿لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾

(٨) عقود الزبرجد: ٢٣/١.

(٩) الجنى الداني: ٤٧٩.

(١٠) مغني اللبيب: ١٠١، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٦٦/١.

(١١) كذا نسبه في الكتاب: ٣٥٨/٢ وليس في ديوانه.

وقول عمرو بن معدي كرب^(١):

وكلُّ أخ مفارقة أخوه
لعمر أبيك إلاَّ الفرقدان

أي: ودار مروان. والفرقدان.

ونسبة القول للفرء غير دقيقة فقد قال الفرء عن آية البقرة: ((وقد قال بعض النحويين: (إلاَّ) في هذا الموضع بمنزلة (الواو)، كأنه قال: لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا الذين ظلموا، فهذا صواب في التفسير، خطأ في العربية)^(٢).

ومنع ذلك أبو حيان فقال: (وإثبات (إلاَّ) بمعنى (الواو) لا يقوم عليه دليل والاستثناء سائغ فيما ادُعي فيه أن (إلاَّ) بمعنى (الواو) وكان أبو عبيدة يُضعف في النحو. وقال الزجاج هذا خطأ عند حدّاق النحويين)^(٣).

وقال المرادي: ((إلاَّ) بمعنى (الواو) نفاه الجمهور..... ولا حجة فيما استدلوا به وتأويله ظاهر)^(٤).

وبهذا نخلص إلى أن مجيء (إلاَّ) بمعنى (الواو) لا يُسغفه السماع، وأمّا الحديث الشريف فقد ذكرتُ الوجه الراجح فيه وهو أن (نقص) بمعنى (أخذ) لما بينهما من التناسب في المعنى.

وحمل ابن مالك (إلاَّ) على معنى (لكن) في قوله T: (كلُّ أمّي معافى إلاَّ المجاهرون)^(٥) وقوله: (ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء، إلاَّ المتزوِّجون أولئك المطهَّرون المبرؤون من الخنا)^(٦)، وفي قول عبد الله بن أبي قتادة ~~ﷺ~~: (أحرموا كلهم إلاَّ أبو قتادة لم يحرم)^(٧)، أي: لكن المجاهرون لا يعافون، ولكن المتزوِّجون مبرؤون، ولكن أبو قتادة لم يحرم.

قال: (ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلاَّ النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه، فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة: (أحرموا كلهم

(١) ديوانه: ١٨١.

(٢) معاني القرآن: ٦٨/١.

(٣) البحر المحيط: ٤٤٢/١.

(٤) الجنى الداني: ٤٧٩، وينظر: مغني اللبيب: ١٠١، وتأول الجمهور الأبيات على الاستثناء المنقطع.

(٥) الذي ورد في صحيح البخاري: ٢٤/٨ بلفظ (المجاهرين) وقال ابن حجر في فتح الباري: ٩٧/١٣

(وفي رواية النسفي: إلاَّ المجاهرون، بالرفع).

(٦) مجمع الزوائد: ٢٥٠/٤، وينظر: مصنف عبد الرزاق: ١٧١/٦.

(٧) صحيح البخاري: ١٦/٣، وفي رواية (أبا قتادة) ولا شاهد فيه.

إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يَحْرَمِ). فـ(إِلَّا) بِمَعْنَى (لَكِنْ) وَ(أَبُو قَتَادَةَ) مُبْتَدَأٌ، وَ(لَمْ يَحْرَمِ) خَبْرُهُ. وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

لَمْ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالِدُبُورُ

أي: لَكِنْ الصَّبَا وَالدُّبُورُ لَمْ يَتَغَيَّبَا عَنْهُ^(٢).

رَابِعًا - أَنْ:

حَمَلَتْ (أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةَ عَلَى (مَا) فِي قَوْلِهِ T لَامْرَأَةٍ رِفَاعَةَ: (أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ؟ لَا حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ)^(٣). عَلَى رِوَايَةٍ (تَرْجِعِينَ).

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: (قَوْلُهُ (تَرْجِعِي) فِي بَعْضِهَا (تَرْجِعِينَ) بِالنُّونِ، وَهُوَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَرْفَعُ الْفِعْلَ بَعْدَ (أَنَّ) حَمَلًا عَلَى (مَا) أُخْتَهَا، كَقِرَاءَةِ مُجَاهِدٍ ﴿لَمَنْ أَمْرًا أَنْ يُنَمَّ الرَّضَاعَةَ﴾^(٤)، بِضَمِّ الْمِيمِ^(٥).

وَيَسْتَدُلُّ النَّحْوِيُّونَ لـ(أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةَ الَّتِي يَرْتَفِعُ بَعْدَهَا الْمَضَارِعُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٦):

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَنْي السَّلَامِ وَأَلَّا تَشْعُرَا أَحَدًا
وَيَعْلَلُونَ رَفْعَ الْفِعْلِ بَعْدَهَا بِأَنَّهَا مَحْمُولَةٌ إِمَّا عَلَى (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ وَإِمَّا عَلَى (أَنَّ) الْمَخْفُفَةَ^(٧)، وَيَبْدُو أَنَّ الْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا تَرُدُّ غَيْرَ عَامِلَةٍ وَلَكِنْ بِقَلَّةٍ، وَلَا حَاجَةَ لِحَمَلِهَا عَلَى حَرْفٍ آخَرَ.

خَامِسًا - أُنِّي:

حَمَلَتْ (أُنِّي) عَلَى مَعْنَى (مَنْ أَيْنَ) أَوْ (كَيْفَ) فِي قَوْلِ الْخَضِرِ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ سَلَّمَ عَلَيْهِ: (وَأُنِّي بِأَرْضِكَ السَّلَامِ)^(٨).

(١) هُوَ أَبُو زَبِيدٍ الطَّائِي. وَيَنْظُرُ: شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ: ٩٦، وَمَعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ: ١٧٢/١.

(٢) شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ: ٩٤ وَ ٩٦، وَيَنْظُرُ: عَقُودُ الزَّبْرِجِدِ: ١٤٢/٢.

(٣) رِوَايَةُ الْبَخَارِيِّ: ٢٢٠/٣ بِلَفْظِ (أَنْ تَرْجِعِي)، وَفِي الْمَسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى الصَّحِيحِينَ: ١٤٥/٤ بِلَفْظِ (أَنْ تَرْجِعِينَ).

(٤) الْبِقْرَةُ: ٢٣٣، وَيَنْظُرُ: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ٢١٣/٢، وَمَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ: ١٧٧/١.

(٥) الْكَوَاكِبُ الدَّرَارِيُّ: ١٦٢/١١.

(٦) الشَّاهِدُ مَجْهُولُ الْقَائِلِ، يَنْظُرُ: الْخَصَائِصُ: ٣٩٠/١، وَالْإِنْصَافُ: ٥٦٣/١.

(٧) يَنْظُرُ: شَرْحُ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ: ٣٢/٤، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٢٣٨، وَمَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ٤٦.

(٨) صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ: ٤٢/١.

قال العكبري: ((أَنَّى) ههنا فيها وجهان: أحدهما: (من أين) كقوله تعالى: ﴿أَنَّى لَكَ﴾^(١)، فهي ظرف مكان، و(السلام) مبتدأ، والظرف خبر عنه، والوجه الثاني: هي بمعنى: (كيف)، أي: كيف بأرضك السلام؟ وقوله (بأرضك) موضعه نصب على الحال من (السلام) والتقدير: من أين^(٢) استقر السلام كائنا بأرضك^(٣).

وتكلم الزجاجي عن (أَنَّى) فقال: (تكون بمعنى (كيف))، كقوله تعالى: ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾^(٤)، تأويله: من أين لك هذا؟ وقد يُجازى بها.

وتكون بمعنى (من أين)، نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَاكِدٌ﴾^(٥)، والمعنيان متقاربان، يجوز أن يتأول كل واحد منهما للآخر. قال الكمي^(٦):
أَنَّى ومن أين أبك الطرب من حيث لا صبوة ولا ريب^(٧).

وحمل على الوجهين قوله تعالى: ﴿انظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾^(٨)، وقوله تعالى: ﴿فَاتَوَحَّرْتُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾^(٩)، قال الرضي الأسترابادي: (ويجيء (أَنَّى) بمعنى (كيف))، نحو ﴿انظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾، ويجوز أن يكون بمعنى: من أين يؤفكون، ويجيء بمعنى (متى)، وقد أول قوله تعالى: ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾ على الأوجه الثلاثة^(١٠).

(١) آل عمران: ٣٧.

(٢) كذا في تقدير العكبري. وصوابه: كيف.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ٤٦.

(٤) آل عمران: ٣٧.

(٥) الأنعام: ١٠١.

(٦) ينظر البيت في: حروف المعاني للزجاجي: ٦١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠١ و٩٩/٤.

(٧) حروف المعاني للزجاجي: ٦١.

(٨) الأنعام: ٧٥.

(٩) البقرة: ٢٢٣.

(١٠) شرح كافية ابن الحاجب: ٢٨٨/٣، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٠٩/١، والبرهان في علوم

القران: ٢٤٩/٤.

سادساً - أو :

قال رسول الله ﷺ في أهل الجنة: (لكل رجل منهم زوجتان على كل زوجة سبعون حلة يُرى مخ ساقها من وراء لحومها أو دمها أو حللها)^(١).

قال العكبري: (وَأَمَّا (أَوْ) فيجوز أن تكون بمعنى (الواو) ويجوز أن يراد بها: أن بعضهن كذا وتشير إلى التفصيل)^(٢).

وفي قوله ﷺ: (اثبت أحد، فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيدان)^(٣)، وقول ابن عباس ﷺ: (كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأتك اثنتان: سرف أو مخيلة)^(٤). صرح ابن مالك أن الحديثين تضمنا: (استعمال (أو) بمعنى (الواو))، فإن معنى الحديث الأول: فما عليك إلا نبي وصديق وشهيدان، وكذا قول ابن عباس ﷺ معناه: ما أخطأك اثنتان: سرف ومخيلة.

ونظائرهما عند أمن اللبس كثيرة فمنها قول امرئ القيس^(٥):

فَظَلَّ طَهَاةَ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مَنْضَجٍ صَفِيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مَعْجَلٍ

ومنها قول الآخر^(٦):

فَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لَا بَدَّ مِنْهُمَا صَدُورٍ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَّاسِلٍ

ومنها قول الآخر^(٧):

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مِنْ بَيْنِ مَلْجَمٍ مَهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ^(٨).

وعلى ذلك حمل السيوطي قوله ﷺ: (من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده مئة مرة لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه)^(٩)، إذ قال: (الأولى أن يجعل (أو) بمعنى (الواو) أي: قال مثل ما قال وزاد، حينئذ لا يحتاج إلى تقدير)^(١٠).

(١) مسند احمد: ٣٤٥/٢ و ١٦/٣ و ٧٥.

(٢) إعراب الحديث: ١٩٥.

(٣) صحيح البخاري: ١٤/٥، وفي رواية في ١١/٥ و ١٩ بالعطف بالواو دون (أو)، ولا شاهد فيه.

(٤) صحيح البخاري: ١٨٢/٧، وأورد ابن مالك بلفظ "ما أخطأك ثنتان".

(٥) ديوانه: ٢٢.

(٦) هو جعفر بن عليّة الحارثي، ينظر: مغني اللبيب: ٩٢، ومعجم شواهد العربية: ٢٨٢/١.

(٧) قائله حميد بن ثور الهلالي، ديوانه: ١١١، ومعجم شواهد العربية: ٢٣٢/١.

(٨) شواهد التوضيح: ١٧٤، وينظر: شرح التسهيل: ٣٦٤/٣.

(٩) مسند احمد: ٣٧١/٢، وينظر: صحيح مسلم: ٣٠٧١/٤.

(١٠) عقود الزبرجد: ٣٢٠/٢.

ومذهب أكثر النحويين أنّ (أو) قد تجيء بمعنى الواو، منهم الأخفش، والجرمي نسب ذلك إليهما أبو حيان^(١)، والمرادي^(٢)، وذهب إلى ذلك أيضاً الرضي الأسترابادي^(٣)، وابن هشام^(٤)، والزرکشي^(٥)، ومنهم من اشترط لذلك أمن اللبس^(٦)، ومنهم من اشترط فيها أن تعطف ما لا يد منه^(٧).

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنها ليست كالواو تماماً، بل هي لأحد الشئيين أو الأشياء، وليست للجمع فقط، فقله ﷺ: (فما عليك إلا نبيّ أو صديق أو شهيد) ليست فيه (أو) بمعنى (الواو)، وإنما هي لأحد الأشياء ومعناه: واحد نبي، وواحد صديق، وواحد شهيد، ولو قيل بالواو لاحتمل التعبير أنه شخص واحد اجتمعت فيه هذه الصفات كقولك: هو شاعر وكاتب وفقه^(٨).

سابعاً - الفاء:

حملت (الفاء) على (الواو) في قوله T: (لا يموتُ لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار إلا تحلة القسم)^(٩).

قال العيني: ((فيلج) منصوب بـ(أن) تقديره: فإن يلج النار؛ لأنّ الفعل المضارع المنفي يُنصب بـ(أن) المقدّرة، وحكى الطيّبي عن بعضهم إنّما ينصب الفعل المضارع بتقدير (أن) إذا كان ما قبلها أو ما بعدها سبب ولا سببية وهنا إذ لا يجوز أن يكون موت الأولاد ولا عدمه سبباً لولوج أبيهم النار، فالفاء بمعنى (الواو) التي للجمعية وتقديره: لا يجتمع لمسلم موت ثلاثة من أولاده وولوجه النار.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٦٤١/٢.

(٢) الجنى الداني: ٢٤٦.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب: ٤٢٣/٤.

(٤) مغني اللبيب: ٨٨-٨٩.

(٥) البرهان في علوم القرآن: ٢١٠/٤.

(٦) ينظر: الجنى الداني: ٢٤٦.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ١٤٣/٣.

(٨) ينظر: معاني النحو: ٢٤٧/٣.

(٩) صحيح البخاري: ٩٣/٢.

ونظيره ما ورد في قوله ﷺ: (ما من عبد يقول في صباح كل يوم ومساء كل ليلة بسم الله الذي لا يضرُّ مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم فيضره شيء) (١) بالنصب، وتقديره: لا يجتمع قول عبد هذه الكلمات في هذه الأوقات وضرُّ شيء إياه) (٢).
وممن ذهب إلى أن الفاء قد تأتي لمطلق الجمع كالواو أبو عمر الجرمي نسب ذلك إليه المرادي (٣)، وابن هشام (٤)، وخص ذلك في الأماكن والمطر كقولهم: عفا مكان كذا فمكان كذا، وإن كان عفاهما في وقت واحد، ونزل المطر بمكان كذا فمكان كذا، وإن كان نزوله في وقت واحد. قال امرؤ القيس (٥):

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمأل

وقال الرضي الاسترابادي: (الفاء فيه بمعنى (إلى)، أي: منازل بين الدخول إلى حومل، إلى توضح إلى المقراة) (٦).
ولعل القول بأن الفاء لمطلق الجمع في هذه النصوص أقرب من القول بأنها بمعنى (إلى) أو أنها للتعقيب.

ثامناً - لا:

حملت (لا) على (لم) في حديثه ﷺ عن مكة: (فإنها لا تحل لأحد كان قبلي وإنها أحلت لي ساعة من نهار) (٧).
قال الكرمانى: (قوله (لا تحل) أي: لم تحل و(لا) بمعنى (لم)) (٨).

(١) سنن ابن ماجة: ١٢٦٣/٢، وينظر: المستدرك على الصحيحين: ٦٩٥/١، والسنن الكبرى للبيهقي: ٩٤/٦.

(٢) عمدة القارئ: ٣٤/٨، وينظر: مبارك الأزهار: ٢٥٩/١، وفتح الباري: ١٢٣/٣.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ١٢٢.

(٤) مغني اللبيب: ٢١٤، وينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٦١/٢، وهمع الهوامع: ١٩٢/٣.

(٥) ديوانه: ٨.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب: ٤٠٨/٤.

(٧) صحيح البخاري: ١٦٥/٣، وينظر: صحيح ابن حبان: ٢٨/٩.

(٨) الكواكب الدراري: ٨/١١، وينظر: فتح الباري: ٤٨/٤.

وحمل على ذلك السيوطي قوله T: (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا)^(١)، إذ قال: (قال ابن هشام في تذكرته: قد تعمل (لا) حملاً على (لن) في مثل (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا) في أحد القولين)^(٢).

وحمل ابن مالك الحديث على أنّ (النون) حذف من (لا تدخلوا) و(ولا تؤمنوا) للتخفيف واستدل لذلك بشواهد من الشعر^(٣).

وقول الكرمانى: (لا) بمعنى (لم) ليس دقيقاً؛ لأنّ دلالتها على النفي لم يختلف فيها أحد، وإنما الخلاف في العمل، وكانت عبارة ابن هشام أصوب إذ قال: (قد تعمل (لا) حملاً على (لن)).

تاسعاً - لَعَلَّ:

حملت (لَعَلَّ) على معنى (قد) في قوله T لأحد أصحابه عندما جاءه مستعجلاً: (لَعَلَّنَا أعجلناك؟ فقال: نعم)^(٤).

قال الكرمانى: ((لَعَلَّ) قد جاءت لإفادة التحقيق، فمعناه: قد أعجلناك، و(نعم) مقررّة له)^(٥).

وقال العيني: (قوله (لَعَلَّنَا) هنا لإفادة التحقيق فمعناه: قد أعجلناك، وقوله (نعم) مقرر له ولا يمكن أن يكون (لَعَلَّ) هنا على بابه للترجي، والترجي لا يحتاج إلى جواب وهنا قد أجاب الرجل بقوله (نعم))^(٦).

وذهب ابن مالك إلى أنّ (لَعَلَّ) في الحديث استفهام، فقال: (وتكون (لَعَلَّ) للاستفهام كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْمِرُكَ لَعَلَّه يَتْرُكُ﴾)^(٧)، وكقول النبي T لبعض الأنصار، وقد خرج إليه مستعجلاً (لعلنا

(١) مسند احمد: ١/٦٧ أو ٢/٤٧٧، وينظر: سنن الترمذي: ٤/٦٦٤.

(٢) عقود الزبرجد: ٢/٣٠٠.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٢٩.

(٤) صحيح البخاري: ١/٤٦.

(٥) الكواكب الدراري: ٣/١٩.

(٦) عمدة القارئ: ٣/٥٨.

(٧) عبس: ٣.

اعجلناك))^(١). وتبعه المرادي^(٢)، وهو مذهب يُنسب للكوفيين^(٣). والبصريون لا يقرون بذلك، والآية عندهم ترجّ، والحديث إشفاق^(٤).

ويبدو والله أعلم أنّ معنى الترجي لا يفارق (لعلّ) مع إمكان إفادتها معاني أُخر على جهة التوسّع في المعنى، وهي في الحديث للإشفاق مع قصد الاستفهام إذ سأله النبي T مشفقاً عليه وراجياً أن لا يكون أعجله فأجاب الصحابي بـ(نعم) جواباً للاستفهام الذي تضمنته (لعلّ) أو للاستفهام المفهوم من النبوة الصوتية، إذ قد تكون العبارة واحدة لكنها تحتل معاني عدة من طريقة إلقائها.

عاشراً - لمّ:

حملت (لمّ) على (لا) النافية في قوله ﷺ لامرأة رفاعة: (فإن كان ذلك لم تحلّي له، أو لم تصلحي له، حتى يذوق من عُسَيْلَتِكَ)^(٥). على رواية (تحلين).

قال الكرمانى: (في بعض الروايات: (لم تحلين)، فان قلت ما وجهه إذ كلمة (لم) جازمة؟ قلت: هو بمعنى: (لا تحلين)، والمعنى أيضاً عليه؛ لأنّ (لا) للاستقبال. وقال الأخفش: (لم) تجيء بمعنى (لا)، وأنشد^(٦):

لولا فوارسٌ من نعم وأسرّتهم يوم الصلّفاء لم يُوفون بالجار)^(٧).

وقال ابن جنى: (هو شاذّ وإنّما جاز على تشبيهه (لم) بـ(لا))^(٨).

وقال خالد الأزهرى: (وقد تهمل (لم) حملاً على (لا) النافية فيرتفع الفعل بعدها)^(٩).

ويُفهم من كلام الأخفش والأزهرى أنّ حمل (لم) على (لا) لغة وليس كما ذكر ابن جنى أنّه شاذّ.

(١) شرح التسهيل: ٨/٢.

(٢) ينظر: الجنى الدانى: ٥٢٨.

(٣) ينظر: حروف المعاني للزجاجي: ٣٠، وارتشاف الضرب: ١٣٠/٢، والجنى الدانى ٥٢٨.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٠/٢، والبرهان في علوم القرآن: ٣٩٤/٤.

(٥) صحيح البخاري: ١٩٢/٧، وفي لفظ: (لا تحلين)، وأمّا رواية (لم تحلين) فعمل الكرمانى قد اطلع على هذه الرواية ونقلها عنه ابن حجر في فتح الباري: ٢٨٢/١٠.

(٦) البيت مجهول القائل، ينظر: شرح التسهيل: ٢٨/١.

(٧) الكواكب الدراري: ٧٦/١.

(٨) سر صناعة الإعراب: ٤٤٨/٢.

(٩) شرح التصريح على التوضيح: ٣٩٨/٢، وينظر: خزنة الأدب: ٣/٩.

ويمكننا أن ندرج هذه المسألة في قاعدة (تقارض اللفظين في الأحكام وإعطاء حرف حكم الحرف الآخر) على ما ذكره ابن هشام^(١).

ويرى الأستاذ عباس حسن أنه ليس من المناسب اليوم محاكاة هذه الاستعمالات من أجل الحرص على إيانة الكلام وإبعاده عن اللبس بين الأدوات^(٢).

وفي كلامه إشارة إلى أن كل حرف مستعمل في بابه إلا أنه قد يستعمل في غير بابه على أنه لغة لقوم واستعمال نطق به، وهذا ما أثبتته ابن مالك عند توجيهه للبيت المتقدم فقال: (فرفع الفعل بعد (لم) لغة لقوم)^(٣).

وعليه فلم ينب حرف مناب حرف آخر بمعناه، ولا يُحمل الأمر على الشذوذ والضرورة كما زعمه ابن جني، وإنما الأمر دائر بين الاستعمال الكثير والقليل.

وحمل الكرمانى (لم) على (لا) الناهية في قوله T لأهل المدينة عندما سمعوا صوتاً ففزعوا: (لم تُراعوا، لم تُراعوا)^(٤)، إذ قال: (قوله (لم تُراعوا) أي: لا تراعوا، و(لم) بمعنى (لا)، و(الروع) بمعنى (الخوف))^(٥).

ويبدو أن بقاء (لم) على أصلها ممكن، إذ قد يكون النبي T قصد أن يقول للناس أنه لم يحدث ما يوجب الفرع فتفزعوا، وإذا انتفى الفرع في الماضي فمن الأولى أن ينتفي في المستقبل، وهذا والله أعلم أولى من حمل (لم) على (لا) الناهية.

الحادي عشر - لَن:

حملت (لَن) على (لم) في قوله ﷺ لابن صيَّاد: (إني قد خبَّأت لك خبيئاً فقال ابن صيَّاد هو الدُّخُّ، فقال اخساً فلن تعدو قدرك)^(٦).

قال الكرمانى: (في بعض النسخ (لن تعدُّ) بحذف الواو تخفيفاً أو بتأويل (لَن) بمعنى (لا) أو (لم) قال ابن مالك: الجزم بـ(لن) لغة حكاها الكسائي)^(٧).

وما نسبه الكرمانى لابن مالك صرَّح به عند توجيهه رواية (لَن تُرَع) في قول ابن عمر ؓ: (ثم أراني لقيني ملك في يده مقمعة من حديد فقال: لَن تراع، نعم الرجل أنت لو تكثرت الصلاة)^(٨).

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٩١٥.

(٢) ينظر: النحو الوافي: ٢٢٧/٤.

(٣) شرح التسهيل: ٢٨/١ و ٦٦/٤، وينظر: مغني اللبيب: ٣٦٥، وشرح الأشموني: ٦/٤.

(٤) صحيح البخاري: ٦٣/٤ و ٨٠.

(٥) الكواكب الدراري: ٢٠٥/١٢.

(٦) رواية البخاري في: ١١٧/٢، ومسلم: ٢٤٠/٤، وأحمد: ١٤٨/٥ بلفظ (لن تعدو)، أمّا رواية (لن تعدُّ) فقال ابن حجر في فتح الباري: ٩١/٨ (إنها لغة).

(٧) الكواكب الدراري: ١٣٠/٧ و ٨٧/٢٣، وينظر: فتح الباري: ٩٠/٨.

إذ قال: (وفي (لَنْ ترع) ٠٠٠ إشكال ظاهر؛ لأنَّ (لَنْ) يجب انتصاب الفعل بها وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم والوجه فيه أن يكون سكن عين (تراع) للوقف، ثم شبَّهه بسكون الجزم فحذف الألف قبله كما تحذف قبل سكن المجزوم، ثم أُجري الوصل مجرى الوقف ٠٠٠ .
ويجوز أن يكون السكون سكن جزم على لغة من يجزم بـ(لَنْ) وهي لغة حكاها
الكسائي^(٢).

ونسبها أبو حيان إلى اللحياني في (نوادره) عن بعض العرب وأُشدد عليه^(٣):

لَنْ يخبِ الآن من رجائك من حرَّك من دون بابك الحلقه

وكقول كثير عزة^(٤):

أيادي سبا يا عزُّ ما كنت بعدكم فلن يحلَّ للعنين بعدك منظر

وإذا كان الجزم بـ(لَنْ) لغة فلا معنى لقول الكرمانى في الحديث الأول إنَّ (لَنْ) بمعنى (لم)؛ إذ اللغات ليس لها من سبيل في التوجيه، وإنما يؤخذ الأمر على أنه قاعدة عند أهل هذه اللغة، ونحن نعلم أن اللغات لا تقع تحت التأويل؛ لأنَّ التأويل إذا أُدخل في اللغات أفسدها وأدخل بعضها في بعض^(٥).

الثاني عشر - لَوُ:

حملت (لَوُ) على (إن) الشرطية في قوله ﷺ: (لو أحسنت إلى إحداهنَّ الدهر ثم رأيت منك شيئاً قالت: ما رأيت منك خيراً قط)^(٦).

قال الكرمانى: ((لَوُ) لامتناع الشيء لامتناع غيره فكيف صحَّ هنا هذا المعنى؟ قلت هو هنا بمعنى (إن) أي لمجرد الشرطية، ومثله كثير، ويحتمل أن يكون من قبيل (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه)^(٧) بأن يكون الحكم ثابتاً على النقيضين والطرف المسكوت عنه أولى من المذكور^(٨).

(١) أخرجه البخاري في: ٢/٥٩٦ و٦٦ بلفظ (لم ترع) وفي: ٥/٣١ بلفظ (لَنْ ترع)، وورد بالروايتين في:

٩/٥٢ و١/٩٥، أمّا رواية (لَنْ ترع) فقد ذكرها ابن حجر في فتح الباري: ٨/٩١ ونسبها للقاسبي.

(٢) شواهد التوضيح: ٢١٧، وينظر: الكواكب الدراري: ٤/١٢٨.

(٣) ارتشاف الضرب: ٢/٣٩٠، وينظر: المخصص: ٤/٤٥٥، ومغني اللبيب: ٣٧٥.

(٤) ديوانه: ٣٢٨، وفيه (فلم يحل)، وينظر: الجنى الداني: ٢٨٦، ومغني اللبيب: ٣٧٥.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٩١٥-٩١٦ (باب تقارض اللفظتين في الأحكام)، والنحو الوافي: ٤/٢٢٧.

(٦) صحيح البخاري: ١/١٤.

(٧) هو من قول عمر ﷺ، وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢/٨٨، والجنى الداني: ٢٨٧،

والبرهان في علوم القرآن: ٤/٣٦٤.

(٨) الكواكب الدراري: ١/١٣٦.

والذي ألجأ الكرمانى إلى هذا قولهم إنها حرف امتناع لامتناع، وهو غير مُسَلَّم عند أكثر النحويين فقد قال عنها سيبويه ((لَوْ) حرف لما كان سيقع لوقوع غيره)^(١).

وقال ابن مالك: (والعبارة الجيدة في (لَوْ) أن يقال: (حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه))^(٢). وذهب المرادى^(٣)، وابن هشام^(٤)، إلى أنها تكون حرف امتناع لامتناع في أحد وجوهها، كما أنها تكون شرطية بمعنى (إن) في وجه آخر، وبهذا المعنى قال الزركشى: (وأمَّا تفسير من فسرها بأنَّها حرف امتناع لامتناع، فلا يطرد، وذلك لتخلُّف هذا المعنى في بعض الموارد؛ وهو كل موضوع دل الدليل فيه على أن الثاني ثابت مطلقاً)^(٥).

ولعل أمثل ما قيل عن (لَوْ) الشرطية قول ابن مالك: (والشرطية مرادفة لـ(إن) كالتى في قوله تعالى: ﴿وَلِيُخْشِ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾^(٦)، وغير مرادفة لـ(إن) وهي أكثر وقوعاً من غيرها، وعبارة سيبويه عنها (وَأَمَّا (لَوْ) فلما كان سيقع لوقوع غيره، يعني: أنك إذا قلت: (لو قام زيد لقام عمرو) فمقتضاه: أن القيام من عمرو كان متوقفاً لحصول قيام من زيد على تقدير حصوله، وليس في هذه العبارة تعرُّض لكون الثاني صالحاً للحصول من دون حصول الأول، أو لا.

والحق فيه أنه صالح لذلك، وأنَّ الأول محكوم بعدم حصوله؛ لأنه قد يقال (لو ترك العبد سؤال ربه لأعطاه) فترك السؤال محكوم بعدم حصوله، والعطاء محكوم بحصوله له على كل حال، والمعنى: أنَّ عطاءه حاصل مع ترك السؤال، فكيف مع السؤال؟)^(٧).

الثالث عشر - الواو:

حملت (الواو) على (أو) في حديث البخاري: (عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي مسجد قباء كل سبت ماشياً وراكباً وكان عبد الله صلى الله عليه وسلم يفعلها)^(٨). قال الكرمانى: ((الواو) في (وراكباً) بمعنى (أو))^(٩).

وأول على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (ما منكم من أحد من نفس منقوسة إلاَّ كتب مكانها من الجنة والنار وإلاَّ قد كتب شقية أو سعيدة)^(١٠). قوله (والنار) الواو فيه بمعنى (أو)^(١١).

ومجىء (الواو) بمعنى (أو) اقره بعض النحويين^(١٢)، واستدلوا لذلك بقول عمرو بن برة^(١٣):

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم

(١) الكتاب: ٣٤٦/٤.

(٢) شرح الكافية الشافية: ١٧٣/٢، وينظر: شرح التسهيل: ٩٤/٤-٩٥.

(٣) الجنى الدانى: ٢٨٧.

(٤) ينظر: مغنى اللبيب: ٣٤٢.

(٥) البرهان في علوم القرآن: ٣٦٥/٤.

(٦) النساء: ٩.

(٧) شرح الكافية الشافية: ١٧٣/٢، وينظر: معاني النحو: ٤٦٨/٤.

(٨) صحيح البخاري: ٧٧/٢، وينظر: صحيح ابن حبان: ٥٠٨/٤.

(٩) الكواكب الدراري: ١٥/٧، وينظر: فتح الباري: ٦٩/٣ و٣٠٧/١٣.

(١٠) صحيح البخاري: ١٢٠/٢، وينظر: صحيح مسلم: ٢٠٣٩/٤، ومسند احمد: ١٢٩/١.

(١١) الكواكب الدراري: ١٣٩/٧، وينظر: فتح الباري: ٢٢٦/٣ و٥٥٦/١٠.

(١٢) ينظر: الجنى الدانى: ١٩٤، ومغنى اللبيب: ٤٦٨، وشرح الأشموني: ١٠٨/٣.

(١٣) ينظر: الجنى الدانى: ١٩٤، ومغنى اللبيب: ٩٢.

الخاتمة في نتائج البحث

الحمد لله الذي أوصلني إلى هذه الخاتمة ، أسأل الله تعالى حسنها .
وبعد هذه الرحلة التي أحسب أنني قد استفرغت فيها ما في وسعي أضع رحلي عند
الثمرة التي اجتنيتها من هذا الغرس راجياً الله عز وجل السداد والقبول:

١- لم يشغل الحديث الشريف حجمه من الدراسة لدى النحويين في كتبهم، ولو
فعلوا ذلك لحصلوا على وافر من التراكيب التي يمكن أن يعزّزوا بها بعض ما وصفوه
بأنه من الشاذ أو القليل الذي لا يقاس عليه .

٢- لقد أفرط النحويون في اعتمادهم على التأويل لتوجيه نصوص الحديث الشريف
مع إقرارهم أنّ التأويل لا يلجأ إليه إلاّ عند الضرورة، ومن قواعد ابن مالك (لا عدول
عن الإتياع عند صحة السماع)^(١).

٣- إنّ كثيراً ممّا جاء من الحديث الشريف مؤولاً بالحذف أو الزيادة أو التضمين
يمكن حمله على الاستعمال القليل إذا ما قيس باستعماله الآخر ولا حاجة بنا إلى القول
بالتأويل فيه، مع أنّ هذا القليل ليس قليلاً في نفسه وإنّما هو قليل بمقارنته باستعماله
الآخر.

٤- إنّ لسياق الحديث الشريف ومناسبته التي قيل فيها أثراً مهماً في تحديد معنى
التركيب واستعماله.

٥- حرص شراح الحديث الشريف ومعرّبوه على الإفادة من رواياته في توجيه
المشكل منه، وإقرار ما يستقر عليه رأيهم، فحكموا على بعض الظواهر في الحديث
الشريف استناداً إلى لفظه في رواية أخرى بناءً على قاعدة (الأحاديث يفسر بعضها
بعضاً)^(٢). وهو ما أخذت به في الاستنتاج أو الحكم الإعرابي ما وجدت إلى ذلك سبيلاً.

٦- بدا واضحاً سيطرة القواعد النحوية على النحويين عند إعرابهم الحديث
الشريف، إذ لم يتوقفوا عند الأوجه التي وردت في الرواية. فقد كانوا يفترضون جوهراً
لم ترد فيه، ثم يكلفون أنفسهم مشقة توجيهها على نحو ما وجدناه عند العكبري وابن
مالك والسيوطي ممّا وسّع رقعة التأويل.

(١) شواهد التوضيح : ٢٩ .

(٢) عمدة القارئ: ١٢/٢٩٣ .

٧- يجتهد شراح الحديث ومعربوه في توجيه الأحاديث برواياتها المختلفة كما هو الحال في تخريج القراءات القرآنية.

٨- كان شراح الحديث ومعربوه يستشهدون بالقرآن الكريم لتعضيد ما ذهبوا إليه في تأويله، ويعقدون المشابهة والمقارنة بين تراكيبيهما، ويناظرون بينهما.

٩- إنَّ قسماً من التأويلات قامت في الأصل على قواعد مفترضة في أذهان النحويين الذين منعوا أشكالاً من التعبيرات وأساليب من الكلام لكونها تتناقض ما افترضوه وإن كانت هذه الأساليب واردة في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف.

١٠- كان استقراء النحويين لكلام العرب عامة ولحديث النبي ﷺ خاصة ناقصاً ممّا أوجههم إلى هذه الكثرة المفرطة من التأويل الذي صار أشبه ما يكون بقواعد كلية على نحو ما وضعه ابن مالك وابن هشام والزرکشي والسيوطي في قواعد الحذف.

١١- أكثر النحويون من تقدير المحذوف حتى شمل جميع أبواب النحو: أصوله وفروعه، وجعلوه بكثرة هذا التقدير أصلاً من أصول النحو وإن لم ينصوا على ذلك، فكان مطيبتهم لتخريج ما لم يتوافق مع ما وضعوه من قواعد نحوية.

١٢- لم يكن السماع هو الحكم الفصل في بعض تقديرات النحويين، بدليل اختلافهم في تقدير المحذوف، فهذا يوجب وذلك يجوز، وأحياناً يصل الاختلاف إلى خمسة أوجه أو ستة، ممّا يدلّ على أنّ القضية ليست احتكاماً إلى النصوص بل قضية قواعد منظرية لا ينبغي الحيدة عنها، ومثل هذا الاختلاف نجده في تقدير حذف اسم (إنّ) وخبرها، واسم (لا) النافية للجنس وخبرها.

١٣- إنَّ بعض ما كان يعدّه شراح الحديث الشريف ومعربوه من الحذف ليس من الحذف في شيء على نحو ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) وابن هشام في كتابه (مغني اللبيب)، وإنّما الأمر متعلّق بمراد المتكلم فهو يذكر ما يريد ذكره، وإسناد الأمر إليه، وسياق الكلام كفيل بتحديد المراد منه، وعدم الذكر لا يقتضي أنّ هنالك محذوفاً في الكلام يجب تقديره.

١٤- للنصوص الفصيحة الصحيحة عصمة وحصانة للنحويين واللغويين من الخطأ في التأويل والتقدير، والمتمسكون بها هم الأقوى حجة من غيرهم على تقادم الزمن، والاتفاق عليها ممكن، ولاسيما ما جاء في حديث النبي ﷺ؛ إذ تميّز أسلوب النبي ﷺ بالوضوح والسلاسة، ولاسيما في مواطن التشريع؛ ذلك لأنّ ألفاظ التشريع تكون

واضحة لا تحتمل التأويل إلا في مواضع معلومة وعند الضرورة، يزداد على ذلك أن الله عز وجل قد خص نبينا ﷺ بجوامع الكلم.

١٥- وردت في الحديث الشريف حروف حكم شراح الحديث ومعربوه عليها أنها زائدة، وهم لا يكادون يقولون عن حرف إنه زائد إلا ذكروا له وجهاً آخر، إما بتضمين الفعل معنى فعل آخر أو تأويل السياق على وجه يصرفه عن القول بالزيادة، وإن كان أكثر تكلفاً مما يدل على أن الزيادة في أكثرها غير ملزمة بل تحتمل أوجهاً أخرى من التأويل.

١٦- تشيع في الحديث الشريف ظاهرة استعمال حرف مكان حرف آخر وذلك قد يراد منه جمع معنيي الحرفين في تركيب واحد فيراد معنى الحرف النائب من جهة، ويراد معنى الحرف المنوب عنه من جهة أخرى، وسياق الحديث يوحي بذلك؛ إذ الحروف تتحدد معانيها في غيرها على ما يقرره النحويون عندما يعرفون الحرف بقولهم (هو كلمة دلت على معنى في غيرها)، ولأجل ذلك صار هذا التداخل في دلالة الحروف على المعاني إذ لم تكن دلالتها على المعاني قطعية.

١٧- إن بعض ما جاء في الحديث الشريف محمولاً على التضمين أو نيابة الحروف بعضها عن بعض هو من قبيل التوسع في المعنى على ما بينه ابن جنبي، فاللفظ قد يستعمل باستعمالات متعددة ويتضمن أكثر من معنى فإذا استعمل بمعنى غير مشهور لدينا فلا يعني هذا دخوله في باب (التضمين النحوي)، ولعل ذلك متأت من حصر اللفظ باستعمال واحد وعدّه هو الأصل وما سواه فرع مضمّن إياه.

وبعد : أمل أن أكون قد وفقت في تقديم تصوّر عن الحجم الذي شغله التأويل النحوي في الحديث الشريف، وأسأله تعالى أن يتقبل أطروحتي قبولاً حسناً ويجعلها في خدمة الحديث الشريف واللغة العربية، وما يكون فيها من خير فمن الله أولاً ثم من أستاذي المشرف ثانياً، وما كان غير ذلك فمن نفسي ، والله أسأل التوفيق والسداد في القول والعمل وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾

(الصفات: ١٨٠-١٨٢)

المصادر والمراجع

- ✓ القرآن الكريم .
- ✓ الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، ب- ت.
- ✓ الأحاديث المختارة، لمحمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله دهيش، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ .
- ✓ الأدب المفرد، لمحمد بن اسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- ✓ إرتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق مصطفى أحمد النماس ، القاهرة-١٩٨٩م.
- ✓ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن العظيم، لأبي السعود العمادي (ت: ٩٨٢هـ)، مصر -١٩٥٢م.
- ✓ الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي (ت: ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق، ١٣٩١هـ .
- ✓ أساس البلاغة، لمحمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، القاهرة -١٩٧٢م.
- ✓ الاستشهاد بالحديث في اللغة، للشيخ محمد الخضر حسين (ت: ١٩٥٨م)، بحث في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء (٣)، سنة ١٩٣٦م.
- ✓ الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، نشره: غريد الشيخ، بيروت، الطبعة الأولى -٢٠٠١م.
- ✓ أصول التفكير النحوي، للدكتور علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية -١٩٧٣م.
- ✓ الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، بيروت، الطبعة الثانية -١٩٨٧م.
- ✓ أصول النحو العربي، للدكتور محمد عيد، القاهرة -١٩٧٨م.
- ✓ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، عالم الكتب، ١٩٨٠م.

- ٧ إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله نيهان، بيروت - ١٩٨٩م.
- ٧ إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، بيروت - ٢٠٠٥م .
- ٧ إعراب القرآن المنسوب إلى أبي اسحاق (الزجاج) (ت: ٣١٧هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، القاهرة - ١٩٦٤م.
- ٧ الإقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، نشره: الدكتور أحمد بن سليم الحمصي، والدكتور محمد أحمد قاسم - ١٩٨٨م.
- ٧ إكمال إكمال المعلم لأبي بن عبد الله المالكي (ت: ٨٢٧هـ)، بيروت، (ب.ت).
- ٧ أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، بيروت - ١٩٨٩م.
- ٧ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٤-١٩٦٥م.
- ٧ أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقهاء، لأبي القاسم السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، مصر ١٩٧١م.
- ٧ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابي البركات الانباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، الطبعة الرابعة - ١٩٦١م.
- ٧ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الانصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، (ب.ت).
- ٧ البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، بيروت، الطبعة الثانية - ١٩٩٠م.
- ٧ بحوث ومقالات في اللغة، للدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة، الطبعة الثانية - ١٩٨٨م.
- ٧ البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، بيروت، الطبعة الثانية. ب.ت .
- ٧ بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، للدكتور عودة خليل، عمان - ١٩٩٤م.

- ٧ تأريخ الأدب العربي في العراق، لعباس العزاوي، المجمع العلمي العراقي، بغداد - ١٩٦٢ م .
- ٧ التأويل النحوي في القرآن الكريم، للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، الرياض - ١٩٨٤ م.
- ٧ التأويل وأثره في أصول الفقه، للدكتور سليمان بن سليم الله الرحيلي، الرياض، ب، ت .
- ٧ تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ) - دار الفكر . ب، ت .
- ٧ التبيان في إعراب القرآن، لابي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ) ، بيروت - ١٩٧٩ م.
- ٧ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري (ت: ٤٧٦هـ) ، تحقيق: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، بغداد، الطبعة الأولى - ١٩٩٢ م.
- ٧ تحفة الأحوزي، للمباركفوري (ت: ١٣٥٣هـ) ، بيروت . ب، ت .
- ٧ التعريفات، لابي الحسن الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) ، بغداد . ب، ت .
- ٧ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ) ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكريم البكري، المغرب - ١٣٨٧ هـ .
- ٧ تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهرى (ت: ٣٧٠هـ) تحقيق: أحمد عبد الحليم، القاهرة - ١٩٦٤ م. ب، ت .
- ٧ التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ) تحقيق: اوتو برتزل، استنبول ١٩٣٠ م .
- ٧ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (ت: ٦٧١هـ) ، مصر ١٩٦٧ م .
- ٧ الجملة الفعلية في صحيح البخاري، لمحمد هادي محمد، رسالة ماجستير، جامعة بابل - كلية التربية - ٢٠٠٢ م.
- ٧ الجنى الداني في حروف المعاني، لحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ) ، تحقيق: طه محسن، الموصل - ١٩٧٦ م.

- ٧ جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية، الدكتور محمد أحمد لوح، القاهرة - ٢٠٠٣م.
- ٧ حاشية السندي على سنن النسائي، لأبي الحسن السندي (ت: ١١٣٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٧ حاشية شهاب الدين الخفاجي (ت: ١٠٩٩هـ)، (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي) المكتبة الإسلامية، تركيا. ب، ت .
- ٧ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية (ب . ت) .
- ٧ الحديث النبوي الشريف في النحو العربي، للدكتور محمود فجال، الرياض، ب، ت .
- ٧ الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، للدكتور محمد ضاري حمادي، بغداد-١٩٨٢م.
- ٧ حروف المعاني، لابي القاسم الزجاجي (ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، الأردن، الطبعة الثانية -١٩٨٤م.
- ٧ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني (ت: ٤٣٠هـ)، الطبعة الرابعة، بيروت -١٤٠٥هـ .
- ٧ خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الطبعة الأولى -١٩٨١م.
- ٧ دراسات في علم اللغة، للدكتور كمال محمد بشر، القاهرة، ١٩٧١م .
- ٧ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة -٢٠٠٤م.
- ٧ دراسة في حروف المعاني الزائدة، لمحمد عباس السامرائي، بغداد، الطبعة الأولى -١٩٨٧م.
- ٧ الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق، الطبعة الأولى -١٩٩١م.
- ٧ دلائل الإعجاز في علم المعاني، لعبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، بيروت- ١٩٧٨م.
- ٧ ديوان الأخطل التغلبي، بيروت-١٨٩١م.
- ٧ ديوان الأسود بن يعفر، صنعه د. نوري حمودي القيسي، بغداد-١٩٧٠م.

- ٧ ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، تحقيق: الدكتور محمد محمد حسين، مصر - ١٩٥٠م.
- ٧ ديوان أعشى همدان، تحقيق: حسن عيسى، ب، ت .
- ٧ ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر - ١٩٦٩م.
- ٧ ديوان الحطية، رواية أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت - ١٩٨١م.
- ٧ ديوان الخنساء، تحقيق: الدكتور أنور أبي سويلم، الأردن - ١٩٨٨م.
- ٧ ديوان ذي الرمة، مطبعة كلية كمبرج - ١٩١٩م.
- ٧ ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق: صلاح الدين الهادي، مصر - ١٩٦٨م.
- ٧ ديوان روبة بن العجاج، ليبسغ - ١٩٠٣م.
- ٧ ديوان طرفة بن العبد، مع شرح الأعلام، تصحيح مكس سلغسون، برطوقد، ١٩٠٠م.
- ٧ ديوان عدي بن زيد العبادي، جمعة: محمد جبار المعبيد، بغداد - ١٩٦٥م.
- ٧ ديوان عمر بن أبي ربيعة، بشرح العناني، بيروت - ١٣٧٠هـ.
- ٧ ديوان الفرزدق، بشرح الصيادي، مصر - ١٩٣٦م.
- ٧ ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بغداد - ١٩٦٢م.
- ٧ ديوان كثير عزة، جمعه: الدكتور إحسان عباس، بيروت - ١٩٧١م.
- ٧ ديوان كعب بن مالك الأنصاري - رضي الله عنه - جمع: سامي مكّي العاني، بغداد - ١٩٦٦م.
- ٧ ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر - ١٩٧٧م.
- ٧ ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ١٩٦٥م.
- ٧ ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، للزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) تحقيق: الدكتور سليم النعيمي، بغداد - ١٩٨٠م، (ج ٣) .
- ٧ الردّ على النحاة، لابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، القاهرة - ١٩٤٧م.
- ٧ الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر بن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، بغداد، الطبعة الثانية - ١٩٨٧م.

- ٧ سر صناعة الإعراب، لابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، الدكتور حسن هنداوي، دمشق-الطبعة الأولى-١٩٨٥م.
- ٧ سنن ابن ماجه، لابن ماجه (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت. ب، ت .
- ٧ سنن ابي داود، لأبي داود السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر. ب، ت .
- ٧ سنن الترمذي، لأبي عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، بيروت. ب، ت .
- ٧ سنن الدار القطني، لأبي الحسن الدار القطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، بيروت، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
- ٧ سنن سعيد بن منصور، لسعيد بن منصور (ت: ٢٢٧هـ)، تحقيق: الدكتور سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الرياض، الطبعة الأولى-١٤١٤هـ .
- ٧ السنن الصغرى، لأبي بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، المدينة المنورة، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- ٧ السنن الكبرى، لأبي بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ٧ السنن الكبرى، للنسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداوي، وسيد كسروي حسن، بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- ٧ سنن النسائي، للنسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٧ السنة، للخلال (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: الدكتور عطية الزهراني، الرياض-١٤١٠هـ .
- ٧ سير أعلام النبلاء، للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، بيروت، الطبعة التاسعة-١٤١٣هـ .
- ٧ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة-١٩٩٩م.
- ٧ شرح أبيات سيويه، لابن السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، بيروت-١٩٧٩م .

- ٧ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأشموني (ت: ٩١٣هـ —)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء الكتب العربية، (ب.ت).
 ٧ شرح التسهيل، لابن مالك (ت: ٦٧٢هـ —)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي، القاهرة، الطبعة الأولى - ١٩٩٠.
 ٧ شرح التصريح على التوضيح في النحو، لخالد الأزهرى (ت: ٩٠٥هـ —)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، الطبعة الأولى - ٢٠٠٠م.
 ٧ شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن بن عصفور (ت: ٦٦٩هـ —)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، بغداد - ١٩٨٠م.
 ٧ شرح ديوان جرير، جمعة: محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، بيروت. ب.ت.
 ٧ شرح ديوان المتنبي، لعبد الرحمن البرقوقي، الطبعة الثانية، مصر - ١٩٣٨م.
 ٧ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ —)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر - ١٩٦٣م.
 ٧ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر بن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ —)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة - ١٩٦٩م.
 ٧ شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ —)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة - ١٩٥٩م.
 ٧ -شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاسترأبادي (ت: ٦٨٦هـ —)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، الطبعة الأولى - ١٩٩٨م.
 ٧ -شرح الكافية الشافية، لابن مالك (ت: ٦٧٢هـ —)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، الطبعة الأولى - ٢٠٠٠م.
 ٧ -شرح اللّمع، ابن برهان العكبري (ت: ٤٥٦هـ —)، تحقيق: فائز فارس، الكويت - ١٩٨٤م.
 ٧ -شرح المفصل، لابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ —)، بيروت (ب.ت).
 ٧ -شرح النووي على صحيح مسلم، للنووي (ت: ٦٧٦هـ —)، بيروت، الطبعة الثانية - ١٣٩٢هـ .
 ٧ -شروح التلخيص (وهي لبهاء الدين السبكي، ولسعد الدين التفتازاني ولابن يعقوب المغربي)، مصر (ب.ت).

- ٧ - شعَب الإيمان، للبيهقي (ت: ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد سعيد بسيوني، بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٠ هـ .
- ٧ - شعر أبي زبيد الطائي، تحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي، بغداد - ١٩٧٩ م.
- ٧ - شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق: عادل سليمان جمال، القاهرة - ١٩٧٠ م.
- ٧ - شعر عبد الله بن الزبير الأسدي، تحقيق: د. يحيى الجبوري، بغداد - ١٩٧٤ م.
- ٧ - شعر النابغة الجعدي، منشورات المكتب الإسلامي، دمشق - ١٩٦٤ م.
- ٧ - شعر النمر بن تولب، صنعه: الدكتور نوري حمودي القيسي، بغداد - ١٩٦٨ م.
- ٧ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، تحقيق: الدكتور طه محسن، بغداد - ١٩٨٥ م.
- ٧ - الشواهد والاستشهاد في النحو، للدكتور عبد الجبار علوان النايلة، بغداد - ١٩٧٦ م.
- ٧ - صحيح ابن حبان (ت: ٣٥٤ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٧ - صحيح ابن خزيمة، لابن خزيمة (ت: ٣١١ هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- ٧ - صحيح البخاري، لأبي عبد الله البخاري (ت: ٢٥٦ هـ)، (النسخة اليونانية) مطبعة البابي الحلبي، مصر - ١٣٧٧ هـ .
- ٧ - صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة - ١٩٥٥ م.
- ٧ - طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي (ت: ٢٣١ هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة - ١٩٥٢ م .
- ٧ - عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، للسيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، وسمير حسين حلبي، بيروت - ١٩٨٧ م.
- ٧ - عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني (ت: ٨٥٥ هـ)، بيروت، (ب.ت) .
- ٧ - عون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي أبي الطيب، بيروت، الطبعة الثانية - ١٤١٥ هـ .

- ٧ - العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، بغداد-١٩٨٥م.
- ٧ - غيث النفع في القراءات السبع، للصفاقي (ت: هـ)، مصر -١٩٣٤م.
- ٧ -فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ —) ، تحقيق: عبد العزيز بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، الرياض .ب، ت.
- ٧ -الفردوس لمأثور الخطاب، أبو شجاع شيرويه الهمذاني (ت: ٥٠٩هـ) تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول ، بيروت -١٩٨٦م .
- ٧ -الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي، (ت: ٨٩٨هـ) تحقيق: أسامة طه الرفاعي، بغداد- ١٩٨٣م .
- ٧ -فيض التقدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، الطبعة الاولى، مصر -١٣٥٦هـ .
- ٧ -الكافية، لأبي عمرو بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، (في ضمن مجموع مهمات المتون) الطبعة الرابعة -مصر ١٩٤٩م.
- ٧ -الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ —)، تحقيق: مختار غزوان، بيروت- ١٤٠٩هـ -١٩٨٨م .
- ٧ -الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف، للمبرد (ت: ٢٨٥هـ) تحقيق: الدكتور زكي مبارك، مصر-١٩٣٦م.
- ٧ -الكتاب، ليسبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق:الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت، الطبعة الاولى -١٩٩٩م.
- ٧ -الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، بيروت .ب، ت .
- ٧ -الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، للكرماني (ت: ٧٨٧هـ)، بيروت، ب، ت.
- ٧ -لسان العرب، لابن منظور المصري (ت: ٧١١هـ)، القاهرة -٢٠٠٣م.
- ٧ -مبارق الأزهار في شرح مشارق الانوار، لابن الملك (ت: ٧٩٧هـ —)، إشراف: خليل الميس، الطبعة الاولى -١٩٨٦م.
- ٧ -المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الاثير، تحقيق: الدكتور أحمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة، مصر-١٩٥٩-١٩٦٢م.

- ٧ - مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة - ١٩٧٣م.
- ٧ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، بيروت - ١٤٠٧هـ.
- ٧ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لأبي الفتح بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة - ١٣٨٦هـ .
- ٧ - مختصر في شواذ قراءات القرآن من كتاب البديع، لأبن خالويه (ت: ٣٧٠هـ -)، نشره: برجستراسر، مصر - ١٩٣٤م.
- ٧ - المخصص في اللغة العربية، لأبن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، بيروت. ب- ت.
- ٧ - المستدرک على الصحيحين، للحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ -)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٧ - مسند أبي عوانة، لأبي عوانة الاسفراييني (ت: ٣١٦هـ -)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، بيروت، الطبعة الأولى - ١٩٨٨م.
- ٧ - مسند أبي يعلى، لأبي يعلى الموصلي (ت: ٣٠٧هـ -)، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٧ - مسند أحمد، للإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ -)، مصر. ب- ت.
- ٧ - مسند الحميدي، لأبي بكر الحميدي (ت: ٢١٩هـ -)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت. ب- ت.
- ٧ - مسند الشهاب، لمحمد بن سلامة القضاعي (ت: ٤٥٤هـ -)، تحقيق: حمدي ابن عبد المجيد السلفي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٧ - المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، للأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ -)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، بيروت - ١٩٩٦م.
- ٧ - مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ -)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دبي - ٢٠٠٣م .
- ٧ - مشكلة الزيادة في حروف المعاني، لفخر الدين قباوة، مجلة الاحمدية، العدد/١٠، ٢٠٠٢م.
- ٧ - مصنف ابن أبي شيبة، لمحمد بن أبي شيبة الكوفي (ت: ٢٣٥هـ -)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض، الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ .

- ٧ -مصنف عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، الطبعة الثانية-١٤٠٣هـ .
- ٧ -معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: ابراهيم شمس الدين، بيروت، الطبعة الأولى -٢٠٠٢م.
- ٧ -معاني القرآن، للأخفش، (ت: ٢١٥هـ) تحقيق: فائز فارس، دار البشير - ١٩٨١م.
- ٧ -المعاني الكبير، ابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) الهند -١٩٤٩م.
- ٧ -معاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي، الموصل -١٩٨٩م.
- ٧ -معتك الاقتران في مجاز القرآن، للسيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر . ب، ت .
- ٧ -المعجب في تلخيص أخبار المغرب، لعبد الواحد المراكشي (ت: بعد ٦٢١هـ) ضبطه وصححه: محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، القاهرة -١٩٤٩م .
- ٧ -المعجم الاوسط، للطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض بن محمد، وعبد المحسن بن ابراهيم الحسيني، القاهرة -١٤١٥هـ .
- ٧ -معجم شواهد العربية، لعبد السلام محمد هارون، القاهرة -١٩٧٣م.
- ٧ -المعجم الصغير، للطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق محمد شكور ومحمود الحاج أمير، بيروت، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
- ٧ -معجم القراءات القرآنية، للدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم، الكويت -١٩٨٨م.
- ٧ -المعجم الكبير، للطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الموصل، ١٤٠٤هـ -١٩٨٣م.
- ٧ -معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، ب، ت .
- ٧ -مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الانصاري (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دمشق -١٩٨٥م.
- ٧ -مفتاح العلوم، لأبي يعقوب السكاكي (ت: ٦٢٦هـ)، القاهرة (ب. ت) .
- ٧ -المقاصد النحوية، المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، للإمام العيني (ت: ٨٥٥هـ)، مطبوع بهامش (خزانة الادب)، دار صادر -بيروت (ب.ت) .

- ٧ -المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، بغداد -١٩٨٢م.
- ٧ -المقتضب، للمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: الاستاذ محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة -١٣٨٥هـ .
- ٧ -موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، للدكتورة خديجة الحديثي، بيروت -١٩٨١م.
- ٧ -النحو العربي -نقد وبناء -للدكتور إبراهيم السامرائي، بيروت -١٩٦٨م.
- ٧ -النحو الوافي، لعباس حسن، القاهرة -١٩٦٣م.
- ٧ -النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين بن الاثير (ت: ٦٠٦هـ)، القاهرة ١٣٠٦هـ .
- ٧ -نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، للشوكاني (ت: ١٢٥٥هـ)، بيروت .ب- ت .
- ٧ -همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هندراوي، مصر .ب، ت .